KÖPRÜLÜ KÜT.
302
H.C. Ahmet P.

شرح شافیه جاربردی

كتاب شرح تصريف ابن الحاجب

للشيخ الإمام العالم العلامة

فخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي

تغمده الله تعالى برحمته

بمنه وكرمه

آمين

٢٠٢

من كتب العبد الفقير الى الله تعالى محمد ساعر
الحسني الامام وخادم السنة الناصري
الكائن بحط السابه وحبر اراره

من كتب العبد محمد بن محمد الحجازي امام المسجد الحرام وخطيبه
بالشراء من مخلفات محمد علائي بن ...
[redacted] رجب الفرد
سنة ثمانين والف
صح

ده

صار في ملك الفقير اليه سبحانه
عبد الله ... لطف الله به

بسم الله الرحمن الرحيم ⁂ وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
ربنا افرغ علينا صبرا وثبت اقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين. نحمدك يا
من بيده الخير والجود. وليس في الحقيقة غيره بموجود. ونصلي على رسولك
محمد طيب العرق والعود. الموعود بالبعث في المقام المحمود. وعلى اله وصحبه
الذين اطاعوك في القيام والقعود. والركوع والسجود **اما بعد** فيقول
المولى المعظم الامام الاعظم العالم العامل الفاضل الكامل قدوة المحققين
فخر الملة والدين ابو عبد الله احمد بن الحسن الجاربردي متع الله المسلمين بطول
بقائه لما كان كتاب التصريف الذي صنفه الفاضل المحقق والعالم المدقق
علامة الورى جمال الدين ابو عمرو عثمن بن الحاجب رفعه الله تعالى مكانا عليا
مع صغر حجمه. ووجازة نظمه. مشتملا على فوائد شريفة. وقواعد لطيفة.
محتويا على دقائق الاسرار العربية. منطويا على المباحث التي هي مفتاح العلوم
الادبية. ولم تنفق له شرح يذلل صعابه. او يخرج من قشره لبابه. فهو مخدراته
بعد لم تكشف عنها القناع. فلينظر في شرح مواضعه المشكلة من يدور في
خلده انكارا ونزاع ومستنصرا انه لم يبرز من شارح الى هذا الاوان لم يطمثهن
انس قبلهم ولا جان. ثم اشار الي جمع من الفضلاء ان اكتب له شرحا يحل به
الفاظه ومعانيه. ويكشف عباراته ومبانيه. وكنت اتعلل بلعل وعسى
وسوف وربما. وذلك لصعوبة المسلك ووعورة المرتقى حتى توسلوا بما
لا يسعني معه المخالفة وكان ذلك مظنة من الله تعالى بالمعاونة وحاولت
الوصول الى حضرة من خصه الله تعالى باوفر حظ من العلى. واوتي من الفضائل
العلمية والعملية بالقدح الرقيب والمعلى. ولم يترك في حوز المكارم
السنية مكانا لا لا. وحق له قول من قال لقد ذلت له سبل المعاني. وفاق الخلق
طرا بالبيان. وهو الصاحب الاعظم والدستور المعظم. واهب السيف
والقلم. سلطان وزراء بني ادم. صاحب ديوان الممالك. المنقذ للخلائق من

المهاوى

المهاوى والمهالك. وهي له طبيعية لا وضعية. وحقيقية لا اضافية. ولا
يصلح الا له قول من قال اتته الوزارة منقادة اليه تجرر اذيالها. فلم تك تصلح
الا له ولم يك يصلح الا لها. ولو رامها احد غيره لزلزلت الارض زلزالها.
ولو لم تطعه بنات القلوب لما قبل الله اعمالها. ولا يعني غيره بقول القائل
جنابك مثل روضات الجنان. ومنك تنال غايات الاماني حللت من المكارم
في ذراها ففيها انت كالسبع المثاني. فلا زالت من الرحمن نعمى اليك قطوفها
ابدا دواني. سعد الملة والحق والدين. ملجا الافاضل والاعاظم في العالمين.
كهف المظلومين. مغيث الملهوفين. معين الملوك والسلاطين. محمد بن الصاحب
المعظم. والدستور المكرم. ازهد ملوك العالم. ما كان مكرمة الا وكان
لها حائزا. ولا محمدة الا وكان بها فائزا. تاج الملة والدين علي الساوي ادام
الله له العزة والرفعة. وبسط له التمكين والمعدلة. ولا شغله الترفع بها
عن الشكر لواهبها. ولا مد العين الى التمتع بها عن التفكر في الاء صانعها.
فان الشكر مربوط بالمزيد. والتامل سبب للتجديد. شرعت فيه لاشرحه
ان شاء الله شرحا يوضحه غاية الايضاح. ويغني عن بقية الشروح اغناء
الصباح عن المصباح. بحيث يطلع على ما في الكتاب من الخفايا والمزايا. ليعلم
الناظر فيه كم خبايا في الزوايا. ويشتمل على تقسيمات وترديدات تخلو عنها
الكتب مما استخرجته بفكري الفاتر. ونظري القاصر. بعون الله القادر.
يقول من نظر واسماعه كم ترك الاول للاخر مضافا اليها بما يليه من التعليلات
ويوافقه من التمثيلات مسوقا فيه الكلام على وجه يحل به المواضع المشكلة
من الشرح المنسوب الى المصنف مشيرا الى مواضع النظر منه ومن شرح
غيره من الشارحين مستعينا بالله في جميع ذلك انه خير مستعان وعليه
التكلان وجعلته وسيلة للوصول الى حضرته العلية. وسدته السنية.
زادهما الله العلو والسنا. وادام اقبال القلوب والالسن اليهما بالمدح

والثنا ◦ اذ هو تحفة تبقى ببقا الايام والدهور ◦ ولا تفنى بمرور الاعوام والشهور ◦
فانه ما سبقنى احد فى هذا الفن بهذه الطريقه ◦ ولا فتح احد قبلى اكمام هذه
الحديقه ◦ فما ترى فيها من التقسيمات الغريبه ◦ والترديدات العجيبه ◦
انا ابو عذره ومقتضب حلوه ومره وهو مع تنقيحه لهذا الكتاب غاية
التنقيح وايضاحه له غاية التوضيح غير مختص بهذا الكتاب بل به تحصل
ضبط جميع الكتب المصنفه فى هذا الباب فمن له بهذا الكلام سوء الظن ◦
فعليه المراجعة الى الكتب المصنفة فى هذا الفن ◦ وان خلتنى فى هذا المقال
من المدعين ◦ فقل فات باية ان كنت من الصادقين ◦ هذا والمرجو من اكابر
الفضلا ◦ واماثل العلما ◦ ان ينظروا فيه بعين الرضا ◦ ويصلحوا ما عثروا
عليه فيه من الزلل والخطا ◦ فانى بالنقصان لمعترف ◦ وللخطا بالمغترف ◦
واسئل الله تعالى الهام الصواب انه على كل شى قدير وبالاجابة جدير
قوله التصريف لما كان قوله علم شاملا للمقصود وغير المقصود اردفه
بما يخرج به سوى المحدود فخرج بقوله تعرف بها احوال ابنية الكلم سوى
النحو والتصريف وبقوله ليست باعراب علم النحو باقسامه اى بحث
المبنيات والمعربات فانه يقال هذا كتاب اعراب القران مثلا وان كان
مشتملا على ذكر البنا والاعراب ويشهد له قول المصنف فى اول الكتاب
ان الحق بمقدمتى فى الاعراب فاندفع اعتراض بعض الشارحين بانه غير مانع
لدخول المبنيات فيه وانما قال احوال ابنية الكلم ولم يقل ابنية الكلم
ليكون الحد جامعا اذ يخرج عنه حينئذ بعض احكام الادغام نحو انا اضرب
بعدك وانما قيدنا بالبعض لان بعضها داخل فى البنية وهو الادغام فى كلمة
واحدة نحو شد يشد واذا كان فى كلمتين فحينئذ يكون داخلا فى الاحوال
لانه حال يطرا على الكلمة من كلمة اخرى ويخرج منه ايضا بعض احكام
التقا الساكنين مثل اضرب الرجل وانما قيدنا بالبعض لان البعض الاخر
داخل

داخل فى البنية وهو الذى يكون فى كلمة واحدة اذ هو راجع الى ابنية الكلم
لا الى احوالها نحو انطلق بسكون اللام وفتح القاف فى انطلق ويخرج ايضا
احكام الوقف لانها ليست راجعة الى ابنية الكلم لان الوقف على جعفر
وزيد واشباههما بالسكون او بالروم او بالاشمام ليس راجعا الى بنا الكلمة
هكذا ذكر فى الشرح المنسوب الى المصنف واورد عليه بعض الشارحين
بانه ينبغى ان يقال بعض احكام الوقف ايضا لان بعضها راجع الى ابنية الكلم
وهو الوقف بتضعيف الاخر نحو جعفر وفيه نظر لانا قد ذكرنا ان
بعض احكام الادغام راجع الى الابنية وهو ما يكون فى كلمة واحدة وبعضها
الى احوال الابنية وهو ما يكون فى كلمتين وهكذا ذكرنا فى التقا الساكنين
فباى شى يفرق بين احوال جعفر اذا وقف عليه بالسكون وبالروم
او بالاشمام او بالتضعيف فجعل بعضها راجعا الى الابنية والبعض الاخر
الى احوال الابنية تحكم اذ الوقف بالاشمام مثلا فى حالة كالتضعيف
فى حالة اخرى ولا اثر لكون التغيير فى بعض الصور بالحروف الا يرى الى
قول الشارحين الاعراب داخل فى احوال ابنية الكلم لان الابنية تكون
ايضا على حال باعتباره فانه يدل على ما قلنا اذ الاعراب اعم من ان يكون
بالحركات او بالحروف وفى بعض ما ذكرنا وان كان فيه نظر سنذكره لكن
ذكرناه كما ذكروه تاسيا بهم واورد على هذا الحد ان زيادة قوله احوال وان
افاد ما ذكرتم لكن اخل به من وجه اخر لانه خرج به معرفة ابنية الكلم
لانه لا يلزم من استناد المعرفة الى المضاف استنادها الى المضاف اليه
فيلزم ان لا تكون ابنية الكلم من التصريف وهى منه وجوابه ان يقال ان اريد
بابنية الكلم موادها وجواهرها فلا باس بخروجها اذ هى من مباحث
اللغة وليست من مباحث التصريف وان اريد ما يطرا على الكلمات من
الهيات والاحوال فهى نفس احوال ابنية الكلم والاضافة فيه كما فى

قولهم شجر اراك فمعنى قوله احوال ابنية الكلم على هذا التقدير احوال هى
ابنية الكلم هكذا ذكروه لكن التحقيق فى هذا الموضع ان يقال المراد بابنية
الكلم هى الالفاظ باعتبار حروفها وحركاتها وسكونها الموضوعة لها باعتبار
كونها مادة للكلم وباحوال الابنية هى العوارض التى يلحقها بحسب كل غرض
على ما سيفصل كما ذكره بعض الفضلا فى تصريفه واذا كان كذلك فلا بد من
زيادة قولنا احوال لينطبق الحد على علم التصريف ويخرج عنه ما ليس منه
اذ معرفة الابنية ليست منه فانه انما هو علم بقواعد يعرف بها الماضى والمضارع
والامر الى غير ذلك على ما سياتى فان جميع ذلك راجع الى احوال الابنية لا الى
نفس الابنية ويدل عليه قول المصنف فيما بعد واحوال الابنية قد تكون
للحاجة الى اخره حيث جعل ذلك من احوال الابنية ويظهر لك من هذا التحقيق
ان الشارحين ان ارادوا بقولهم لئلا يرد عليه بعض احكام الادغام وبعض
احكام التقا الساكنين حيث قيدوا بالبعض ان البعض الاخر الراجع الى الابنية
ليس من التصريف ولا باس بخروجه فهو ليس بمستقيم لما مثلوا له بالادغام
فى نحو شد يشد وفتح القاف وسكون اللام فى انطلق ولا اخفا فى انه من التصريف
وان ارادوا ان ذلك البعض كان داخلا فى هذا العلم فزاد فى قوله احوال ليدخل
البعض الاخر ايضا فلا يستقيم ايضا اذ هذا التركيب لا يفيد ذلك لما عرفت ان
اسناد الشى الى المضاف لا يقتضى الاسناد الى المضاف اليه ولا يندفع هذا
بما قيل ان كل اصل يعرف به احوال ابنية الكلم يعرف به ابنية الكلم لانه ممنوع
وايضا يلزم على هذا التقدير دخول جميع مباحث اللغة فيه ثم لو وقع فى
كتابنا هذا دقائق وتحقيقات تخالف ما ذكر فى الشرح المنسوب الى المصنف
فلا باس فانا قد سمعنا بان هذا الشرح ليس من تصانيفه بل كان قد املى عليه
اشيا متفرقة فتصرفوا فيها بالزيادة والنقصان وجمعوها كما ترى وكفاك
شاهدا على ذلك النظر الى ساير تصانيفه هذا مع ان الحق حقيق بان يتبع
دايما

وانما قال علم باصول فاورد لفظ العلم لان المراد بالاصول الامور الكلية
التى تنطبق على الجزئيات كقولهم اذا اجتمع الواو والياو سبقت احداهما بالسكون
قلبت الواو يا وادغمت فى اليا ومن عاداتهم ان يستعملوا العلم فى الكليات ثم
قال تعرف بها فاورد لفظ المعرفة لان المراد بالاحوال هاهنا المواد الجزئية
التى يستعمل تلك الاصول فيها كسيد مثلا ومن عاداتهم انهم يستعملون المعرفة
فى الجزئيات واتى بالبا فى قوله باصول لانه يقال علمه وعلم به قال تعالى الم
تعلم بان الله يرى او ضمنه معنى الاحاطة فاتى بصلتها فان انتقال الصلة للتضمين
وذكر بعض الفضلا ان هاهنا حذفا لا بد من تقديره وتقديره علم التصريف
علم باصول وفيه نظر لان التصريف علم لعلم خاص كالفقه والنحو مثلا فلا
حاجة الى هذا التقدير واذا قيل علم التصريف او علم النحو مثلا يكون من باب
اضافة العام الى الخاص ولا حاجة هنا اليه **قوله** وابنية اعلم ان الاصل
فى كل كلمة ان تكون على ثلاثة احرف حرف يبتدا بها وحرف يوقف عليها وحرف
تكون واسطة بين المبتدا والموقوف عليه اذ يجب ان يكون المبتدا به متحركا
والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا فى الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما
فان قلت المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا وايا ما كان يلزم التنافى
مع احدهما قلت لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط
فلا يتحقق التنافى وجوزوا فى الاسم رباعيا وخماسيا للتوسع ولم يجوزوا
سداسيا لئلا يتوهم انه كلمتان اذ الاصل كما ذكرنا ان يكون على ثلاثة احرف
ولم يجوزوا فى الفعل خماسيا لكثرة تصرفه ولانه يتصل به الضمير المرفوع
المتحرك ويصير كالجز منه بدليل اسكان ما قبله فالخماسى فيه كالسداسى
فى الاسم وقد علمت انه مرفوض والمراد بقوله ابنية الاسم ابنية الاسم
المتمكن الذى يمكن تصرفه واشتقاقه كرجل وفرس لا الاسم كمن وكم ولذلك
لم يتعرض للحرف وقوله الاصول صفة للابنية وحذف الاصول من قوله

وابنية الفعل اذ ذكرها ولا يغني عن التكرار **قوله** ويعبر عنها اي الاصول
وذلك لانه لابد من ميزان تميز به الزائد عن الاصلي فوضعوا لذلك لفظ فعل
لانه اعم الافعال معنى ويصح استعماله في معنى كل فعل نحو فعل الضرب وفعل
النصر قال الله تعالى والذين هم للزكاة فاعلون اي مزكون وليس المراد من
قولنا يتميز به الزائد عن الاصلي ان معرفة الزائد والاصلي موقوفة على
المقابلة بالفاء والعين واللام لان مقابلة الاصول بالفاء والعين واللام
موقوفة على معرفة الاصول لا محالة فلو توقف معرفة الاصول عليها لزم
الدور بل المراد منه انه اذا علم الاصول والزوائد بطريق من الطرق كما تقول
مثلا الحرف الاصلي ما ثبت في تصاريف الكلمة لفظا كفاء حروف الضرب
في متصرفاته او تقديرا كعين قلت وبعت والزائد ما سقط في بعضها كواو فعود
فقد في قعد ثم اريد تعليم المتعلمين فالطريق ان يقال اذا وزنا لفظا فما كان
في مقابلة الفاء والعين واللام فهو اصلي وما ليس كذلك فزائد وما زاد من الاصول
على الثلاثة تعبر عنه بلام ثانية وثالثة فيقال في وزن جعفر فعلل ووزن
دحرج فعلل ووزن جحمرش فعلّل **قوله** ويعبر عن الزائد بلفظه كقولك في
ضارب فاعل في مضروب مفعول وليس المراد من الزائد ما لو حذف لدل
الكلمة على ما دلت عليه وهو فيها فان الف ضارب زائدة ولو حذفت لم يدل
الباقي على اسم الفاعل بل ما ليس فاء ولا عينا ولا لاما سواء زيد تعويضا او
تكثيرا لحروف الكلمة او الحاقا بغيرها او افادة لمعنى زائد فيها ثم استثنى
المبدل من تاء الافتعال فانه يقال وزن اضطرب وازدجر افتعل لا افطعل
ولا افدعل اما لبيان الاصل او لدفع الثقل **قوله** والا المكرر عطف على قوله
الا المبدل وقوله وان كان من حروف الزيادة تاكيد لما قبله ووجه دلالته
على المبالغة والتاكيد انه عطف على مقدر اي يعبر عنه بما تقدم ان لم يكن
من حروف الزيادة وان كان من حروف الزيادة وما قبله ساد مسد جوابه

لانه

لانه يدل عليه واعلم ان الزائد قد يكون من جنس حروف الكلمة وقد يكون من
غير جنسها وما هو من غير جنسها فهو من حروف سألتمونيها فاذن لا يكون
زيادة من غير سألتمونيها الا وهي تكرير وحروف سألتمونيها قد يكون تكريرا
وقد تكون غير تكرير واذا كانت تكريرا هي او غيرها لم يوزن الا بلفظ الاصل
المكرر كان للالحاق او لا اما في الالحاق فلان غرضهم بالزيادة جعل الكلمة على
مثال باب موزونة تلك الكلمة في ذلك الباب اصل كدحرج في باب فعلل مثلا
فارادوا في الزنة ان ينبهوا على ذلك واما في غير الالحاق فللتنبيه على انهم ارادوا
تكرير ما قبلها وذلك انهم يكرهون اجتماع الحرفين من جنس واحد ولذلك
ادغموا عند اجتماع المثلين ولما كرروا الحرف علم ان عنايتهم بالثاني كهي
بالاول فوجب التعبير عن الثاني بما عبر به عن الاول **قوله** الا بثبت
قيل هو استثناء من قوله الا المكرر اي يعبر عن المكرر بما قبله الا اذا دل دليل
على انهم لم يقصدوا التكرار بل قصدوا زيادة هذا الحرف فاتفق موافقتها
لما قبلها فانه حينئذ يعبر عنه بلفظه والتحقيق ان يقال التقدير الا المكرر
ملتبسا باي حال كان من كون الحرف من حروف الزيادة او لا فصل بينهما
بحرف او لا الا ملتبسا بثبت اي بدليل دال على عدم قصد التكرار فهو استثناء
مفرغ منصوب المحل على الحال **قوله** ومن ثمة اي لاجل ان التكرير يقتضي
زنة المكرر بما قبله كان حلتيت فعليلا لا فعليتا وان كان فعليت موجودا
كعفريت والتاني في حلتيت للالحاق بقنديل وهو صمغ الانجدان ويقال له
بالفارسية انكزد **قوله** وسحنون وهو اول الريح والمطر وعثنون وهو
راس اللحية فعلول لا فعلون للتكرير المذكور في حلتيت ولعدم فعلون
يريد ان فعلولا موجود في كلامهم كعصفور وفعلون غير موجود فالحمل
على ما ثبت في كلامهم هو الوجه فيكونان ملحقين بعصفور وهو ما الاذن من
العظم **قوله** وسحنون ان صح الفتح فيه هذا شروع في بيان قوله الا بثبت

وهو ما تكون صورته صورة المكرر ولكن انتظم دليل على انه لم يُرد به التكرار
فلم يعتد بصورته ويوزن بلفظه لا باعتبار ما تقدم وذلك مثل سحنون
ان صح فتح السين اذ المشهور الضم فانه فعلون كحمدون وهذا الوزن مختص بالعلم
وليس فعلولا لان فعلولا نادر لم يات غير صعفوق والنادر كالعدم واما
خرنوب بفتح الخا فضعيف والفصيح الضم وهو نبت يتداوى به وصعفوق
جماعة باليمامة غير منصرف للعلمية والعجمة ذكره ابو منصور في كتاب
عمله لبيان المعرّب ان صعفوق اسم اعجمي ويقال بنو صعفوق لخول باليمامة
قال العجاج فهو ذا فقد رجا الناس الغير من امرهم على يديك والثُّؤَر من
آل صعفوق واتباع أُخَر من طامعين لا يبالون الغمر خاطب عمر بن عبيد الله
وهو ذا اي الامر هذا الذي ذكرته من مدحك وقد رجا الناس ان يتغير امرهم
من فساد الى اصلاح بامارتك ونظرك في امرهم ودفع الخوارج والثُّؤَر
جمع ثُؤْرة وهو الثأر اي املوا ان تثأر من قتلة الخوارج من المسلمين فاذا
ثبت ان صعفوق اعجمي فلو قال المصنف لعدم فعلول بدل قوله لندور فعلول
لكان اولى **قوله** وسمنان فعلان لا فعلال لان فعلالا نادر لم يات الا خزعال
وهو ناقة بها ظلع وسمنان ماء لبني ربيعة غير منصرف للتعريف والزيادة
قال الحماسي نحوا الاميلح من سمنان مبتكرا بفتية فيهم المرار والحكم قالوا
ليس في الكلام فعلال من غير البنا المكرر نحو زلزال الا خزعال وقهقار
للحجر وما بصرام وشهرام فعجمي بان قال في الصحاح القهقر بتشديد الرا الحجر
الصلب وكان احمد بن يحيى يقول وحق القهقار وقال ايضا القسيطل والقسطل
بالسين والصاد الغبار والقسطال لغة فيه كانه ممدود منه **قوله**
وبطنان فعلان لوجهين الاول انه نقيض ظهران لان ظهرانا اسم لظاهر
الريش وبطنانا لباطنه وظهران فعلان بالاتفاق اذ لم يتصور فيه التكرار
فبطنان كذلك حملا للنقيض على النقيض الثاني ان فعلالا لم يوجد في كلامهم

غير قرطاس بالضم وهو ضعيف والفصيح الكسر ثم اعلم ان المراد بالشاذ
في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير النظر الى قلة وجوده وكثرته
كالقود والنادر ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس كخزعال
والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كقرطاس بالضم وحاصل الكلام من
قوله ويعبر عنها بالفا الى هنا ان الحروف التي يراد وزنها اما ان تكون اصلية
او لا فان كانت اصلية فان لم تزد على ثلاثة احرف فيعبر عنها بالفا والعين
واللام وان زادت فما زاد بلام ثانية وثالثة وان لم يكن اصلية فاما ان تكون
مكررة من حيث الصورة او لا فان لم يكن مكررة من حيث الصورة فاما ان
تكون مبدلة من تا الافتعال او لا فان كانت مبدلة من تا الافتعال فبالتا والا
فبلفظها وان كانت مكررة من حيث الصورة فاما ان دل دليل على انهم لم
يقصدوا التكرار او لم يدل فان لم يدل فبما تقدمه وان دل فبلفظه **قوله** ثم ان
كان لما كان الغرض من وضع الزنة التنبيه على الفا والعين واللام على ترتيبها
وعلى الزوائد فلو اتفق قلب في الموزون بجعل حرف موضع حرف وجب القلب
في الزنة ايضا كما في آدر واصله ادور والوا والمضمومة يجوز همزها فصار ادؤرا
فجعل الفا موضع العين فصار آدرا لان الهمزتين في كلمة ان سكنت الثانية
وانفتح ما قبلها وجب قلبها الفا فيقال وزنه اعفل **قوله** ويعرف هذا شروع
في بيان ما يعرف به القلب وهو ستة اوجه الوجه الاول وهو المصدر فلما
قيل في مصدره النأي علم ان نأى يناء فرع نأى ينأى بجعل اللام موضع
العين فوزنه فلع يفلع والضمير في باصله للمقلوب لدلالة القلب عليه او
للفظ المدلول عليه من سياق الكلام **قوله** وبامثلة الوجه الثاني امثلة
اشتقاق المقلوب وهي الكلمات التي علم ان الجميع راجع الى اصل واحد كالجاه
فان التوجه والمواجهة ووجه يوجه يدل على ان اصله وجه نقلت الفا
الى موضع العين وكان القياس ان يقال جوه بواو ساكنة لكن حيث صيرت

بالتقدم غيرت بالتحريك فانقلبت الفا فوزنه عفل ذكره بعض الفضلا في شرح
تصريف ابن مالك والحادي فان التوحد والوحدة والواحد يدل على ان اصله
واحد نقل الواو الى موضع اللام ولا يمكن الابتدا بالالف فقدم الحا عليه فصار
الحاد و فقلبت الواو يا فصار الحادي فوزنه عالف والقسي فان مفرده قوس
وقولهم قوّس الشيخ واستقوس اي انحنى و رجل متقوّس اي معه قوسه يدل على
ان قوو س قدم اللام الى موضع العين لكراهتهم اجتماع الضمتين والواوين
فحصل قسوو فقلبت الواو المتطرفة يا فصار قسوي اجتمعت الواو واليا
وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت فيها ثم كسر السين لتناسب
اليا فصار قسيًّا نقل للنقل من الضمة الى الكسره فقلبوا ضمة القاف كسرة
للاتباع لحصل قسي فوزنه فليع قال في الصحاح واذا نسبت اليها قلت
قسوي لانها فلوع مغيّر من فعول فترد ها اليه وقال بعضهم قدمت السين
على الواو في قوس نفادى بامن اجتماع الواوين و وقوع الضمة على احداهما في
الجمع لجمع قسو على قسي كما مر قوله وبصحته الوجه الثالث صحة المقلوب
كايس فانه لما لم تنقلب اليا الفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها علم ان اصله يئس
نقل الفا الى موضع العين فوزنه عفل وسنح لي ان القلب اما ان يمنع الانقلاب
او لا وايًّا ما كان فالوجه استوا الجوناء يتأمع أيس في الانقلاب وعدمه وجوابه
من وجهين الاول ان علة الانقلاب موجودة في نايبا على تقدير القلب
وعدمه بخلاف ايس والثاني ان عدم الانقلاب دليل القلب ولا يلزم العكس
قوله وبقلة الوجه الرابع قلة استعمال المقلوب فان آرآما لما كان اكثر
استعمالا من آرام علمنا انه الاصل لان حمل الاكثر على الاصل اولى وكذلك
آدر وقد اوضحناه والآرام جمع الريم وهو الظبي الابيض ورجوع هذه
الاقسام الى الاول بنا على انه يمكن البيان في الكل بالاصل لا يضر لجواز
اجتماع دلايل كثيرة على مدلول واحد قوله وباداتركه الوجه الخامس

ادا

اداتركه القلب الى اجتماع الهمزتين وهذا الوجه من التعريف انما نقول
به الخليل نحو جاء واصله جايئ بالاتفاق لانه اسم فاعل من الاجوف المهموز
اللام فقال الخليل قلب اللام الى موضع العين فصار جائي على وزن فالع
فاعل اعلال قاض فصار جاء اذ لو لم يقلب لانقلب اليا همزة وصار جائئ
بالهمزتين وهو مستكره وقال سيبويه واصحابه لا باس باجتماع
همزتين اذ يعمل حينئذ ما تقتضيه الاصول فتقلب الثانية في جائئ يا
ويعل اعلال قاض واعترض على مذهب سيبويه بانه لو كان كذلك لكانت
اليا المتطرفة منقلبة من الهمزة وحينئذ فقياسها ان تصح كما في دارئ
ومستهزئون ودريا فانها اذا خففت اثبتت اليا على الافصح ولو كان
جاء كذلك لكان الافصح جائي ولما لم يجز دل على ان اليا اصلية ولا يكون
ذلك الا على مذهب الخليل نقل اليا التي هي عين الى موضع اللام واجابوا
عن ذلك بانا لا نسلم ان قياسها ان تصح مطلقا بل هنا تفصيل وهو انه ان
كان القلب واجبا فالاعلال واجب وان كان القلب جايزا فالاعلال جايز
ولما كان القلب في جاء واجبا كان الاعلال ايضا واجبا ولما لم يكن القلب في
دارى ومستهزيون واجبا لم يكن الاعلال ايضا واجبا واعترض اصحاب
الخليل على شقي هذا التفصيل اما على قولهم ان كان القلب واجبا فالاعلال
واجب فانه منقوض بايمة لان اصلها أأمة بهمزتين وقلب الهمزة يا
واجب هنا مع ان الاعلال غير واجب واما على قولهم ان كان القلب جايزا
فالاعلال جايز فانه منقوض بخطية فان قلب الهمزة فيه يا جايز مع وجوب
الادغام بعد القلب اجاب الاصحاب اما عن الاول فبان النقض غير وارد
لان اصل ايمة أأممة فلما ارادوا الادغام نقلوا حركة الميم الى الهمزة ثم قلبت الهمزة
يا فحركة اليا عارضة والحركة العارضة غير معتد بها بدليل قولهم اخشي الله
واخشوا الله ولو انهم فانهم لم يقلبوا اليا والواو الفا واما عن الثاني فكذلك

لانه لا شي يقتضي قلب الهمزة في خطيئة يا الا ارادة الادغام فكيف يجوز
القلب من غير الادغام فان الادغام من جملة شروط تخفيفها فثبت ان ما
اعترض وابه على مذهب سيبويه مدفوع عنه فوجب المصير اليه اذ القلب
خلاف الاصل ونقل عن ابي علي انه كان يقوي قول الخليل لما يلزم على مذهب
سيبويه من اعلالين قلب العين همزة واللام يا واذا كانوا قد قلبوا في شاك
مع انه ليس فيه اجتماع همزتين ومع انهم لو لم يقلبوا لما اجتمعوا على الكلمتين
اعلالين فهم بان يقلبوا فيما لو لم يقلبوا لزمهم اعلالان اولى قوله او الى منع هذا
هو الوجه السادس اي يعرف القلب بانه لو لم يقدر لادى على الاصح الى منع
الصرف من غير علة فانه لو لم يقدر القلب يلزم احد المذهبين كما سنذكر والاصح
منهما مذهب الكسائي اي منع الصرف بغير علة كما اشار اليه المصنف في شرح
المفصل وتبين لك هاهنا ايضا وهذا معنى ما ذكر في الشرح المنسوب الى المصنف
من ان قوله على الاصح اشارة الى مذهب الكسائي فعلى هذا متعلق قوله على الاصح
بقوله بادا وقيل هو متعلق بقوله يعرف اي يعرف القلب بهذا الطريق على
الاصح لكن ما ذكرناه اولى لان ترك القلب فيه مطلقا لا يؤدي الى منع الصرف
من غير علة بل اللازم حينئذ احد المذهبين فلو لم يتعلق قوله على الاصح بقوله
بادا كيف يصح الحكم بادا ترك القلب الى منع الصرف من غير علة على التعيين
فتامل ثم اعلم ان في اشيا مذاهب احدها ما ذهب اليه سيبويه وهو ان
اصلها شيئا على وزن فعلا كحمرا فكرهوا اجتماع همزتين بينهما الف فقلبوا
اللام وهي الهمزة الاولى الى موضع الفا فقالوا اشيا بوزن لفعا وقال
الكسائي وزنها افعال لان فعلا يجمع على افعال كقول واقوال وقال الفرا
اصلها اشيئا على وزن افعلا وقال ان شيئا في الاصل شيئ على وزن فيعل
ثم خفف كما خفف بين وميت ثم جمع على افعلا كما يقال ابينا واهينا ثم حذفت
الهمزة التي هي اللام تخفيفا كراهة لهمزتين بينهما الف فوزنها افعا ومذهب
سيبويه

سيبويه اولى اذ لا يلزمه مخالفة الظاهر الا من وجه واحد وهو القلب
مع انه ثابت في لغتهم في امثلة كثيرة ويلزم الكسائي مخالفة الظاهر من وجهين
الاول منع الصرف بغير علة الثاني انها جمعت على اشاوى وافعال لا يجمع على
وزن افاعل ويلزم الفرا مخالفة الظاهر من وجوه الاول انه لو كان اصل شيء
شيئا لكان الاصل شايعا كثيرا الا ترى ان بينا اكثر من بين وميتا اكثر من
ميت والثاني ان حذف الهمزة في مثلها غير جائز اذ لا قياس يؤدي الى جواز حذف
الهمزة اذا اجتمع همزتان بينهما الف والثالث تصغيرها على اشيا فلو كانت
افعلا لكانت جمع كثرة ولو كانت جمع كثرة لوجب ردها الى المفرد عند التصغير
اذ ليس لها جمع قلة والرابع انها جمع على اشاوى وافعلا لا يجمع على افاعل
ولا يلزم سيبويه شي من ذلك لان منع الصرف لاجل الف التانيث وتصغيرها
على شييا لانها اسم جمع لا جمع وجمعها على اشاوى لانها اسم على فعلا فيجمع على
فعالى كصحرا وصحارى قال في الصحاح اصل اشاوى اشايي فقلبت الهمزة يا فاجتمعت
ثلث يات فحذفت الوسطى وقلبت الاخيرة الفا وابدلت من الاولى واوا قوله
وكذلك اي وكالقلب الحذف في انه يوزن باعتبار ما صار اليه فيقال في قاض
فاع الا اذا اريد البيان في المقلوب والمحذوف بان يقال اصله كذا فيقال وزن
ايدي في الاصل فعل ووزن قاض فاعل قوله وتنقسم اي وتنقسم الابنية
الى صحيح ومعتل لانه اما ان يكون حرف من حروفه الاصول حرف علة او لا
واقسام المعتلات سبعة لانه اما ان يتعدد فيه حرف العلة او لا فان لم
يتعدد فاما ان يكون فا او عينا او لاما فان كان فا يسمى مثالا لمماثلته الصحيح في
الصحة وان كان عينا يسمى اجوف لان اعلاله في وسطه الذي هو كالجوف منه
وذا الثلاثة لكون ماضيه على ثلاثة احرف اذا اخبرت عن نفسك وان كان
لاما يسمى ناقصا لنقصانه عن قبول بعض الاعراب وذا الاربعة لكونه
على اربعة احرف اذا اخبرت عن نفسك فانه لما صار في الاجوف الى ثلاثة

احرف ففي الناقص اولى لكون حرف العلة في الاخر الذي هو محل التغيير فكانه
خالف ذلك الاصل فسمي باسم مستانف ولا يرد الصحيح نحو ضربت لانه على
الاصل وسلم عن المنافي وان تعدد فيه حرف العلة فاما ان يكونا اثنين او اكثر
فان كان اكثر فهو كواو وياء لاسمي الحرفين ولم يذكره المصنف لقلته وان لم يكن
اكثر فاما ان يفترقا او يقترنا فان افترقا فيسمى لفيفا مفروقا لالتفاف حرفي
العلة وافترا قهما وان اقترنا فاما ان يكونا في الفا والعين كويل ويوم ولا يبنى
منه فعل او في العين واللام كنوى ويسمى لفيفا مقرونا لالتفاف حرفي العلة مع
الاقتران قوله وللاسم الثلاثي قدم الثلاثي المجرد لكونه اكثر استعمالا واخف
وانما يقتضي القسمة اثني عشر لان الفا تكون مفتوحا ومضموما ومكسورا
والعين مضموما ومفتوحا ومكسورا وساكنا واللام محل الاعراب لا تقسم
الاوزان باعتباره والحاصل من ضرب الثلاثة في الاربعة اثني عشر سقط
فُعِلٌ وفِعُلٌ بضم الفا وكسر العين وبالعكس استثقالا للنقل فيهما من الضمة
الى الكسرة وبالعكس لانهما حركتان ثقيلتان متباينتان في المخرج لكن الاول
اخف لان فيه انتقالا من الاثقل وهو الضم للاحتياج فيه الى تحريك العضلتين
الى ما دونه في الثقل وهو الكسر اذ لا يحتاج فيه الا الى تحريك عضلة واحدة
وعلم منه ان الفتح اخف منهما اذ لا يحتاج فيه الى تحريك العضلة ولذا وضعوا
البنا الاول في الفعل عند الاحتياج واما نحو يَضْرِبُ وان كان فيه انتقال من
من الكسرة الى الضم فلم يعتبروا به لان الضم في معرض الزوال بالناصب والجازم
واورد على البنا الاول الدُئِل واجيب عنه بانه اسم قبيلة فهو من الاعلام
المنقوله من الفعل لانه اسم لابي الاسود الدُئلي وان سلم انه اسم لدويبة شبيهة
بابن عرس كما زعم بعضهم في قول كعب بن مالك يصف جيش ابي سفيان حين غزا
المدينة جاؤا بجيش لو قيس مُعرسه ما كان الا كمُعرس الدُئِل فلم لا يجوز ان
يكون منقولا من الفعل ايضا سلمنا لكنه شاذ واورد على البنا الثاني الحِبُك
بكسر

بكسر الفاء وضم العين وجوابه منع ثبوته اذ المشهور بالكسرتين او الضمتين
وان ثبت فهو محمول على التداخل فان المتكلم لما تلفظ بالحا المكسورة من اللغة
الاولى غفل عنها وتلفظ بالبا المضمومة من اللغة الثانية والحُبُك تكسر كل
شي كالما والرمل اذا امرت بهما الريح وانما قال في حرفي الكلمة لان التداخل
يكون في كلمتين ايضا وهذا الاكثر كما قالوا قنط يقنط مثل ضرب يضرب وقنط
يقنط مثل علم يعلم ثم لما قالوا اقنط يقنط بالكسر او بالفتح فيهما علم ان الماضي
من احداهما والمضارع من الاخرى فيل جاء بهم للاست وُعل لغة في
الوَعِل واجيب بانهما من الاجناس المنقوله من الافعال كتنوط وتبشر
لطائرين قال الاصمعي انما سمي تنوطا لانه يدلي خيوطا من شجرة ثم تفرخ فيها
ثم بدأ في التمثيل بالمفتوح الفا مع الاربعة في العين ثم بالمكسور مع الثلاث
ثم بالمضموم كذلك وسقط ما فيه النقل من الضمة الى الكسرة وعكسه لما مر
وذكر لكل واحد مثالا من الاسما ونحن نذكر ~~مثالا~~ لا من الصفات على ذلك الترتيب
وهي صَعْبٌ وبَطَلٌ وحَذِرٌ وطَمُعٌ من طمع طمعا فهو طمع وطمع وصِفْرٌ
وزِيَمٌ اي متفرق وبِلِزٌ اي ضخم ومُرٌّ ولُكَعٌ اي لئيم وسُرُحٌ يقال ناقة سرح
اي سريعة قوله وقد يرد اي يجوز رد بعض هذه الاوزان الى البعض
ففعل ان كان ثانيه حرف حلق كفخذ يجوز فيه سكون العين مع فتح الفا للخفة
ومع كسره لنقل كسرة الخا اليه وفخذ بكسرتين لكون حرف الحلق قوية
فيتبع ما قبلها وليس نخذ كخبر لفرعيته واصلية جبر وكذلك الفعل
كشهد يجوز فيه هذه الاوجه وذكر الفعل هاهنا لاشتراكه مع الاسم في
هذا الحكم هذا اذا كان ثانيه حرف حلق وان لم يكن كذلك ككتف يجوز فيه
وجهان اسكان عينه مع فتح الفا وكسره لما ذكرنا ونحو عضد يجوز فيه
عَضْد بالاسكان مع فتح الفا ولا يجوز فيه عُضْد بضم الفا نقلا من الضاد
كما نقلوا الكسرة في كتف لثقل الضمة وقد جوزه بعضهم ونحو عنق يجوز

فيه عنق بالسكون مع ضم الاول ونحو ابل وبلز يجوز فيه ابل وبلز بالسكون
استثقالا للكسرتين ولا ثالث لهما يريد ليس في الكلام فعل بكسرتين الا ابل
في الاسما وبلز في الصفات وقيل معناه لا فرع اخر لهما كما للكتف وفخذ مثلا
وفيه نظر لان لعضد وعنق ايضا فرعا واحدا فقط ولم يقل هناك ولا ثالث
لهما فما الترجيح وقال بعضهم هذا تضعيف لمجي الابد والابط والحبك ولان
الابل من الاسما والبلز من الصفات فكيف يصح الجمع بينهما فلا بد بالدال وحينئذ
يستقيم قوله ولا ثالث لهما اي في الصفات قال ثعلب لم يأت من الصفات
على فعل الا حرفان امراة ابد اي ولود واتان بلز اي ضخم فالمصنف ما اراد حصر
مجي الفعل مطلقا في المثالين المذكورين والا لكان لفظ نحو لغوا اذ لا نحو لهما
حينئذ بل اراد حصر مجي الفعل صفة في المثالين فتمّ او لا جواز اسكان العين
في كل فعل اسما كان او صفة بقوله ونحو ابد وبلز يجوز فيه ابد وبلز ثم خصص
ثانيا اتيان الفعل في الصفات بالمثالين المذكورين بقوله ولا ثالث لهما هذا اما
ذكروه والحق ما ذكرناه ويؤيده ما ذكره الزوزني في شرح السبعيات
من انه اجمع البصريون على انه لم يات على فعل من الاسما الا ابل ومن الصفات
الا بلز وحكى الكوفيون ابطلا من الاسما ايضا وهي الخاصرة فقد اتفق الفريقان
على اقتصار فعل على هذه الثلاثة هذا ما ذكره ثم ما نقل من نحو ابد يمكن
انه لم يثبت عندهما ولا يكون بطريق الاصالة او لا يكون فصيحا ومراده
بيان اللغة الفصيحة واما قولهم يلزم ان يكون لفظ نحو لغوا فمدفوع لان
الافراد الذهنية لفعل اعم من هذين المثالين وان لم يوجد في الخارج منها
غيرهما فقوله ونحو ابل وبلز للنظر الى الافراد الذهنية وقوله ولا ثالث
لهما اشارة الى انه لم يوجد في الخارج منها غيرهما وبعضهم يقول
معناه انه لم يجز اسكان العين في شي مما جا على فعل الا في ابل وبلز بمعنى
انه جا على فعل كثير من الالفاظ لكن لم يجز اسكان العين في شي منها غير الابل

والبلز

والبلز وذلك لان المصنف حكم في الحبك بكسر الحا وضم البا بانه من التداخل
ولو لم يثبت الحبك بكسرتين عنده كيف يمكنه الحكم بالتداخل والتصحيف
الذي ذكره بعضهم تكلف ردي فتعين الحمل على ما ذكرناه وهذا ايضا ضعيف لانه
لو كان المراد ذلك لتناقض كلام المصنف فان قوله ونحو ابل وبلز يجوز فيه
ابل وبلز تصريح بان كل ما كان على فعل بكسرتين يجوز فيه الاسكان وقوله ولا ثالث
لهما على هذا التفسير يدل على انه لا يجوز الاسكان الا في ابل وبلز وهل هذا
الا تناقض بين ولا يرد على التفسير الذي ذكرناه لان حاصله انه بين ان كل
ما كان على فعل بكسرتين يجوز فيه الاسكان ثم اشار ~~الى اشار~~ الى انه لم يجي على
فعل الا لفظان وهذا لا فساد فيه كما عرفت وايضا كل ما جا بكسرتين على زعم
هذا القائل كالابط والحبك والابد يجوز فيه الاسكان فكيف يصح هذا الحكم
واما حكم المصنف بالتداخل فبنا على اللغة الغير الفصيحة وهي الحبك
بكسرتين فان قلت ما تريد بالفصيح وباي شي يعلم انه غير فصيح قلت
المراد بالفصاحة اللفظية فان الفصاحة قسمان راجع الى المعنى وهو خلوص
الكلام عن التعقيد وراجع الى اللفظ وهو ان يكون اللفظ على السنة الفصحا
الموثوق بعربيتهم اذور واستعمالهم لها اكثر وانت لو تصفحت كلامهم
صفحة بعد صفحة واستقريت كتبهم ورقا بعد ورق لا تكاد تجد الحبك
بكسرتين الا قليلا وتجد بالضمتين كثيرا **قوله** قوله ونحو قفل اي نحو قفل
بالسكون يجوز فيه قفل بالضم لمجي عسر ويسر بالضم في عسر ويسر بالسكون
فان الضم فرع السكون فيهما لقلة الاستعمال بالضم وكثرته بالسكون والاكثرون
لا يجوزون ذلك اذ لا يحصل منه الغرض وهو التخفيف مع جواز ان يكون
الضم والسكون في عسر ويسر بالاصالة وكان الاخف اكثر استعمالا
قوله وللرباعي القياس يقتضي ان يكون للرباعي المجرد ثمانية واربعون
بنا اذ هو الحاصل من ضرب اثني عشر في الاربعة التي هي احوال اللام الاولى

لكن لم يات الا ما ذكره للاستثقال الجعفر النهر الصغير والزبرج الزينة
والبرثن مخلب الاسد والقمطر ما يصان فيه الكتب وامثلته من الصفة
سلهب للطويل ودفنس للحمقاء وجرشع للطويل وهبلع للاكول وسبطر
للطويل الممتد واعلم ان في ثبوت فعلل بكسر الفا وفتح اللام بحثا لان درهما
معرب وهبلعا انما يكون رباعيا ان قلنا باصالة الهاء وان قلنا بزيادتها
كما هو مذهب ابي الحسن فلا وسيتحقق ذلك في ذي الزيادة ان شاء الله تعالى
قوله وزاد الاخفش اي اخفش في بنا فُعلَل بضم الفا وفتح اللام فانه
الاخفش روى جخدب بفتح الدال لنوع من الجراد وسيبويه يرويه بالضم
فهو كبرثن وروى الفرا طحلبا وبرقعا بفتح اللام والقاف وقال ابو علي هو
معرب والحق ثبوته لانهم يقولون ما لي عنه عندد اي بد والدال الثانية
للالحاق والا لوجب الادغام فوجب ثبوت فعلل ليكون عندد ملحقا به
وايضا ذكر المصنف في اعلال العين انه صح عليبت لمحافظة الالحاق وهذا
يدل على ثبوته واما نحو جندل لارض فيها حجارة وعلبط لقطيع من الغنم
فنادر وايضا علم بالاستقراء انه لا يوجد كلمة فيها اربع حركات متواليا
فلذلك قيل الاصل جنادل وعلابط فهو من مزيد الرباعي وكذا هدبد للبن
الخاثر مقصور عن هدابد قوله والخماسي اي وللخماسي المجرد اربعة ابنية
والقسمة تقتضي اثنين وتسعين سقط البواقي للاستثقال السفرجل
والقرطعب الشي القليل والجحمرش العجوز والقذعمل الابل الضخم وامثلة
الصفة همرجل لواسع الخطو وجردحل للابل الضخم وقهبلس للافعوان
العظيم وخبعثن للشديد وللمزيد فيه للثلاثي والرباعي امثلة كثيرة اذ
تكون الزيادة واحدة او ثنتين وثلاثا او اربعا ومواقعها اما قبل الفا
او بين الفاء والعين او بين العين واللام وتكون متفرقة ومجتمعة فلا
يليق ذكرها بهذا المختصر فلذلك ترك المصنف ومن الخماسي لم يجئ الا

عضرفوط

عضرفوط للعظاية ويقال له بالفارسية كرباسوا وخزعبيل للباطل
وقرطبوس للداهية وقبعثرى للابل القوى والفه ليست للتانيث لقولهم
قبعثراة فلو كانت الالف للتانيث لما لحقه تانيث آخر ولا للالحاق لزيادة
على الغاية وهو الخماسي اذ ليس لنا اصل سداسي فتلحقه به فهي لتكثير
الكلمة واتمام بنائها وهذا معنى قول الزمخشري وهي في قبعثرى كالف
كتاب لا نافيها على الغاية هكذا ذكر في شرح الهادي ويظهر لك من هذا
ان ما ذكر في الصحاح من ان الف قبعثرى لالحاق بنات الخمسة ببنات
الستة غير صحيح وخندريس هو الخمر القديمة وانما قال على الاكثر لان
اكثر الناس يقولون ان النون اصلية فيكون مزيد الخماسي وبعضهم
يقول ان النون زائدة فهو مزيد الرباعي واستدل على الاول بانه اذا
تردد في حرف بين ان يكون اصليا وزائدا فالاصل الاصلي وعورض
هذا بانه اذا تردد لفظ بين وزنين احدهما على تقدير اصالة حرف
والثاني على تقدير زيادته وشي منهما لم يوجد في ابنيتهم فالحمل على الزائد
اولى واجيب عنه بوجهين الاول ان ذلك فيما يكثر فيه الزيادة والخماسي
لم يكثر فيه الزيادة والثاني انه قد جاء عضرفوط وليس بينه وبين
خندريس على تقدير اصالة النون الا الواو والياء وهما اخوان هكذا ذكر
في الشروح وفيه نظر لان ما ذكر في الجواب الاول انما يصح لو الحقه
الخصم بمزيد الخماسي وليس كذلك وانما يريد الحاقه بمزيد الرباعي
ومراد المصنف الحاقه بمزيد الخماسي والامر بالعكس يعرف بالتامل
ثم اذا عرفت ذلك بقي الجواب عن مثل عضرفوط وهو سهل فانه يتغاير
البناآن باختلاف الحركات فكيف بالحروف واما مرزنجوش فمعرب
فلذلك لم يذكر هاهنا وتحقق حكمه في ذي الزياده ان شاء الله تعالى
واحوال الابنية لما ذكر ان التصريف علم باصول يعرف بها احوال

الابنية علم ان مسائله هي المباحث المتعلقه باحوال الابنية فاشار ههنا
الى بيان الاحوال ليشرع في المسائل فالمذكور الى ههنا من المبادى و ذلك لانه
ذكر اولا تعريفه ثم شرع في موضوعه وهو الابنية من حيث تعرض
لها الاحوال المذكورة في الكتاب اذ احوال الابنيه عارضه للابنيه كما
عرفت فيكون الابنية موضوع هذا العلم لان معروض مسائل العلم
يكون موضوعا له والابنية كما عرفت عبارة عن الحركات والسكنات
الواقعة في الكلمه فبحث عن الحروف من حيث انها ثلاثة او اربعة او
خمسة ومن حيث انها زائدة او اصلية وكيف يعرف الزائد من الاصلي
بالمقابلة بالفا والعين واللام سواء كانت تلك الحروف ثابتة او محذوفة
مستقرة في موضعها او منقولة عنه الى غير موضعها بالقلب ومن
حيث انها من حروف العلة اولا وهي من قوله وابنية الاسم الى قوله
بالفا واللام لفيف مفروق ثم شرع في الحركات والسكنات الواقعة
في الاسم الجامد ثلاثيا ورباعيا وخماسيا مجردا ومزيدا فيه مما لا يتحقق
فيه باعتبارها حال من الاحوال التي هي مسائل هذا العلم واما ما يحصل
فيه باعتبارها حال من الاحوال المذكورة فذكر حركاته عند ذكره فلما
فرغ من المبادى شرع في المسائل وهي احوال الابنية وقسمها الى ما يكون
للحاجة والى غيرها والمراد بالاول ما يتوقف عليه فهم المعنى والتلفظ
بالكلمة والاول يسمى بالاحتياج المعنوى وهو من قوله كالماضي الى الجمع
والثاني بالاحتياج اللفظي كالتقا الساكنين فان التلفظ باذهبْ اذهب
مثلا من غير تحريك البا متعذر وكذا الابتدا فان الابتدا بالساكن متعذر
وكذا الوقف فانه وان كان على المتحرك ممكنا من حيث التلفظ لكن لما كان
ممنوعا من حيث الصناعة كما سيجى الحقه بالاحتياج اللفظي واما غيرها
من الابواب فلما لم يكن بهذه الحيثية لم يجعله مما يحتاج اليه

الماضي

الماضي انما كان ابنية الماضي ثلاثة لان اوله مفتوح لخفته وامتناع الابتدا
بالساكن وللعين ثلاث احوال اذ لا يكون ساكنا لئلا يلزم التقا الساكنين
عند اتصال الضمير المرفوع فان اللام يسكن حينئذ ولا يشكل هذا بالمجهول
ولا بالمكسور الاول كشهد لعروض الضم والكسر فيهما ثم ذكر للمفتوح العين
اربعة امثلة لانه اما متعد او لازم وعلى التقديرين فعين مضارعه اما
مضموم او مكسور وللمكسور العين كذلك لانه اما متعد او لازم وعلى
التقديرين فعين مضارعه اما مفتوح او مكسور ومثل بومق ووثق
لان مكسور العين في الماضي انما يكسر في المضارع اذا كان مثالا ولم يذكر
لمضموم العين الا مثالا واحدا لانه ابدا لازم مضموم عين المضارع
قوله وللمزيد اي وللثلاثي المزيد فيه لان الرباعي سيأتي بعد وهو ان يكون
موازنا للرباعي او غير موازن والموازن اما ان يكون ملحقا او غير ملحق والملحق
اما بدحرج او تدحرج او باحرنجم اما الملحق بدحرج فنحو شملل اي اسرع وحوقل
اي ضعف وهرم وبيطر اي عمل البيطرة من البطر وهو الشق وجهور اي
جهر وقلنس اي لبس القلنسوة قال في الصحاح يقال قلسيته فتقلسى
وتقلنس وتقلنس اي البسته القلنسوة فلبسها واما الملحق بتدحرج
فنحو تجلبب اي لبس الجلباب وتجورب اي لبس الجورب وتشيطن اي فعل
فعلا مكروها وترهوك اي تبختر وتمسكن اي اظهر الذل والحاجة وتغافل
وتكلم وينبغي ان تعلم ان تحقق الالحاق في تجلبب انما هو بتكرر البا والتا
انما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج لان الالحاق لا يكون
من اول الكلمة وتجورب وتشيطن وترهوك بالواو واليا لا بالتا لما مر
وفي تمسكن كلام يأتي في باب ذي الزيادة ان شاء الله تعالى وليست الالف
في تغافل للالحاق لان الالف لا تقع للالحاق حشوا لا في الاسم ولا في الفعل
لكن المصنف قيد ذلك بالاسم في ذي الزيادة وتضعيف العين لا يكون

للالحاق فتكلم لا يكون ملحقا ذكر جميع ذلك في شرح الهادي ثم قيل فيه
اطلاق لفظة الالحاق ههنا سهو واما الملحق باحرنجم فنحو اقعنسس اي تاخر
ورجع الى خلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد
الحدب واسلنقى اي وقع على القفا فهذه اقسام الملحقات وهي خمسة
عشر واما غير الملحق من الموازن فثلاثة نحو اخرج وجرّب وقاتل وانما حكموا
بان شملل ملحق بدحرج دون اخرج واخويه لان شرط الالحاق توافق المصدرين
وقد قالوا شملل شمللة كما قالوا دحرج دحرجة ولم يجئ اخرج واخويه
على ذلك لان شرط الالحاق فان قلت فقد قالوا اخرج اخراجا كما قالوا دحرج
دحراجا قلت اجيب عنه بوجهين الاول ان الاعتبار انما هو بالفعللة
لاطرادها وعمومها في جميع صور فعلل واما الفعلال فلا اعتداد به
وانما هو دخيل فيه غير مطرد لمجيئه في بعض الصور فانهم لم يقولوا لخطابا
وعربادا بل لخطبة وعربدة يقال لخطبه اي صرعه ورجل معربد اي
يؤذي نديمه في سكره والعربدة سوء الخلق والثاني ان الشرط توافق المصادر
اجمع واما غير الموازن فسبعة نحو انطلق واقتدر واستخرج واشهابّ
واشهبّ واغدودن اي طال الشعر وتم من الغدن وهو الاسترخاء
واعلوّط يقال اعلوّط بعيره اذا تعلق بعنقه وعلاه وانما حكمنا على
اقعنسس بانه موازن لاحرنجم وعلى استخرج بانه غير موازن له لانا
لم نعن بالموازنة صورة حركات وسكنات وانما عنينا به وقوع الفاء
والعين واللام في الفرع موقعها في الاصل الملحق به وان كان ثمه زيادة
فلابد من مماثلته في الفرع الملحق واستخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف
ما ذكرنا في الاصلية والزيادة جميعا اما في الاصلية فلان الخاء وهو فاء
وقعت موقع النون الزائدة في الاصل واما في الزيادة فلان النون واقعة في
الاصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موضعها قوله واستكان
لما

لما ذكر ان غير الموازن سبعة واستكان من جملتها اشار الى انه اما افتعل او
استفعل فقال بعضهم انه استفعل ثم اختلفوا فقيل هو من الكون لانه
يقال استكان اذا ذل وخضع اي صار له كون خلاف كونه كما يقال استحال
اذا تغير من حال الى حال الا ان استحال عام في كل حال واستكان خاص
بالتغير عن كون مخصوص وهو خلاف الذل وقيل هو من الكين وهو لحم
الفرج لانه في اسفل موضع واذله اي صار مثله في الحقارة والذل
وقال اخرون انه افتعل من السكون وزيدت الالف لاشباع الفتحة
كقول عنترة يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زَيَّافَةٍ مِثْلَ الفَنِيقِ المُكْدَمِ
اي ينبع العرق من خلف اذن ناقة غضوب موثقة الخلق والزيافة المتبخترة
والفنيق الفحل المكرّم والكدم العض يقال كدمه اي اثر فيه بحديد وقول
اخر وَأَنْتَ مِنَ الغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ والمنتزح المبعد
وقال ابو علي الفارسي في قوله تعالى وما ضعفوا وما استكانوا الا اقول انه
افتعلوا من السكون وزيدت الالف كما في المنتزاح لكنه عندي استفعلوا
مثل استقاموا والعين حرف علة ولذا ثبت في اسم الفاعل نحو مستكين
وفي نحو يستكين على انه يجوز ان يكون من الزيادات اللازمة كما قالوا امكان
وهو مفعل من الكون ثم قالوا امكنة واماكن وتمكن واستمكن على توهم
اصالة الميم للزومه وثباته في جميع متصرفاته قوله وفعل لما كان فعل
اخف ابنية الافعال جاء لمعان لا تنضبط كثرة وسعة وقلما يوجد فعل
غيره له معنى الا وقد استعمل فيه بمعناه فهذا معنى كثرة معانيه
ووجوهها قوله وباب المغالبة يعني بالمغالبة ما يذكر بعد المفاعلة
مسند الى الغالب اي المقصود بيان الغلبة في الفعل الذي جاء بعد
المفاعلة على الاخر فاذا قلت كارمني اقتضى ان يكون من غيرك اليك كرم
مثل ما كان منك اليه فان غلبته في الكرم واردت بيانه فتبنيه على
فاذا

فَعَل بفتح العين لكثرة معانيه ثم خصّوا من ابوابه بالرد اليه ما كان عين
مضارعه مضموماً وان كان من غير هذا الباب نحو كارمني فكرمتُه اكرُمه
يُكارِمُني فاكرُمُه فضاربني فضربتُه يُضاربني فاضرُبه فهذا قد ضربته
وضربك ولكنك تدعي غلبته في الضرب ويجوز ان لا يكون ضربته ولا ضربك
ولكنكما ضربتما غيركما للغلبة في ذلك او ليغلبك وكذا البواقي وانما فعلوا
كذلك لان الفعل بمعنى المغالبة قد جاء كثيرا من هذا الباب نحو الكِبَر وهو
الغلبة بالكِبَر والكَثر وهو الغلبة بالكثرة والقَمر وهو الغلبة بالقمار
فنقلوا من غير ذلك الباب ايضا اليه ليدل على المراد الموضوع له ثم
استثني من هذه القاعدة معتل الفاء واوياً كان نحو وعدا و يائياً نحو يَسَر
فانه لا ينقل الى يَفعُل بالضم لئلا يلزم خلاف لغتهم اذ لم يجئ منه مثال
مضموم العين فيقال واعدني فوعدتُه اعِدُه وياسرني فيسرتُه أيسِرُه
ومعتل العين واللام اليائيين فانه لا ينقل الى يَفعُل بالضم بل يبقى على
الكسر فيقال بايعني فبِعتُه ابيعُه ورامَاني فرمَيتُه أرميه اذ لم يجئ
اجوف ولا ناقص يائي من يفعل بالضم لانك لو ضممت عينه لانقلبت
الياء واوا فيلتبس بذوات الواو وعلى هذا حمل الجوهري قول جرير
فالشمسُ طالعةٌ ليست بكاسفةٍ تبكي عليك نجومَ الليل والقمرا اي ان
الشمس غلبت نجومَ الليل والقمرَ بالبكاء ويجوز ان تنصب نجومَ الليل
بكاسفة اي انها لم تكسف النجومَ والقمرَ لعدم ضوئها وقيل يريد الواو
التي بمعنى مع اي الشمس تبكي والنجومَ والقمرَ ثم حذفها وهذا بعيد
واستثنى الكسائي ما فيه حرف حلق نحو شاعرني فشعرتُه اشعَرُه
بالفتح لاستثقال حرف الحلق وهو غير مستقيم لثبوت الضم في مثله
فان ابا زيد حكى شاعرتُه فشعرتُه اشعُرُه وفاخرتُه ففخرتُه افخُرُه
بالضم فيهما وايضا اعتبار هذه القاعدة وهي النقل الى يفعل بالضم اولى

لان هذه القاعدة ثابتة كما عرفت وحرف الحلق لا يمنع عنها الضم لان
ما فيه احدُ حروف الحلق لم يتعين فيه الفتح فلو لم ينقل الى يَفعُل بالضم يلزم
خلافُ قاعدة معلومة وعلى تقدير النقل لا يلزم ذلك فالنقل اولى
قوله وفعِل يكثر فيه العلل كمرِض وسقِم والاحزان كحزن واضدادالاحزان
كفرح وجذِل يريد ان هذه المعاني تكون فيه اكثر منها في غيره لا انه تكون
فيها اكثر منه في غيرها فان فعل في غير هذه المعاني اكثر منه فيها فلذلك
قال يكثر فيه العلل فيه ولم يقل يكثر في العلل قوله وتجئ الالوان كادِم
وسمِر والعيوبُ كعجِف والعجَف الهزالُ فانه من عيوب البدن ورعِن
اي حمق وخرِق من الاخرق وهو ضد الرفق وعجِم اي عَيِيَ من العجمة وهي
عِيٌّ في اللسان فانهن من عيوب النفس والحلى كبلِج والبُلجة نقاوة ما بين
الحاجبين كلها على فعِل والمراد ان كل ما كان من الصفات المذكوره يأتي بالكسر
لا أن الكسر مختص به ثم اشار المصنف الى ما جاء فيه الكسر والضم بالامثله
المذكوره قوله وفعُل لافعال الطبائع اي الصادرة عن الطبيعة وهي
القوة الموجودة في الشيء التي لا شعور لها بما يصدر عنها ويكون الصادر
منها اثراً واحداً واقعاً على نهج واحد كحسُن وقبُح وليس المراد بالحسن ما
يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين الملمس ونحو ذلك بل المراد بالحسن
كون الاعضاء متناسبة على ما ينبغي ان يكون وبالقبح خلاف ذلك فهو
مقتضى الطبيعة اذ لا يختلف ذلك وكانه اراد بقوله ونحوها الصِغَر
والكِبَر والمراد بهما ليس عِظَمَ الهيكل وقصره اذ الصغير قد يكون
اعظم هيكلا من الكبير بل المراد التغاير الظاهر الذي يعرض للشيء صادرا
عن الطبيعة بالنماء والوقوف وانما لم يجعلهما من الافعال الطبيعية
بل نحوها لاختلافهما باختلاف الاحوال والاوقات وانما ضمت العين
فيها لانها لما كانت خِلقةً وطبيعةً وصاحبُها مسلوبُ الاختيار جعلوا

الضم علامة للخلقة كفعلهم فيما لم يسم فاعله ولما كان جميع افعال هذا
الباب خلقة وطبيعة لا تعلق له بغير من صدر عنه كان لازما **قوله**
وشذ رحبتك الدار جواب اعتراض هو ان فعل قد جا متعديا واجاب
بانه شاذ والاصل رحبت بك وكثر استعماله حتى حذفوا البا اختصارا
فهو غير متعد في الحقيقة فانك لو قلت في شرفت بكذا اشرفت كذا لا يكون
متعديا لشذوذه من جهة استعماله على صورة المتعدى اذ هو ملبس
قال الخليل قال نصر بن سيار ارحبكم الدخول في طاعة الكرماني اي اوسعكم
قال وهي شاذة ولم يجئ في الصحيح فعل بضم العين متعديا غيره واما
المعتل فقد اختلفوا فيه قال الكسائي اصل قلته قولته وقال سيبويه
لا يجوز ذلك لانه يتعدى **قوله** واما باب سدته جواب اعتراض اخر
وهو ان يقال اصل سدته وقلته سودته وقولته كما هو مذهب
الكسائي فقد جا فعل متعديا والجواب منع انه في الاصل مضموم العين
وذلك ان المعتل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح ولم يجئ في الصحيح فعل متعديا
فهو في الاصل بفتح العين ثم اختلف العلماء في صيرورته الى ذلك فقال
بعضهم اصل سدت وبعت سودت وبيعت بفتح العين ثم لما علم ان العين
تحذف لالتقا الساكنين عند انقلابها الفا ولا يتميز الواوي عن اليائي حولوا
الواوي الى فعل بالضم واليائي الى فعل بالكسر ثم نقلت حركة حرف العلة
وحذفت لالتقا الساكنين فقيل سدت وبعت ورده المصنف بقوله
لا للنقل اي ليس الضم فيه للنقل من العين كما ذكره بعضهم لما يلزم من
النقل من باب الى باب مخالفة لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى
فلاختلاف معاني الابواب واشار الى ان الضم والكسر لبيان بنات الواو
واليا وتقريره ان يقال تحركت الواو واليا فيهما فانقلبتا الفا وحذفتا
ثم ضم الفا في الواوي وكسر في اليائي دلالة عليهما وانما ارتكب الاولون

المحذور

المحذور المذكور لما راوا انهم لم يفرقوا في خفت وهبت بين الواو والياء
فقالوا لو كانت الحركة لبيان بنات الواو لوجب الضم في خفت ثم قال
المصنف مجيبا عن ذلك انما كسروا في خفت لبيان البنية وتقريره ان
الدلالة على البنية اهم من بيان بنات الواو واليا لتعلق الاول بالمعنى
والثاني باللفظ ولما لم يمكنهم الدلالة على البنية في قلت وبعت اذ لو فتحوا
فيهما لما دل على حركة العين لم يتركوا ايضا بيان بنات الواو واليا حذرا
من فوات المقصود اجمع بخلاف خفت وهبت فان الكسرة تدل على انه
مكسور العين في الاصل فراعوا فيه بيان البنية والمراد ببنات الواو
المعتل الواوي وبنات اليا المعتل اليائي اي لبيان انه واوي او يائي
قوله وافعل للتعدية وهو ان يتضمن الفعل فيصير الفاعل في المعنى
مفعولا للتصيير فاعلا لاصل الفعل في المعنى تقريره انك اذا اردت ان
تجعل اللازم متعديا ضمنته معنى التصيير بادخال الهمزة مثلا ثم جئت
باسم وصيرته فاعلا لهذا الفعل المضمن معنى التصيير وجعلت الفاعل
لاصل الفعل مفعولا لهذا الفعل كقولك خرج زيد واخرجته فمفعول
اخرجته هو الذي صيرته خارجا وفي تمشيته هذا المعنى في فسقته
نظر لان معناه نسبته الى الفسق لا صيرته فاسقا ولو قيل معناها ان
تجعل الفعل لفاعل يصير من كان فاعلا له قبل التعدية منسوبا الى الفعل
لكان اقرب **قوله** وللتعريض وهو ان تجعل المفعول معرضا لاصل الفعل
كقولك ابعته اي عرضته للبيع وجعلته منتسبا اليه وللصيرورة
اي يجي افعل لصيرورة الشي منسوبا الى ما اشتق منه الفعل كاغد البعير
اي صار ذا غدة والغدد هي التي في اللحم والواحدة غدة وغدة البعير طاعونه
قوله ومنه احصد الزرع اي من افعل الذي للصيرورة وانما
فصله لانه ليس كالاول في حصول المعنى وتحققه وانما معناه قارب

وقت حصوله فنزلت مقاربته منزلة حصوله الا يرى انك تقول اصرم
النخل واحصد الزرع ولم يصرم ولم تحصد بعد بخلاف الاول فانه على
معنى حصول ذلك الشي ولذا جعله بعضهم للحينونة قال صاحب الكشاف
في تفسير قوله تعالى افمن يمشي مكبا الاية انه يجعل اكب مطاوع كبه ويقال
كببته فاكب من الغرايب ونحوه قشعت الريح السحاب فاقشع وما هو كذلك
ولا شي من بناء افعل مطاوعا ولا يتقن نحو هذا الا حملة كتاب سيبويه وانما
اكب من باب انفض والام ومعناه دخل في الكب وصار ذا كب وكذلك
اقشع السحاب اذا دخل في القشع ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع
قوله ولوجوده اي ولوجود الشي على صفة ومعناه ان الفاعل وجد
المفعول موصوفا بصفة مشتقة من اصل ذلك الفعل وتلك الصفة
في معنى الفاعل ان كان اصل الفعل لازما نحو ابخلته اي وجدته بخيلا وفي
معنى المفعول ان كان متعديا نحو احمدته اي وجدته محمودا قوله وللسلب
اي لسلب الفاعل عن المفعول اصل الفعل نحو اشكيته اي ازلت شكايته
وقد يكون بمعنى فعل نحو قلت البيع واقلته قوله وفعل للتكثير وهو اما
في الفعل نحو جولت وطوفت او في الفاعل نحو موت الابل او في المفعول
نحو غلقت الابواب فان فقد ذلك لم يسغ استعماله فلذلك كان موتت
الشاة لشاة واحدة خطاء لان هذا الفعل لا يستقيم تكثيره بالنسبة
الى الشاة اذ لا يستقيم تكثيرها وهي واحدة وليس ثم مفعول ليكون
التكثير له وينبغي ان تعلم ان هذا خلاف قولك قطعت الثوب فان ذلك
سائغ وان كان الفاعل واحدا ذكره المصنف في شرح المفصل ثم قال فيه ان
قوله في المفصل ولا يقال للواحد لم يرد به الا ما لم يستقم فيه تكثير الفعل
وانما يكون التكثير في الفاعل هو المصحح وذكر في الشرح المنسوب الى المصنف
ان الفعل ان كان لازما فالتكثير في فاعله وهذا على الطلاقة غير صحيح لانه قد
يكون

يكون التكثير في الفعل دون الفاعل نحو جولت وطوفت وقد يكون في
الفاعل نحو موت الابل وذكر فيه ايضا انه ان كان متعديا فالتكثير في متعلقه
يعني في مفعوله كقولك غلقت الابواب وزاد بعض الشارحين ان المراد بالتكثير
في المفعول انه لا يستعمل غلقت بالتضعيف الا اذا كان المفعول جمعا حتى
لو كان واحدا وغلق مرات كثيرة لم يستعمل الا غلق بلا تضعيف الا على سبيل
المجاز وهذا يخالف ظاهر ما ذكره المصنف في شرح المفصل من جواز قطع الثوب قوله وللتعدية
قد عرفت معناها وانما فصل قوله فسقته لانه يخالف لفرحته في انه
لم يصيره فاعلا للفعل المشتق هو منه وانما جعله منسوبا اليه اذ معنى
فسقته قلت له يا فاسق ونسبته الى الفعل وليس المعنى صيرته فاسقا
وللسلب نحو جلدت البعير اي ازلت جلده وقردته اي ازلت قراده وزلته
وزيلته بمعنى اي فرقته قوله وفاعل لنسبة اصله وهو مصدر فعله
الثلاثي الى احد الامرين متعلقا بالاخر صريحا ويجي عكس ذلك ضمنا وهو
نسبته الى الامر الاخر متعلقا بالاول كما اذا قلت ضارب زيد عمرا فانه
يدل صريحا على نسبة الضرب الى زيد متعلقا بعمرو وضمنا على نسبته الى عمرو
متعلقا بزيد ولاجل تعلقه بالامر الاخر جاء غير المتعدي اذ انقل الى فاعل
متعديا نحو كارمته فان اصله لازم وقد تعدى هنا والمتعدي الى مفعول
واحد ان لم يصلح مفعوله لان يكون مشاركا للفاعل في المفاعلة بل يكون
مغايرا للمفاعل وهو المشارك يكون متعديا الى مفعولين نحو جاذبته
الثوب فان مفعول جذب وهو الثوب مثلا لما لم يصلح لان يكون مشاركا
للفاعل في الجاذبة احتيج الى مفعول اخر يكون مشاركا له فيها فتعدى الى
اثنين واما ان صلح مفعوله للمشاركة فلا يتعدى الى اثنين بل يكتفى بمفعوله
كما في شاتمت زيدا ويجي بمعنى فعل اي للتكثير نحو ضاعفت بمعنى ضعفت
وبمعنى فعل اي لنسبة الفعل الى الفاعل لا غير كقولك سافرت بمعنى

ايضا التمثيل به له نظر لانه لا يخ اما ان يراد به

نسبة السفر الى المسافر وليس ثمّ فعل ثلاثي من لفظ سافرت بمعناه فيمثّل
به كما في شغلته واشغلته هكذا ذكر المصنف في شرح المفصل لكن ذكر الجوهري
سَفَرتُ اَسفِرُ سُفُورًا اذا خرجتُ للسفر فانا سافرٌ وقوم سَفْرٌ مثل صاحب
وصحب قوله وتفاعل لمشاركة امرين واكثر في اصله اي مصدر فعله
الثلاثي صريحا نحو تضارب زيد وعمرو وانما قال صريحا احترازا عن فاعل
ولاجل انه يتشارك فيه امران صريحا نقص مفعولا عن فاعل وحاصله ان وضع
فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل متعلقا بغيره مع ان الغير فعل مثل ذلك ووضع
تفاعل للنسبة الى المشتركين فيه من غير قصد الى تعلق له فلذلك جاء الاول
زائدا على الثاني بمفعول ابدا فان كان تفاعل من فاعل المتعدي الى مفعول كضارب
لم يتعد وان كان من المتعدي الى مفعولين كجاذبته الثوب تعدى الى واحد
وقد يفرّق بينهما من حيث المعنى بان البادي في فاعل معلوم دون تفاعل
ولذلك يقال اضارَبَ زيدٌ عمرًا ام ضاربَ عمرٌو زيدًا ولا يقال ذلك في
تضارب ويجيء ايضا ليدل على ان الفاعل اظهر ان المعنى الذي اشتق منه
تفاعل حاصل له مع انه ليس في الحقيقة كذلك فمعنى تجاهل زيدٌ انه
اظهر الجهل من نفسه وليس عليه في الحقيقة ويكون بمعنى فعل نحو
توانيتُ اي ونيتُ من الوني وهو الضعف ويجيء للمطاوعة ومعنى كون
الفعل مطاوعا انه كونه دالا على معنى حصل عن تعلق فعل اخر متعد به
كقولك باعدته فتباعد فقولك تباعد عبارة عن معنى حصل عن تعلق
فعل متعد وهو باعد به اي بهذا الذي قام به تباعد وقد يتكلم بالمطاوع
وان لم يكن معه مطاوَع كقولك انكسر الاناء وقال عبد القاهر رحمه
الله انه قبل الفعل ولم يمتنع فالثاني مطاوع لانه طاوع الاول والاول
مطاوَع لانه طاوعه الثاني قوله وتفعّل للمطاوعة فعّل وقد عرفت
معناها وللتكلف ومعناه ان الفاعل يتعانى ذلك الفعل ليحصّل

بمعاناته

بمعاناته كتشجع اذ معناه استعمل الشجاعة وكلف نفسه اياها لتحصل
ولما كان هذا ملتبسا بتفاعل من حيث ان كل واحد منهما غير ثابت لمن نسب
اليه فرّق بينهما بان معنى تفعّل ممارسة الفعل ليحصل ومعنى التفاعل
اظهار الفعل على خلافه لا ليحصّله بل ليظهر انه عليه فان الفاعل في
تحلّم زيد يطلب ان يكون حليما والفاعل في تجاهل لا يطلب ان يكون جاهلا
قوله وللاتخاذ والمراد بالاتخاذ جعل الفاعل المفعول اصل الفعل نحو
توسدت التراب اي اتخذته وسادة قوله وللتجنب اي ليدل على ان
الفاعل جانب اصل الفعل نحو تأثّم زيد وتحرّج اي جانب الاثم والحرج
قوله وللعمل اي ليدل على ان اصل الفعل حصل مرة بعد مرة نحو تجرّعه اي
شربه جرعة بعد جرعة ومنه تفهّم كانه حصل له فهمه شيا بعد شي
وبمعنى استفعل اي للطلب نحو تكبّر وتعظّم اي طلب ان يكون كبيرا وعظيما
قوله وانفعل لازم لانه للمطاوعة وهي تقتضي اللزوم وهو مطاوع فعَل
نحو كسرته فانكسر وقد جاء مطاوع افعل قليلا نحو اسفقت الباب اي رددته
وازعجته اي ابعدته فانزعج قوله ويختص بالعلاج يعني خصوا هذا البناء
بالمعاني الواضحة للحس دون المختصة بالعلم كانهم لما خصوه بالمطاوعة
التزموا ان يكون جليا واضحا ولا يقال علمته فانعلم وقال في شرح المفصل
انعدم ليس بجيد قوله وافتعل للمطاوعة وقد عرفت معناها وللاتخاذ
نحو اشتوى اي اتخذ الشواء لنفسه وللتفاعل نحو اجتوروا واختصموا
اي تجاوروا وتخاصموا وما وقع في بعض النسخ من قوله وللمفاعلة بدل
قوله وبمعنى تفاعل خطأ لانه لو كان للمفاعلة لوجب ان يقال اجتور زيد
عمرا واختصم بكر خالدا امتثالا لا اجتوروا واختصموا يعرف بالتامل قوله
وللتصرف نحو اكتسب فمعنى الكسب تحصيل الشيء على اي وجه كان ومعنى
الاكتساب المبالغة والاعتمال فيه ومن ذلك قوله تعالى لها ما كسبت وعليها

ما اكتسبت وفيه تنبيه على لطف الله تعالى بخلقه فاثبت لهم ثواب الفعل
على اى وجه كان ولم يثبت عليهم عقاب الفعل الا على وجه مبالغة واعتمال
فيه قال الزمخشري لما كان الشر مما تشتهيه النفس وهى منجذبة اليه
وامارة به كانت فى تحصيله اعمل واجد فجعلت لذلك مكتسبة فيه
ولما لم تكن فى باب الخير كذلك لفتورها فى تحصيله وصفت بما لا دلالة
له على الاعتمال والتصرف وهنا معنى اخر ذكره الزمخشري حيث قال
وافتعل بمنزلة فعل نحو قرأت واقترأت وخطف واختطف واستعمل
هذه العبارة فى الكشاف وقال فى قوله تعالى واذ نتقنا الجبل قلعناه ورفعناه
ومنه نتق السقا اذا نفضه ليقتلع الزبدة منه قال الجوهرى فى الصحاح
قلعت الشى واقتلعته فتقلع وانقلع **قوله** واستفعل للطلب ومعناه
نسبة الفعل الى فاعله لارادة تحصيل الفعل المشتق هو منه وذلك قد
يكون صريحا نحو استكتبته اى طلبت منه الكتابة وقد يكون تقديرا نحو
استخرجت الوتد من الحائط فليس هنا طلب صريح بل المعنى لم ازل اتلطف
واتحيل حتى خرج ونزل ذلك منزلة الطلب وللتحول الفاعل الى اصل الفعل
نحو استحجر الطين اى تحول الى الحجر ومعناه انه صار حجرا وان البغاث بارضنا
تستنسر اى تتحول الى صفة النسر والبغاث حركات الباطائر دون
الرخمة اى من جاورنا عزّ بنا تنبيه ذكر المصنف ان مزيد الثلاثى المجرد
خمسة وعشرون ولم يذكر الا معنى الثمانية وسره ان ليس فى الالحاق
زيادة معنى غير المبالغة الا فى تفعل وتفاعل فترك الملحق غيرهما
ومن غير الملحق افعالّ وافعلّ وافعوعل وافعوّل اذ ليس لها ايضا معنى
غير المبالغة تقول شهب بالكسر شهبا وللمبالغة اشهبّ اشهبابا واشهابّ
اشهيبابا وكذا اخشوشن واعشوشبت الارض واحلولى مبالغة خشن
واعشبت وحلى وقد جا فى افعوعل لفظان متعديان نحو احلوليته اى

اسطبنه

استطبته واعروريته اى ركبته عريانا وفى شرح الهادى ان افعوّل
للمبالغة كافعوعل نحو اخروّط بهم السير اى امتد واجلوّذ بهم السير اى
دام مع السرعة واعلوّط اى لزم وفى الصحاح اعلوّطنى فلان اى لزمنى
قوله وللرباعى المجرد بنا واحد لانهم التزموا فيه الفتحات لخفتها ولما
لم يكن فى كلامهم اربع حركات متوالية فى كلمة واحدة سكنوا الثانى لان
اسكانه اولى من اسكان الاول والرابع لامتناع الابتدا بالساكن ووجوب
فتح اخر الماضى اذا لم يتصل به الضمير المرفوع ومن اسكان الثالث ايضا لان
الرابع قد يسكن لاتصال الضمير فيلزم التقا الساكنين ثم مثل بمثالين احدهما
متعد وهو دحرجته والثانى لازم وهو دربخ يقال دربخ الرجل اذا طاطا
راسه ولمزيد الرباعى الا ثلاثة تدحرج يقال دحرجته فتدحرج
واحرنجم يقال حرجمت الابل فاحرنجمت اى رددتها فارتد بعضها الى بعض
واقشعرّ واصله قشعر يقال اقشعرّ جلد الرجل اذا اخذته قشعريرة
قوله المضارع ذكر حد المضارع فى النحو واشار هنا الى انه باى شى
يحصل ثم ان الماضى اذا كان مجردا مفتوح العين فمضارعه مكسور العين
نحو ضرب يضرب او مضموم العين نحو نصر ينصر لانه لما خالف معنى الماضى
والمضارع راموا التخالف لفظهما باختلاف حركة العين اذ هو الميزان
ثم المطابقة فى مفتوح العين فى الماضى ومكسورها فى الغابر اتم من المطابقة
فى مفتوح العين فى الماضى ومضمومها فى الغابر اذ المخالفة بين الفتح والكسر
اعظم من المخالفة بين الفتح والضم اذ الفتحة علوية والكسرة سفلية والضمة
بينهما فلعل المصنف قدم ذكر مكسور عين المضارع على مضمومها لذلك
وقد يكون مفتوح العين بشرط ان يكون عينه او لامه من حروف الحلق
نحو سال ومنع لاستثقال حرف الحلق والمراد انه لا يفتح عين المضارع
فيه الا مع حرف الحلق لا ان كل ما فيه حرف الحلق يكون مفتوحا يكون

فانه ليس بلازم نحو دخل يدخُل و نبَحَ ينبِحُ واما ان كان فاؤه حرف حلق فلم
يفتحوا فى مضارعه نحو أَمَرَ يأمر لسكون حرف الحلق فى المضارع فلا يكون
مستثقلا و قوله غير الف فيه نظر لان الالف لا تكون اصلا فى فعل فلا حاجة
الى الاحتراز الا ان تُعتبَر المنقلبةُ ايضًا فحينئذ يمكن تمشيه كلامه بان
يقال معناه ان الماضى المجرد المفتوح العين ان كان عينه او لامه حرف
حلق يفتح عين مضارعه وهو اعم من ان يكون حرف الحلق فيه اصلية او
منقلبة فلو لم يقيد بقوله غير الف لورد نحو قال وباع ودعا فانه لا
يجوز فتح عين المضارع فى مثله **قوله** وشذ ابى يابى اذ ليس عينه ولا لامه
حرف حلق غير الف والالف منقلبة عن اليا فلا يجوز ان يكون الفتح لاجلها
اذ انقلاب اليا الى الالف للفتح فلو كان الفتح لاجلها لزم الدور فكانهم لما
علموا ان اليا تنقلب الفًا على تقدير فتح العين سوغوا فتحها اذ تكون حينئذ
مع حرف الحلق او حملوه على منع يمنع لانه بمعناه واما قلى يقلى فلغة بنى
عامر والفصيح قلى يقلى وركن يركَن بالفتح من التداخل لانه جاء ركَن يركُن
مثل نصر ينصر وركِن يركَن مثل علم يعلم فاخذ الماضى من الاول والمضارع
من الثانى ذكر صاحب الكشاف فى تفسير قوله ويهلك الحرث والنسل
فى سورة البقرة انه قرا الحسن ويَهلَكُ بفتح اللام مبنيا للفاعل ثم قال
وهى لغة نحو ابى يابى وذكر فى اخر حم الاحقاف انه قرئ فهل يهلك الا
القوم الفاسقون بفتح اليا وكسر اللام وفتحها من هلَكَ وهلِكَ **قوله**
ولزموا اى اذا كان العين او اللام واوًا وجب ان يكون عين المضارع مضمومًا
نحو قال يقول ودعا يدعو للمناسبة ولئلا يلتبس ولا ينتقض هذا بخاف
يخاف وعمى يعمى لان الكلام فيما عين ماضيه مفتوح وكذلك وجب الكسر
فى مضارع الاجوف والمنقوص اليائيين نحو باع يبيع ورمى يرمى لذلك
ومن قال طوحت اشارة الى اعتراض وهو ان يقال قد ثبت

طوَّحت وتوَّهت بالواو مع انهم قالوا طاح يطيح وتاه يتيه فقد كسر عين
المضارع من الاجوف الواوى فاجاب بانه شاذ عند من قال طوحت
وتوَّهت اذ قياسه ان يقال طاح يطُوح وتاه يتُوه واما من قال طيَّحت
وتيَّهت فلا يرد ذلك عليه ثم قال او من التداخل بان يكون الماضى من الاول
والمضارع من الثانى وهذا ضعيف لانه ان ثبت باليا فالماضى والمضارع
منه والا فلا يثبت التداخل لكن لو ثبت طحت اطُوح بكسر الفا فى الماضى
او طُحت اطيح بضمها فيه لتحقق التداخُل و قوله اطوح واتوه اسم التفضيل
ولذا لم يعل **قوله** ولم يضموا اى عين المضارع فى معتل الفا لئلا يلزم
اثبات الواو فيه لارتفاع العلة الموجبة للحذف وهو وقوعها بين
يا وكسرةٍ فيلزم واو بعده ضمةٌ وهو مستثقل ووجد يجُد بالضم
ضعيف وهو لغة بنى عامر قال فالهم لو شئت قد نقع الفوادُ بشربةٍ
تدَعُ الصَّوادى لا يجُدنَ غليلا يقال نقعتُ بالما اى رويتُ والغليل حرارة
العطش والفصيح فيه الكسر **قوله** ولزموا لما علموا ان المضاعف المتعدى
يلحقه الضمير نحو شدَّهُ لزموا الضم فى عينه لانهم لو كسروه لزم النقل
من الكسر الى الضم وهو مستثقل والفتح غير سائغ لاشتراطه بحرف
الحلق فى العين او اللام لا فيهما او نقول انما ضموا ليحصل نوع من الخفة
بجرى اللسان على سنن واحد وقد جاء اربعة افعال بالضم والكسر نحو نمَّه
ينمه وبتَّه يبتُّه وعلَّه يعِلَّه وشدَّه يشُدُّه هكذا ذكر فى الشرح المنسوب
الى المصنف والتقييد بقوله اربعة افعال يوهم انه لم يجئ غيرها
لكن ذكر صاحب الكشاف فيه انه قرا ابن عباس رضى الله عنهما فخذ
اربعة من الطير فصرهن اليك بضم الصاد وكسرها وتشديد الرا المفتوحة
امرا من صرَّه يصُرُّه اذا جمعه نحو ضره يضُره ويضِره وقال الجوهرى
حَبَّهُ يحِبُّه بالكسر شاذ لانه لا ياتى من المضاعف المتعدى يفعِل بالكسر

الاو شُرُكه يفعُل بالضم وقال الواحدى في شرح ديوان المتنبى جَبَنْتُ لغة
فى اجبنت شاذ لم يستعمل منه الا المجبوب **قوله** وان كان اى وان كان عين
الماضى مكسورا فالمضارع مفتوح العين نحو علم يعلم تحقيقا المخالفة عينها
او مكسورها بشرط ان يكون معتل الفا ليسقط الفا فى المضارع لما سيجى
فتحصل الخفة نحو وَمِقَ يَمِقُ و وَثِقَ يَثِقُ وما جا منه على يفعل بالكسر
مع صحة الفا قليل نحو نعم ينعم واخوانه مع انه يجوز فيه الوجهان ولم
يجوزوا الضم للاستثقال **قوله** وطَىٌّ تقول اى كل يا مفتوحة قبلها كسرة
تقلبها طىٌّ الفا بقلب الكسرة فتحة فيقولون فى بَقِىَ بَقَا وفى بُنِىَ بُنَا
للتخفيف قال الحماسى نستوقد النبل بالحضيض ونصطاد نفوسا بُنَتْ
على الكرم جعل خُروجَ النار من الحجر عند صدمة النبل استيقادًا اى
نُبعد سهامنا فى الرَّميه حتى تصل الحضيض الجبل فيخرجُ النارُ منه
لشدة رمينا ونصيد بها نفوسا مبنية على الكرم اى نقتل الروسا
قوله واما فضِل اى فضِل يفضُل ونعِم ينعُم بالكسر فى الماضى والضم فى
المضارع من تداخل اللغتين لان العرب تقول فضل بالفتح والكسر ومضا
الفتح بالضم ومضارع الكسر بالفتح فاذا سمع بعد ذلك فضل يفضل علم
انه من التداخل وهذا الفعل معناه من الفضله لا من قولك فضلته اذا
غلبته فى الفضل لان ذلك ليس فيه الا الفتح فى الماضى والضم فى المضارع
لانه من باب المغالبة **قوله** وان كان على فعُل ضمت العين فى المضارع لما م
ان هذا الباب موضوع للصفات اللازمة فاختير فى الماضى والمضارع
فيه حركة لا تحصل الا بانضمام احدى الشفتين الى الاخرى رعاية للتناسب
بين الالفاظ ومعانيها **قوله** وان كان غير ذلك اى وان كان الماضى غير
الثلاثى المجرد وهو الثلاثى المزيد والرباعى المجرد والمزيد كسر ما قبل
اخره فى المضارع نحو دحرج يدحرج وقاتل قاتل ثم استثنى منه شيئين
الاول

الاول ما كان اول ماضيه تاءً زائدةً وهو ثلاثة ابواب الاول التفعل
نحو تعلم فانه يقال فى مضارعه يتعلم بفتح اللام اذ لو كسر لالتبس امر
مخاطبه بمضارع علّم يعلم اذ المغايرة بينهما حينئذ انما هو بحركة التا
وهى قد لا ترفع اللبس لاحتمال الذهول عنه وهذا التعليل مثل ما قيل فى
غير افعال القلوب حيث لا يجمعون بين ضميرى الفاعل والمفعول لشخص واحد
والثانى التفاعُل نحو تجاهَل فانه يقال فى مضارعه يتجاهَل بالفتح ايضا لا بالكسر
لئلا يلتبس امر مخاطبه بمضارع جاهَل والثالث التفعلل ولم يذكره المصنف
نحو تدحرج فانه يفتح فى مضارعه لئلا يلزم من الكسر الالتباس بين امره
للمخاطب ومضارع دحرج ولم يجوزوا الضم استثقالا لاجتماع الضمتين
او للفرق بينها وبين مصادرها الثانى مما استثناه من المكرر اللام نحو احمرّ
واحمارّ فانه يقال فى مضارعهما يحمرّ ويحمارّ بالادغام وتحقيقه انه فى الاصل
كان مكسورا فادغم لاجتماع المثلين فذهب الكسر للادغام **قوله** ومن ثم
اى لاجل ان المضارع يتحقق بزيادة حرف المضارعة على الماضى كان اصل
مضارع أفعل يُؤَفعِل لكن لما اجتمع فى المتكلم همزتان خفف بحذف احداهما
وحمل اخواته وهى ما فيه اليا والتا والنون عليه وقد رد الشاعر الهمزة
فى قوله شيخ على كرسيه معمَّمًا فانه اهلٌ لأن يُؤَكرَمَا للضرورة وهو شاذ
قال صاحب الكشاف فى تفسير قوله تعالى ليس كمثله شى لك ان تزعم ان
كلمة التشبيه كررت للتاكيد كما كررها من قال وصاليات ككما يُؤَثفَين
وقبله لم يبق من آيٍ بها يُحَلَّين غير رمادٍ وحُطامٍ كِنْفَين وغير ودٍّ جاذلٍ
أو وَدَّين الاى جمع اية وهى العلامة والحطام ما تكسر من اليبس والكِنف
بكسر الكاف وسكون النون وعا يجعل فيه الراعى اداته ومنه قول
عمر فى ابن مسعود رضى الله عنه كُنَيفٌ مُلِئَ علمًا والود اصله وتد ادغم
والجاذل المنتصب مكانه ولا يبرح واراد بالصاليات الحجارة التى جعلت

اثافي من صلي النار بالكسر اذا احترق واثفيت القدر اذا جعلت لها
اثافي وقوله يؤثفين اراد يثفين فاخرج على الاصل اي لم يبق من علامات
واثار كانت تلك المنازل تزين بها غير المذكورات قوله الامر لما كان هذا
البحث عن كيفية عمل الامر واسم الفاعل واسم المفعول وافعل التفضيل
والصفة المشبهة متعلقا بعلم النحو ذكره هنالك لذلك وكان البحث
عن كيفية وضعها وصيغها متعلقا بعلم الصرف لكونها من الاحوال
الغير الاعرابية وقد ذكرها هنالك بالعرض اي بالمجاز عدها هنا ليعلم
انها من علم الصرف قوله الصفة المشبهة ذكر حدها في النحو والمراد هنا
بيان كيفية بنائها وقدم ما عين ماضيه مكسور لان اكثر الصفة
المشبهة منه واكثر ما يجي منه بكسر العين وقد جا مع الكسر في بعضها الضم
نحو ندس وهو الفطن الى اخره وجات على فعيل نحو سلم فهو سليم وعلى
فعل نحو شكس فهو شكس اي سيئ الخلق وعلى فعل نحو حرت نحر فانت
حر وعلى فعل نحو صفر تصفر فهو صفر اي خال وفي الحديث صفر
البيوت من الخير البيت الصفر من كتاب الله وعلى فعول نحو غار الرجل
على اهله يغار غيرة وغارا وغيرا فهو غيور قال في الصحاح يقال رجل
غيور وغيران وجمع غيور غير وجمع غيران غيارى بفتح الغين وضمها
ورجل مغيار وقوم مغايير ويقال امراة غيور ونسوة غير وامراة
غيرى ونسوة غيارى هذا من غير الالوان والعيوب والحلى ومنها
ما يكون على افعل نحو اسود واعور وابلج ثم ذكر ما عين ماضيه مضموم
واخر مفتوح عين الماضي اذ هو منه قليلة بخلاف غيره فانهم استغنوا
فيه باسم الفاعل وقد جا قليلا نحو الامثلة المذكورة ثم بين ان معنى الجوع
والعطش وضدهما يجي من الجميع اي مما يكون عين ماضيه مفتوحا او
مضموما او مكسورا على فعلان نحو جوعان وهو ضد شبعان وعطشان
وهو

وهو ضد ريان قوله المصدر بعض ابنية المصدر سماعي وبعضها قياسي
وقدم المصنف السماعي وضبطه ان تقول عينه اما ساكن او متحرك فان
كان ساكنا فاما ان زيد فيه شي او لا فان لم يزد فالفا اما مفتوح او مكسور
او مضموم كقتل وفسق وشغل وان زيد فتلك الزيادة اما تا التانيث او
الف التانيث او الالف والنون المشبهتان بهما وعلى التقادير فالفا اما مفتوح ح
او مضموم او مكسور والحاصل من ضرب الثلاثة في الثلاثة تسعة والامثلة
على الترتيب مذكورة في المتن ثم اردف ذلك بقوله نزوان لان المصدر
المتحرك العين مزيدا في اخره الف ونون لم يجي الا هذا البناء فذكره هنالك
للمناسبة مع ليان هذا اذا كان عينه ساكنا وان كان متحركا فاما ان زيد فيه
شي او لا فان لم يزد فالفا اما مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا
فعينه اما مفتوح كطلب او مكسور كخنق ولم يجي مضموم العين منه
وان كان مكسورا فلم يجي منه الا مفتوح العين كصغر وان كان مضموما
فلم يجي منه الا مفتوح العين كهدى كراهة لتوالي الكسرتين او الضمتين
او النقل من احداهما الى الاخرى واما ان زيد فيه شي وهو متحرك العين
فالزايد اما تا التانيث فقط او لا اما على الاول فالفا اما مفتوح او مضموم
او مكسور بحسب القسمة لكن لم يجي منه الا مفتوح الفا وعينه اما مفتوح ح
كغلبه او مكسور كسرقة ولم يجي منه مضموم العين واما على الثاني فاما
فيه مدة او ميم زائدة بالاستقرا فان كان فيه مدة فهي اما الالف او
الواو او اليا فان كانت الالف فاما معها زيادة اخرى او لا فان لم تكن فالفا
اما مفتوح كذهاب او مكسور كصراف او مضموم كسوال وان كان معها
زيادة اخرى فتلك الزيادة اما التا فقط او التا واليا فان كانت التا فقط
فالفا اما مفتوح كزهادة او مكسور ككراية او مضموم كبغاية وان
كانت التا واليا فالفا مفتوح لا غير ككراهية واخر ذكرهما للقلة

هذا اذا كانت المدة الالف وان كانت الواو فاما معها زيادة اخرى
اولا فان لم يكن فالفا اما مضموم كدخول او مفتوح كقَبُول واخر مفتوح
الفا لقلته ولم يجى مكسور الفا لثقل النقل من الكسرة الى الضمة وان
كان معها زيادة فتلك الزيادة هى التا ولم يجى منه الا مضموم الفا كصهوبة
والقياس ذكرها مع دخول لكن اخّر لقلته بالنسبة الى المتقدم وان كانت
المدة اليا فلم يجى مما يقتضيه القسمة الا مفتوح الفا من غير زيادة شى
اخر كوجيف هذا اذا كان فيه مدة واما ان كان فيه ميم زايدة فاما معها
زيادة اخرى اولا وعلى الثانى فالعين اما مفتوح كمَدخَل او مكسور كمَرجِع
او مضموم كمكرُم وهو نادر لم يذكره ههنا وفى هذا القسم بحث سنشير
اليه ان شاء الله تعالى وعلى الاول فتلك الزيادة هى التا سواكان مفتوح العين
كمسعاة اولا كمحمِدة **قوله** الا ان الغالب هذا فى المعنى مستثنى من قوله
كثيرة فكانه قال المصدر الثلاثى المجرد سماعى لا ضبط له الا ان الغالب الى
اخره فان ذلك نوع من الضبط قال الخليل الاصل فى مصدر الثلاثى فَعْل
لانه يرجع اليه اذا اريد المرة الواحدة وان اختلفت ابنيته نحو دخلت
دخلة وقمت قومة ثم فرق بين اللازم والمتعدى فزيدت الواو فى اللازم
كخروج وقعود وابقوا المتعدى على فَعْل كقتل وضَرب لان اللازم اقل
فيجعل له الاثقل وجعلوا الزياده فى المصدر عوضا من المتعدى **قوله**
ونحوها اراد بنحو الصنايع ما ليس منها لكنها تشابهها كعبر الرؤيا عبارة
او يضادها كبطل بطالة حملا للنقيض على النقيض كما قالوا الحيوان
والموتان ثم اشار الى ان ما فى مدلوله حركة واضطراب حركوا عين مصدره
ولذا الرباعى نحو جولان **قوله** وفى الاصوات اى غلب فعال فى الاصوات
كصرخ صراخا ونبح نباحا وقد جا فى مصدر بكى المد اذ لا يخلو البكا
فى الغالب من الصراخ فاجروه مجراه والقصر لجعلهم له كالحزن لانه قد
تخلو

تخلو عن الصراخ انشد ابن الانبارى لحسان بن ثابت شاهد المد انكت
عينى وحق لها بكاها وما يغنى البكا ولا العويل وانما قال الفرا اما قال
نظرا الى الغالب **قوله** ونحو هدى وقرى مختص بالمنقوص لا ينتقض بنحو
الصغر لان الكلام فيما ماضيه على فعل بالفتح **قوله** ونحو طلب اى لم يجى
مصدر على فعل يفتحتين مما مضارعه مكسور العين او مفتوحه الا لفظان
الاول الجلب من جلب الجرح اى علاه الجلبة وهى جليدة تعلو الجرح
عند البرء وجلب فى قوله جلب الجرح مصدر مضاف الى الفاعل والثانى
الغلب **قوله** وفعل عطف على قوله فعل اى الغالب فى فعل بالفتح على كذا وفى
فعل بالكسر على كذا فكما فرقوا فى فعل بالفتح بين اللازم والمتعدى بزيادة الواو
فرقوا هنا بحركة العين وكذا قوله وفعل نحو كرم عطف عليه ثم اشار الى
ان اكثر مصادر فعل بالضم يكون على فعاله ويجى على فعل وفعل كثيرا وغيرهما
نادر وبيانه ان الاشيا الواقعة على ثلاث مراتب غالب وكثير ونادر والكثير
مرتبة متوسطة بين الغالب والنادر ومثلوا ذلك بالصحة والمرض
والجذام فان الصحة غالبة والمرض المطلق كثير لكن ليس بغالب والجذام
نادر **قوله** والمزيد فيه عطف على قوله الثلاثى المجرد اى المصدر الثلاثى
المجرد سماعى لا ضبط له والثلاثى المزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد فيه
قياسى ثم اعلم ان اكثر ما يجى المصدر على تفعله فى الناقص نحو وصيته توصيه
ولا يحذف منه الها الا لضرورة الشعر واذا حذفت الها منها عاد الى
تفعيل كقوله فهى تنزى دلوها تنزيا كما تنزى شهلة صبيا يريد تنزية
يصف ناقته بانها تحرك دلوها وامراة شهلة اذا كانت نصفا عاقلة
وهى اسم لها خاصة لا يوصف بها الرجال **قوله** والتزموا اى التزموا
حذف حرف العلة وتعويض التا منها فى نحو تعزية والمراد بها مصدر
فعّل اذا كان ناقصا واصلها تعزيى حذفوا احدى اليائين تخفيفا وعوضوا

التاء في نحو اجازه واستجارة والمراد به مصدر افعل واستفعل
من الاجوف واصلهما اجواز واستجواز قلبت الواو الفا وحذفت
لالتقا الساكنين وعوضوا التا ويجوز ترك التعويض في افعل عند
الاضافة قال الله تعالى واقام الصلاة كانهم جعلوا المضاف اليه
عوضا منه ولم يجز ذلك في فعّل لما يلزم من جعل اليا عرضة للتحرك
في النصب وللحذف في الرفع والجر مع ما فيه من الاجحاف بالكلمة بالجمع
بين الحذفين بخلاف اقام قوله ونحو ضارب اي جا فاعل على مفاعلة وفعال
وجا على فيعال قالوا قاتلته قيتالا ومن ثمه قيل ان قتالا لا فرع قيتال
من حيث انه كان جاريا على الفعل قلبت الالف يا لانكسار ما قبلها قوله
ونحو تكرّم يريد ان ما في اوله التاء يجي مصدره على طريقة الماضي الا انك
تضم ما قبل اخره نحو تكرّم تكرّما وتدحرج تدحرجا وتقاتل تقاتلا الا
انك اذا بنيت التفعل والتفاعل من الناقص كسرت العين منهما نحو تمنّى
تمنّيا وتجافا تجافيا لان الناقص ان كان يا فللمجانسة الكسرة اليا وان
كان واويا فلانه اذا كان في اخر الاسم المتمكن واو قبلها ضمة وجب قلب
الواو يا والضمة كسرة قوله والباقي واضح وهو ان ما في المصدر على
حروف الماضي ويكسر ما بعد الساكن الاول ويزاد قبل الاخر الف نحو
استخرج استخراجا وانطلق انطلاقا واحرنجم احرنجاما واقشعر اقشعرارا
قوله ونحو الترداد اي التفعال كالترداد بمعنى الرد والتجوال بمعنى
الجولان مما بني لتكثير الفعل والمبالغة فيه وكذا الفعيلى تقول كان بينهم
رميّا اي الترامي الكثير والحثيثى اي الحث الكثير من الجانبين قال عمر رضي
الله عنه لولا الخليفا لاذنت اي لولا كثرة الاشتغال بامر الخلافة والذهول
بسببها عن تعهّد اوقات الاذان لاذنت قيل سئل الزمخشري اهو قياسي
ام سماعي فقال هذا الباب كثيرا الاستعمال فينبغي ان يكون قياسيا قوله

ويجي المصدر اطلق المصنف الكلام لكن قال في الصحاح ما كان فاؤه حرف
علة سقطت في مستقبله كيضع فالمصدر منه بالكسر كالموضع وان ثبت
الفا في مستقبله كيوجل وكان لامه ايضا حرف علة وان سقط فاؤه في
المستقبل كيفي فالمصدر منه مفتوح العين ايضا كالموجل والموقى ثم
اشار الى ان مكرُما ومعُونا نادران لم يجي على الافصح مصدر غيرهما على مفعُل
ولذا جعلهما الفرا جمعا على حد تمرة وتمر استبعادا المفعُل في المصدر
وانما قيدنا بقولنا على الافصح لانه جا مهلُك بضم اللام مصدر هلك
وميسُر بضم السين بمعنى السعة والغنيمة وقرا بعضهم فنظرة الى ميسُره
بضم السين والاضافة وذكر ابن القطاع انه جا مالُك بضم اللام بمعنى
الرسالة وانما لم يجعل معون مما جا على مفعول للزوم كثرة التغيير وهو
حذف الواو ونقل الحركة واذا جعل مفعلا فلا يلزم الا النقل ذكر في
الصحاح ان المعُونة بمعنى الاعانة وان المكرُمة واحد المكارم وانه يقال
ارض مكرمة النبات اذا كانت جيدة النبات ولم يتعرض لمجي مكرمة بمعنى
المصدر وقوله لا غيرهما مبتدا محذوف الخبر اي لا غيرهما جاء ان جعله
المصدر الميمي قياسا مع ذكر مدخل وغيره في السماعي موضع تامل قوله
ومن غيره اي ومن غير الثلاثي المجرد يجي المصدر على زنة مفعوله نحو اخرجته
مخرجا واستخرجته مستخرجا قياسا مطردا وهو يصلح للمفعول والمصدر
واسم الزمان والمكان والميسور بمعنى اليسر والمعسور بمعنى العسر كقولهم
دعه الى ميسوره والى معسوره وقال سيبويه هما صفتان معناهما
الى زمان يوسر فيه والى زمان يعسر فيه لامتناع مجي المصدر عنده على وزن
مفعول والمفتون في قوله تعالى بايكم المفتون بمعنى الفتنة اذا لم يجعل البا
زائدة وان جعلت زائدة فهو اسم مفعول قوله وفاعلة اي ما جا من المصدر
على فاعلة اقل مما جا على مفعول كالعافية بمعنى المعافاة والباقية بمعنى

البقا قال الله تعالى فهل ترى لهم من باقية والكاذبه بمعنى الكذب قال الله
تعالى ليس لوقعتها كاذبه قوله ونحو دحرج اى مصدر الرباعى وما الحق
به يجى على فعللة وفعلال بكسر الفا فى فعلال نحو دحرج دحرجة ودحراجا
وجلبب جلببةً وجلبابا قوله ونحو زلزال اى مضاعف الرباعى ايضا كذلك
الا ان فى فعلال منه جا الفتح والكسر والكسر افصح لان اصله وجوزوا فيه
الفتح لثقل المضاعف ووزن زلزال فعلال لا فعفال من زل خلافا للكوفيين
على ما سيجى ثم اعلم ان ترتيب هذا الباب انه ذكر الثلاثى المجرد ثم الثلاثى
المزيد ومزج به الرباعى المزيد فيه لاشتراكه معه فى الضابط كما مر ثم ذكر
جواب اشيا كانت ترد عليه منها ان يقال التفعال والفعيلى مصدرٌ ولم
يذكره فى المجرد ولا فى المزيد فاجاب بان التفعال ليس مما نحن فيه لانا انما
نبين مصدرًا يشتق منه فعل مشتمل على معناه وزيادة وهو ليس كذلك
بل زيد فى مصدر الثلاثى المجرد زيادة للايذان بكثرته وتكريره فقالوا ارد
تردادًا اوجال تجوالا فليس فى فعله دلالة على هذا الترديد والتكثير فهو
ليس بجار على الفعل وكذا فعيلى يقال كان بينهم رميّا ثم صار الى حجيرى ولا
يريدون مجرد رمى السهم والحجر من الجانبين بل مع المبالغة والكثرة ولما
كان ذلك قياسا كما مر اشار للمناسبة الى ان هنا قسما اخر قياسا من
الجميع وهو المصدر الميمى واخره هنا لئلا يطول بذكره تارة فى المجرد
وتارة فى المزيد ومنها ان يقال تركت المفعول والفاعلة فاجاب بانه نادر
والمراد بيان الغالب ثم ذكر الرباعى قوله المرة هذا اشارة الى كيفية
بنا المرة والنوع فنقول الفعل الذى يراد بنا المرة والنوع منه اما ان
يكون ثلاثيا او رباعيا اما الثلاثى فاما ان يكون مجردا او مزيدا فيه اما
المجرد فاما فى مصدره التا اولا فان لم يكن فى مصدره التا وهو الثلاثى
المجرد الذى لا تا فيه فالمرة منه على فعلة بالفتح والنوع على فعلة بالكسر
وان

وان كان فيه التا وهو الثلاثى المجرد الذى فيه التا فالمرة والنوع على مصدره
المستعمل والفارق القراين كنشدة واحدة ونشده لطيفة فالاول للمرة
والثانى للنوع واما البواقى وهو الثلاثى المزيد والرباعى المجرد والمزيد فان
كان فى مصدرها التاء فالمرة والنوع على مصدرها المستعمل والفارق
القراين ايضا نحو استقامة ودحرجة واحدة او حسنة وان لم يكن فيها
التا فالبناآن على مصدره مزيدا فيه التا نحو انطلاقة وتدحرجة واحدة
او حسنة وشذ قولهم اتيته اتيانةً ولقيته لقاءه لانهما من الثلاثى المجرد
الذى لا تا فى مصدره اذ مصدرهما اتيانٌ ولقاءٌ والقياس اتيةٌ ولقيةٌ
فان قيل ان كان المرة والنوع من هذا العلم فلم لم يعدهما فى قوله واحوال
الابنية الى اخره والا فلم ذكرهما قلت هما منه لانهما بالحقيقة نوع من
انواع المصدر لان المصدر يدل على جنس الفعل ويتناول المرة والمرتين
والمرات وجميع انواعه فاجمل ذكرهما هناك بقوله والمصدر وفصّل ههنا
ذكره وذكر فى شرح الهادى ان المراد بالنوع الحالة التى عليها الفاعل عند
الفعل تقول هو حسن الركبة اذا ركب كان ركوبه حسنا يعنى ان ذلك عادته
فى الركوب وهو حسن الطعمة اى ان ذلك لما كان موجودا منه صار حالةً
له ومثله العذرة للحالة وقت الاعتذار والقتلة للحالة التى قتل عليها
والميتة للحالة التى مات عليها قوله اسما الزمان والمكان هى الاسما الموضوعة
للزمان والمكان باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقا اى من غير تقييد بشخص
او زمان فاذا قلت مخرج فمعناه موضع الخروج المطلق او زمان الخروج المطلق
ولم يعملوها فى مفعول ولا ظرف فلا يقولون مقتلٌ زيدًا ولا مخرجٌ اليوم
لئلا يخرج من الاطلاق الى التقييد وتاولوا قول النابغة كان مجر الرامسات
ذيولها عليه قضيم نمقته الصوانعُ بان المضاف محذوف والتقدير كان
موضع مجر الرامسات والمجر مصدر مضاف الى الفاعل ناصب لذيولها

والرامسات الرياح التى تثير التراب وتدفن الاثار من الرمس وهو الدفن
والقضيم جلد ابيض يكتب فيه ونمقه تنميقا زينه بالكتابه وامراة صناع
اليدين اى حاذقة ماهرة بعمل اليدين ومعنى البيت تشبيه الموضع الذى
جرت فيه الرياح بالرق الذى زينته الصوانع بالكتابة او النقش وانما تاولوا
هذا البيت بما ذكرنا لانه لو لم يقدروا المضاف فاما ان جعلوا المجر مصدرًا
او اسم مكان لاسبيل الى الاول والا لم يستقم الاخبار بقوله قضيم لان
لان الرق لا يصح تشبيهه بالجر ولا الى الثانى والا لم يكن لنصب ذيولها وجه
لما مر **قوله** مما مضارعه الى اخره هذه الاسما اما ان تبنى من ثلاثى مجرد
او غيره فان بنيت من ثلاثى مجرد فلا يخلو اما ان يكون معتل اللام او الفا او لا
فان لم يكن معتل اللام ولا معتل الفا فلا يخلو من ان يكون مضارعه بالكسر
او لا فان لم يكن بالفتح سوا كان بالفتح او بالضم فالاسم بالفتح نحو مشرب من
شرب يشرب ومقتل من قتل يقتل فان كان مضارعه بالكسر فالاسم بالكسر
ايضا نحو مضرب من ضرب يضرب هذا اذا لم يكن معتل اللام ولا معتل الفا
فان كان احدهما فحينئذ ان كان معتل اللام فالاسم بالفتح نحو مرمى وان كان
معتل الفا فالاسم بالكسر نحو موعد وجميع ذلك فى الثلاثى المجرد واما غيره
فسيجى ان شا الله تعالى وانما فعلوا ذلك لانهم ارادوا ان يوافق حركة عينه
عين المضارع الذى هو منه فى مفتوح العين ومكسورها لا فى مضموم
العين لعدم مفعُل بالضم الا مكرم ومعون كما عرفت فلما امتنع الضم صير
الى الفتح للخفة وصير الى الفتح فى اثنى عشرة كلمة لكون الكسرة اخت الضمة
ولذا جا الكسر والضم فى مضارع الفعل الواحد كثيرا كيحشِر ويحشُر
فقالوا المنسك لمكان النسك وهو العبادة والمجزر لمكان الجزر وهو نحر
الابل والمفرق لوسط الراس لانه موضع فرق الشعر والمسقط لموضع السقوط
يقال هذا مسقط راسى اى حيث ولدت والمرفق لموضع الرفق وهو ضد
العُنف

العُنف والمسجد وهو البيت المبنى للعبادة سجد فيه او لم يسجد قال
سيبويه واما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير والبا فى ظاهر وفتحوا
فى المنقوص نحو مرمى للخفة وكسروا فى المعتل الفا لان الكسر مع الواو اخف
من الفتح معه اذ موعِد اخف من موعَد وذلك لما قيل من ان المسافة بين
الفتحه والواو منفرجة واما المنخِر لثقب الانف وهو من النخير للصوت
بالانف فهو فى الاصل بفتح الميم وكسر الخا واما ما جا بكسرتين ففرعه اتباعا
لكسرة الخا كما قالوا منتن بكسرتين فرعا على مُنتِن بضم الميم وكسر التا وهما
نادران اذ مِفعِل بكسرتين ليس من الابنية **قوله** ونحو المظنه الكسر فى المظنه
شاذ لان مضارعها مضموم العين فالقياس الفتح ومظنة الشى موضعه
الذى يظن كونه فيه وكذا المقبره فتحا وضما ليس بقياس اما الفتح فلانه لم
يرد بها موضع وقوع الفعل ولا زمانه بل اريد المكان المخصوص والفتح لمكان
الفعل او زمانه واما الضم فظاهر لان مضارعها مضموم العين فالقياس
الفتح لكن قيل انما كون الضم غير قياسى لو اريد بها مكان الفعل اما لو اريد
بها المكان الخاص فلا وان التعرض لكون المقبره فتحا غير قياسى خارج عن
الغرض قال المصنف فى شرح المفصل وقد يدخل فى بعضها تا التانيث مع جريها
على القياس كالمزلقة والمقبَره ومع مخالفته كالمظنّه واما ما جا على مفعُله
بالضم فاسماء غير جارية على الفعل ولكنها بمنزلة قارورة وما يشبهها
وذُكر فى شرح الهادى ان ما جا على مفعُله بالضم يُراد بها انها موضوعة
لذلك ومتخذة له فاذا قالوا المقبره بالفتح ارادوا مكان الفعل واذا ضموا
ارادوا البقعة التى من شانها ان يقبر فيها اى التى هى متخذه لذلك وكذلك المشرقه
الموضع الذى يشرق فيه الشمس المهيا لذلك والمشربه كذلك لانها الموضع
المهيا للشرب او المنهيأ لان يشرب ما السما قبل غيره لارتفاعه فهذه الاشيا
لم يذهب بها مذهب الفعل لثبات مفهوماتها فجعلوا خروج صيغها عن

صيغ ما هو الجاري على الفعل دليلا على اختلاف معناها والتانيث في هذه
الاسما لارادة البقعه او للمبالغة ليدل على ان لها شانا في انفسها والظاهر
ان معنى قوله ليس بقياس ان ادخال التا فيها ليس بقياس مطرد بل هو مقصور
على السماع وهذا ليس مخالفا لما ذكره في شرح المفصل من ان بعضه قياسي
وبعضه ليس بقياسي يعرف بالتامل وجميع ذلك في الثلاثي المجرد وما عداه
رباعيا كان او ثلاثيا بزيادة فكله على لفظ اسم المفعول كالمخرج من اخرج
والمدحرَج من دحرج وكذلك ما اشبهه وكانهم قصدوا المضارعة للفعل
في الزنة فاجروه على لفظ المفعول لانه اخف من لفظ الفاعل لان الفاعل بالكسر
والمفعول بالفتح والفتح اخف ولان اسما الزمان والمكان مفعول فيها من
حيث المعنى فكان استعمال لفظ المفعول له اقيس **قوله** الالة وهي كل
اسم اشتق من فعل اسما لما يستعان به في ذلك الفعل كالمفتاح فانه اسم
لما يفتح به والمِكسَحة فانه اسم لما يكسح به وقد تطلق على ما يفعل فيه اذا
كان ما يستعان به وصيغتها المطردة مِفعَل ومِفعال ومِفعلة وقيل ان
ما الحق بها سماعي وانما فصلها عن المسعط ونحوه مما جا مضمومين في الحكم
بنفي القياس مع ان الجميع سماعي لانه لم يرد بقوله ليس بقياس كون الصيغه
سماعية بل اراد ان مضموم الميم والعين ليس كاخواته في جواز الاطلاق
على كل الة وانما هي اسما لالات مخصوصة فلا يقال مدهن الا للالة التي
جعلت للدهن ولو جعل الدهن في وعا غيره لم يسم مدهنا وكذا غيرها
والمسعط الانا التي يجعل فيها السعوط والمنخل ما ينخل به الشي والمدق ما
يُدَق به والمُحرُضة وعا الاشنان وفي الصحاح المِحرَضة بكسر الميم وفتح الرا ذكر
في شرح الهادي انه المشهور **قوله** المصغر اي المصغر هو اللفظ الذي زيد
فيه شي ليدل على التقليل والمزيد فيه كالجنس لشموله له ولغيره فلما قال
ليدل على تقليل خرج ما سواه اذ دلالة الزيادة على القلة من خواصه
وانما

وانما قلنا اللفظ ولم نقل الاسم كما هو في الشروح ليشمل ما احيسنه فانه
من المصغر اذ لو لم يكن منه كيف يقال انه شاذ فان شذوذه على تقدير كونه
مصغرا اذ التصغير من خواص الاسما وايضا لو قيل المصغر الاسم الذي زيد
فيه شي ليدل على التقليل لا يحسن ان يقال التصغير من خواص الاسما يعرف
بالتامل وانما قلنا زيد فيه شي ولم نقل يا كما قال بعض الشارحين لان الزياده
غير منحصرة في اليا لما ستعرف وتقييد اليا بكونها ثالثة ايضا غير صحيح اذ
في البعض لا يكون كذلك نحو ذُيَّا وتُيَّا وقوله ليدل على تقليل ليشمل معانيه الثلاثة
الاول تحقير ما يجوز ان يتوهم عظمته وذلك اما مبهم كقولك رُجيل وعُمير
واخبرت بحقارته من غير بيان ما اوجب حقارته واما معين نحو عُوَيلم
تحقره من جهة قلة علمه وزهده وكذا أُحَيمِر وأُصَيفِر تريد ضعف حُمرته
وصُفرته والثاني تقليل ما يجوز ان يتوهم كثرته كقولك دُرَيهمات
ودُنَينيرات وهذا مختص بالجموع وهذان المعنيان هما الشايعان الكثيران
في هذا الباب والمعنى الثالث شاذ قليل الوقوع وهو تقريب ما يجوز ان
يتوهم بُعده ومجيئه في الظرف اكثر منه في غيره كقولك جئتك قبيل الظهر
وستحقق ذلك في اخر الباب ان شا الله تعالى واعترض على هذا الحد بانه
غير جامع لانه لا يتناول التصغير الذي للتعظيم كقول الشاعر وكل اناس
سوف تدخل بينهم دُوَيهِيَة تصفر منها الانامل تصغير الداهيه والمراد
بها الموتُ واي داهيةٍ اكبَرُ منه ولا التصغيرَ الذي للشفقه كما يقال
يا بني واجيب عن الاول بان الداهية اذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول
والتصغير لتقليل المدة وبان المراد ان اصغر الاشيا قد يفسد الامورَ
العظام فحتف النفوس قد يكون بالامر الصغير الذي لا يعبأ به وعن الثاني
بانه داخل في الحد ولم قلتم بانه ليس فيه التقليل فان الشفقة لا تنافيه
قوله والمتمكن سنبين ان شا الله تعالى ان التصغير لا يدخل الحروفَ

والافعال فالكلام في الاسما فنقول اما ان يكون فيها مانعٌ يمنعُ من التصغير اولا والاول لا يصغر كما يجي واما الثاني فاما متمكن او غير متمكن وغير المتمكن ايضا سياتي والمتمكن باعتبار التصغير قسمان قياسي وشاذ والشاذ سنذكر والقياسي اما في الجمع وله تفصيل يذكر واما في المفرد والمراد هنا بيان التصغير القياسي للاسم المتمكن المفرد الذي ليس فيه مانع يمنع من التصغير فنقول يضم اوله لان المصغر فرع المكبر ودال عليه كما يدل الفعل المبني للمفعول على المبني للفاعل فضم مثله او ليكون اللفظ مشاكلا للمعنى لان المخرج يصغر بانضمام الشفتين وما اكتفوا بضم الاول لجواز ان يكون اول المكبر مضموما فلا يحصل الفرق ففتحوا ثانيه لانه اخف من الكسر ولئلا يلزم فُعل وزادوا يا لانه قد لا يحصل الفرق بين المصغر والمكبر كما في مثل صُرَد وهو طاير وخص اليا لانه اخف من الواو ولم تزد الالف مع كونها اخف من اليا لانها زيدت في نحو دراهم للجمع ولم يعكس لان الالف اخف من اليا والجمعُ اثقلُ من المصغر وانما جعلوها ثالثة لان الحرف الثالث في الفعل المبني للمفعول ينقلب يا اذا كان حرف لين كدُعي واقيم فناسب ان يزاد اليا ثالثة لما بينهما من المشاكلة ولا يمكن ان يزاد اولا لا لتبس بالمضارع في بعض المواضع ولو زيدت ثانية انقلبت واوا فتعين ان يكون ثالثة اذ لا يمكن ان يكون في الاخر لئلا يلتبس بيا الاضافة فلما تعين ان يكون ثالثة في الثلاثي فكذا في الباقي وانما كانت ساكنة لئلا ينقلب الفا وتقدير كلامه يضم اوله ويفتح ثانيه اذا لم يكن المكبر كذلك كصُرَد او نقول الضمة والفتحة في المصغر غيرهما في المكبر كما قيل في فلك وهجان مفردا وجمعا فلا يحتاج الى التقدير **قوله** ويكسر اي يكسر ما بعد اليا في الاسم الذي على اربعة احرف كقولك جُعَيْفِر للمناسبة بين اليا وما بعدها الا في الثلاثي لان الثالث حينئذ محل الاعراب ثم استثنى من الحكم بالكسر اربع صُوَر الاولى ما فيه التا للتانيث نحو طليحة لوجوب فتح ما قبل تا التانيث للخفة

والثانية

والثانية ما فيه الفا التانيث اي المقصورةُ والممدودة كحُبيلَى وحُمَيْرَاءَ مراعاة لبقائهما على حالهما وقيد الالف بالتانيث لانهم يقولون في تصغير مِعْزًى وكساءٍ مُعَيْزٍ وكُسَيٌّ والثالثة الالف والنون المشبهتان بالفي التانيث نحو سُكَيْرَان لشبههما بهما وقوله المشبهتين بهما احتراز عن نحو سِرحان وسُلطان وشَيْطان فانك تقول في تصغيرها سُرَيْحِين وسُلَيْطِين وشُيَيْطِين والرابعة الف افعال جمعا نحو اجيمال للمحافظة عليها وقيد بقوله جمعا احترازا عما ليس بجمع نحو اعشار فان تصغيره اعيشير يقال برمةٌ اعشار اذا كانت البُرمة وهي القِدر من الحجر منكسِرةً قطعًا واعلم انه احترز بالمتمكن عن اللازم البنا لان نحو خمسةَ عشر ايضا يصغر على هذا الوجه كما سيجي **قوله** ولا يزاد اي لا يزاد بالتصغير على اربعةٍ اصولٍ يعني لا يصغر الا الثلاثي والرباعي على الاصح وقيل اي لا يزاد الصور المستثناة على الاربع المذكورة **قوله** فلذلك اي لاجل انه يضم الاول ويفتح الثاني ويزاد اليا الساكنة بعدهما ويكسر ما بعد اليا في الاربعة الا ما استثني ولا يصغر الا الثلاثي والرباعي لم يجي في غير الصور المستثناة الا فعيل وفعيعل وفعيعيل لانه ان كان ثلاثيا جا فعيل كفليس وان كان رباعيا من غير مدة قبل اخره جا فعيعل كدُرَيهم وان كان معه مدة جا فعيعيل كدنينير هذا التقرير على التفسير الاول لقوله لا يزاد على اربعةٍ ظاهرٌ واما على التفسير الثاني فمشكل لانه لم يعلم بعد ان الخماسي يصغر او لا يصغر فكيف يحكم بانحصار الابنية فيما ذكر مشيرا الى العلة بقوله فلذلك فان ما تقدم لم يدل عليه وغاية ما امكنني فيه ان يقال لما حكم بانحصار ابنية التصغير فيها استشعر اعتراضًا بالخماسي فاشار الى جوابه بان الكلام في اللغة الفصيحة وتصغير الخماسي ضعيف ثم بين انه اذا اصغر على ضعفه ففيه ثلاثة اوجه احدها وهو الاجود ان يحذف الخامس كما في جمع التكسير فيقال في تصغير جحمرش

تحيمِرٌ وعلته ما ذكر سيبويه وهو انه لا يزال فى سهولةٍ حتى يبلغ الخامس
ثم يرتدع فانما حذف الذى ارتدع عنده والثانى ان يحذف ما اشبه الزائد
اى ما كان من الحروف الزوائد فى الجنس او فى الشبه فيقال فى تصغير جحمرش
وفرزدق جحيرش وفريزق بحذف الميم لانها من الزوائد والدال لشبهها
بما هو منها وهو التاء والثالث ان تبقى حروفها فتقول فى سفرجل سفيرجل
فان الاخفش قال سمعت من يقول سفيرجِلٌ بكسر الجيم وانما قال بكسر
الجيم لئلا يظن انه على مثال قر طيبسٍ فظهر توجيه قوله واذا صغر
الخماسى على التفسير الثانى لقوله ولا يزاد على اربعة واما على التفسير
الاول فاظهر والكلمات التى ذكر بعض الشارحين كيفية تصغيرها
هنا من مستخرج وغيره فغير مناسب اذ لها موضع يذكر فيه وكانه
لم يلاحظ ترتيب الباب ثم اعلم انه انما يراد بفعيل وفعيعل وفعيعيل
صورة الحروف والحركات من كون الاول مضموما والثانى مفتوحًا
والثالث ياء التصغير ولا يراد اعتبار الحروف الاصول ولذلك دخل
مكيرم فى فُعيعل ولو اعتبروا الحروف الاصول لادى الى ذكر اكثر
ابنية الاسما فى التصغير اذ يلزم حينئذ ان يقال فيما كان على اربعة احرف
مثلا كجعفر ومُكرَم وعنسَل انها تصغر على فُعيلل ومُفيعل وفُنيعل
وكذا فى الجميع فيودى الى الكثرة ولا حل الدلالة على هذه الارادة كرر
العين فى امثلة التصغير دون اللام مع ان عادتهم تكرير اللام لمعرفة
الاوزان قوله ويرد لما ذكر حد المصغر وكيفية البنا واقسام الابنية
الحاصلة واجاب عن الخماسى حين يرد على الابنية شرع فى تفصيل
الابواب وكيفية العمل فى الاسما اذا اريد تصغيرها فنقول الاسم
الذى اريد تصغيره لا يخلوا اما ان يكون قد حصل فيه التغيير او لا فان لم
يحصل فحكمه ظاهرٌ وان حصل فالتغيير اما بالقلب او بالحذف او

بالزياده

بالزيادة فان كان بالقلب فالقلب اما لازم او غير لازم ونعنى باللازم ما
كانت العلة فيه ثابتة فى المكبر والمصغر وبغير اللازم ما كانت العلة فيه
ثابتة فى المكبر دون المصغر فان كان غير لازم فيرد الى اصله كباب وناب
يقال فى تصغيرهما بُويب ونُييب لان علة القلب فيهما تحرك الواو والياء
وانفتاح ما قبلهما فلما ضم الاول فى التصغير ذهب المقتضى والناب
السن وكميزان اصله موزان انقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
فلما صغر ضم الاول فقيل مويزين وكذا موقظ اصله ميقظ انقلب الواو
ياء لسكونها وانضمام ما قبلها فلما تحرك فى التصغير قيل مييقظ وان كان
لازما فلا يرد كقائم فان علة القلب فيه كونه اسم فاعل من فعل اعتل
عينه وذلك موجود فى مكبره ومصغره فيقال فى تصغيره قويئم
بالهمزة وكتراث وهو المال الموروث اصله وُراث قلبت الواو تاء
للضمة وذلك موجود فى المصغر فيقال فى التصغير تُريث وكذلك أُدَدٌ
وهو علم اصله وُدد قلبت الواو همزة للضمة فيقال فى تصغيره
أُدَيدٌ لبقاء علة القلب فى المصغر قوله وقالوا عُيَيد جواب اعتراض
وهو ان يقال اصل عيد عود انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما
قبلها وقد ذهب المقتضى فى التصغير ولم يقولوا عُوَيد اجاب
بانهم لما جمعوه على اعياد فرقا بينه وبين جمع عود حملوا المصغر
عليه لان التكسير والتحقير من واد واحد اى انه فى المعنى مثله من
حيث انهم قصدوا الى معنى زائد فى الاسم فغيروا صيغته ولو قيل
ابتداء قالوا عييد فرقا بينه وبين مصغر عود لكان مستقيما ايضا
وكانه انما عدل الى ذلك لبيان جمعه هنا قوله فان كانت مدة لما بين
ان الف ناب انقلب واوا فى التصغير لما مر وكان حكم الف ضارب وياء
ضيراب مثله فى وجوب الانقلاب الى الواو ولانهم لما اضطروا الى

تحركهما وجب قلبهما حرف لين وكانت الواو اقعد لانضمام ما قبلها
ذكره هٰهنا وان لم يكن هذا موضع ذكره نظرا الى هذا المناسبة وان تغايرا
في ان في احدهما ردا الى الاصل دون الاخر قوله والاسم على حرفين لما فرغ
مما وقع فيه التغيير بالقلب شرع فيما غير بالحذف والمراد بيان ما لم
يبق من حروفه الاصول الا حرفان فنقول الاسم الذى يبقى من حروفه
الاصول حرفان لا يخلو من ان يكون من غير زيادة فيه او مع زيادة فان
كان من غير زيادة • فالمحذوف اما فا او عين او لام وحكم الجميع رد المحذوف
ليمكن بنا فُعَيل ثم مثل لكل واحد مثالين تمثيلا واضحا وقيد كل واحد بقوله
اسمًا لان الاول لو كان فعلا والثانى حرفا لا يصغران والسته الاست والحرج
الفرج واصل مذ منذ خففت بحذف النون وانما حكموا بذلك لان الاصل
في الاسما ان يكون على ثلاثة احرف ولانه لو لم يكن اصله منذ لم يقل عند ملاقات
الساكن مذ اليوم بضم الذال بل بالكسر وان كان مع زيادة فاما ان يمكن جعل
الاسم بها على فعيل او لا فان لم يمكن فهو قسمان احدهما ان يكون الزيادة همزة وصل
كابن واسم فانك لو بنيت فعيلا منهما لضمت الهمزة وفتحت ما بعدها
فاما ان يحذفها فيخل بفعيل او تثبتها فتخالف وضعها وتنطق بها مع الاستغنا
عنها وصلا وابتدا ايضا بتحريك ما بعدها والثانى ان يكون الزيادة تا التانيث
كبنت واخت وهنت اصلها بنو واخو وهنو حذفوا الواو وجعلوا
التا عوضا عنها ولذلك يكتبون التا طويلة ويقفون عليها بالتا وسكنوا
ما قبلها فلو بنيت فعيلا من هذا القبيل من غير رد المحذوف لاعتدت
بنا التانيث وهى في حكم كلمة اخرى فوجب الرد فاذا ردت المحذوف زالت
العوضية فزال حكمها فلذلك يقف عليها ها وتكتبها ها وتحرك ما قبلها
فتقول اخيّه وبنيّه وهنيّه هذا اذا لم يمكن جعل الاسم بالزيادة على
بنا فعيل وان امكن فحكمه ان يستغنى بالزيادة عن المحذوف فتقول في

همزة

ميت ووزنه فيل ميبت ولو رددت المحذوف لقلت ميّيت وفى هار
هوير وهو اسم فاعل من هار يهور هورا واصله هاير حذفت عينه
كما في شاك شاذا وليس مقلوب هاير كما وقع في بعض الحواشى اذ حكم
مثله ان يكون اليا فيه كالثابته فلذلك كنت تقول في الرفع هذا هوير
بكسر الرا وفى النصب رايت هويريا باثبات اليا لفظا كما تقول هذا
قويض ورايت قويضيا وقد ذكر المصنف فيما حذف منه حرف
اصلى لا يرد عند التصغير وهذا ظاهر للمتامل وكان هذا السهو نشا
مما ذكر في الشرح المنسوب الى المصنف وهو انك لو رددت المحذوف
لقلت هُوَيْرِيَة وهو سهو وصوابه ان يقال هويئرة بالهمز كما تقول
في تصغير قائم قويئم او هويّر بالادغام لان الواو حذفت منه قبل قلبها
همزة وبقا الهمزة في المصغر فرع بقايها في المكبر فاذا لم يثبت في المكبر
لم يثبت في المصغر فتقلب الواو المردودة ياء وتدغم في يا التصغير وناس
مشتق من الانس ففاؤه محذوفة فاذا اصغر قيل نويس ولو رد لقيل انيس
قوله واذا ولى لما انجر الكلام الى ذكر واخيه وقد وقع فيها بعد يا التصغير
ما وجب فيه القلب والادغام اورد المصنف هٰهنا حكم الاسما التى يقع
فيها بعد يا التصغير ما يجب قلبه الى اليا وادغامها فيه وذلك على قسمين
احدهما ان يجتمع فيه عند التصغير ياآن والثانى ان يجتمع ثلث ياآت فنقول اذا
ولى يا التصغير واو كعروة او الف منقلبة كعصًا او زايدة كرسالة
قلبت تلك الحروف يا وادغمت فيقال عريّه وعصيّه ورسيّله اما في
عروة فلاجتماع الواو واليا وسبق احداهما بالسكون واما في عصًا فلان
الالف لما وقعت فيه بعد يا التصغير واضطر الى تحريكها ردوها الى اصلها
فصار كالاول واما في رسالة فلانهم لما اضطر الى تحريكها لم يقلبوها
يا وادغموا وكذلك الهمزة المنقلبة بعد الالف فان تلك الهمزة ايضا

تقلب ياو تدغم نحو عطا واصله عطاو قلبت الواو همزة لوقوعها طرفا
بعد الالف فاذا صغر انقلبت الالف يا وزال الموجب فرد الى اصله وقيل
عطيو ثم قلبت الواو يا للتطرف وانكسار ما قبلها فحصل عطيي ثم حذفت
اليا الاخيرة كما سيجي فقيل عطي ثم اورد اعتراضا على الاصل المذكور بانه
منقوض باسود وجدول فانه قد جا في تصغيرهما اسيود وجديول
مع انه ولي يا التصغير واو فيهما واجاب بانه قليل وليس بلغة فصيحة وانما
كلا منا فيها ثم ان من صحح في تصغير اسود نظرا الى المكبر ومن اعل ثم ادغم
فلان التصحيح في المكبر انما كان لئلا يلتبس بالفعل والتصغير يرفع ذلك ومن
صحح في تصغير جدول فلصحة جدول محافظة على الالحاق ومن اعل وادغم
وقال جديل فلان الادغام لا يخرجه عن حركته وسكونه ثم اشار الى كيفية
العمل عند اجتماع ثلاث ياآت في اخر الكلمة فقال حذفت الاخيرة استثقالا
للياات وخصت الاخيرة بالحذف لتطرفها وكثرة تطرق التغيير الى الاخر
واذا حذفت صار نسيا وجعل الاعراب على ما قبلها فيقال هذا عطي ورايت
عطيا ومررت بعطي ولو اعتد بها لقيل عطي في الرفع والجر وعطييا في
النصب كقاض وكذا اداوة وهي المطهرة تقول في تصغيرها اديية
والاصل اديية انقلبت الالف الواقعة بعد يا التصغير يا فصارت
اديوة ثم انقلبت الواو يا لانكسار ما قبلها فصارت ادييه بثلاث ياات
حذفت الاخيرة نسيا وقيل اديه واصل غوية غويوية لانقلاب الف
غاوية في التصغير واوا ثم قلبوا الواو الثانية من غويوية يا وادغمت
فصارت غويية بثلاث ياآت واصل معية معيوية لانه حذفت من
معاوية الالف ليمكن بنا التصغير ثم قلبت الواو يا وادغمت فاجتمع ثلاث ياات م
وحذفت الاخيرة وقال بعض الشارحين لا يجوز تعلق قوله على الافصح
بقوله نسيا فانه يقتضي جواز قولك هذا عطي بكسر اليا حال الرفع ولم
يعل

يعل به احد فهو متعلق بقوله حذفت الاخيرة فان بعض النحويين جوزوا
هذا عطيي حملا على احيي بسكون اليا لحذف الضمة والكسرة منها واثباتها
لعدم موجب حذفها هذا حاصل كلامه وانا اقول ان ثبت هذا النقل فله
وجه في احيي اذ ليس فيه تنوين ليلزم التقا الساكنين الموجب للحذف بخلاف
عطي فانه اذا حذفت الضمة والكسرة عنها التقى ساكنان التنوين واليا فلا
بد من حذف اليا والحق انه يجوز ان يكون متعلقا بقوله نسيا فانه لما حكم
بحذف الاخيرة من الياات واراد كلية هذا الحكم من غير الاختصاص
ببعض الصور وكان في تصغير احوى خلاف هل الحذف فيه اعلالي اولا
اشار الى ان الحكم كذلك في الجميع على الافصح فقوله على الافصح اشارة الى ان
في بعض صور اجتماع الياات خلافا في ان الحذف اعلالي اولا ويظهر
لك من هذا ان الاقتضا الذي حمل هذا الشارح على تفسيره ممنوع فان
تعلق قوله على الافصح بقوله نسيا لا يقتضي جواز قولك عطي حال الرفع
يعرف بالتامل قوله وقياس احوى اعلم ان قوله احوى صفة مشبهة من
الحوة وهي لون يخالط الكمتة مثل صدا الحديد واحوى كاسود في عدم
اعلال العين وهو مما يلي يا التصغير فيه الواو فلذا ذكر ههنا وفي تصغيره
الوجهان فمن اعل مصغر اسود يعل مصغر احوى ومن لم يعل لم يعل
فنقول على المذهب الاول اصل مصغر احوى احيو قلبت الواو الاخيرة
يا لانكسار ما قبلها فصار احيوي ثم قلبت الواو الاولى يا وادغمت يا
التصغير فيها فصار احيي بثلاث ياات فحذف الاخيرة ثم اختلفوا في
ان الحذف اعلالي او اعتباطي فذهب سيبويه وعيسى بن عمر وكثير من
النحويين الى ان الحذف اعتباطي وذهب ابو عمرو الى انه اعلالي ثم اختلف
القائلون بانه اعتباطي في انه منصرف اولا فاختيار سيبويه وكثير من
النحويين انه غير منصرف للصفة ووزن الفعل فان التصغير لا يمنع من اعتبا ر م

بدليل قولهم هو افيضل منك فيقال هذا احيّ ورايت احيَّ ومررت
باحيَّ واختيار عيسى بن عمرو ومن تابعه انه منصرف فتقول هذا احيٌّ
ورايت احيًّا ومررت باحيٍّ واستدل عليه بوجهين الاول انهم صرفوا
خيرًا وشرًّا مع انهما في الاصل اَخْيَرُ واشرّ فلما فات الوزن بالحذف لم يعتبروه
فكذا ههنا واجيب عنه بان مبنى وزن الفعل في امثاله على الهمزة الكائنة
في الاول فلما حذفت فات بخلاف ما نحن فيه اذ الهمزة باقية الوجه
الثاني انهم قالوا في تصغير اَعْلَى اُعَيْلٍ بالتنوين فدل على انهم صرفوه واجيب
عنه بان اصل اعيلي اُعِلّ اعلال قاض فصار اعيلي باسكان الياء فمن
لم يعوض عن الاعلال التنوين يبقي الياء ساكنة في الرفع والجر بلا تنوين
ومن يعوض عن الاعلال التنوين يقول في الرفع والجر اعيلٍ جاعلا التنوين
للعوض عن الاعلال لا انه منصرف عنده يدل عليه قولهم افيضل منك
كما تقدم هذا كله على مذهب من يجعل الحذف اعتباطيا واما من يجعله
اعلاليا وهو ابو عمرو ويقول احيّ في الرفع والجر فيرد عليه ان التنوين
اما ان يجعل تنوين العوض او تنوين الصرف وكلاهما باطلان اما الاول
فلانه يلزمه ان يقول عطيٍّ بكسر الياء في الرفع والجر ورايت عطيًّا في النصب
اذ لا فرق بين البابين ولا قائل به واما الثاني فلوجهين الاول ما ذكر انفا
لان اعلاله عنده كاعلال قاض الثاني انه يلزمه صرف افيضل اذ التصغير
كما دخل في احي دخل في افيضل فان قال ابو عمرو الفرق ان افيضل باق
على كمال صيغة افعل وهذا خرج عنها بالحذف اجيب بان الاعلال
غير مخل بالزنة بدليل منع صرف اعلى فان قال الفرق بين اعلى وبين احي
لان الالف في اعلى ثابتة وليس الياء في احي كذلك فمنع صرف اعلى لبقاء
الالف ولم يمنع احيّ لحذف الياء اُجيب بان ثبوت الالف في اَعلى متفرع
على منع صرفه لانه لو صرف لزال الالف لالتقاء الساكنين كزوال الياء

على

على مذهبه حينئذ فلو كان منع صرفه لثبوت الالف لزم الدور فثبت انّما
ذكره ابو عمرو وتوهّم وهذا كله على مذهب من يُعِلّ اَسْوَد واما من لم يُعِلّ
ويقول اُسَيْوِدُ فقياسه ههنا ان يقال اصله اُحَيْوِوُ فقلبت الواو الاخيرة
ياء فحصل اُحَيْوِيُ ثم تُعَلُّ الياء الاخيرة اعلال قاضٍ في الرفع والجر فمن مذهبه
تعويض التنوين عن الاعلال يقول احيوٍ رفعا وجرا واحيوِيَ نصبا ومن
ليس مذهبه التعويض عن الاعلال يقول اُحَيْوِي في الرفع والجر واحيوِيَ
في النصب **قوله** ويزاد المؤنث قد ذكرنا ان التغيير الواقع اما بالقلب او
بالحذف او بالزيادة فلما فرغ من الاوّلَين وما يتعلق بهما شرع في الثالث
فنقول تلك الزيادة اما حرف تانيث اولا فان لم تكن حرف تانيث فاما كلمة
براسها كما في بعلبكّ اولا فان لم تكن كلمة براسها فاما ان تكون مدة اولا فهذه
اربعة اقسام فان كان الاول وهو ان تكون الزيادة حرفَ التانيث فامّا
ان تكون تاءً او الفًا مقصورةً او ممدودةً فان كانت تاءً فاما ان تكون ظاهرةً
او مقدرةً فالظاهرة ثابتة ابدًا كضُوَيْرِبَةٍ في تصغير ضاربة فرقا بين
تصغير المذكر والمؤنث وان كانت مقدرة فتظهر في الثلاثي كعُيَيْنَةٍ لئلا
يجتمع فرعيتان التصغير والتقدير وعُرَيْبٌ وعُرَيْسٌ شاذٌّ والقياس بالتاء
لانهما مؤنثانِ والعِرْسُ بالكسر امراة الرجل والعُرْسُ بالضم الوليمة
العَرُوسِ يذكَّر ويؤنث وانما لم تلحق التاء بهما لان العرب في الاصل مصدر
سمي به وللنظر الى المصدر الذي هو الاعراس وهو مذكر قال في الصحاح
الحرب مؤنثة يقال وقعت بينهم حربٌ قال الخليل تصغيرها حُرَيْبٌ
بلا هاءٍ رواية عن العرب وقال المازني هو في الاصل مصدر وقال المبرد
الحرب قد يذكر وانشد وهو اذا الحربُ هفا عُقابُه مرجمُ حربٍ تلتظي حِرابُه
يقال هفا الطائر بجناحيه اي خفق وطار وحِراب الحرب جوانبها من
اسفلها الى اعلاها ولا يظهر في الرباعي للاستثقال الا وشذ نحو قديديمة

مصغرمي

ووُدَيّة وقيل في وجه الحاق التا بهما ان الظروف كلها مذكر غيرهما
فلو لم تظهر التانيهما لظن انهما مذكران اذ لا يعلم تانيثهما بالاخبار عنهما
لانهما ملازمان للظرفية ولا بوصفهما ولا باعادة الضمير اليهما بل بالتصغير
فقط ولان القُدَّام بمعنى الملك وبمعنى الجبهة والورا بمعنى ولد الولد
وبمعنى الجبهة فتصغيرهما بدون التا يوهم انهما بمعنى الملك وولد الولد
فاثبت التا ازالة لهذا الوهم وان كانت الفا مقصورة وهي رابعة تثبت
لخفة الاسم نحو حبيلى وان كانت خامسة فما فوقها حذفت استثقالا
فتقول في جَحْجَبَى وهو اسم رجل سيد في قومه جُحَيْجِب وفي حولايا وهو
علم مكان حويلي وانما قيل حويلي لانه لما حذفت الف التانيث بقي حولاي
قلبت الالف يا لانكسار ما قبلها عند التصغير وادغمت في اليا الاخيرة
~~عند حذف الف التانيث~~ فحصل حويلي منصرفا لان منع الصرف انما كان
لالف التانيث ولا الف تانيث وان كانت ممدودة تثبت سوا كان في
الثلاثي او في غيره لانها لما زادت على حرف اشبهت كلمة اخرى فتثبت
كما تثبت بك في بعلبك وانما تثبت الكلمة الثانية في بعلبك لئلا يلتبس
بتصغير غير المركب وتركوا ما قبل الثاني مفتوحا تشبيها بتا التانيث
فلذا اصغروا الصدر فان الجزء الثاني بمنزلة تا التانيث والتنوين من حيث
انه نازل منزلة ذيله وتتمته نزولهما بهاتيك المنزلة وكذا المركب
المتضمن للحرف والمضاف فتقول خُمَيسة عشر سوا اردت العدد
او سميت به وفي اثني عشر واثنتي عشرة ثُنَيّا عشر وثُنَيَّتا عشرة وتقول
ابي بكر وعبيد الله فعلم حكم القسم الثاني ايضا وهو ان تكون الزيادة كلمة
براسها قوله والمدة الواقعة هذا هو القسم الثالث وهو ان تكون الزيادة
هي المدة فتلك المدة اما ثانية او ثالثة او رابعة ذكر الثانية في قوله
فان كانت مدة ثانية فالواو والثالثة في قوله واذا ولي يا التصغير
للمناسبة

للمناسبة المذكورة واشار ههنا الى ذكر الرابعة وهي ان كانت واقعة
بعد كسرة التصغير تنقلب يا لسكونها وانكسار ما قبلها نحو كُرَيْدِيس
في كُرْدُوس وهي القطعة العظيمة من الخيل ومُفَيْتِيح في مفتاح وانما قال
ان لم تكن ياها اي ان لم تكن يا لانها لو كانت يا بقيت على حالها كقولك
مُنَيْدِيل في منديل وان لم تكن واقعة بعد الكسرة بان لم يكسر ما بعد يا
التصغير كما في سكران وحمرا واجمال فتبقى المدة على حالها قوله وذو الزيادتين
اشارة الى القسم الرابع فتقول تلك الزيادة اما في الثلاثي او في الرباعي فان كانت
في الثلاثي فاما واحدة او اثنتان او ثلث فان كانت واحدة فظاهر اذ يمكن بنا
التصغير من غير التغيير ~~من غير التعسر~~ فلذلك لم يذكره ههنا وان كانت
اثنتين ولا تكون احدهما المدة الواقعة بعد كسرة التصغير اذ حكم ذلك قد علم
في القسم الثالث فاما ان تكون احدهما فضلى او لا فان كانت احدهما فضلى فتبقى
الفضلى وهي الميم في الامثلة المذكورة اذ الميم موضحة للمسمى والزيادة الاخرى
توضح ما يعرض له من انفعال او افتعال او غير ذلك والمغتلم من الاغتلام
وهو هيجان شهوة الضراب وان لم تكن احدهما فضلى فانت عند التصغير مخير
في حذف ايهما شئت كقلنسوة النون والواو فيها زائدتان ولا مزية لاحدهما
على الاخرى فان شئت حذفت الواو وقلت قُلَيْنِسة وان شئت حذفت النون
وقلت قُلَيْسِيَة وكذا حبنطى فان حذفت الالف قلت حُبَيْنِط وان حذفت
النون قلت حبيط بقلب الفه يا لكسرة ما قبلها ثم يعل اعلال قاض والحبنطى
الصغير البطن والنون والالف فيه للالحاق بسفرجل فلذا يقال رجل حبنطى
بالتنوين واذا كانت الزيادة ثلثة غير المدة اذ هي تبقى ابدا نحو مُقَيْدِيم في مَقَادِيم
جمع مِقدام فتبقى الفضلى من الثلاث فتقول مُقَيْعِس في مقعنسس فحذف
النون والسين وتبقى الميم لانها الفضلى من حيث دلالتها على اسم الفاعل
واما ان كانت تلك الزيادة في الرباعي فتحذفها مطلقا اي سوا كانت احدهما

فصلي اولا فانك تحذف الجميع فتقول في محرنجم حُرَيْجِمٌ بحذف النون والميم
لانك لو بقيت شيا منهما لخرج عن امثلة التصغير **قوله** غير المدة اى غير
المدة الواقعة بعد كسرة التصغير فانه لا تخل ثبوتها لانك اذا قلت في احرنجام
حريجيم بحذف الزيادات كلها غير هذه الالف لكان على بنا فعيعيل **قوله**
ويجوز لما بين انه قد تحذف الزائد عند التصغير اشار الى جواز التعويض عنه
بمدة بعد الكسرة ان لم تكن فيه المدة كما اذا صغرت مغتلما وحذفت التاكان
لك ان تقول مغيليم فتاتى بيا بعد كسرة التصغير والغُلمة بالضم شهوة الضراب
وقد علم البعير بالكسر غُلمة واغتلم اذا هاج والمغتلم الفحل الذي يشتهي
الضِراب والفائدة في الحذف والتعويض عنه بمدة ان ذلك لا تخل بنا التصغير
بخلاف بقا الزائد فانه تخل واما ان كانت فيه المدة فلم يمكن التعويض لاشتغال
محله بمثله كما تقول حريجيم في احرنجام **قوله** ويرد بعد الفراغ من المفرد
شرع في الجمع وهو اما جمع قلة او جمع كثرة فان كان جمع قلة فيصغر على بنائه
لقرب القلة من معنى التصغير فتقول في اَكْلُب واَجْمال اُكَيْلب واجيمال
ويجوز ان ترده الى الواحد وتقول كليبات وجميلات وتقول في الزيدون
والهندات الزييدون والهنيدات لانا نرد جمع الكثرة الى الواحد ونجمعه
جمعَ السلامة فابقا جمع السلامة اولى هذا اذا كان جمع قلة واما ان كان جمع على حاله
كثرة فلا يصغر على بنائه للتنافي بين الكثرة والتصغير فينظر ان كان لمفرده
جمع قلة ايضا كغلمان فان شئت رددته الى مفرده وهو الغلام فتصغره ثم
تجمعه جمع السلامة اما بالواو والنون كما في مثالنا هذا فتقول غليمون وانما
جمعته بالواو والنون مع انه لا يجوز ذلك في مكبره لان المصغر كالصفة فلا
يشترط العلمية في جمعه بالواو والنون واما بالالف والتا كما اذا اردت
تصغير دُور ترده الى مفرده فتصغره ثم تجمعه على دُوَيْرات على حسب
ما يقتضيه الاصول وان شئت رددته الى جمع القلة فتصغره فتقول

علمه

فتقول غُلَيْمَة واُدَيْر هذا اذا كان له جمع قلة واذا لم يكن تعين الرد الى المفرد
وتصغيره ثم تجمعه جمع السلامة كما تقول في شُعَرا ومساجد شُوَيْعِرُون
ومسيجدات ولا تفوت بذلك معنى جمع الكثرة بل يكون استعادة صيغة القلة
للكثرة او نقول لا باس بفوت معنى جمع الكثرة لما مر ان تصغير الجمع للدلالة
على قلة ما يتوهم كثرته هذا في الجمع واما اسم الجمع فيصغر على بنائه لانه لا
واحد له من لفظه ولانه بمنزلة جمع القلة ويعلم مما ذكرنا ان معنى قوله ويرد
انه يجب الرد اى يجب في جمع الكثرة ان يرد الى احد الامرين ولا يجب في جمع
القلة ان يرد الى مفرده بل يجوز واما اسم الجمع فلما لم يكن له مفرد عُلم انه يتعين
تصغيره على لفظه وهذا اشكل بمثل سكارى وحُمْر فانه ليس له جمع قلة
ولا يجمع مفرده بالواو والنون ولا بالالف والتا ويمكن ان يقال انما لم يستثنه
لانه علم مما ذكر في الكافية انه لا يجمع مثل ذلك جمع السلامة فيكون قوله
هنا ثم يجمع جمع السلامة محمولا على ما يجوز جمعه جمع السلامة ولا اشكل
بجمع الكثرة الذي ليس له واحد مستعمل في الكلام نحو عباديد لانا نقول قال
سيبويه نرده الى ما يجوز ان يكون واحده فعبابيد اما جمع فُعلول او فعليل
او فِعلال واياما كان فتصغره عبيديد وجمعه بالواو والنون على عبيديدون
وبالالف والتا على عبيديدات **قوله** وما جاء لما فرغ من التصغير القياسي
شرع فيما هو شاذ وذلك على ثلاثة اقسام لان شذوذه اما من جهة
اللفظ او من جهة المعنى اما الذي من جهة اللفظ فكانيسيان فقياسه
انيسان فكانه مصغر انسيان لكن استغنى عنه بانسان كما ان يدع على وَدَع
وترك وَدَع للاستغناء عنه بترك وكذا عشيشيه والقياس عشيّه ووجهه
انك لما صغرت عَشِيَّةً اجتمع ثلاث يا ات والقياس حذف الاخيرة كما في عُطَيَّة
ومُعيّة ولكن لو فعلوا كذلك وقالوا عشيه لالتبس بتصغير عَشْوَة وهو
ما بين اول الليل الى رُبْعه فابدلوا اليا الوسطى شينا اذ يهون عليهم زيادة

الحرف من جنس العين كما في باب التفعيل وذكر في الصحاح انه تعالى اخْجَبُوا
عنكم من الظهيرة اي ابردوا واصله خبّبوا بثلاث باآت ابدلوا من اليا الوسطى
خا للفرق بين فعّل وفعلل وخص الخا لان في الكلمة خا ثم قيل فيه وهذه علة
جميع ما شبههما من الكلمات وكذا أُغَيْلِمَة وأُصَيْبِيَة في غلمه وصبيه وقياسها
غُلَيِّمَة وصُبَيَّة وكانهما تصغير اغلمة واصبية لان غلاما فُعال
كغراب وصَبيا فعيل كقفيز وهما يجمعان في القلة على افعلة كاغربة
واقفزة فردوها في التصغير الى بابهما ومن العرب من يجريهما على القياس
فيقول صُبَيَّة وغُلَيْمَة واما الذي من جهة المعنى فقسمان لان المراد بالتصغير
ان يكون الشيء الذي يصغر عندهم مستصغرا فشذوذه المعنوي اما لانه
ليس المراد الاستصغار بل كون قرب الشيء من الشيء كقولهم اصيغر منك
ولا يستقيم ان يكون المراد انه صغير لان لفظ اصغر يدل على الزيادة في
الصغر فهو مستغن عن التصغير بهذا المعنى لكنه افاد تقريب ما بينهما
من التفاوت اذ لو قلت هو اصغر منك لجاز ان يكون التفاوت بينهما قريبا
او بعيدا وكذا باقي الامثلة واما لان المراد الاستصغار لكن لا في المصغر
بل في شي اخر كقولهم ما احيسن زيدا فان معنى التصغير الوصف بالصغر
والفعل لا يصح وصفه بالصغر وانما المعنى تصغير من نسب اليه الفعل
ولذلك قال الخليل في ما أُمَيْلِحَهُ انما يعنون الشي الذي تصفه بالملح
كانك قلت زيد مُلَيِّح وعلم من هذا ان الاصل في الفعل ان لا يصغر **قوله**
ونحو جميل يريد ان هذه الاسما وضعت في الاصل على التصغير كانهم
فهموا في الاصل تصغيرها وذلك قليل وجميل طائر على صورة العصفور
والكعيت العندليب قال سيبويه سالت الخليل عن كميت قال انما صغر
لانه بين السواد والحمرة ليدل على ذلك المعنى فاذا جمعوه ردوه الى المكبر
المقدر لانه ليس للمصغر جمع على حياله فقالوا في جميل وكميت جملان وكعتان

١٢

فدل ذلك ان المكبر في التقدير جُمَلٌ وكُعَتٌ لان فِعلان جمعه وفي كميت كُمْتٌ
فدل على ان مكبره في التقدير أَكْمَتُ لان فُعْلًا جمعه **قوله** وتصغير الترخيم
وهو ان تحذف الزوائد كلها وتصغر الاسم وسمي تصغير الترخيم لما فيه من
الحذف لان الترخيم هو التقليل يقال صوت رخيم اذا لم يكن قويا فيقول
حُمَيد في احمد ومحمد ومحمود ولا يبالي بالالتباس ثقة بالقراين **قوله** وخولف
لما فرغ من كيفيه تصغير ما يصغر من الاسما المعربة قياسا وشاذا ومما ادى
ذلك اليه من ذكر حكم الفعل اشار الى حكم الاسما المبنية واردفها بذكر الاسما
المعربة التي لا تصغر اما الاسما المبنية فهي باعتبار التصغير قسمان قسم
يصغر لكن بخلاف التصغير وقسم لا يصغر اما الاول فبعض اسما الاشارة
والموصولات فزادوا قبل اخرها يا وزادوا بعد اخرها الفا فقيل في ذا وتا
لانهم لما زادوا يا قبل الاخر انقلبت الالف يا وادغمت يا التصغير فيها
وانما خولف بتحقير المبهمات تحقير ما سواها لمخالفتها لساير الاسما
لانها تقع على كل جنس بخلاف نحو رجل وفرس فازالوا ضمة الصدر وعوضوا
منها الالف في الاخر لان هذه الاسما مبنية وسكون الاخر هو الاصل في
البنا فناسب ان يوتى في الاخر بحرف لازم السكون ثم اتوا باليا ثانية لانه
لما لم يضم الصدر لم يمتنع وقوع اليا الساكنة بعد الحرف الاول ولا تصغر
ذي وذه لئلا تلتبس بتصغير المذكر وللاستغنا بتصغيرنا عن تصغيرهما
ولا يجوز ان تقول زيد قبل اخرهما يا آن لانه لو كان كذلك لوجب ان يقال في
الذي اللذيّى وفي التي اللتيّى لكن قالوا اللذيّا واللتيّا لانهم لما زادوا قبل الاخر يا
اجتمعت مع يا الاخر فادغموا وفتحوا ما قبل يا التصغير ايضا ليكون ما قبل
يا التصغير فيهما واحدا واما اللذيّون فلانهم زادوا في اللذين قبل اليا يا وقبل
النون الفا فصار اللذيان ثم ابدلوا الفتحه ضمة والالف واوا لئلا تلتبس
بالتثنية واما اللتيات فانما حصل برده الى الواحد وتصغيره ثم جمعه جمع

السلامه وانما قيدنا بالبعض لان ثمه وهنا ومَن وما وذو الطائية لا تصغر
واما القسم الثانى فكالضماير فانها لا تصغر لان التصغير كالصفه وهى لا
توصف واين ومتى ومن وما اما للتشبه بالحرف والحرف لا يوصف فلا تصغر
او لانها على وجه لا يمكن تصغيرها وحيث استغنا بتصغير المكان عن
تصغيره ومنذ للاستغنا بتصغير مذ عن تصغيره ولم يعكسوا لانها
بحذف النون والتصرف فيها ادخل فى الاسمية من منذ واما الاسما المعربة
التى لا تصغر فهى مع لتعذر بنا فعيل منه وغير لتوغله فى معنى الحرف وحسبك
لمعنى الفعلية فيه والاسم العامل عمل الفعل فى حال عمله لا تصغر فلا تقول
ضويربٌ زيدًا ويجوز تصغيره فى وقت غير عمله نحو ضويربٌ لعدم قوة
معنى الفعل فيه حينئذ **قوله** المنسوب الغرض من النسبه ان يجعل
المنسوب من ال المنسوب اليه او من اهل تلك البلدة او الصنعة وفايدتها
فايدة الصفة وانما افتقرت الى علامة لانها معنى حادث فلا بد لها من
علامة وكانت من حروف اللين لخفتها وكثرة زيادتها وانما الحقت بالاخر
لانها بمنزله الاعراب من حيث العروض فموضع زيادتها هو الاخر وانما
لم يلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا ولا الواو لانه اثقل وانما كانت
مشددة لئلا يلتبس بيا المتكلم وانما قال ليدل الى اخره ليخرج نحو كرسى
فاذا قلت بغدادى فقد الحقت اخره اليا المشددة ليكون معناه الشى المنسوب
الى بغداد واعترض بعض الشارحين على هذا التعريف من وجهين الاول
انه يقتضى ان يكون المنسوب هو المنسوب اليه والثانى ان الذى الحق
اخره يا مشددة لا يدل على نسبته الى المجرد عنها لانهما واحد وجواب
الاول انه لا يصدق على المنسوب اليه انه يدل على نسبته الى المجرد عن اليا
فانه هو المجرد عن اليا واذا لم يصدق ما ذكر فى تعريف احدهما على الاخر
فكيف يكون احدهما هو الاخر ومن الثانى انه من الظاهر البين ان المراد
بالملحق

بالملحق باخره يا مشددة هو المركب من المنسوب اليه ومن اليا المشدده
والمجرد عن اليا المشدده هو المنسوب اليه فقط فظهر انهما ليسا واحدا
ثم اعلم ان اعتراضه الثانى يدل على انه توهم ان الضمير فى قوله ليدل عايد الى
الملحق لكنه ليس كذلك بل هو عايد الى الالحاق الذى يفهم من قوله الملحق ان قرى
باليا وان قرى بالتا فهو عايد الى اليا المشددة اى ليدل الالحاق او اليا المشدده
على نسبة الملحق الى المجرد عن اليا والصواب ان يقول الضمير يعود الى
المجموع من المنسوب اليه ومن اليا المشدده وهو الملحق باخره اليا بالمعنى
المراد هنا لا المعنى الذى ذكره ذلك الشارح واعترض باعتباره **قوله**
وقياسه لما غيرت النسبة الاسم من مدلوله الى اخر مغاير له الا ترى
الى قولك دمشق اسم البلد ودمشقى للرجل المنسوب اليه وغيرته من
حال الى حال لانه لما كان عريا عن اليا فصار فيها وكان اعرابه على ما قبلها
فصار عليها طرقت الى الاسم تغييرات شتى وتلك التغييرات على
ضربين جارية على القياس المطرد فى كلامهم ومعدولة عن ذلك ثم
ان المصنف قدم التغييرات القياسية وبعد الفراغ منها اشار الى
غير القياسية اما القياسيه فمنها حذف تا التانيث وهو واجب
لانك اذا نسبت رجلا الى ضاربة فلو بقيت تا التانيث لكنت مونثا
لمذكر ولا يرد عليه ما قيل من ان التا لتانيث المنسوب اليه لا لتانيث
المنسوب لان المراد انهم استكرهوا اثبات تا التانيث فى صفة المذكر
وايضا يلزم اجتماع التانيثين فى نسبة مونث الى مونث نحو امراة
بصرتيةٍ وايضا استكرهوا وقوع تا التانيث وسطا وانما قيد منها
بالتا لان الالف التانيث لا يجب حذفها لان التا علم التانيث والالف
كذلك ثم اذا حذفت تا التانيث وادخلت يا النسبه فلو وقع الاسم صفة
مونث وجب ادخال التا بعد اليا نحو امراة بصرية وهذا غير ذلك

ومنها حذف زيادة التثنية والجمع المصحح اذا الموسم بهما فالنسبة الى
ضاربان وضاربون ضاربى لان المعنى يحصل بالنسبة الى المفرد فتقع
الزيادة ضائعةً ولانك لو قلت ضاربانى وضاربونى لجمعت على الكلمه
اعرابين احدهما بالحرف والثانى بالحركة اما اذا اسمى بهما فلا يخلوا إما ان
نعربه اعراب المفردات كما تقول قِنَّسرين حال الرفع او نجريه فى الاعراب
على ما كان عليه كما تقول فى حال الرفع قِنَّسرون فعلى الاول تثبتها لانك
اخرجتها عن احكامها التى كانت لها فكانها لغير التثنية والجمع كما فى عمران
وغسلين وعلى الثانى تحذفها لان احكامها باقية وقنسرين علم بقعة غير منصرف
للعلمية والتانيث **قوله** ويفتح الثانى هذا شروع فى ساير اقسام التغيرات
القياسيه فنقول الاسم الذى يراد النسبة اليه اما ان يكون جمعًا اولا فان لم
يكن جمعا فاما ان يكون مركبا اولا فان لم يكن مركبا فاقسامه المذكورة فى الكتاب
اربعةٌ الاول ان يكون فى الاسم كسرة بحيث اذا نسبت الى ذلك الاسم
يجتمع مع يا النسبة كسرتان واكثر الثانى ان يكون فى اخره حرف علة الثالث
ان يكون فى اخره همزة بعد الف الرابع ان يكون على حرفين بحذف الفا او العين
او اللام ويمكن جعل الاقسام خمسة بان يجعل القسم الاول ما فيه تا التانيث
وزيادة التثنية والجمع ثم نذكر بقيه الاقسام على الترتيب الذى ذكرنا
اما القسم الاول فنقول فى ضبطه لا يخلوا ما ان يكون ذلك الاسم على ثلاثة
احرف او اكثر فان كان على ثلاثة احرف فاما ان يكون لامه حرف علة اولا فان
كان حرف علة فسنذكر فى القسم الثانى من الاقسام الاربعة ان شاء الله تعالى
وان لم يكن حرف علة فاما ان يكون فاؤه ايضا مكسورا اولا فان لم يكن فاؤه
مكسورا فتحت عينه سوا كان فيه تا نحو شَقَرِىّ فى النسبة الى شَقِرة وهى الثابت صح
شقائق النعمان او لم يكن كنَمَرى كراهة لتوالى اليائين والكسرتين مع قلة حروف
الكلمة وان كان فاؤه ايضا مكسورا كابل فمنهم من يفتح العين لما ذكرنا ومنهم
من

من يبقى الكسرة لان اللسان يعمل فى جهة واحدة فلا يُثقل وان كان على اكثر
من ثلاثة احرف فاما ان يكون على اربعة احرف او على اكثر منها فان كان على اكثر منها
كقذعمل ومستخرج لم تغير الكسرة ألبتة ولا تشبهه بنمر لبعده منه وان
كان على اربعة احرف فاما ان يكون قبل الحرف المكسور او بعده حرف لين او
لم يكن فان لم يكن فاما ان يكون الحرف الثانى من ذلك الاسم متحركا او ساكنا فان
كان متحركا كعُلَبط لم تغير الكسرة ايضا وان كان ساكنا فالافصح بقا الكسرة
فتقول تغلبى لان عدد حروف الاسم كثيرة فلا تجدى عليه الخفة بوضع
حركة مكان حركة ولان الساكن حجز بين المتحركين فخفف اللفظ ومنهم من يفتح
فيقول تغلبى لان الثانى ساكن فهو كالمعدوم فصار كنمر وحكم قذعمل
ومستخرج وعلبط كما ذكرت مذكور فى شرح الهادى ويمكن ان يقال كلام المصنف
ايضا يدل عليه فان تقديره ويفتح الثانى من نحو نمر بخلاف نحو تغلبى وحذف
لفظة نحو لتقدم ذكره ثم اراد بنحو تغلبى ما زاد على ثلاثة احرف من القسم
الذى نحن فيه سوى الذى تقدم فيه على المكسور او تاخره حرف لين وكون
ترك ذكر ذلك من بعد دون البواقى فافهمه وانما قال على الافصح مع انه
لا خلاف فى البعض كقذعمل ومستخرج وعلبط لانه لما اراد ان حكم جميع ما
كان على اكثر من ثلاثة احرف سوى المستثنى بخلاف حكم نحو نمرى وجاز فى
تغلبى الفتح كما مر اشار الى ان حكم الجميع بخلافه على الافصح فان الفتح فى تغلبى
ليس بالافصح هذا اذا لم يكن قبل المكسور ولا بعده حرف لين واما ان كان
فاما ان يكون بعده او قبله فان كان بعده فيكون على وزن فعيل او فعيلة لا
محالة اذ الكلام فيما لا يزيد على اربعة ولا عبرة بالتا والى هذا القسم اشار
بقوله وتحذف اليا ولما كان فعول وفُعَيل وفعوله وفُعيله قريبةً من فعيل
وفعيلة لفظا وحكما ذكر الجميع ههنا فنقول اما ان يكون معتل اللام او لا فان
لم يكن معتل اللام فتحذف منه اليا والواو وتبدل الكسرة والضمة فتحة

من فعيله وفعوله دون فعيل وفعول لكن بشرط صحة العين ونفي التضعيف
فتقول في حنيفة وشنوءة حنفي وشنئي وفي حنيف وشنوء حنيفي وشنوئي
فرقا بينهما والمؤنث اولى بالحذف لاستثقالهما اياه واما المعتل العين
فلم يفرقوا فيه فقالوا اطويلي في طويل وطويله لانهم لو قالوا اطولي في
طويله لتحرك الواو وانفتح ما قبلها فلو قلبوا لزم زيادة التغيير مع اللبس
ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال وكذا قوولي في قوول وقوولة واما
المضاعف فلم يفرقوا فيه ايضا كشديدي وحروري في المذكر والمؤنث
لانهم لو حذفوا اليا والواو وقالوا شددي وحرري لادى الى الثقل ولو ادغموا
لزم زيادة التغيير مع اللبس والحرور الريح الحارة وبمعنى الحرارة ايضا
قوله ومن فعيله اي ويحذف ايضا اليا من فعيله بشرط ان لا تكون
مضاعفه فتقول في جهينه جهني وفي عيينة وقويمة عيني وقومي
ولا يشترط فيه صحة العين لان حرف العلة اذا تحرك وانضم ما قبلها لا
تقلب الفا فلا يلزم المحذور واما المضاعف فلا يفرق فيه فتقول في خبيب
وخبيبة خبيبي لان حذف اليا يودي الى الثقل ولو لم يدغم احد المثلين في
الاخر او زيادة التغيير مع اللبس لو ادغم فقوله بخلاف شديدي وطويلي
اشارة الى ما احترز عنه في فعيله بقوله بشرط صحة العين ونفي التضعيف
ولم يذكر ما احترز عنه في فعوله بهذا القول ولا ما احترز عنه بقوله
غير مضاعفة في فعيله بضم الفا وفتح العين اشارة الى الغرض الاصلي ان صح
هنا ذكر فعيل وفعيله واما فعول وفعوله وفعيل وفعيلة فبالعرض
للمشابهة المذكوره قوله وسليقي مبتدا وما بعده عطف عليه وهذه
كانت ترد اعتراضا على فعيله فاخبر بانها شاذ والقياس سلقي وسلمي
وعمري بحذف اليا وابدال الكسره فتحة والسليقي من يتكلم بسليقته
اي بطبيعته معربا من غير تعلم قال ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن
سلقي

سليقي اقول فاعرب وقيل في سلمي وعميري انما جعل كذلك للالتباس
بسليمة التي في غير الازد وعميرة التي في غير الكلب قوله وعبدي وجذمي
هذان ايضا كانا واردين اعتراضا على فعيلة حيث ضموا ولحقهما والقياس
الفتح كحنفي في حنيفه لكن ضم العين للفرق بين هذا المنسوب وبين المنسوب
الى عبدة اسم رجل وكذا ضم الجيم للفرق ايضا لان الجذيمة جذيمتان والنسبة
الى جذيمة عبد القيس بالفتح على الاصل والى جذيمة اسد بالضم وانما قال اشذ
لان في عدم الحذف الواقع في الصورة الاولى رجوعا الى الاصل واما الضم
فلا وجه له قوله وخريبي وارد على فعله والقياس خربي وخريبة موضع
يسمى بصيرة الصغرى تركت ياوه في النسبة للالتباس بالنسبة الى خرب
علما وهو جمع خربة وهي عروة المزادة قوله وثقفي وارد على فعيل والقياس
ثقيفي قوله وقرشي وفقمي وملحي وارد على فعيل والقياس قريشي وفقيمي
ومليحي وقيل انما فعلوا كذلك لرفع اللبس فانهم قالوا في قريش اسم دابة
في البحر قرشي وفي فقيم بني تميم فقمي وفي مليح سعد مليحي فقوله ثقفي
مبتدا وما بعده عطف عليه وقوله شاذ خبره قوله وتحذف اليا مما كان
فيما لم يكن معتل اللام من فعيل وفعيله وما ناسبهما شرع في المعتل اللام
منهما وقدم فعيلا وفعيلا مذكرا ومؤنثا فتقول اذا نسبت الى غني او
غنية حذفت اليا الاولى وقلبت اليا الاخيرة واوا كراهة اجتماع اليات
مع الكسرتين ثم قلبت كسرة النون فتحة كما في نمر فتقول غنوي واذا نسبت
الى قصي وقصية وامي وامية حذفت اليا الاولى وقلبت الاخيرة واوا
وجا اميي باربع يات اذ ليس قبلها كسرة ولم يجي عيني للكسرة واموي
بفتح الهمزة شاذ والقياس الضم قوله واجرى لما كان حكم تحية مثل
حكم غنية ذكر حكمها هنا مع انها تفعله لا فعيله فاذا نسبت اليها
تحذف اليا الاولى وتقلب الاخيرة واوا ويقال تحوي قوله واما نحو

عدوّ ولما فرغ من فَعيل وفُعَيل معتل اللام شرع في فعول منه فنقول
اذا انسبت الى عَدوّ يقال عَدُوّيٌ اتفاقا واختلف في عدوة وقال
المبرد عَدُوّيٌّ ايضا فقد خالف ههنا باب الصحيح اذ كان يفرق فيه بين المذكر
والمونث وههنا لا يفرق نظرا الى مقتضى اصل النسب ولم يجعله مما
استثنى كباب شنوءة لان الادغام اجراه مجرى الحرف الواحد وقال
سيبويه عَدَوِيّ بحذف احدى الواوين وفتح الدال للفرق بين المذكر والمونث
كما في الصحيح ثم ان المصنف ضم فَعُولا الى فَعِيل في الاول لاشتراكهما في الشرط
واخر فُعَيلا عنهما وفي الثاني ضم فُعَيلا الى فَعِيل لاشتراكهما في الحكم واخر
فعولا عنهما روما للاختصار والمناسبة فيهما **قوله** وتحذف اليا الثانية
لما فرغ مما فيه بعد المكسور حرف لين ومما يتعلق به من الابحاث شرع فيما وقع
فيه اللين قبل المكسور فنقول لا يخلو اما ان يكون المكسور ايضا حرف علة
بحيث يجب الادغام اولا فان كان الثاني فاما في اخره حرف علة كالقاضي
ويذكر في القسم الثاني اولا فحينئذ ينسب الى ذلك الاسم كما هو كعالمي وقائلي
وعاوري وان كان الاول فيحصل يا مشددة لا محالة كسيّد وميّت فيحذف
اليا الثانية فنقول سَيْدِي ومَيْتِيّ كراهة كسرتين واربع يا‌ات ولم يحذفوا
الاولى لئلا يرجع الى تحريك حرف العلة وانفتاح ما قبلها فيلزم القلب لو
لم تنقلب الفا ويلزم زيادة التغيير مع اللبس لو انقلبت **قوله** ومهيمي
لما كان حكم مهيّم حكم سيد في حذف احدى اليائين حال النسبة وان كان على
اكثر من اربعة احرف والكلام فيما هو على اربعة احرف ذكره ههنا فنقول
مهيّم ان كان اسم فاعل من هيمه العشق يهيمه اذا جعله هائما فتحذف منه اليا
الثانية في النسبة كما في سيد ويقال مهيْمِيّ وان كان تصغير مهوّم اسم
فاعل من هوّم الرجل اذا حرك راسه من النعاس فيقال فيه مُهَيّيمي
وذلك لانه لما صغر مهوّم حذف منه الواو الاولى فصار مهيوما ثم قلبت

الواو

الواو بالوقوع اليا الساكنة قبلها ثم ادغم فقيل مُهيِّم ولفظ اسم الفاعل
من هيّم ايضا مهيم فلو نسبوا الى هذا ايضا بحذف احدى اليائين لالتبس
ولو بقوا اليائين ونسبوا اليه كما هو وقالوا مهيّميّ لزم الاستثقال فزادوا
يا لان السكون من غير الادغام كالاستراحة وخص مهيّم تصغير مهوّم
بهذه الزيادة دون مهيم اسم الفاعل من هيّم لانه حذف منه احدى العينين
فكان التعويض به اجدر وذكر ان طائيا شاذ لان اصله طيّئي حذفت
اليا الثانية وقلبت الاولى الفا فهذا وجه شذوذه وقيل فيه نظر لان
هذا الانقلاب لا يتعلق بهذا الباب ومقتضى هذا الباب كما ذكرنا
حذف اليا الثانية وقد حذف فوجه شذوذه ان يقال حذفت اليا الاولى
الساكنة وقلبت الثانية المتحركة الفا فطائي شاذ من حيث حذف اليا
الاولى والقياس حذف الثانية وهذا ليس بسديد اذ لو كان كذلك لا يكون
القلب فيه شاذا وقد ذكر شذوذه في الاعلال فالوجه انه حذفت الثانية كما
ذكرنا اولا لكن لما كان هذا القلب مختصا بحال النسبة ذكر شذوذه فيها
ولما كان القلب في نفسه ايضا شاذا ذكره في الاعلال **قوله** وتقلب الالف
لما فرغ من القسم الاول شرع في القسم الثاني وهو ما يكون اخره حرف
علة فهي اما الف اويا او واو فان كان الفا فاما ثالثة او رابعة او خامسة
او سادسة فان كان ثالثة فتقلب واوا سواء كانت منقلبة عن واو او
يا اما اثباتها فلانها بدل من اصل فحذفها اجحاف بالاسم لنقصه عن اقل
الاصول واما قلبها واوا فلانها ان كانت عن واو كعصا فظاهر وان كانت
عن يا كرحى فلئلا تجتمع الكسرة واليا‌ات وان كانت رابعة فاما منقلبة او
لا فان كانت منقلبة فالاحسن ابدالها واوا سواء كانت من الواو او من اليا
كملهَوِيّ من اللهو ومرمَويّ من الرمي لانها بدل من الاصل فهي كالاصل
ويجوز حذفها فتقول ملهيّ ومرميّ لان الاسم لم ينقص بحذفها عن اقل الاصول

وان لم يكن منقلبة فاما ان يكون الحرف الثاني من الاسم الذي فيه ساكنا
او متحركا فان كان ساكنا كحبلي فيجوز فيه الحذف لزيادتها وقلبها واوا تشبيها
بملهًى وقلبها واوا مع زيادة الالف قبلها تشبيها لها بالالف الممدودة
كصحراوي وان كان الحرف الثاني من ذلك الاسم متحركا فلم يجز فيه الا الحذف
كجمزي في جمزى لان حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف اخر فالالف
فيها في حكم الخامسة الا يرى ان من صرف هندًا ودعدًا لم يصرف سقر
وقدم علمين لان الحركة صيرتهما في حكم زينب وسعاد يقال حمار جمزى
اي سريع من الجمز وهو ضرب من السير واعلم ان المراد بالمنقلبة ما كانت
منقلبة عن حرف اصلي فالف الالحاق وان كانت منقلبة عن اليا حكمه حكم
الف التانيث فيجوز في معزى معزوي تشبيها بالمنقلبة عن الاصل كملهوي
ويجوز معزي تشبيها بالف التانيث كحبلي ومعزاوي كحبلاوي وان
كانت خامسة كمرامى وهو مفعول من المراماة او سادسة كقبعثرى
وهو الجمل الشديد فالحذف لا غير لطول الاسم فقول العامة مصطفوي
خطا والصواب مصطفي قوله وتقلب اليا الما فرغ مما اخره الف شرع
فيما اخره يا او واو وخلط حكم احدهما بالاخر لتقاربهما في الحكم فنقول
اليا المتطرفة اما ان يكون مخففة او مشددة فان كانت مخففة فاما ان
يكون ما قبلها متحركا او ساكنا والواو المتطرفة ايضا اما مخففة او مشددة
لكن المخففة لا يكون ما قبلها الا ساكنا لانه لو انفتح ما قبلها انقلبت الفا
وليس في كلامهم اسم متمكن في اخره واو وقبلها ضمة او كسرة واذا كان
كذلك فلنتكلم في اليا المتطرفة المخففة التي تحرك ما قبلها فنقول تلك
الحركة لا يكون الا الكسرة لانها لو كانت فتحة انقلبت الفا فلا يكون مما
نحن فيه وليس في الكلام اسم في اخره يا قبلها ضمة فاليا المتطرفة المكسور
ما قبلها اما ثالثة او رابعة او خامسة او سادسة فان كانت ثالثة كما
في

في عمٍ من عمي عليه الامر اذا التبس ورجل عمي القلب اي جاهل وكما
في شجٍ من شجي اي حزن قلبت في النسبة واوا كراهة اجتماع اليات وتفتح
ما قبلها كما في نمر وان كانت رابعة فمنهم من حذفها فيقول قاضي وهو
الافصح كراهة اجتماع اليائين والكسرتين لو لم تغير ولو غيرت بان قلبت
واوا وفتح ما قبلها كما فعله بعضهم اجراها مجرى اليا الثالثة لسكون ثانيه
كما اجرى ملهوي مجرى رحوي يلزم زيادة التغيير مع اجتماع حروف
العلة وهذان القسمان قد وعدنا بيانهما في القسم الاول وان كانت خامسة
فاما ان يكون قبلها يا مشددة او لا فان لم يكن حذفت فيقال مشتري وان
كان قبلها يا مشددة كمحيي اسم فاعل من حيّى يحيّي واصله محيّيٌ اعلت
الاخيرة اعلال قاضٍ فاذا نسبت اليه حذفت الاخيرة كما في مشتري فيصير
محيّي باربع يات كاميّي فيجوز فيه الوجهان كما تقدم وان كانت سادسة
حذفت كما في مستسقي قوله ونحو طيبه لما فرغ مما في اخره يا مخففة قبلها
حركة شرع فيما اخره يا او واو مخففة قبلها سكون فنقول فاوه اما مفتوح
او مضموم او مكسور وعلى التقادير اما مذكر او مونث واختلف في مثل
ذلك فاختار سيبويه ان النسبة اليها كما هي من غير تغيير غير حذف
التا من المونث فيقال في النسبة الى ظبي وظبية ظبيي كما في تمر وتمرة
تمري لان حرف العلة اذا سكن ما قبلها كان حكمها حكم الصحيح ووافقه
يونس فيما لا تا فيه واما فيه التا فقال حرك فيه الساكن ويقلب اللام
واوا ان لم تكنها فيقال في ظبية وعروة ظبوي وعروي قياسا على عموي
في عمٍ وهذا القياس بعيد لان ما قبل اليا والواو في ظبية وعروة ساكن
وفي عم متحرك وكان الخليل يعذره في بنات اليا دون بنات الواو لوجهين الاول
انه حمل ظبيا على عمٍ لئلا يجتمع اليات فانه مستكره والثاني انه قد جاء مثل
ذلك في اليائي حيث قالوا زنوي في النسبة الى بني زنية وحروي في النسبة

الى قرية ولسيبويه ان يجيب عن الاول بان اجتماع اليات وان كان
مستنكرها لكن السكون يجيزه وعن الثاني بانه شاذ لا يحمل عليه وبدوى
بفتح الدال شاذ عندهما والقياس السكون **قوله** وباب طي لما فرغ من
اليا والواو المتطرفة شرع في المشددة وهي اما بعد الحرف الاول او الثانية
او الثالثة او الرابعة فان كانت بعد الحرف الاولى فان كانت يا رد اليا الاولى
الى اصلها ويفتح كما في نمر ويقلب الثانية واوا لئلا تجتمع اليات فيقال في
طي طووي لانه من طويت وفي حي حيوي وان كانت واوا بقيت اذ ليس
اجتماع الواوين والياين في الاستثقال كاجتماع اليات فيقال دوي وكوى
في النسبة الى دو وهو البادية والى كو وكوة وهو ثقب البيت وان كانت
بعد الحرف الثانية كغني وعدو فقد تقدم في القسم الاول وان كانت بعد
الثالثة واليه اشار بقوله وما اخره يا مشددة بعد ثلاثة فلا يخلو اما ان
يكون اليا الاخيرة اصلية او زائدة فان كانت اصلية كمرمي ففيه وجهان
الاول حذف احديهما وقلب الاخرى واوا كما في غني والثاني حذفهما استثقالا
وان كانت زائدة ككرسي حذفت مع ما قبلها ويقال كرسي ايضا فهذه اليا
هي يا النسبة والتي قبلها حذفت وان كانت بعد الرابعة كبخاتي اسم رجل فانك
اذا نسبت اليه حذفت اليا واتيت بيا النسبة وانما قيد بقوله اسم رجل
لانه لو كان جمعا ردا الى الواحد لما سيجي والبختي نوع من الابل وجمعه بخاتي
غير منصرف واذا سمي به فلا ينصرف ايضا كما سمي بمصابيح لكن اذا نسبت
اليه صرفت لان يا النسبة ليست من بنية الكلمة الا ترى انك لو نسبت
الى جمال قلت جمالي منصرفا ولو كانت غير يا النسب لم ينصرف هكذا ذكر
في الشرح المنسوب الى المصنف وفيه نظر لانه ليس بجمع ولو قيل المراد
لو كان اليا للجمع لكان بعيدا عن التوجيه يعرف بالتامل ثم قيل فيه ومن
ثمة قالوا رايت يمانيا ولم يكن واردا على الزنة التي لم تقع الا جمعا يعني نحو

من جهة ان يا النسبة ليست من البنية لم يكن يمانيا وعانيا بتشديد اليا
وتخفيفه واردا بطريق الاعتراض على ما قالوا مفاعل ومفاعيل ونحوهما
لا يكون الا جمعا او نقول المعنى لاجل ان يا النسبة لم يكن داخلا في بنية الكلمة
قالوا رايت يمانيا يعني بالتنوين منصرفا ولم يجعلوه من الصيغ التي لا تكون
الا جمعا وهذا اقرب الى لفظه لكن يرد عليه الاعتراض المتقدم وكذا نقول في
النسبة الى الشافعي شافعي وشفعوي خطا ذكر في الصحاح ان النسبة الى
اليمن وهو بلاد العرب يمني ويماني مخففة والالف عوض عن يا النسبة
فلا يجتمعان قال سيبويه وبعضهم يقول يماني بالتشديد ولم يذكر المصنف
ما في اخره الواو المشددة كمغزو والظاهر ان النسبة اليه مغزوي ولم
اره نقلا **قوله** وما اخره همزة لما فرغ من القسمين الاولين من الاقسام
الاربعة شرع في القسم الثالث منها وهو ما في اخره همزة بعد الف فهي اما
للتانيث او اصلية او منقلبة عن حرف اصلي او عن حرف الالحاق فان كانت
للتانيث قلبت واوا كحمراوي في حمرا لكون الهمزة اثقل من الواو ولم يقلب
يا لئلا تجتمع ثلاث يات مع الكسرة وشذ صنعاني في النسبة الى صنعا اليمن
وبهراني في النسبة الى بهرا اسم قبيلة والقياس صنعاوي وبهراوي ومن
العرب من يقوله فابدلوا من الهمزة النون لان الالف والنون تشابهان الفي
التانيث وروحاني بفتح الرا في النسبة الى روحا وهو اسم بلد والكلام فيه
كما في صنعاني وبضم الرا في النسبة الى الملائكة والجن ويقال لهما الروح للطافتهم
واستتارهم عن الناس وزادوا الالف والنون للفرق بينه وبين المنسوب
الى روح الانسان قال ابو عبيدة يقول العرب روحاني لكل ما فيه الروح
من الناس والجن والدواب وجلولا قرية وحرورا ايضا قرية ينسب اليها
الحرورية من الخوارج اذ كان اول مجمعهم بها وتحكيمهم منها وان كانت
اصلية تثبت على الاكثر لقوتها باصالتها فيقول في قرا وهو الرجل المتنسك

من قرأ إذ اتنسك قرائىّ ومنهم من يقلبها واوا استثقالا وان كانت منقلبة
عن حرف اصلى ككساءٍ ورداءٍ واصلهما كساوٌ وردائٌ قلبت حرف العلة
همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائد كما سيجي او عن حرف الالحاق نحو علباءٍ
وهو عصب العنق والهمزة فيه منقلبة عن يا زيدت للالحاق ففيها وجهان
الانقلاب تشبيها بالاصلية والقلب واوًا تشبيها بالهمزة التى للتانيث
قوله وباب سقاية لما بين حكم ما انقلب فيه حرف العلة بعد الالف
همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائده اشار الى بيان حكم ما لم ينقلب فيه
حرف العلة الواقعة بعد الالف همزة وذلك بان لا يكون طرفا ولا يكون
الالف زائده فباب سقايه وشقاوه اشارة الى الاول وباب رايٍ ورايةٍ
اشارة الى الثانى فنقول فى الاول حرف العلة الواقعة بعد الالف ان كانت
يا قلبت همزة فيقال سقائىّ بالهمزة لئلا تجتمع اليات مع ذهاب المانع
وهو التا ولو قلبوها واوا لم يبعد كما فى رداوىّ وان كانت واوًا بقيت
فيقال شقاوى فى شقاوه اذ لم يستثقل الواو مع اليائين كاستثقال
اليات فيقال حينئذ التا باق تقديرا وخلف يا النسبة عنها واما فى
الثانى وهو باب رايٍ وراية وهو الاسم الثلاثى الذى يقع فيه التا بعد
الف مقلوبه عن حرف اصلى ويكون تا التانيث فارقة بين الواحد وغيره
فيجوز رائىٌ بيا آت كظبيى للسكون ما قبلها ورائىّ بالهمزة كسقائىّ
اذ اليا فيهما وقعت بعد الالف وراوىّ لاستثقال اليات هنا لتقدم
حرف العلة عليها بخلاف ظبيىّ واليا اذا استثقلت قبل يا النسب
قلبت واوا فكذا هنا قوله وما كان على حرفين لما فرغ من الاقسام الثلاثه
شرع فى القسم الرابع والمراد بيان ما يرد وما لا يرد عند النسبة من الاسم
الذى صار الى الحرفين بالحذف وذلك على ثلاثة انواع ما يجب فيه الرد وما
يمتنع وما يسوغ الامران اما الذى يجب فيه الرد فصنفان الاول ان يكون
متحرك

متحرك الاوسط فى الاصل والمحذوف لامه ولم يعوض من المحذوف همزة
وصل كابوى واخوى وستهى فى ستٍ واصله ستهٌ وهو الاست وانما
يجب الرد لانهم لو لم يرد والاخلوا بالكلمة بسبب حذف اللام وحركة
العين لان الحركة الآن انما هى لاجل يا النسبة مع ان المحذوف لام وهو
قابل للتغييرات فان قلت هذا منقوض بقولهم دمىّ ودموى مع ان
دمًا متحرك الاوسط فى الاصل والمحذوف لام ولم يعوض همزة وصل قلت
ان دمًا فى الاصل فعل بسكون العين عند سيبويه والاخفش نعم عند المبرد
فعل بفتح العين واستدل عليه بقولهم دمى يدمى دمًا كما يقال فرق يفرق
فرقا وحذر يحذر حذرًا والصفة منه دم كحذرٍ وفرقٍ وهذا ضعيف
لجواز ان يكون الشى على وزن فاذا اشتق منه فعل كان مصدر ذلك الفعل
على غير وزن ذلك نحو جنب الرجل يجنب جنبًا اذا اشتكى جنبه والفعل
ماخوذ من الجنب بسكون النون والمصدر فعل بفتح العين وكذا فيما نحن فيه
واستدل ايضا بقولهم فى التثنيه دميان وبقول الشاعر فلسنا على
الاعقاب تدمى كلومنا ولكن على اقدامنا تقطر الدما فانه لما اضطر خرج
على اصله وقال المصنف فى شرح المفصل ان قولهم الدميان وتقطر الدما
لا ينهض دليلا لكونه شاذا وقال سيبويه انه يجمع على دمآء ودمى كدلاءٍ
ودلىّ وظبا وظبىّ ولو كان متحرك العين كعصا لا يجمع على ذلك وقال
المبرد جمعه مخالف لنظائره وبالجمله بنى المصنف الكلام على مذهب سيبويه
الصنف الثانى ان يكون المحذوف فآء وهو معتل اللام كشيةٍ وهو كل لون
يخالف معظم اللون واصلها وشية حذفت فاؤها لما سيجى فاذا انسبت
اليها يرد المحذوف لانه لو لم يرد فاما ان يقال شيى فيجمع اليات وهو
مستكره او يقال شوى فلا يكون فيه تنبيه على حذف الواو اذ ليس فى كلامهم
كلمة فاؤها ولامها واو الا الواو واذا رد المحذوف وجب فتح الشين

لانه لو ابقى ساكنا لزم بقا الواو مع موجب الحذف ثم تقلب لامها واوا فقال
وِشَوِيّ واجاز الاخفش وِشْيِي بالسكون على الاصل كما في وَجْيِيّ والفرق
ان الواو في وَجْيِيّ مفتوح بخلاف مانحن فيه **قوله** وان كانت لامه صحيحة
هذا شروع فيما يمتنع فيه الرد وهو ايضا صنفان الاول ان يكون لامه
صحيحة والمحذوف الفا كعِدَةٍ واصلها وِعدة فاذا نسب اليها يقال عِدِيّ
ولا يرد المحذوف لانه ان رُد فاما ان لا يفتح العين فيلزم بقا الواو مع موجب
الحذف او يفتح فيكون التحريك من غير موجب مع ان المحذوف غير اللام التى
هي محل التغيير اوكذا زِنِيّ في زِنَةٍ واصلها وِزْنَة والثانى ان يكون اللام صحيحة
ايضا والمحذوف العين كسِهِي في سهٍ والاصل سته وانما لم يرد فرقا بين
النسبة الى ما حذف منه اللام وبين النسبة الى ما حذف منه العين ولم
يعكس لان اللام محل التغيير فهو اولى بالرد وقوله والمحذوف غيرها اى غير
اللام سوا كان فا او عينا وجاءِدَوِيّ في النسبة الى عِدَة وليس هذا ارداً ا
للفا المحذوف والا لوجب ان يقال وُعْدِيّ بل هو كالعوض عن المحذوف
قوله وما سواهما المانزع مما يجب فيه الرد ويمتنع شرع فيما سواهما
وهو ثلاثة اصناف الاول المحذوف اللام الذى سكن وسطه اصلا ولم
يعوض همزة وصل كغَدٍ والثانى المحذوف اللام المتحرك الوسط الذى عوض
فيه عن المحذوف همزة وصل كابن والثالث المحذوف اللام الساكن الوسط
الذى عوض فيه عن المحذوف همزة وصل كاسم واصله سِمْوٌ لما يجيء وانما
انحصر فيها لان المحذوف ان كان غير اللام فاللام ان كانت صحيحة فهو داخل
فيما يمتنع رده حيث اشار اليه بقوله وان كانت لامه صحيحة والمحذوف
غيرها لم يُرَدّ وان لم يكن اللام صحيحة فلا يكون المحذوف حينئذ الا الفا اذ لم
يثبت حذف العين الا في سهٍ ومُذٍ وثُبَةٍ على تقدير ان يكون من ثاب يثوب
فانه قال الامام عبد القاهر رحمه الله لا يوجد شى حذف عينه اكثر من
اسم

اسم مُذٍ وسَهٍ واما ثُبَةٍ فالاكثر على ان لامها محذوف من ثَبَّيتُ اى جمعتَ
واجاز ابو اسحق ان يكون من ثاب يثوب لان معنى الاجتماع ان يعود بعض
الى بعض والثوب الرجوع وايضا فانه قال بعض الفضلا في شرح تصريف
ابن مالك نص اهل التصريف على انه ليس في اللغة العربية ما حذف عينه
سوى مذٍ وسهٍ وثبةٍ على قولٍ فثبت انه لا يكون المحذوف حينئذ الا الفا
فدخل حينئذ فيما يجب فيه رد المحذوف حيث اشار اليه بقوله او كان المحذوف
فاوهو معتل اللام وجب رده فثبت انه ان كان المحذوف غير اللام فهو
داخل في الواجب والممتنع واما ان كان المحذوف اللامَ فانْ جمع الشرطين
بان يكون متحرك الاوسط اصلا ولم يعوض همزة وصل فهو ايضا مما يجب
فيه الرد كما مر فبقي ثلاثة اصناف كما ذكرنا لانه حينئذ اما ان ينتفي الشرط
الاول او الثانى او هما جميعا وحكم الكل جواز الامرين اما الاول كغَدٍ والاصل
غَدْوٌ وجِرٍ والاصل جِرْحٌ فان شئت رددت المحذوف لان اللام قابل للتغيير
وان شئت لم ترد لان اصله سكون العين فلا يلزم من ترك الرد اخلال
بالكلمة بخلاف اب واخ كما مر واما الثانى كابن واصله بَنَوٌ فان شئت
حذفت همزة الوصل ويكون حكمه حكم اب فتقول بَنَوِيّ وان شئت بقّيت
همزة الوصل وتقول ابنيّ ولا يجوز ابْنَوِيّ لئلا يلزم الجمع بين العوض
والمعوض واما في الثالث كاسم فتقول اسْمِيّ وسِمْوِيّ ولم يذكر المصنف
مثاله وابو الحسن الاخفش يسكن ما اصله السكون كغدٍ وجرٍ لانه لما
رُدَّ واصله السكون صار كغَدْوٍ وفِدْرٍ فكما يقال فيهما غَدْوِيّ وفِدْرِيّ
فكذا يقال هنا غَدْوِيّ وجِرْحِيّ واما من لم يسكن فلان التغيير في حال
النسبة وقع بواو ولم يكن في اخر المنسوب اليه وقبله سكون مثل طَوَوِيّ
في طيّ فكما يفتح في طوَوِي فكذا في غدوي ثم يحمل غير المعتل كجرٍ على المعتل كغدٍ
لما كان موافقا له في الحذف والرد لكن مذهب الاخفش اقيس **قوله** واخت

وبنت اختلف في النسبة الى اخت وبنت فقال سيبويه هي كالنسبه الى اخ
وابن لان التا تحذف في النسبه فيقال في اخت اَخَوي كاخ وفي بنت بَنَوي
كما ينسب الى ابن بحذف همزته وعلى هذا يقال في كلتا كِلَوِيٌّ لان الاصل كلتا
على المختار كِلْوَى ووزنه فِعْلَى ابدلوا الواو تاءً اشعارا بالتانيث ولم يكتف
بالالف لانها تنقلب يا في النصب والجر فاذا نُسِبَ اليها وجب حذف التا
لانها انما ابدلت عن الواو دلالة على التانيث كما عوضت من المحذوف كذلك
في اخت وبنت وهو يحذف التا منهما فكذا هنا ورَدَّ الواوَ التي اُبدل عنها التا
كما اخت وبنت وحذف الالف كراهة اجتماع الواوين لو قلبت واوا والياات
لو قلبت يا فيقال كِلَوِيّ وقال يونس يجب ابقا التا في اخت وبنت لانها لما
كانت عوضا من المحذوف فكانها اصل فيقال اختي وبنتي ويجب ان يُعْلَمَ
ان النسبة الى ابنة ابني وبَنَوي اتفاقا اذ التا فيها ليس عوضا كما بنت
حتى يُبْقِيَهُ يونس وعلى مذهب يونس يكون النسبة الى كلتا كالنسبة الى
حُبلى بالوجوه الثلاثة لان التا عنده كالاصل هذا كله على قول من يقول
وزن كلتا فِعْلَى واما على قول من يقول التا للتانيث غير عوض لان الالف
لام ووزنه فِعْتَل فقياس النسب حينئذ كلتوي وهذا القول ليس بشي اذ
لا يعرف فِعْتَل ولا يكون تا التانيث متوسطة وذكر في الشرح المنسوب
الى المصنف ان النسبة الى كلتا عند سيبويه كِلَوِيّ لان التا عنده للتانيث
فتحذف وتقلب اللام واوا وفيه نظر لان هذا الكلام يدل على ان وزن كلتا
عند سيبويه فِعْتَل وليس كذلك لان المصنف صرح في شرح المفصل بان
اصل كلتا عند سيبويه كِلْوَى ووزنه فِعْلَى ابدلوا الواو تا اشعارا بالتانيث
قوله والمركب لما فرغ من بيان التغييرات القياسية في غير المركب شرع
في المركب وهو اضافي وغير اضافي وغير الاضافي اسنادي ومتضمن للحرف
والمتزاجي فالاقسام اربعة اما غير الاضافي فينسب الى صدره لاستثقال

النسبة

النسبة الى كلمتين معا فحذفوا الثانية كما حذفوا تا التانيث ولان الاسم
اذا تلفظ به غلب على ظن السامع المراد منه قبل تمامه فكان الباقي كانه
مذكور فكان اولى بالحذف من الاول وانما لا ينسب الى خمسة عشر عددا
لان الجزين حينئذ مقصودان فلو حذف احدهما اختل المعنى ولو لم يحذف
استثقل واما في خمسة عشر اسما فالاسمان بكليهما عَلَمٌ ولا دلالة لعشره
ولا لخمسة فكان الثاني كتا التانيث ولم يكن في الحذف اخلال واما الاضافي
فان قصد الواضع بالثاني مسمى مقصودا ثم اضاف اليه الاول فاذا نُسِبَ
اليه حذف المضافُ كزبيري في ابن الزبير لان المضاف اليه وهو الزبير
مقصود بمدلوله ونسبة الابن اليه نسبةُ قصدية فالحاصل من التوضيح
والخصوص القصدي من الثاني دون الاول اكثرُ واوفرُ فكان الابقا والحمل
عليه اولى وان لم يكن الثاني مقصودا كما ذكر حذف المضاف اليه كعَبْدِيّ
ومَرْئِيّ في عبد مناف وامرئ القيس لانه لم يقصد الى المناف والقيس
واضافةِ عبدٍ وامرئ اليه فليس الثاني مدلولا على حياله فيُنزل منزلة
بعلبك في ان الثاني ليس له مدلول على حياله فيُفعل به ما فُعِلَ بذلك وجا
منافيّ في عبد مناف قال سيبويه سالت الخليل عن قولهم في عبد مناف
منافي فقال اما القياس فكما ذكرت لك الا انهم قالوا منافي خوفَ اللبس
ولي في هذا الكلام نظر لان لقائل ان يقول لا نسلم ان الثاني ليس بمقصود
في عبد مناف فان منافا اسم صنم وقد قصد المضاف اليه واضيف اليه
تحقق هذا المعنى ما ذكر في الكشاف في اخر سورة الاعراف في تفسير
قوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة انّ الخطاب لقريش والمعنى
خلقكم من نفس قصي وجعل من جنسها زوجها عربية قرشية فلما اتاهما
الله تعالى ما طلبا من الولد جعلا لله شركا فيما اتاهما الله تعالى حيث سمّيا
اولادهما الاربعَ بعبد مناف وعبد العزى وعبد قصيّ وعبد الدار وذُكر

في حو انشبه الله اضاف قصيٌّ وَلَدَيه الى صنميه مناف والعُزَّى و واحدًا
الى نفسه و واحدا الى داره التي هي دار الندوة وانما قال مقصودًا اصلا
ليشمل كنى الاطفال كابي عمرو فان حكمه كذلك وان لم يخطر بالبال ابٌ منسوبٌ
الى رجل مسمى بعمرو لكن اصل الكنى القصد الى الثاني وانما اجريت في هذه المواضعَ
تفاؤلًا وتقول في ذات مال ذَوَوِيّ لانك تحذف ما التانيث وتردُّ ذا الى
اصله وهو ذوًا كعصًا فتقول ذَوَوِيّ كعصَوِي وقولهم ذاتيّ خَطَاءٌ
قوله والجمع لما فرغ من المفرد شرع في الجمع وهو اما مصحح او مكسرًا اما
المصحح فقد ذكر حكمه مع حكم التثنية في اول الباب لما وافق فيه التثنية
حكمًا والا فهذا موضع ذكره واما المكسر فان كان باقيا على معنى الجمعيّة
وجب ردّه الى الواحد لان الغرض من النسبة الى الجمع الدلالة على انّ
بينه وبين هذا الجنس ملابسةً وهذا يحصل بالمفرد فيقع لفظ الجمع ههنا
ضائعا فتقول في النسبة لمن يعلم علم الفرائض فرضيّ ولمن يكثر النظرَ في
الصُحُفِ صَحَفِيّ بفتحتين وفرائضي وصُحُفي بضمتين خطا وان لم يكن باقيا على
معنى الجمعية بل صار علما وجب بقاؤه على لفظه فتقول في مساجد علمًا
مساجدي اذ لو قلت مسجدي لم يحصل المقصود وفي الانصار انصاري
لانه غلب حتى صار علما فحكمه حكم الاعلام واما قولهم الاعرابي فلكونه
جاريا مجرى القبيلة ولانه ليس بجمع لا يقال انه جمع عَرَب لان الاعراب
سكان البوادي والعَرَبُ خلاف العجم سواء كان ساكن الحضر او البادية
فلو كان جمعا له لكان المفرد اعمّ من جمعه وانه محال واذا لم يكن
للجمع واحد ينسب اليه نحو عباديدي في عباديد وهي الخيل المتفرقة
في ذهابها ومجيئها وقال الاصمعي هي الطرق المختلفة وقال يقال
صاروا عباديد وعبابيد اي متفرقين وانما لم يرد الى ما جاز ان يكون
واحدَه في القياس كما ردوه اليه في التصغير لانه ليس رده الى فعلول
او

او فُعلالٌ اولى من رده الى الاخرى بخلاف التصغير لان تصغير الكل
واحد وليست النسبة الى الكل واحدة ولذلك لا يردّ الجمع الذي ليس
على لفظ واحده الى واحده نحو محاسني في النسبة الى محاسن قوله
وما جا اشارة الى ما فيه التغييرات الغير القياسية فبعضها تقدم كصنعا
وبعضها لم يتقدم كرازي في النسبة الى الريّ وبدَوي منسوب الى بادية
وهندواني بكسر الهاء وضمها سيف منسوب الى الهند ومَرْوَزي منسوبٌ
الى مَرْوٍ وهذا في الاناسي وقالوا ثوب مَرْوِيّ على القياس كانهم فرقوا فيه
بين الانسان وغيره وأزَلِيٌّ منسوبٌ الى لم يزل ولا يستقيم الا بالاختصار
فقالوا يَزَلِي ثم ابدلوا من اليا الفا فقالوا ازلي كما قالوا في ذي يَزَن اسم ملكٍ
آزَنِي وثلاثي منسوب الى ثلاثة لا الى ثُلاث لانه ليس المراد المنسوب الى
ثلث الذي هو بمعنى ثلاثة ثلاثة بل المراد به لفظ منسوبٌ الى ثلاثة وكذا
رباعي وخماسي وغيرهما ومنه قولهم عَبْقَسِيّ وعَبْشَمِي وعَبْدَرِي في المنسوب
الى عبد القيس وعبد الشمس وعبد الدار قوله وكثر لما فرغ من المنسوب
اشار الى كلمات تشابهه وهي قسمان قسم لمن يكثر ملابسةَ الشيء او كان شيء
من هذه الاسما صَنعَتَه ومعاشًا يداوِمُه وهو على فعّال بالتضعيف
لان التضعيف للتكثير فقالوا للعامل البُتُوتِ وبايعها بتّات والبتّ
الطيلَسان ولصاحب العاج وهو عظم الفيل عوّاج ولصاحب الجمال
جمّال وقسم لمن يلابس الشي لا على صفة التكثير وهو على فاعل كتامر لذي تمر
وفاعل هنا ليس بجار على الفعل وانما هو اسم صِيغَ لذي الشي الا ترى انك
لا تقول تَمَرَ ولا دَرَعَ ولذلك قيل الفرق بينه وبين اسم الفاعل انه لا يؤنث
اذا كان بمعنى ذي كذا فقال جمل شامل وناقة شامل كقوله تعالى السما
منفطرٌ اي ذات انفطار لانه لو كان بمعنى اسم الفاعل لقال منفطرة وقوله
تعالى بقرة لا فارض اي ذات فُرُوض والا لقال فارضة ومن هذا القبيل

رجل كاسٍ اى ذو كسوةٍ وطاعم اى آكل وهو مما يذم به اى ليس له فعل غير
انه ياكل ويشرب قال الحُطيئة دَعِ المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك
انت الطاعم الكاسى قال الخليل ومنه عيشة راضية اى ذات رضًى لان
العيشة لا توصف براضية بمعنى فاعله بل بذات رضًى حتى يكون بمعنى مرضية
وهو يشكل بدخول التا فيجوز ان يحمل دخولها على المبالغة كما فى علّامة ويجوز
ان تجعلها راضية مجازًا والراضى فى الحقيقة صاحبها ومن هذا القبيل
طالقٌ وحائضٌ بمعنى ذات طلاق وذات حيض اى ان ذلك ثابت وحاصل
لها من غير تعرض لحدوثهما فى زمان حتى لو ارادوا الاجرا على الفعل لاتوا بالتا
فقالوا حائضة الآن وطالقة غدًا كانك قلت تحيض الان وتطلق غدًا هذا
مذهب الخليل وحمله سيبويه على انه صفة شىءٍ او انسانٍ لان المراة شى
وانسان والحمل على المعنى مَفْتَعٌ مُعْتَدٌّ وذهب الكوفيون الى ان سقوط
التا من هذا القبيل لاختصاص معناه بالمونث ويبطل طرده بقولهم
امراة حاملة ومرضعة وعكسه بقولهم رجل عاشق وجمل ضامر وامراة
عاشقٌ وناقة ضامرٌ **قوله** الجمع الثلاثى ذكر فى النحو شرائط الجمع المصحح
والمراد هنا بيان الجمع المكسر فان وقع فى البين ما يتعلق بالجمع المصحح فهو
بالعرض لغرض يذكر فى موضعه وينبغى ان تعلم ان اكثر الجموع سماعى لكن منها
ما يغلب فيذكر الغالب ليحمل عليه ما لم يسمع جمعه فالاسم المراد جمعه اما
ثلاثى او رباعى او خماسى قدم الثلاثى لخفته وكثرة امثلته ثم من الثلاثى ما
يكسر ومنه ما لا يكسر استغنا عنه بجمع التصحيح اما الاول وهو الذى
يجمع جمع التكسير فاما مجرد او مزيد والمجرد اما اسم او صفة والاسم
اما مذكر او مونث والمذكر اما ان يكون عينه ساكنًا او متحركًا فان كان ساكنًا فالفا
اما مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحًا فاما ان يكون معتل
العين او لا فان لم يكن كفلس فيجمع غالبًا فى القلة على افلس وفى الكثرة على فلوس
وان

ربما يقال نهاره صائم وليله قائم

وان كان معتل العين فان كان واويًا كثوب فيجمع غالبًا على اثواب وقد جا فى
الكثرة على ثياب كما يجمع زند وهو عود يقدح به النار على زناد وان كان
يائيًا كسيل فلا يقال فيه سيال لاستثقال الكسرة قبل اليا المتحركة
وشذ ضياف فى جمع ضيف وانما جوزوا فى ثياب لان الواو تنقلب يا
فيحصل الخفة بل يقال فيه سيول كما سيجى **قوله** ورئلان يريد ان فعلا
قد يجمع على هذه الاوزان الاربعة فقال رئلان فى رَأْل وهو ولد النعامة
وبطنان فى بطن وهو المطمئن من الارض وغردة فى غَرْد وهو ضرب من
الكماة وسُقُف فى سَقْف **قوله** وانجدة يعنى ان افعلة فى جمع فَعْل شاذ لانها
جمع مخصوص بما قبل اخره حرف مد نحو حمار واحمرة وكسا واكسية
والنجد ما ارتفع من الارض قال عبد القاهر ان عَبيدًا ليس بتكسير وانما
هو اسم جمع لجواز تصغيره على لفظه وذكر فى الصحاح العبد خلاف الحر
والجمع عَبيد مثل كلْب وكليب وهو جمع عزيز واعترض بعض الشارحين
بان قوله وباب ثوب يوهم ان نحو بيت لا يجمع على افعال لكن ليس كذلك لانه
يقال بيت وابيات وسيف واسياف وجوابه ان المراد بقوله باب ثوب
هو معتل العين سوا كان واويًا او يائيًا والمعنى المعتل العين يجمع على افعال
سوا كان واويًا او يائيًا وانما يجمع على فعال اذا لم يكن يائيًا وكلام المصنف
يدل على هذا المعنى فانه لما قال وجا زناد فى غير باب سيل مخصصًا فعالا
دون افعال بهذا الحكم علم ان افعالا غير مختص بالواوى وانما مثل بزناد
لئلا يتوهم اختصاص فعال بالمعتل العين فان قلت هذا الكلام يدل على
ان افعالا لا يختص بالمعتل العين وقد قالوا ازند وازناد وفرخ وافراخ وفرد
وافراد وانف واناف وراد وهو اصل اللحية واراد فما جوابك عن
هذا قلت اجيب عنه بوجهين الاول ما نقل عن ابن جنى انه من التداخل
يعنى شبهوه بفعَل مفتوح العين اذ ليس بينهما الا فتح العين وهذا معنى

الندا خل ههنا والثانى انهم حملوا زندا على عود وفرخا على طير او ولد وفردا على احد وانفا على عضو ورادا على ذقن فجمعوها جمعها وعلم مما ذكرنا ان ما
ذكر بعض الشارحين من انه لو قال المصنف وجا فعال فى باب ثوب دون
باب سيل لكان اولى ليس بصحيح فانه اراد الاشارة الى نحو كلاب وكعاب
وفراخ ونعال **قوله** ونحو جمل لما فرغ من المفتوح الفا شرع فى مكسوره
كحمل فيجمع غالبا فى القلة على احمال وفى الكثرة على حمول والحمل بالكسر ما كان
على ظهر او راس وبالفتح ما كان فى بطن او على شجره **قوله** وجا يريد ان فعلا
قد يجمع على هذه الاوزان الخمسة ايضا فيقال قداح فى قدح وهو السهم
قبل ان يراش ويركب نصله وقدح الميسر وارجل فى رجل وصنوان فى صنو
اذا خرج نخلتان او اكثر من اصل واحد فكل واحدة صنو والاثنان صنوان
بكسر النون والجمع صنوان برفع النون وذوبان فى ذئب وقردة فى قرد **قوله**
ونحو قرء هذا شروع فى المضموم الفا وهو اما ان يكون معتل العين او لا
فان لم يكن معتل العين كقرء فيجمع فى القلة على اقرا وفى الكثرة على قروء **قوله**
وجا على قرطه اى جا فى جمعه هذه الثلاثة كقرطة فى قرط وهو ما يعلق
من شحم الاذن وخفاف فى الخف الذى يلبس واما خف البعير فيجمع على اخفاف
وفلك فان النحويين يزعمون ان الضمة فى الفلك جمعا كالضمة فى الاسد ومفردا
كالضمة فى القفل وان كان معتل العين كعود فيجمع ايضا على عيدان **قوله**
ونحو جمل لما فرغ من ساكن العين شرع فيما عينه متحركا فحينئذ اما ان يكون
الفا مفتوحا او مكسورا او مضموما فان كان مفتوحا فاما ان يكون صحيح
العين كجمل ويجمع غالبا فى القلة على اجمال وفى الكثرة على جمال او معتل العين
كتاج ويجمع على تيجان **قوله** وجا اى جا جمع فعل بفتحتين على هذه الابنية
الستة ايضا كذكور فى ذكر وهو خلاف الانثى من الحديد وازمن فى زمن
وخزبان فى خرب وهو ذكر الحبارى وحملان فى حمل وجيرة فى جار وحجلى

فى حجل وهو القبج **قوله** ونحو فخذ هذا مكسور العين من مفتوح الفا
فيجمع غالبا على افخاذ فى القلة والكثرة وجا بناآن اخران كنمور ونمر فى نمر
وهو سبع **قوله** ونحو عجز هذا مضموم العين من مفتوح الفا فيجمع على اعجاز
والعجز موخر الشى وجا سباع فى سبع **قوله** وليس رجله بتكسير يريد ان
فعله بفتح الفا وسكون العين ليس بجمع تكسير بل هو اسم جمع وذكر ابن الخبار
فى شرح الدرة الالفية ان فعله لم يكسر عليه الا اسم واحد وهو رجل ثم
اشار فيه الى انه لم يجد هذه الصيغة تكسيرا غير ابن السراج فانه جعلها
تكسيرا لرجل هذا حاصل ما ذكره ذلك الفاضل فى شرح الدرة والظاهر
انه ليس المراد ههنا الرجل الذى هو خلاف المراة لانا لم نجد رجلة بمعنى
الرجال وقد وجد رجله بمعنى الرجالة وهى خلاف الفرسان فيكون المراد
به الرجل الذى بمعنى الراجل فانه ذكر فى شرح الهادى انه جا رجل بمعنى راجل
واستشهد بقول الشاعر اما اقاتل عن دينى على فرسى وهكذا رجلا الا
باصحابى ومعنى البيت الانكار على من يرى ان مقاتلة هذا الشاعر لا يجوز
الا فى حال مصاحبته مع اصحابه فقال لم لا اقاتل منفردا سوا اكون
فارسا او راجلا وذكر فى الكشاف انه يقال جا رجل رجل اى راجل وقول الشاعر
ونحو عنب لما فرغ مما فتح فاوه شرع فى مكسور الفا فعينه اما مفتوح
او مكسور ولا يكون مضموما فان كان مفتوحا كعنب يجمع على اعناب فى القلة
وقد جا اضلع وضلوع فى جمع ضلع بكسر الضاد وفتح اللام وهو
لغة فى ضلع بالسكون وان كان العين ايضا مكسورا كابل يجمع على آبال
فى القلة والكثرة **قوله** ونحو صرد هذا شروع فى مضموم الفا وعينه اما مفتوح
او مضموم فان كان مفتوحا كصرد وهو طاير فيجمع على صردان وجا ارطاب
فى رطب وربّاع فى ربع وهو الفصيل الذى ينتج فى الربيع وهو اول
النتاج وان كان عينه مضموما ايضا كعنق فيجمع على اعناق فى القلة والكثرة

قوله وامتنعوا هذه قاعدة متعلقة بالابحاث المتقدمة فلا يجمع المعتل
العين من الابواب المذكورة على أفعل واويا كان او يائيا فلا يقولون اَسْيُل في
سَيْل ولا أَعْوُد في عود لاستثقال الضم على حرف العله وما جا فشاذ
والناب من السن وكذا لا يجمع المعتل العين اليائي على فعال ويجوز ذلك في
الواوي كما مر من امتناع سِيَال وجواز ثِيَاب ولا يجمع المعتل العين الواوي
على فُعُول لاستثقال الواوين والضمتين ويجوز ذلك في اليائي فيمتنع ثُوُوب
ويجوز سُيُول قوله المونث لما فرغ من المذكر شرع في المونث فعينه اما
ساكن او متحرك فان كان ساكنا فالفا اما مفتوح او مكسور او مضموم فان
كان مفتوحا فقد ذكر لجمعه اربعة ابنية كقصاع في قَصْعة وبُدُور وبِدَر في
بَدْرة وهي عشرة الاف درهم ونُوَب في نَوْبة قوله ونحو لِقْحة هذا هو
المكسور الفا من الساكن العين كلِقْحة وهي الحلوب من الابل فيجمع غالبا على
لِقَح وجا اللقاح وانعم في جمع نِعْمة قوله ونحو بُرْقة هذا هو المضموم الفا
من الساكن العين كبُرْقة وهي ارض غليظة فيها حجارة فيجمع غالبا على بُرَق وجا
بنا ان اخران وهو حُجُور في حُجْزة وهي ما فيه التكة من السراويل وبِرام في بُرْمة
وهي القِدْر من الحجر قوله ونحو رقَبة لما فرغ من الساكن العين شرع في متحرك
ففاوه اما مفتوح او مضموم ولم يذكر مكسور الفا فان كان مفتوح الفاء
فالعين اما مفتوح او مكسور ولم يذكر المضموم فان كان مفتوحا كرَقَبة
فيجمع على رِقَاب وجا على أَيْنُق قال بعضهم اصله أَنْوُق ثم استثقلوا الضمة على
الواو فقدموها فقالوا أَوْنُق ثم عوضوا من الواو يا لان التغيير يونس بالتغيير
فقالوا أَيْنُق فوزنه أَعْفُل وقال اخرون اصله انوق كما ذكرنا لكن حذفت
العين ثم عوضوا منها يا زايدة فوزنه أَيْفُل وما ذكرنا مبني على ان الف الناقة
من الواو وهو كذلك لقولهم بعير مُنْوِق اي مُذَلَّل وفي المثل استنوق
الجمل اي صار ناقة يضرب هذا المثل لرجل يكون في حديث او صفة شي ثم

غلط

غلطه بغيره واصله ان طَرَفة كان عند بعض الملوك فانشد شاعر شعرًا
في وصف جَمَل ثم حوله الى نعت ناقة فقال طَرَفة قد استنوق الجمل ونِيَر جمع
نارة قال في الصحاح اصل نير نيار حذفت منه الالف وبُدْن جمع بَدَنة
قوله ونحو مَعِدة اي ان كان مكسورا عينه وهو مفتوح الفا كمَعِدة فيجمع
على مِعَد قوله ونحو تُخَمة لما فرغ من مفتوح الفا ذكر مضمومها ولم يذكر منه
الا ما كان عينه مفتوحا قوله واذا صحح باب تمرة لما فرغ من تكسير الاسم
الثلاثي المجرد غير الصفة مذكرا او مونثا وكان بعض منه اذا صحح يدخله تغيير
ما ذكره ههنا اما لانه بسبب ذلك التغيير قَرُب من التكسير او لانه لو لم
يذكر لم يعلم حكمه من القاعده المذكورة في النحو وهو قسمان فقسم جمع
بالالف والتا وقسم جمع بالواو والنون وقدم ما جمع بالالف والتاء اما
لان الابحاث المتعلقة به اكثر او لان كلا القسمين من الاسما المونثة والا
فيها اذا صحح ان يجمع بالالف والتا فما جمع بالواو والنون منها خارج عن القيا
كما سيجي تمام الكلام وان كان في الاسم غير الصفة لانه لم يشرع بعد في الصفة
لكن ذكرها ههنا ايضا لئلا يحتاج الى الذكر في بحث الصفات فيطول واذا
عرفت ذلك فنقول المونث الذي جمع جمع التصحيح فاما بالالف والتا او
بالواو والنون فان كان بالالف والتا فان تحرك عينه فلا كلام فيه اذ هو
على القياس وان سكن عينه فالتا التي في مفرده اما ملفوظة او مقدرة
فان كانت ملفوظة فهو اما اسم او صفة فان كان اسما فهو اما مضاعف
او لا فان لم يكن مضاعفا ففاوه اما مفتوح او مكسور او مضموم
فان كان مفتوحا فهو اما ان يكون معتل العين او لا فان لم يكن معتل العين
كتَمْرة ورَمْية فيقال فيه تَمَرات ورَمَيات بفتح العين فرقا بين الاسم
والصفة فان الصفة تبقى على السكون لما سيجي ولم يعكسوا لان الصفة
لثقلها بالخفة اجدر وجا الاسكان في ضرورة الشعر كقوله فتستريح

النفس من زَفراتها وان كان معتل العين فيبقى سكونه ويقال بَيْضات
لانهم لو حركوا فان قلبوها الفًا لزم زيادة التغيير وان لم يقلبوا لزم الاستثقال
وبنو هذيل تسوى بين المعتل وغيره فيحركون فيه ايضا ولم يعتبروا الحركة
لعروضها قال قائلهم فى صفة النعامة اَخُو بَيَضاتَ رائحٌ مُتَاوِّبُ
والمتاوب اسم فاعل من قولهم تأَوَّبَ اذا جاء اول الليل **قوله** وباب كِسرة
لما فرغ من مفتوح الفا شرع فى مكسوره وهو اما صحيح العين واللام او لا
فان كان صحيح العين واللام كَكِسرة وهى القطعة من الشى المكسور فحرك
عينه للفرق المذكور ثم يجوز ان يكون تلك الحركة فتحة للخفة وكسرة للاتباع
لا ضمة لعدم مقتضيها ولئلا يلزم فِعُل وتميم تجوز السكون كما سيجى وان
كان معتل العين كدِيمة وهى المطر الدائم ليس فيه رعد ولا برق وهو يائى
لقولهم دَيَّمَت السماء تديمًا هكذا ذكره فى الصحاح والجوانه واوى
لما سنذكره ومثال اليائى بِيعة فيجوز فيه السكون مراعاة لحرف العلة
والفتح ايضا ليحصل الفرق المذكور لا الكسر لاستثقالهم تحريك اليا
بالكسر وان كان معتل اللام فان كان واويا كرِشْوَة فيجوز فيه السكون
كرِشْوات مراعاة لحرف العلة والفتح على الاصل كرِشَوات ولا باس
بتحريكها وانفتاح ما قبلها لما بعدها من الساكن كعَصَوان ولم يجز الكسر
لما يلزم من واو متحركة قبلها كسرة فى اخر الاسم وهو مرفوض وان كان
يائيا كقِنية يجوز فيه الكسر ايضا لان اليا اذا انفتحت وانكسر ما قبلها
كانت كالصحيح **قوله** ونحو حجرة هذا هو مضموم الفا فان كان صحيح العين
واللام كحُجرة تحرك عينه ايضا للفرق المذكور وتلك الحركة يجوز ان
تكون فتحة للخفة وضمة للاتباع لا كسرة وهو ظاهر مما مر وتميم يجوز
السكون ايضا كما سيجى وان كان معتل العين كدُولة فيجوز فيه سكون العين
لحرف العلة والفتح لانها تحتمل الفتح مع ضم ما قبلها متوسطة ولا يجوز

فيه ضم العين لان ضم الواو بعد الضم مستثقل والدُولة اسم الشى الذى
يتداول به بعينه وقال بعضهم الدُولة والدَولة لغتان بمعنى وان كان
معتل اللام فاما يائى كرُقية ويجوز فيه السكون لحرف العلة والفتح على
الاصل لا الضم لئلا يلزم يا قبلها ضمة وهو مرفوض واما واوى كعُروة
ويجوز فيه الضم ايضا **قوله** وقد تسكن فى تميم كانهم جوزوا السكون
فيها وان لم يحصل الفرق المذكور لاستثقال الكلمة بكسر الفا او ضمها
قوله والمضاعف لما فرغ من غير المضاعف شرع فى المضاعف وهو
سوا كان مفتوحَ الفا ومكسورَه او مضمومَه سكن عينه اذا جُمع
بالالف والتا لئلا يلزم فك الادغام الواجب لاجتماع المثلين فيقال
فى شَدَّة وعُدَّة ورِدَّة شَدّات وعُدّات ورِدّات **قوله** واما الصفات
لما فرغ من الاسم شرع فى الصفة وقال تُسكن عينها اذا جمعت بالالف
والتا سوا كان مفتوح الفا ومكسورَها او مضمومَها لما مر فيقال فى
صَعْبَة وصِفْرة وصُلْبة صَعْبَاتٌ وصُلْباتٌ وصِفْراتٌ **قوله**
وقالوا لَجَبَات ورَبعات جواب سوال مقدر وهو ان يقال ما ذكرتم من
الصفات منقوض بلَجَبَات ورَبَعات بفتح العين مع كونها من الصفات
واللَّجْبَة هى الشاة التى اتى عليها بعد نتاجها اربعة اشهر فخف لبنها ويقال
رجل رَبْعٌ اى مربوع الخلق لا طويل ولا قصير وامراة رَبْعة واجاب بانها
فى الاصل اسمان وُصف بهما ففتحوا نظرا الى الاصل **قوله** وحكم لما فرغ
مما فيه التا لفظا اشار الى ان ما فيه التا تقديرا حكمه حكمُ ما فيه التا لفظا
فيفتح فى اَرَضَات واَهَلات كما فى ثمرات ويجوز الاسكان فى اهلات
لان الاهل فيه بمعنى الصفة فالفتح نظرا الى الاسمية والاسكان نظرا
الى الوصفية ويفتح ويضم فى عُرُسات كما فى حُجُرات والعُرْسُ وليمة العرس
ويسكن ويفتح فى عيرات كما فى دِيَمات والعير الابل التى عليها الاحمال

نص سيبويه على ان العرب لا تجمع الارض جمع تكسير وحكى ابو زيد في
جمع ارض ارُض و ضرو زعم ابو الخطاب انهم يقولون ارض واراض كما يقولون
أهل و آهال والاراضي ايضا على غير قياس وجا في جمع عير عيران **قوله**
وباب سنة لما فرغ مما جمع بالالف والتا من الاسما المونثة شرع فيما
جمع بالواو والنون منها وهو قسمان قسم لا يكون محذوف اللام ولم يذكره
المصنف اذ لم يتعلق به مزيد بحث وقد علم شذوذه و قسم يكون محذوف
اللام فشرع فيه وذكر من الابحاث المتعلقة بالاسم المحذوف اللام الذي
فيه التا ما يناسب هذا الموضع وقسمه ثلاثة اقسام قسم جمع بالواو والنون
وقسم جمع بالالف والتا وقسم جمع على افعل اما الاول فمنه ما غير اوله
كسنون وقلون في جمع سنة وقلة واصل سنة سنوة بدليل سنوات
او سنهة لقولهم سانهت الاجير مسانهة وسنهت النخلة اتت عليها
السنون والقلة عودان طويل وقصير يلعب بهما الصبيان فالمقلا
الذي يضرب به والقلة الصغيرة التي تنصب والاصل قلوة ولما حذف
منهما الواو والنون عوضا عن النقصان وكسر السين والقاف تنبيها
على انهما لم يجمعا جمع زيد ومسلم لان جمع السلامة الحقيقي لا يكون فيه تغيير
ومنه ما لم يغير اوله كثبون في ثبة والاصل ثبية وهي الجماعة وقلون في
قله ايضا فعلم جواز الوجهين في جمعها اي تغيير الفا وعدم التغيير واما
الثاني وهو ما جمع بالالف والتا فمنه ما رد محذوفه كسنوات في جمع
سنة وعضوات في جمع عضة وهي قطعة من الشي وقوله تعالى جعلوا
القران عضين قيل هو من عضوته اي فرقته لان المشركين فرقوا اقوالهم
فجعلوه كذبا وسحرا وشعرا فنقص الواو وقيل بل نقص الها والاصل
عضهة لان العضة في لغة قريش السحر يقولون للساحر عاضه ومنه
ما لم يرد محذوفه كثبات في جمع ثبة وهنات في جمع هنة واصلها هنوة

كذا في بعض النسخ

واما

واما الثالث وهو ما جمع على افعل فهو امة وهي خلاف الحرة والاصل
أموة بالتحريك فجمعت على آمو كاكم في جمع اكمة وهي الربوة ثم قلبت
الواو يا والضمة كسرة ثم اعل اعلال قاض فيقال هذه آم ومررت بآم
ورايت اميا فان قلت جمع التصحيح ما سلم فيه بنا الواحد وفي بعض الامثلة
من قوله واذا صح باب تمرة الى هنا لم يسلم بنا الواحد لسقوط التا وتحرك
العين فكيف عدها المصنف من جمع التصحيح قلت لم يحرك العين ولم
تحذف التا منها الا بعد مجي الالف والتا للجمع فقد ورد الجمع على ما سلم بناؤه
ونظمه **قوله** الصفة لما فرغ من الابحاث المتعلقة بالاسم الثلاثي المجرد
الذي لا يكون صفة مذكرا او مونثا باعتبار التكسير والتصحيح للغرض المذكور
شرع في الصفة اما مذكرا او مونث والمذكر اما ساكن العين او متحركها وساكن
العين اما مفتوح الفا او مكسورها او مضمومها فان كان مفتوح الفا فان لم
يكن معتل العين كصعب اي منيع فيجمع على صعاب غالبا وان كان معتل العين
كشيخ فعلى اشياخ **قوله** وجا اي جا في جمع هذا القسم ثمانية ابنية اخرى
كضيفان في ضيف ووغدان في وغد اي لئيم وكهول في كهل ورطلة في رطل
يقال غلام رطل اي لم يستحكم قوته وشيخة في شيخ وورد في ورد يقال
فرس ورد اذا كان بين الكميت والاشقر وسحل في سحل وهو الثوب الابيض
من القطن وسمحا في سمح اي كريم **قوله** ونحو جلف لما فرغ من مفتوح الفا
ثم شرع في بيان مكسور الفا ثم مضموم الفا وكلاهما من ساكن العين وهو ظاهر
ويقال اعرابي جلف اي جاف **قوله** ونحو بطل لما فرغ مما سكن عينه
شرع في متحرك العين ففاؤه اما مفتوح او مضموم او مكسور فان كان
الفا مفتوحا فالعين اما مفتوح كبطل اي شجاع ونصف اي عوان وذكر
لجمعه خمسة ابنية او مكسور كنكد اي عسر وذكر لجمعه الغالب
ثلاثة امثلة واشار الى انه جا على فعالى ايضا كحباطى في حبط وهو المنتفخ

البطن او مضموم و ذكر له مثالا واحدا كيقظ و ايقاظ و انشار الى ان اصله
التصحيح وقل التكسير فيه ثم لما فرغ من مفتوح الفا شرع في مضموم الفا
و ذكر منه ما عينه ايضا مضموم كجُنُب و اَجْنَاب و لم يذكر منه ما يكون
العين مفتوحا كحُطَم يقال رجل حُطَم اى قليل الرحمة للماشية ولا يكون
في هذا القسم مكسور العين لعدم فُعِل ثم لم يذكر بعد الفراغ من مفتوح
الفا و مضمومها مكسور الفا كنِمْر اى متفرّق و كِبَلز اى ضخم ولا يكون في
هذا القسم مضموم العين و انما لم يذكر هذه الثلاثة لما قيل انها لا تكسر
بل انها تجمع اما بالواو والنون او بالالف والتا **قوله** و يجمع كان مستغنيا
عن هذا بالقاعدة المذكورة في النحو لكن لما اراد ان يذكر بعد ذلك ان مونثه
لا يجمع الا بالالف والتا كان مظنة ان يقال كما اختص مونث هذا القبيل
بالتصحيح دون التكسير فهل اختص المذكر بشى منهما فدفع هذا الوهم وكانه
قال اما المذكر من هذا القبيل فيجمع جمع التصحيح دون والتكسير واما مونثه
فلا يجمع الا جمع التصحيح بالالف والتا الا ما كان على فعله بسكون العين و فتح
الفا فانه جا تكسيره ايضا كما ذكر والعَبْلَة التامّة الخلق والكَمْنَة الناقة
الصغيرة الضرع والعلج الكافر الضخم **قوله** ما زيادته لما فرغ من الثلاثي
المجرد شرع في المزيد واقسامه مما يجمع جمع التكسير على ما ذكر اربعة
لان الزيادة اما مدة او همزة في الاول او الف و نون في الاخر او يا ثانية ساكنة
كسيّد فان كانت مدة فهي اما ثانية او ثالثة او رابعة او خامسة و قدّم
ما زيادته مدة ثالثة لكثرة ابحاثه وهو اما اسم او صفة والاسم اما مذكر
او مونث والمذكر اما مدته الالف او اليا او الواو فان كانت مدته الالف
ففاؤه اما مفتوح كزَمَان و يجمع غالبا على اَزْمِنَة وجا ثلاثة امثلة اخرى
كقُذُل في قَذَال وهو ما بين نقرة القفا الى الاذن وهما قذالان من اليمين
قذال ومن الشمال قذال و غِزْلان في غزال و عُنُوق في عَناق وهي الانثى
من

من ولد المعز واما مكسور كحِمَار و يجمع على اَحْمِرَة و حُمُر غالبا وجا مثالان
آخران وهما صِيران في صِوَار وهو قطيع من بقر الوحش و شمائل في شمال
وهو الخُلُق واما مضموم كغُراب فيجمع غالبا على اَغْرِبَة وجا ثلاثة امثلة
اخرى كفُرُد في فُراد و غِربان في غُرابٍ و زُقّان في زُقاق وهو السكة وجمعه
على فِعلة كغِلْمَة في غلام قليل هذا اذا لم يكن مضاعفا واما ان كان مضاعفا
فلا يجمع على فُعُل بضمتين فذبّ في جمع ذباب نادر والاصل ذُبُب هكذا
ذكر في المفصل وبعض شارحيه قال وانما قال والاصل ذُبُب ازاحة
للالتباس لانا لا ادغام يربكه على فُعْل بسكون العين **قوله** وجا مراده من
هذا الكلام بيان ان ما مدته الالف لا يجمع على افعل اذا كان مذكرا اما اذا
كان مونثا فقد جا قليلا كاَعْنُق في عَنَاق بفتح الفا واَذْرُع في ذِراع بكسرها
واعقب في عقاب بضمها لطائر فامكن شاذ لكون المكان مذكرا وانما قلنا
ان مراده ذلك لان الجمع الغالب لمونث هذا القسم لم يذكر و سنشير اليه
قوله ونحو رغيف هذا شروع فيما مدته اليا وفاؤه لا يكون الا مفتوحا
لعدم فُعِيل وفِعيل و يجمع على اَرْغِفَة و رُغُف و رُغْفَان غالبا وجا بلا ثلاثة
امثلة اخرى كانصِبَا في نصيب وفِصَال في فَصِيل وهو ولد الناقة واَفَائِل
في اَفِيل وهو الصغير من الابل وقل على فعلان كظُلمان في ظليم وهو الذكر من
النعام والمضاعف من هذا القسم لا يجمع على فُعُل بضمتين لانهم ان ادغموا التبس
والا لزم الثقل وقد جا نفك الادغام قليلا كسُرُر في سَرير **قوله** ونحو عمود
هذا شروع فيما مدته الواو ولا يكون فاؤه الا مفتوحا لان كسر الفا في مثله
ليس من ابنية الجموع الا ما شذ من نحو سُدُوس للطيلسان الاخضر وقد رواه
الاصمعي بالفتح هكذا ذكر المصنف في شرح المفصل واما نحو قُعُود و رُكُوب
فليس من هذا القبيل ليورد نقضا تعرف بالتامل و يجمع غالبا على اعمدة
و عُمُد وجا ثلاثة امثلة اخرى كقِعدان في قَعُود وهو الابل الذي يركب

فى كل حاجة وافلاء فى فلوّ بتشديد الواو وهو ولد الفرس الذى يفتلى اى يفطم
وذنائب فى ذنوب وهو الدلو هذا حكم المذكر من الاسم الذى زيادته مدة
ثالثة ولم يذكر المصنف حكم المونث منه فنقول نحو حمامة ورسالة وذؤابة
وسفينة وحمولة يجمع على حمائم ورسائل وذوائب وسفائن وحمائل وجا
سفن ايضا فالاقسام خمسة كالمذكر فتامل قوله الصفة لما فرغ من الاسم
الذى زيادته مدة ثالثة شرع فى الصفة منه وتنقسم الى مذكر ومونث
والمذكر الى ما تكون مدته الفا او ياء او واوا وما مدته الف اما مفتوح الفاء
كجبان ويجمع على جبنا وصنع فى صناع وجياد فى جواد للفرس واما مكسور
الفاء ككناز وهى الناقة المكتنزة من اللحم ويجمع على كنز وعلى هجان
فان جعلته مفردا تكون الكسرة ككسرة كتاب وان جعلته جمعا تكون
ككسرة رجال واما مضموم الفاء فيجمع على ثلاثة امثلة كما ذكر قوله
ونحو كريم هذا ما مدته الياء وفاؤه لا يكون الا مفتوحا لما مر وهو اما بمعنى
مفعول وسيجيء او لا يكون بمعنى مفعول وذكر لجمعه تسعة امثلة والثنى
هو الذى يلقى ثنيته وهى واحدة الثنايا وهى الاسنان المتقدمة اثنتان
فوق واثنتان اسفل قوله ونحو صبور هذا ما مدته الواو واوله لا
يكون الا مفتوحا لما مر وذكر لجمعه ثلاثة امثلة قوله وفعيل طريقة
المصنف فى هذا الكتاب تقديم ما فيه الكسر والياء على ما فيه الضم او الواو
لان الكسر والياء اخف من الضم والواو فهذا والمناسبة ايضا تقتضى
تقديم هذا البحث على نحو صبور وكانه لما كان بخلاف القياس اذ الاصل
فى فعيل ان يكون بمعنى فاعل فصل بينه وبين فعيل الاصلى بنحو صبور ثم مذكر
هذا لا يجمع بالواو والنون فرقا بينه وبين فعيل بمعنى فاعل ككريم ولم يعكس
اذ الاصل بالتصحيح اجدر ولا مونثه بالالف والتاء لان المذكر اذا لم يجمع
جمع التصحيح فالمونث اولى قوله ونحو مرضى جواب سوال وهو ان مريضا
فعيل

فعيل بمعنى فاعل لا بمعنى مفعول مع انه جمع على فعلى وكلامكم يدل على ان ذلك
فى فعيل بمعنى مفعول فاجاب بانه محمول على جرحى لان المريض لما كان لمن اصابه
داء كان كجريح لمن اصابه جرح فلذا حمل ثم قوى ذلك بانهم لما حملوا ابا
هالك وميت واجرب على فعيل بمعنى مفعول مع المخالفة لفظا للموافقة معنى
فحمل المريض للموافقة لفظا ومعنى اجدر قوله كما حملوا لما بين انه حمل
هالك واخواه على الفعيل اشار الى انهم قد يحملون مع مخالفة اللفظ كما حملوا
ايمى وهو الذى لا زوج له من الرجال والنساء وهو فيعل ويتيما وهو فعيل
على الفعل كوجيع ويجوز ان يكون متعلقا بالاول اى نحو مرضى محمول على
جرحى كما حملوا ايامى على وجاعى وكلاهما مستقيم وبيان ذلك ان تقول
ان وجعا وحبطا جمعا على وجاعى وحباطى تشبيها لفعل بفعلان لاشتراكهما
كثيرا كصد وصديان وغرث وغرثان وعطش وعطشان وفعلان يجمع على
فعالى لما يجيء فحمل عليه موافقه وهو فعل فجمع جمعه وايامى ويتامى حملا على
وجاعى لقرب ما بينهما من الوزن لان فيعلا وفعيلا لا يفارقان فعلا الا
بزيادة يا فحملا عليه مع موافقتهما اياه فى معنى الآفة قوله المونث
لما فرغ من المذكر شرع فى المونث ولم يذكر ما مدته الالف وشرع فيما مدته
الياء وفاؤه لا يكون الا مفتوحا لما مر كصبيحة وهى الحسناء من صبح وجهه
حسن وذكر لجمعه الغالب مثالين ثم اشار الى ان الاولى ان يكون خلفا جمع
خليف لا خليفة لما ثبت من نحو قولهم كريم وكرما فيحتمل خلفا ان يكون
جمعا لخليف فلا يجعل اصلا فى جمع خليفة عليها اذ لا يثبت باب بالاحتمال
بل لا بد من ثبت قال الواحدى فى الوسيط اصل الخليفة خليف بغير هاء
لانه فعيل بمعنى فاعل كالعليم والسميع فدخلت الهاء للمبالغة بهذا الوصف
كما قالوا راوية وعلامة الا ترى انهم جمعوه على خلفا كما يجمع فعيل ومن انث
لتانيث اللفظ قال فى الجمع خلائف وقد ورد التنزيل بهما قال الله تعالى

خلفا من بعد قوم نوح وقال خلائف في الارض ثم ذكر المصنف ما مد ثه
الواو وفاوه مفتوح لا غير وذكر لجمعه مثالا واحدا قوله فاعل لما فرغ
مما زيادته مدة ثالثة شرع فيما زيادته مدة ثانية وهي الالف وقسمه
الى الاسم والصفة والاسم الى المذكر والمونث فالمذكر ككاهل وهو ما
بين الكتفين يجمع غالبا على كواهل وحاجر ان اخران لحجران في حاجر وهو
الموضع الذي يبقى فيه ما المطر وجنان في جان وهو ابو الجن والعظيم من
الحية ايضا سميت بذلك لاعتقادهم انها من الجن ثم قسم المونث قسمين
قسم بالتا كاثبة وهي من الفرس مقدم اسفل فروع الكتفين ويسمى بالفارسية
يال اسب ويجمع على كواثب وقسم بالالف وقد نزلوها منزلة الاولى في الجمع
لكونهما للتانيث فيقال قواصع في قاصعا وهي جحر من جحرة اليربوع وهي
التي يقصع اي يدخل منها ونوافق في نافقا وهو احدى جحرته ايضا يكتمها
ويظهر غيرها وهو موضع يرققه فاذا اتي من قبل القاصعا ضرب
النافقا براسه فانتفق ودوام اصله دوام في داما واصله داما
وهي احدى جحرته ايضا التي يرمها بالتراب اي يطلي راسها به وقالوا سابيا
وهي المشيمة التي يكون فيها الولد سواب واصله سوابي اعل اعلال
قاض فيقال هذه سواب ومررت بسواب ورايت سوابي وانما قلبت الف
فاعل واوا تشبيها للتكسير بالتصغير ثم شرع في الصفة وقال في المذكر
يجمع المعتل اللام على قضاة واصله قضية فضموها بعد قلب اليا الفا
فرقا بينها وبين المفرد من نحو قناة وانما قدروا كذلك لانهم لم يروا اجمعا على
هذا الوزن في الصحيح والمعتل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح ويمكن دفعه
لجواز ان يكون من الاوزان المختصة بالمعتلات وسيتحقق زيادة تحقيق
فيما بعد ان شاء الله تعالى والبازل البعير الذي انشق نابه وذلك في السنة
التاسعة ثم ذكر ان فواعل في فاعل للمذكر صفة شاذ نحو فوارس في فارس
قال

قال المرزوقي فوارس شاذ في الجموع عند سيبويه لان فواعل انما يكون
جمع فاعلة في صفات من يعقل دون فاعل واستدرك على سيبويه هالك
في الهوالك وبيت الفرزدق واذا الرجال راوا يزيد رايتهم خضع الرقاب
نواكس الابصار وبيت عتيبة بن الحارث احامي عن ذمار بني سليم ومثلي
في غوائبكم قليل ثم نقل عن المبرد انه الاصل في جمعه ويجوز في الشعر
قال المصنف في شرح المفصل اما فوارس فالذي حسن منه انتفا الشركة
بينه وبين المونث لانهم لا يقولون امراة فارسة اي فبعد بهذا عن الصفة
لان الفرق بين المذكر والمونث بالتا من خواص الصفات فهو كالاسم واما هوالك
فجا في مثل هالك من الهوالك والامثال كثيرا ما تخرج عن القياس واما نواكس
فللضروره اي جا في الشعر فلا اعتداد به ثم قال ويجوز في فاعل اذا كان مما لا
يعقل ان يجمع على فواعل قياسا مطردا تقول في خيل ذكور رد وافس من الرفس
وهو الضرب بالرجل وسره هو ان الجمع فيما لا يعقل من المذكر يجري مجرى المونث
فيمن يعقل ولما كانت هذه صفات لما لا يعقل اجريت ذلك المجرى ثم شرع في
المونث بالتا وبغير التا وذكر ان حكمهما واحد قوله المونث بالالف هذا
شروع فيما زيادته مدة رابعة وقسمه الى الاسم والصفة ثم الاسم الى
المقصور والممدود وذكر حكمهما واصل صحاري الصحاري بكسر الرا واصله صحاري
بالتشديد وقد جا ذلك في الشعر لانك اذا جمعت صحرا ادخلت بين الحا والرا
الفا وكسرت الرا كما تكسر ما بعد الف الجمع في كل موضع نحو مساجد وجعافر
فتقلب الالف الاولى التي بعد الرا يا للكسرة التي قبلها وتنقلب الالف الثانية
التي للتانيث ايضا يا فتدغم ثم حذفوا اليا الاولى وابدلوا من الثانية الفا
فقالوا صحارى بفتح الرا لتسلم الالف من الحذف عند التنوين وانما فعلوا
ذلك ليفرقوا بين اليا المنقلبة من الالف للتانيث وبين اليا المنقلبة من
الالف التي ليست للتانيث نحو الف مرمى ومغزى اذ قالوا مرام ومغاز

وبعض العرب لا يحذف اليا الاولى ولكن يحذف الثانية فيقول الصحارى
بكسر الرا وهذه صحارى كما يقول جوار قال في شرح الهادي الهمزة في
بيضا وحمرا وصحرا وعشرا بدل من الف التانيث كالتي في حبلى وسكرى
والاصل فيها القصر للتانيث فزادوا قبلها الفا اخرى للمد توسعا في اللغة
وتكثيرا لابنية التانيث ليصير له بناآن مقصور وممدود فالتقى الفان فلم
يمكن حذف احدهما لان الاولى للمد والثانية علم التانيث فحذفها يخل بمدلولها
ولم يمكن تحريك الاولى لانها لو حركت لفارقها المد فتعين تحريك الثانية فانقلبت
همزة وقيل ان الاولى في حمرا للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين مونث
افعل نحو احمر وحمرا وبين مونث فعلان نحو سكران وسكرى وهو ضعيف
لان علم التانيث لا يكون الا طرفا وقيل ان الالفين معا للتانيث وهو باطل
اذ لا يعلم علامة تانيث على حرفين ثم قسم الصفة الى ما جا مذكره على افعل
والى ما ليس كذلك وما ليس مذكره على افعل الى المقصور والممدود والمقصور
الى ما مذكره على فعلان كعطشان والى ما ليس له مذكر كحرمى بفتح الحا وهي
الشاة التي تشتهي الفحل ثم ذكر الممدود كبطحا وهي مسيل واسع فيه دقاق
الحصا ومنه بطحا مكة وعشرا وهي الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل
عليها الفحل عشرة اشهر ثم ذكر ما جا مذكره على افعل واشار الى حكم الجمع وهو
ظاهر لكن ترك المصنف ههنا قسما وذلك لان ما مذكره على افعل فهو اما
مقصور ويجمع على الفعل بضم الفا وفتح العين كما ذكره واما ممدود ويجمع
على فعل بضم الفا وسكون العين نحو حمرا وحمر ولم يذكره فان قيل فقد جمع
ايضا احمر هكذا كما سيجي فما سبب الاتحاد بين الجمعين قلت السبب
انهم لما استانفوا الكل من المذكر والمونث في هذا النحو صيغه على حدة نحو
احمر وحمرا ولم يقولوا احمرة كما قالوا اكرم وكريمة وضارب وضاربة
اثروا الاتحاد في صيغة جمعيهما لتكون هذه الموافقة بازا تلك المخالفة

ونه

قوله وبالالف خامسة هذا بيان ما زيادته منه خامسة كحبارى وهو
طاير ولا يجمع الا بالالف والتا لان تكسيره وهو على خمسة احرف غير
ممكن فلا بد من الحذف فان حذفت الف التانيث وقلت حبائر اشبه
برسائل وان حذفت الاولى وقلت حبارى اشبه بحبالى قال في الصحاح
الحبارى يقع على الذكر والانثى والواحد والجمع وان شئت قلت في الجمع
حباريات والفه ليست للتانيث ولا للالحاق وهي لا تنصرف معرفة ولا
نكرة هذا هو المذكور فيه وهو متناقض لانها لو لم تكن للتانيث لصرف
وصرح في شرح الهادي بانها للتانيث وكلام المصنف هنا وفي شرح
المفصل ايضا يدل عليه لانه علل فيه عدم تكسيره بانهم اذا كرهوا تكسير
الخماسي المذكر فالمؤنث اولى وان كانت الالف الخامسة ومعها زائد اخر
حذفت ايا شئت كسرندى وهو الشديد ووزنه فعنلى فالنون والالف
للالحاق بسفرجل ان حذفت الالف فيبقى سرند نقل الى سرند كجعفر
فيقال سراند وان حذفت النون فيبقى سردى نقل الى سردى كارطى
فيقال سراد بقلب الالف يا لانكسار ما قبلها وانما قيدنا بان معها
زائدا اخر لانه لو لم يكن كذلك لكان رباعيا وسيجي حكمه **قوله** افعل هذا
شروع فيما زيادته الهمزة في الاول وقسمه الى الاسم والصفة اما الاسم
فسوا فتح اوله او كسر او ضم كما في ابلم بضمتين يجمع على افاعل ثم اشار الى
الاعتراض بقول الشاعر اتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو
لو نهيت الاحاوصا فان الاحوص فيه جمع على حوص وجوابه انه منظور
فيه الى الوصفية الاصلية فجمع جمعها كما يجي فقيل حوص والى الاسمية
العارضة بالعلمية فجمع جمعها والاحوص اسم رجل من حوص صار ضيق
العين والمراد بالاحاوص الاحوص واولاده ولو في البيت للتمني اي
وددت ان تنهاهم واما الصفة فان لم تكن للتفضيل فلا يجمع بالواو والنون

وقابينه وبين ما للتفضيل ولم يعكس لانه الاصل فيكون بالتصحيح اجدر ولا
بالالف والتا المامر ثم اشار الى الاعتراض بقوله عليه السلام ليس في الخضراوات
صدقة واجاب بغلبته اسمًا اى لا تصحب الموصوف فكانه قيل ليس في
البقول صدقة وان كان للتفضيل فكما ذكره قوله ونحو سِبطان هذا
شروع فيما زيادته الالف والنون وذكر حكمه اسمًا وصفةً وهو ظاهر
والسِرحان الذئب والعَجلان بين العجلة ثم ذكر ما زيادته اليا الثانية كجيّد
وبيّن وهو ايضا ظاهر قوله ونحو شرّابون هذا شروع فيما استغنى
فيه بالتصحيح عن التكسير وجا التكسير في البعض منه كما ذكره والعُوّار الجبان
والمشؤم الشوم ومياسير جمع موسر ومفاطير جمع مُفطر والمُطفل
الظبية التي معها طفلها والمُشدِن ولد الظبية اذا اطلع قرناه قوله والرباعي
لما فرغ من تكسير الثلاثي شرع في الرباعي واراد بنحو جعفر ما كان مفتوح
الفا وبغيره ما كان مكسورها او مضمومها وما كان على زنة الرباعي حكمه حكمه
فقوله كوكب وجُزول وهو النهر الصغير وعِثير وهو الغبار ملحق بغير
مدة وتَنضُب وهو شجرة تتخذ منه السهام ومِذعَس وهو الرمح غير
ملحق بغير مدة وقِرواح وهو الارض المستوية وقُرطاط وهو البرذعة
ملحق مع مدة ومِصباح غير ملحق مع مدة ثم حكم الرباعي اذا الحقه حرف
لين رابعٌ ان يثبت في جمعه موضعه الا انه تقلب يا ان لم تكن ايا ها لانكسار
ما قبلها كقِرطاس في قراطيس وكذا ما كان على زنته كمصباح في مصابيح فليس
قوله بمدة سهوًا كما ذكر في بعض الحواشي فان نحو فاعل وفعول وفعيل ليس
رباعيا ولا على زنته وليس قوله بغير مدة احترازًا عنه واما ما ذكره المصنف
في شرح المفصل لبيان لفظ المفصل فحدث اخر لا يناسب هذا الموضع
فانه ذكر في المفصل ان كل ثلاثي فيه زيادة للالحاق بالرباعي او لغير الالحاق
وليست بمدة يجمعه على مثال جمع الرباعي ولما كان قوله كل ثلاثي الى اخره

شاملا

شاملا لفاعل وفعول وفعيل احترز عنها بقوله وليست بمدة ولما قال
المصنف في هذا المختصر وما كان على زنته خرج فاعل وفعول وفعيل مع ذكرها
فيما تقدم وفائدة قوله بمدة ان يدخل نحو قرطاط ومصباح هذا اذا لم يكن
الرباعي اعجميا ولا منسوبا فان كان اعجميا كجورب او منسوبا كاشعثي يلحق
باخره التا لان الاعجمي فرع العربي فزيد فيه امارة الفرعية وهو التا ليدل
على عجمته ويا النسب كالتا من حيث انهما يجيئان للفرق بين المفرد والجنس
كتمرة وتمر وزنجي وزنج فناسب ان تقوم التا مقام اليا في الجمع وكل رباعي
فيه زيادة ليست بمدة واقعة قبل الطرف يجمع بحذفها على فعالل نحو جبارك
في حَبَركى وهو القُراد وعناكب في عنكبوت قوله وتكسير الخماسي
مستكره كتصغيره للثقل فيحذف خامسه على الاكثر اذ الثقل نشا منه
فيقال فرازد في فرزدق وبعضهم يحذف ما اشبه الزائد اذا كان قريبا من
الطرف فيقول فرازق ولا يقول جحارش في جحمرش لبعد الميم من الطرف
قال ابو شعيب معنى استكراهه انهم لا يكسرونه الا اذا سئلوا فيقال
لهم كيف تجمعونه قوله ونحو تمر اشارة الى الفاظ توهم انها جمع وليست
به وهي قسمان قسم يميز واحده بالتا كتمر وتمرة وذلك غالب في غير
المصنوعات فنحو سفين وسفينة من المصنوعات شاذ وكمأة وكمء
نبت وجبأة وجبأ نوع منه وهي عكس تمرة وتمر لان التمرة بالتا للواحد
وبغير التا للجنس وهذا بالعكس وقيل انما انقلبت القضية في الجبأة
ليطابق اللفظ المعنى فانها من جبأ اذا تاخر وذلك لانها خفية في الارض
فكانها متراجعة الى الجهة التي من شان النوابت ان تذهب منها وقسم لا
يميز واحده بالتا فليس ركب جمع راكب ولا حلق جمع حلقة ولا جامل
جمع جمل وهو القطيع من الابل ولا سراة جمع سري وهو السيد ولا
فرهة جمع فاره وهو الحاذق ولا غزى جمع غاز ولا تؤام جمع توءم

وانما حكم بذلك لصلاحيته لتمييز خمسة عشر ولانها تصغر على بنائها
فلا تكون جمع كثرة وليست من ابنية القلة **قوله** ونحو اراهط القواعد
المتقدمة اقتضت ان لا يجمع رهط وباطل وحديث وعروض وقطيع واهل
وكيل وحمار ومكان على الطريقة المذكورة ههنا لكن جمعت عليها فيكون
جمعا على غير المفرد كنساء في جمع المراة وقد جاء في جمع رهط ارهط وارهاط
واراهط فكان اراهط جمع ارهط لما عرفت ان افعل الاسم كيف تصرف
يجمع على افاعل وكان اباطيل جمع ابطيل واحاديث جمع احدوثة واعاريض
جمع اعريض واقاطيع جمع اقطيع واهالي جمع اهلاه كموماة وليالي
جمع ليلاة كموماة وامكنا جمع مكن كفلس وقد ذكر امكنا قبل ذلك فذكره
هنا اشارة الى انه يمكن ان يكون على غير الواحد لا على انه على واحد وشاذ
كما تقدم واما حمير فليس من ابنية الجموع كما مر فكان الصواب ذكره
في الفصل المتقدم وهو غير مذكور في اكثر النسخ **قوله** وقد يجمع
الجمع وذلك قسمان جمع التصحيح وجمع التكسير واذا ارادوا تكسيره
يقدرونه مفردا ويجمعونه مثل جمع الواحد الذي على وزنه فيجمعون
اكلبا على اكالب كاصبع على اصابع وانعاما على اناعيم كقرطاس على
قراطيس وجمالا الذي هو جمع جمل على جمائل كشمال وهو الريح التي تهب
من ناحية القطب على شمائل واذا ارادوا ان يجمعوه جمع التصحيح الحقوا
باخره الالف والتا نحو جمالات في جمع جمال جمع جمل وكذا البواقي
واعلم ان جمع الجمع لا ينطلق على اقل من تسعة كما ان جمع المفرد لا ينطلق
على اقل من ثلاثة الا مجازا وانما قال بلفظ قد المفيدة للجزئية ليعلم انه
لا يطرد قياسا لكنه كثر في جمع القلة وقل في جمع الكثرة الا بالالف
والتا **قوله** التقا الساكنين متى التقى ساكنان فاما ان يكون التقاؤهما في
الوقف او في الدرج فان كان في الوقف فيغتفر مطلقا اي لا فرق بين
ان

ان يكون مدغما او غير مدغم ولا بين ان يكون حرف لين او غيره لان الوقف
على الحرف سادّ مسدّ حركته لانه يتمكن جرسه وتوفر الصوت عليه فانك
اذا وقفت على عمرو مثلا وجدت للرا من التكرر وتوفر الصوت عليه ما ليس
له اذا وصلته بغيره ومتى ادرجتها زال ذلك الصوت لان اخذك في حرف
سوى المذكور يشغلك عن اتباع الحرف الاول صوتا فبان بما ذكرنا ان
الحرف الموقوف عليه اتم صوتا واقوى جرسا من المدرج فسد ذلك مسد
الحركة فجاز اجتماعه مع ساكن قبله كما في عمرو ولان الوقف محل تخفيف
وقطع فاغتفر فيه ذلك وان كان في الدرج فلا يغتفر الا في صور ذكرها المصنف
منها ان يكون الاول حرف لين والثاني مدغما ويكونان في كلمة واعلم اولا ان
حرف العلة اذا اسكن يسمى حرف لين ثم اذا جانسه حركة ما قبله فهو
حرف مد فكل حرف مد حرف لين ولا ينعكس والالف حرف مد ابدا والواو
واليا تارة حرفا لين كما في قول وبيع واخرى حرفا مد كما في تقول وتبيع
وثالثة ليستا حرفي لين ولا حرفي مد بل هما بمنزلة الصحيح وذلك اذا تحركتا كما
في وعد ويسر هكذا ذكر في بعض شروح المفصل وكثيرا ما يطلقون على
هذه الحروف حروف المد واللين مطلقا فهو اما محمول على هذا التفصيل
او تسمية الشي باسم ما يؤول وانما جاز التقا الساكنين في هذه الصورة
لما في حرف المد واللين من المد الذي يتوصل به الى النطق بالساكن بعده
مع ان المدغم مع المدغم فيه بمنزلة حرف واحد لان اللسان يرتفع عنهما دفعة
واحدة والمدغم فيه متحرك فيصير الثاني من الساكنين كلا ساكن فلا يتحقق
التقا الساكنين الخالصين السكون ... وخويصة تصغير خاصة
وتمود مجهول تمادّ ذا الثوب وقوله في كلمة احترازا عما يكونان في كلمتين
نحو قالوا ادّارأنا فانه يحذف الساكن الاول لما سيجي واصله تدارأنا
اي اختلفنا وتدافعنا فادغمت التاء في الدال واجتلبت الالف ليصح

الا بند ابها وكذا قالا لا ادارا نا وفى ادارانا وهذا المثال الاخير انما يصح
باعتبار اللفظ بان يقال وفى ادارانا ادغمت الثانى الدال ثم اعلم انه يجوز
التقا ثلاث سواكن اذا اجتمع هذان الامران اعنى ان على ما الساكن الاول
منه حرف لين والثانى يدغم كدوابّ واصيمّ تصغير اصمّ ومثله يقع فى
كلام العجم كثير انحو كوشت وبيست والجمع بين اربع سواكن ممتنع فى
كل لغة وعلى كل حال ومنها ان يكونا فى اسما بنيت لعدم التركيب وقفا لما
مرّ ووصلا فرقا بينها وبين المبنى لوجود المانع ولم يعكس لان اكثر الاسماء
المبنية انما بنيت لوجود المانع فاجرى الكثير على الاصل وبعضهم يزعم
ان لا التقا الساكنين فيها للوقف ايضا وعليه اختلف فى الم الله فمن
زعم ان ذلك لاجل الوقف جعل الحركة فى الميم نقلا من الهمزة لانه حينئذ
لا تسقط الهمزة اذ لا يكون فى الدرج فينتقل الحركة فلذلك كان الميم مفتوحا
ومن قال ان ذلك ليس لاجل الوقف فيقول سقطت الهمزة فى الدرج
فالتقى ساكنان وهما الميم واللام فحركوا الميم كما سيجى ولم يكسروها بل
فتحوها محافظة على بقا التفخيم فى اسم الله تعالى ولانهم لو كسروا الميم لاجتمع
كسرتان وياء ومنها كل كلمة اولها همزة وصل مفتوحة دخلت عليها همزة
الاستفهام وذلك فى صورتين الاولى لام التعريف والثانية آيمن الله
وايم الله فان همزة الوصل لا تكون مفتوحة الا فيهما لما سيجى قال فى الصحاح
ايمن الله اسم وضع للقسم هكذا بضم الميم والنون والفه الف الوصل
عند اكثر النحاة وانما سوغوا التقا الساكنين ههنا لانهم لو حذفوا همزة
الوصل وقالوا الحسن عندك وايمن الله يمينك لم يدر اخبر هو ام استخبار
فابدلوا الهمزة الفا لذلك وبعض العرب يجعل همزة الوصل فيما ذكرناه بين
بين قال الشاعر وما ادرى اذا يممت وجها اريد الخير ايهما يلينى االخير
الذى انا ابتغيه ام الشر الذى هو يبتغينى ولو لم يجعلها بين بين لم يتم
وزن

وزن البيت ولا يجوز ان يقال حققها لانه لم يجزه احد والحمل على ما جوّز
هو الوجه ونقل عن القرا الوجهان فى آلان وآلذكرين والمشهور الاول
ومنها لاها الله لان ها تنزلت منزلة الجزء من الكلمة لكونها عوضا عن حرف
القسم الذى هو كجزء من الكلمة وكذا نحو اى الله اكراهة ان يجى لفظ كلفظ
اسم الله مكسورا همزته فلا يعرف معناه لكن يجوز فى نحو لاها الله حذف
الالف وفى اى الله حذف اليا وفتحها فانت فى لاها الله واى الله مخير ان شئت
جمعت فيهما بين ساكنين وان شئت لم تجمع فلذا فصلهما المصنف عن الصور
المتقدمة اذ لا خيار فيها اما فى غير الحسن وايمن الله فظاهر واما
فيهما فكذلك اما بناء على المذهب المشهور ولان بين بين قريب من الساكن
ثم اعلم ان الافصح اى الله بنصب الله لان الاصل اى والله فلما حذف حرف
الجر انتصب كقوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه وفى لاها
الله لا يجوز الا الجر لان ها عوض عن حرف القسم لما بينها وبين الواو
من التناسب فى الطرفية فى المخرج فكان حرف القسم باق ولذلك لا
يجامعها خلاف اى فانها ليست عوضا بل هو جواب لمن سال وفى غير
ما ذكرنا من الصور لا يغتفر التقا الساكنين فقولهم التقت حلقتا
البطان باثبات الالف شاذ والقياس الحذف كما تقول غلاما الامير
وثوبا ابنك فانك لا تتلفظ فيهما بالالف قال اوس وازدحمت حلقتا
البطان باقوام وجاشت نفوسهم جزعا الا انهم فى هذا المثل لم يحذفوها
ايذانا بتفظيع الحادثة بتحقيق التثنية فى اللفظ والبطان الحزام الذى
يجعل تحت بطن البعير وفيه حلقتان فاذا التقتا دل على نهاية الهزال
وقيل ان الانسان يمعن فى الهرب فيضطرب بطان رحله ويسترخى
لشدة الحركة حتى يلتقى حلقتاه ولا يقدر لشدة الخوف ان ينزل
فيشده وهذا المثل يضرب فى شدة الامر وتفاقم الشر قوله فان كان

غير ذلك اى غير المذكورات فلنذكر بعض ما ذكرنا ونقول التقا الساكنين اما ان يكون في الوقف او في الدرج فان كان في الوقف فيغتفر مطلقا وان كان في الدرج فاما ان يكون في شى من الصور المذكوره او في غيرها فان كان في شى من الصور المذكورة فيغتفر ايضا لما عرفت وان كان في غيرها فاما ان يكون اول الساكنين مدةً او غير مده ونعنى بالمدة حرف لين قبله حركه من جنسه فان كان مدة حذفت سوا كان الساكنان في كلمة او في كلمتين لانها اما الف او واو او يا فان كانت الفا فلانك لو حركتها انقلبت همزة وان كانت واوا او يا فلو حركتها لزم واو مضموم ما قبلها ضمة او يا مكسور ما قبلها كسرة وذلك مستثقل فتعين الحذف وانما حذف الاول دون الثانى اما في خف وقل وبع فلان حذف حرف العلة اولى من حذف الصحيح ولانه لا يمكن حذف اللام من لم يخف ولم يقل ولم يبع لانه لو حذف لصار لم يخا ولم يقو ولم يبى وسقط العين اذ القيه ساكن فبقى الكلمة المعربة على حرف واحد اصلى وحمل خف وقل وبع عليه واما اولوا في فلانك لو حذفت الساكن الاول لدل عليه حركة ما قبله اذ الفتحة تدل على الالف والضمة على الواو والكسرة على اليا واما الساكن الثانى فليس كذلك فلو حذفته لا يدل عليه شى فلذلك كان حذف الاول اولى وهذه العلة تصلح للجميع ثم ان الساكنين ان كانا في كلمة فالمحذوف اما الف او واو او يا كخف وقل وبع وان كانا في كلمتين والكلمة الثانية اما ان يكون كالجز من الاولى او لا فان كانت كالجز منها فالمحذوف ايضا قد يكون الفا نحو تخشين والاصل تخشيين تحركت اليا وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فاجتمع ساكنان الالف التى هى لام واليا التى هى ضمير ثم حذفت اللام فصار تخشين على وزن تفعين وهى للواحده المخاطبة واما تخشين الذى لخطاب جماعة النسا فهو على وزن تفعلن لم يحذف منه شى وقد يكون واوا نحو اغزوا والاصل اغزووا حذفت

في ح

ضمة الواو استثقالا ثم الواو لالتقا الساكنين وقد يكون يا نحو ارمى واصله ارميى حذفت كسرة اليا ثم اليا لما مر وان لم تكن الثانية كالجز من الاولى فاما ان يكون لها استقلال بحيث يتلفظ بها من غير افتقار الى اتصالها بما قبلها او لا فان لم يكن لها استقلال كذلك بان تكون الثانية نون التاكيد مثلا فالمحذوف اما واو نحو اغزن فانه لما اتصل النون بقولك اغزوا اجتمع ساكنان فحذف الواو وهو ضمير الفاعل واما يا نحو ارمن والاصل ارمى امرًا للواحدة المخاطبة فلما اتصل به نون التاكيد التقى ساكنان فحذف اليا وهو ضمير الفاعل ولا يكون المحذوف الفا لان ما في اخره الالف اذا اتصل به نون التاكيد ان كان من نحو هل تخشى فينقلب فيه الالف يا فتقول هل تخشين وان كان من نحو اضربا فيبقى الالف ويقال اضربان ويقرب منه اضربنان وهذا يعرف مما ذكر في اخر الكافيه فلذلك لم يذكره المصنف ههنا وان كان للكلمة الثانية استقلال بالمعنى المذكور فالمحذوف ايضا اما الف او واو او يا نحو تخشى القوم ويغزو الجيش ويرمى الغرض اى الهدف **قوله** والحركة جواب سوال وهو ان يقال انما حذفت العين من خف وهو الالف المنقلبة عن الواو واللام من اخشوا واخشى وهى الالف المنقلبة عن الياء لالتقا الساكنين وقد انتفت هذه العلة في خف الله الى اخره فوجب ان يرد المحذوف فاجاب بان الحركة فيها غير معتد بها لانها عارضة اتت لمجى ساكن بعدها في كلمة اخرى منفصلة اما في خف الله واخشوا الله فظاهر واما في اخشون واخشين فلان نون التاكيد مع الضمير البارز كالمنفصل بخلاف خافا وخافن لان الحركة فيهما كالاصلية لاتصال ما بعدها بالكلمة اتصال الجزء اما في خافا فظاهر واما في خافن فلان النون مع الضمير المستتر كالمتصل ثم ان بعض الشارحين قال في تقرير السوال حذف الالف من خف والواو من اخشوا واليا من اخشى وكانه توهم

نحو ح

ان اخشوا اوى و ليس كذلك بل هو باى وعلى توهمه يجب عليه ان يحكم
بحذف الواو من اخشى ايضا فان المحذوف منهما اللام وليت شعرى اى
شى اوقعه في الحكم بحذف الواو من احدهما والياء من الاخر **قوله** فان لم
يكن مدة قسيم لقوله واولهما مدة اى بان لم يكن اول الساكنين مدة فلا يحذف
سوا كان صحيحا او حرف علة اما اذا كان صحيحا فظاهر واما اذا كان حرف
علة فلان حركة ما قبله ليست من جنسه فلا يلزم المحذور المذكور من
التحريك ولان الواو والياء الساكنين اذا كان ما قبلهما من غير جنسهما
فلا يكون الا مفتوحا لانه لو انكسر ما قبل الواو وانضم ما قبل الياء الساكنين
لانقلبت الواو ياء والياء واوا واذا انفتح ما قبلهما وهما ساكنان لم يجز
حذفهما لالتقاء الساكنين لان قبلهما فتحة والفتحة لا تدل على الواو ولا
على الياء ولانك لو اسقطتهما لصار اللفظ في اخشوا الله واخشى الله اخش
الله فيلتبس بخطاب الواحد المذكر فلا بد من التحريك وقياسه ان يحرك
الاول لان سكونه يمنع الوصل الى الثاني فبتحريكه يتوصل الى النطق بالساكن
بعده فهو بمنزلة الفات الوصل التي تدخل متحركة يتوصلا الى النطق بالساكن
بعدها فلذلك كان تحريك الاول هو الاصل واصل ابله ابالي حذفت الياء للجزم
ثم كثر حتى صار كان لم يحذف منه شى فاسكنوا اللام وحذفوا الالف للساكنين
وليس هذا موضع الاستشهاد ثم الحقوا الها السكت مراعاة للحركة الاصلية
فالتقى ساكنان اللام والها فحركوا الاول وهو موضع الاستشهاد والم الله
تدذكر في اول الباب والكلام في حذف اللام من اخشوا واخشى قد مر
والمراد هنا ان الواو والياء اللتين هما ضمير الفاعل لما اجتمعتا ساكنين
مع ساكن بعدهما حركتا **قوله** ومن ثم اى لما ذكرنا انه ان لم يكن اول الساكنين
مدة حرك الاول قيل اخشون واخشين في اخشوا واخشى فانه لما اجتمع
الواو والياء الساكنين مع نون التاكيد حركتا ثم اشار الى الفرق بينها وبين نحو
خافن واخشين في خف واخش حيث لم يردوا المحذوف هنا كما ردوا هنالك
بان النون فيما نحن فيه كالمنفصل لان الضمير فيه بارز وفي خافن واخشن
ليس كذلك وقد عرفت ان النون مع الضمير البارز كالمنفصل ومع الضمير
المستتر كالمتصل وفي المتصل كما يرد المحذوف لان حركته فيه كالاصلية
لاتصال ما بعدها بالكلمة اتصال الجز فكذا هنا ولو عاملوا اخشوا
معاملة خف لقالوا اخشون لوجوب رد الياء المحذوف ثم حذفوا الواو
لالتقاء الساكنين ونقول لقالوا اخشاون وهو ظاهر ويمكن ان يكون
قوله كالمنفصل اشارة الى انهم لم يسوغوا التقاء الساكنين هنا ولم يجعلوها
كحويصة مع ان الاول حرف لين والثاني مدغم اذ ليس الساكنان في كلمة
لان النون كالمنفصل لما عرفت وقال الشارحون في تفسير قوله ومن ثمة اى
ومن اجل ان نون التاكيد كالمنفصل فحاصل الكلام على ما ذكروه هكذا
لاجل ان نون التاكيد كالمنفصل قيل اخشون واخشين لانه كالمنفصل
وفساده لا يخفى **قوله** الا في نحو انطلق اى حرك الاول في جميع الصور الا
في نحو انطلق الى اخره وهو كل موضع اجتمع فيه الساكنان باسكان الاول
لغرض فلو حرك لزال الغرض الذي لاجله سكن فيصير اجما لا متعددة لا فائدة
فيها واصل انطلق انطلق بكسر اللام وسكون القاف فشبهوا طلق بكتف
فاسكنوا اللام ثم لما التقى ساكنان فحركوا القاف وفتحوها اتباعا لحركة اقرب
المتحركات اليها وهي فتحة الطاء ولانهم لو كسروا الزم ما فروا منه في الساكن
الاول وهو الكسر وكذلك قول الشاعر • عجبت لمولود وليس له اب
وذي ولد لم يلده ابوان • وذي شامة سوداء في حر وجهه • مجللة
لا تنجلي لزمان • ويكمل في خمس وتسع شبابه ويهرم في سبع مضت وثمان •
فان اصل لم يلده لم يلده ثم لما سكن اللام تشبيها بكتف والتقى ساكنان
حرك الدال بالفتح لما مر واراد بالمولود عيسى وبذي الولد آدم عليهما

ان نون التاكيد مع الضمير البارز كالمنفصل فيكون نحو كلمتان تحصل الفرق بينه وبين نحوه

وجه الفساد انه ذكر لم يسبق له ذكر فكيف يكون اشارة اليه الا ان ذكر ذلك في سياق كلامه الان

السلام وبذي شامة الى الاخر القمر قوله وفي ردّ ولم يردّ والاصل ارددْ
ولم يرددْ فمن ادغم اسكن الاول وحرك ما قبله بحركته فالتقى ساكنان
تحركوا الثاني لانهم لو حركوا الاول لبطل الغرض من الادغام وهو التخفيف
واهل الحجاز يقولون ارددْ ولم يرددْ على الاصل من غير ادغام لان شرط
الادغام ان لا يكون الثاني ساكنا وبنو تميم لم يعتبروا السكون لعروضه
ثم اشار الى الضابط المقتضي تحريك الثاني بقوله مما فر وقد بيناه قوله
وقراءة زعم بعضهم ان قراءة حفص قوله تعالى ومن يطع الله ورسوله
ويخشى الله ويتقْه باسكان القاف وكسر الها من هذا الباب والاصل يتقي
حذفت اليا للجزم ثم ادخل ها السكت فصار يتقه ككتف فاسكن القاف
فالتقى ساكنان وكسرت الها لالتقا الساكنين وذكر عبد القاهر رحمه الله
ان الها ضمير مفعول عائد الى الله تعالى واصله يتقيه حذفت اليا للجزم
وسكنت القاف على ما ذكر بقي يتقه فلا اجتماع ساكنين ولا تحريك لاجله
واختاره المصنف لما يلزم على الاول من تحريك ها السكت واثباتها في
الوصل قوله والاصل الكسر فان خولف فلعارض لما عرفت انه لا
بد من التحريك في بعض الصور اشار الى ان الاصل ان يحرك بالكسر لما قيل
الجزم في الافعال عوض عن الجر في الاسما واصل الجزم السكون فلما ثبت
بينهما التعاوض وامتنع السكون في بعض المواضع جعلوا الكسر عوضا
عنه فان حرك بغير الكسر فذلك لعارض اقتضى وجوب غير الكسر او
اختياره او جوازه ثم شرع في ذكر الامثلة على اختلاف الانواع كوجوب
الضم في ميم الجمع اذا لم يكن بعد الها التي تكون بعد ياء او بعد كسرة مثل هم
المنصورون اذ اصلها الضم بدليل قراءة اهل مكة منها بواو بعدها وان
كانت بعد الها التي بعد يا نحو عليهم اليوم او بعد كسرة نحو بهم اليوم فمنهم
من يضم ومنهم من يكسر اتباعا لكسرة الها وكذلك ضموا في مذ لان اصله
منذ

منذ لما عرفت تحركوا عند الاحتياج بالحركة الاصلية وكاختيار الفتح في
الم الله وقد مروا نما قال كاختيار الفتح لان الاخفش اجاز الكسر على قياس
التقا الساكنين وقد قرا به عمرو بن عبيد لكن لم يقبله القرا وكجواز الضم اذا
كان بعد الساكن ضمة اصلية في كلمة الساكن يجوز في قالت اخرج الكسر
على الاصل والضم للاتباع وكذا قالت اغزي اذ الاصل اغزوي بالضم
بخلاف ان امرؤ فان ضم الرا ليس باصلي لانك تقول هذا امرؤ ورايت
امرأ ومررت بامرئ فعينه تابع لامه وبخلاف قالت ارموا اذ الضم عارض
والاصل ارميوا وبخلاف ان الحكم فان ضم الحا وان كان اصليا لكن ليس
في كلمة الساكن الثاني فان لام التعريف كلمة وحكم كلمة اخرى وسره انه
اذا كان في كلمة اخرى لا يكون لازما للساكنين فلا يعتد به وكاختيار الضم
في واو الضمير في نحو اخشوا القوم ولا تنسوا الفضل بينكم ودعوا الله
لان الضمة من جنس الواو فهي اشد مناسبة لها من غيرها مع ان قبلها يا
او واو مضمومة محذوفة فتحريكها بحركة الحرف المحذوف اولى ونزلوا
واو الجمع منزلة واو الضمير في نحو هو لا مصطفوا الله لان كلتيهما يدل على
الجمع المذكر وحرف قبلها حرف مضموم وهو لام الكلمة وكسرت في غير
ذلك نحو لو استطعنا ولو اطلعت انطلقت ثم شبهت كل منهما بصاحبتها
فكسرت واو نحو اخشوا القوم وضمت في نحو لو استطعنا وهو قليل
وكجواز الضم في نحو ردّ مما مضارعه مضموم العين للاتباع والفتح للخفة
والكسر على الاصل بخلاف ما اذا لقي ساكنا بعده نحو ردّ القوم فان المختار
حينئذ الكسر لانه لو لم يدغم وقيل ارددِ القوم لزم الكسر فلما ادغموا ابقوا
الثاني على حركته ومنهم من يفتحه قال جرير ذمّ المنازل بعد منزلة اللوى
والعيش بعد اولئك الايام وقد روى ذمِّ بالكسر ايضا ومنهم من يضم وهو
قليل وكوجوب الفتح في نحو ردها لتناسب الالف اذ الها خفية والضم

وقد نقل الجوهري الاوجه الثلاثة في قوله نغض الطرف انك من نمير لا كعبا بلغت ولا كلابا من غير ترجيح احد الوجوه على الآخر في شرحه على ملحته

فى رده لبنا سب الواو وانما قال على الافصح لان ما قبل الواو ولا يجب ان يكون
من جنسه فلذا وقع فيه الخلاف والكسر فيه لغية لان الواو تنقلب يا للكسرة
الها فلا يبقى لا ستكراه وغلطوا ثعلبا فى جواز الفتح وكوجوب الفتح فى
نون من مع لام التعريف لكثرة الاستعمال فلو كسر والا جتمع كسرتان
فيما هو كثير الاستعمال والكسر ضعيف عكس من ابنك اذ لم يكثر كثرته
فلذا ضعف فيه الفتح والمراد انهم كسروا نون من عند ملاقاتها كل ساكن
سوى لام التعريف فهى عندها مفتوحة وعن على الاصل فانهم يكسرون
نونه عند ملاقات الساكن وعن الرجل بالضم ضعيف وكانهم حركوا النون
بالضم لاتباع ضمة الجيم كقوله تعالى قل انظروا كان الرا فى حكم الساكن اذ
المدغم ساكن واللسان يرتفع بهما دفعة واحدة ولا يجوز عن الرجل بالفتح
للاتباع لان الاتباع ليس باصل وانما يوخذ ما ورد عنهم ولا يقاس عليه
قوله وجاء فى المغتفر النقر سيجئ ان شاء الله تعالى انه يجوز الوقف على
النقر رفعا وجرا بنقل الحركة والمراد هنا بيان انه اذا وقف من غير
نقل الحركة والتقى ساكنان فبعضهم يجوز تحريك الاول بحركة الساكن
للوقف ويقول هذا النقر ومن النقر ولم يات ذلك فى رايت النقر
الا على شذوذ وذلك للهرب من التقاء الساكنين مع انه مغتفر فى الوقف
والتقر التقاط الطائر الحبة وكذا حركوا الالف فى دابة وشابة فصارت
همزة هذا اذا لم يمنع مانع فلم يغيروا الواو فى تامرونى لبعد الهمزة
عنها وتقل الضم عليها مع ضم ما قبلها قوله الابتدا الساكن ما يحتمل
ثلاث حركات غير صورته كميم عمرو والمتحرك ما يحتمل الحركتين غير صورته
كعين عمرو والحرف الذى يبتدا به لا يكون الا متحركا لان الحرف المنطوق
به اما معتمد على حركته كبا بكر او على حركة مجاوره كميم عمرو او على لين قبله
يجرى مجرى الحركة كبا دابة وصاد خويصة فمتى فقد هذه الاعتمادات
تعذر

تعذر التكلم دليله التجربة ومن انكر ذلك فقد انكر العيان وكابر المحسوس
وبعضهم يجوز الابتدا بالساكن لان التلفظ بالحركة انما يحصل بعد التلفظ
بالحرف وتوقيف الشى على ما يحصل بعده محال وجوابه منع انها بعده
بل هى معه والا لامكننا الابتدا بالحرف من غير الحركة وانه محال والمراد
بالابتدا الاخذ فى النطق بعد الصمت لا الاخذ فى النطق بالحرف بعد ذهاب
الذى قبله كما تخيله بعضهم حتى الزم وقوع الابتدا بالساكن والوقف فى الصناعة
ضد الابتدا فيجب ان يكون علامته ضد علامة الابتدا فلو وقفت على
متحرك لكان خطابك الموقوف عليه لا يكون الا ساكنا او فى حكمه الا ان الابتدا
بالمتحرك ضرورى لما بينا والوقف على الساكن استحسانى عند كلال اللسان
من ترادف الالفاظ والحروف والحركات قوله فان كان وقوع همزة القطع
فى الكلام اكثر من وقوع همزة الوصل فينبغى ان يحصر مواضع همزة الوصل
ليعلم ان ما عداها همزة القطع فنقول ظهر ان الابتدا لا يمكن الا بمتحرك
فاول الكلمة ان كان متحركا فظاهر وان كان ساكنا فيحتاج الى همزة الوصل
وذلك فى الاسما والافعال والحروف اما فى الاسما فعلى ضربين سماعى
وقياسى اما السماعى فعشرة اسما الاول ابن واصله بنو كجمل لقولهم فى
تكسيره ابناء وافعال فى الاصل جمع فعل فاعل بحذف اللام واسكن الاول
وادخلت عليه الهمزة الثانى ابنة واصلها بنوة كشجرة لانها مونثة
ابن وحكمها حكمه الثالث ابنم بمعنى ابن والميم زايدة للتوكيد والمبالغة كما فى
زرقم بمعنى الازرق وليست هى بدلا من لام الكلمة كما فى فم والا لكانت
اللام فى حكم الثابتة فلا تحتاج الى همزة الوصل وتتبع نونه ميمه فى الاعراب
تقول هذا ابنم ورايت ابنما ومررت بابنم فهو قريب مما فى امرء الرابع اسم
واصله سمو بوزن قنو حذفت الواو لاستثقالهم تعاقب الحركات
الاعرابية عليها ونقل سكون الميم الى السين لتتعاقب تلك الحركات عليها

واُتى بهمزة الوصل هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين ان اصله
وَسْمٌ اى علامة لان الاسم علامة للمسمى يعرف بها والمختار هو المذهب
الاول لانهم يقولون فى تكسيره اسما وفى تصغيره سمىٌّ وعند اسناد الضمير
المرفوع المتحرك سميت فلو صح الثانى من المذهبين لقيل اَوْسَام كوَدْت واوْقات
وُوسَيْم كوُجَنْهٍ ووُجَيْه ووَسمت كوَعدتُ الخامس است اصله سَتَهٌ
لتكسيره على استاه السادس والسابع اثنان واثنتان واصلهما ثَنَيَان
وثَنَيتان كجملان وشجرتان بدليل قولهم فى النسبة ثَنَوى بفتحتين ولو
كانت الثا مضمومة اومكسورة لظهر ذلك فى النسبة ولوكانت العين
ساكنة لقالوا ثَنْيِى بالاسكان كظبْيِى فحذف اللام واسكن الثا وجى بالهمزة
الثامن والتاسع امرءٌ وامراةٌ وفيهما لغتان هذه ومَرْءٌ ومَرْأةٌ وانما
ادخلوا الهمزه وان كانا تامين من حيث ان لامها همزةٌ وبلحقها التخفيف
فيقال مَرٌ ومَرَةٌ فجَرَيا مجرى ابنٍ وابنةٍ والعاشر ايمن الله ذهب البصريون
الى انه مفرد على وزن اَفعُل اذ قد جا عليه المفرد نحو آجُرٍ وآنُكٍ وهو
الاُسْرُبُ وفى الحديث من استمع الى قَيْنَة صُبّ فى اذنيه الآنُك والمفرد
هو الاصل ولان العرب قد تصرفت فيه وغيرته تغييرًا لم يجى مثله فى
الجمع فيقال اَيْمُنُ وايمُ وآمُ بفتح الهمزة وكسرها فى الثلاثة والاصل فيها
الكسرة لانها همزة وصل والا لما سقط فى الدرج وهو عند سيبويه
من اليُمن بمعنى البركة يقال يُمن فلان علينا فهو ميمون فاذا قال المقسم
اَيْمُنُ الله لافعلن فكانه قال بَرَكَةُ الله قسمى لافعلن وذهب الكوفيون الى
انه جمع يمين لانه لم يجئ على زنته واحد وآجُر وآنُك اعجميان وايضا لس
جعله افعُلَ اولى من جعله فَاعُلَ فهمزته همزة قطع وانما سقطت فى
الوصل لكثرة الاستعمال واعلم ان الهمزة فى تثنية ما جا تثنيتها من هذه
الاسما همزة وصل ايضا وذلك اِبنان وابنتان وابنمان وامران

وامراتان

وامراتان واسمان واستان واما القياسى فكل مصدر بعد الف فعله الرابع
الماضى اربعة فصاعدا وهى احد عشر بنا انفعال كانطلاق وافتعال
كاكتساب وافعلال كاحمرار وافعيلال كاحميرار واستفعال كاستخراج
وافعيعال كاعشيشاب وافعوّال كاخروّاط يقال اخروّط بهم السير
اخروّاطا اى امتد وافعنلال كافعنساس وافعنلاء كاسلنقاء وافعلال
كاحرنجام وافعلّال كاقشعرار وانما قال اربعة فصاعدا احترازا من
نحو اكرم واكرام فان الهمزة فيه همزة قطع لانها جاءت لمعنى وليست
همزة الوصل كذلك لانها انما جاءت وصلة الى النطق بالساكن واما فى
الافعال ففى افعال تلك المصادر من الابنية الاحد عشر ماضيا كان او
امرًا كانطلق وانطلق وفى صيغة امر الثلاثى والمراد منه ما لم يعتل من
مضارعه الفاء ولا العين فان اعتل شى منهما فلا يحتاج اليها تقول عِدْ
وقُلْ وانما لم يفصل المصنف لانه قد عُلم انه لا يحتاج الى الهمزة فى هاتين
الصورتين ومراده بيان الهمزة اذا اُتى بها ففى اى الصور تكون للوصل
ولا ينتقض ما ذكر بنحو اَهْراقَ واَسْطاعَ لان اصلهما اراقَ واطاعَ فبعد
الف فعله الماضى ثلاثة احرف واما فى الحروف ففى لام التعريف وفى ميمه
التعريف باللام وحده والهمزه زائدة اذ لو كانت مقصودة لم تحذف
فى الوصل كما لا تحذف همزة اَمْ واَنْ ولان التنوين يدل على التنكير وهو حرف
واحد فوجب ان تكون دليل التعريف ايضا حرفًا واحدًا حملا للنقيض على
النقيض هذا مذهب سيبويه وذهب الخليل الى ان ال حرف ثنائى يفيد
التعريف لانها من خصائص الاسما وتفيد معنى فيها وهى بمنزلة قد
فى الافعال وذلك ثنائى فكذلك هذه ولان حروف المعانى ليس فيها ما
وضع على حرف مفرد ساكن فوجب ان تحمل هذا على ما ثبت دون ما لم
يثبت وطى تبدل من لامه ميما يقولون ام رجل عندك يريدون الرجل

ويقال ان النمر بن تولب سال النبي عليه الصلاة والسلام فقال أمن امبر امصيام في امسفر فقال ليس من امبر امصيام في امسفر قيل انه لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث **قوله** الحق جزا الشرط اي ان كان الاول ساكنا الحق همزة وصل وانما تعين الهمزة لانها اقوى الحروف والابتدا بالاقوى اولى والهمزات التي في اول الكلم نوعان همزات قطع وهمزات وصل وسميت ايضا الفات القطع والفات الوصل لان الهمزة اذا كانت اولا كتبت على صورة الالف ولانهما متقاربان في المخرج ولذلك اذا احتاجوا الى تحريك الالف قلبوها همزة قال في الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة ولهذا المعنى حكم الفقها زاد الله رفعة اعلامهم وتشييدا الاسلام باقلامهم بان الحروف ثمانية وعشرون ولا تظنن بهم خلاف هذا فانه لا يذهب عليهم الخفايا فما ظنك بالجلايا ثم همزة القطع تثبت في الدرج فينقطع بالتلفظ بها ما قبلها عما بعدها تقول نصرا احمد فهمزة احمد لما ثبتت حجزت بين الرا والحا فقطعت احدهما عن الاخر ولهذا سميت همزة قطع وهمزة الوصل تسقط في الدرج فيتصل ما قبلها بما بعدها تقول كتبت اسمك فسقطت همزة اسم فاتصل التا بالسين ولهذا سميت همزة الوصل وقيل انما سميت همزة الوصل لانه يتوصل بها الى النطق بالساكن ولهذا سماها الخليل سلم اللسان فقوله خاصة اشارة الى سقوطها في الدرج وانما كانت الهمزة مكسورة لانها جي بها لدفع الابتدا بالساكن فناسبت الكسرة لما بينها وبين السكون من التقابل واستثنى ما بعد ساكنه ضمة اصلية نحو اغزي فان اصله اغزوي فلذلك ضمت الهمزة بخلاف ارموا اذ الضم عارض والاصل ارميوا فتكسر الهمزة على الاصل وانما ضمت في نحو انطلق به فعل ما لم يسم فاعله لان ضمة الطا بالنسبة الى هذا البنا اصلية وان كانت عارضة بالنسبة الى ما سمي فاعله ثم استثنى الداخلة على لام

التعريف

التعريف فانها تفتح اما على مذهب الخليل فظاهر اذ ليست عنده همزة وصل بل همزة قطع وانما حذفت في الدرج تخفيفا لكثرة استعمالها واما عند سيبويه مع كونها همزة وصل فلكثرتها في كلامهم كما فتحوا نون من اذا دخلت على ما فيه اللام وانما فتحت في ايمن لان هذا الاسم غير متصرف ولا يستعمل الا في القسم فضارع الحرف ففتح همزته تشبيها بالداخلة على لام التعريف **قوله** وانها تقرا وصلا لحن اي خطا لان وضعها الى التوصل بالنطق بالساكن فاذا وصل الساكن بما قبله فقد استغني عنها قال صاحب الكشاف فيه اللحن ان تلحن بكلامك اي تميله الى نحو من الانحاء ليفطن له صاحبك كالتعريض والتورية قال ولقد لحنت لكم لكيما تفقهوا واللحن يفهمه ذووا الالباب وقيل للمخطي لاحن لانه يعدل بالكلام عن الصواب وشذ اثباتها في الضرورة كقوله اذا جاوز الاثنين سر فانه بنث وتكثير الوشاة قمين يقال بث الخبر اي نشره والقمين الجدير **قوله** والتزموا انما كان الافصح جعلها الفا لا بين بين لان بين بين قريب من الهمزة فلو جعلوها بين بين لكانوا كانهم اثبتوها مع الوصل وهو خلاف وضعه فقلبوها الفا ليندفع اللبس ولا يلزم المحذور وينبغي ان تعلم ان هذا اذا كان همزة الوصل مفتوحة واما ان كانت مكسورة او مضمومة فتسقط كقولك ابن زيد عندك واستخرج المال لانه لا التباس لانه علم بفتح الهمزة انها همزة استفهام لا همزة وصل **قوله** واما سكون جواب سوال وهو ان يقال اول هذه الكلمات ساكن كقوله تعالى فهو خير لكم فهي كالحجارة لهو خير الرازقين لهي الحيوان فليتوا ان يمل هو وكقول الشاعر وقمت للزور مرتاعا وارقني فقلت اهي سرت ام عادني حلم فعلى ما ذكرتم يجب الاتيان بهمزة الوصل وما اتوا بها واجاب بان سكونها عارض بدليل قولك هو وهي لينفق لكن نزل قولك وهو وهي بمنزلة عضد وكتف فجوزوا السكون فصيحا

مع الواو والفا واللام لانها صارت كالجزء مع كثرة الاستعمال وشبّه
بالمذكورات ما فيه الهمزة لانها وان لم تكثر كثرتها لكنه على حرف واحد وكذا
ما فيه ثم لانها للعطف مثل الواو والفا واما عن ان يمل هو فقليل لعدم
الجزئية وكثرة الاستعمال **قوله** الوقف في اللغة مصدر وقفت
الدابة وقفا اى حبستها فوقفت هي وقوفا وفي الصناعة قطع الكلمة
عما بعدها اى على تقدير ان يكون بعدها شيء وانما قلنا المراد هذا لانه
قد يقف الواقف ولا يكون بعد ذلك شي وقال بعضهم الوقف قطع الكلمة
عن الحركة واورد عليه انه ليس بواضح لانه قد لا يكون متحركا وجوابه
قريب مما مر في التعريف الاول لكن يرد عليه اى على التعريف الثاني انه
ليس بجامع ولا مانع اما انه ليس بجامع فلانه لو حرك الكلمة وقطعت
عما بعدها يسمى وقفا ولهذا يقال وقف واخطا في ترك حكمه وهو خارج
عن هذا التعريف واما انه غير مانع فلانه لو اسكن اخر الكلمة ووصل ما
بعدها بها من غير سكتة تؤذن بوقفة لا يسمى هذا وقفا مع ان الحد يشمله
قوله وفيه وجوه وهي احد عشر وجها الاول الاسكان المجرد الثاني
الروم الثالث الاشمام الرابع ابدال الالف الخامس ابدال تا التانيث
الاسمية ها السادس زيادة الالف السابع الحاق ها السكت الثامن
اثبات الواو واليا او حذفهما التاسع ابدال الهمزة العاشر التضعيف
الحادي عشر نقل الحركة وهذه الوجوه مختلفة في الحسن فبعضها احسن
من بعض لما يجي وكذا مختلفة في المحل لان للاسكان المجرد محلا مخصوصا
وكذا الروم والاشمام الى غير ذلك فقوله مختلفة صفة للوجوه والجار
في قوله في الحسن متعلق بقوله مختلفة **قوله** فالاسكان المجرد مبتدا
في المتحرك خبره وهو اول الوجوه الاحد عشر والمراد بالمجرد المجرد عن
الروم والاشمام سوا في ذلك المنون وغيره والمعرب والمبني وهذا
هو

هو الاكثر الاغلب وهو الاصل لان سلب الحركة ابلغ في تحصيل الغرض
للاستراحة **قوله** والروم في المتحرك وهو مبتدا وخبره وهو الوجه
الثاني من الوجوه الاحد عشر وهو تصويت ضعيف كانك تروم الحركة
ولا تتمها بل تختلسها اختلاسا تنبيها على حركة الوصل والاكثر منعه في
المفتوح لخفة الفتحة وسرعتها في النطق ولا تكاد تخرج الا على حالها في
الوصل وايضا فانه يشبه التثاؤب فيفضي الى تشويه صورة الفم **قوله**
والاشمام في المضموم مبتدا وخبره وهو الثالث من تلك الوجوه والاشمام
هو ان تضم شفتيك بعد الاسكان وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج منه
النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم انك اردت بضمهما الحركة
فهي شي تختص بادراكه العين دون الاذن لانه ليس بصوت يسمع وانما
هو تحريك عضو فلا يدركه الاعمى والروم يدركه الاعمى والبصير لان فيه
مع حركة الشفة صوتا يكاد الحرف يكون به متحركا واشتقاقه من الشم
كانك اشممت الحرف رائحة الحركة بان هيأت العضو للنطق بها والغرض
منه الفرق بين ما هو المتحرك في الوصل واسكن للوقف وبين ما هو ساكن
في كل حال وهو مختص بالمضموم لانك لو ضممت الشفتين في غيره اوهمت
خلافه فرفضوه لئلا يؤدي الى نقيض ما وضع له **قوله** والاكثر اشارة الى
ثلث صور اختلف في انه هل يكون فيها روم واشمام ام لا الاولى تا التانيث
المبدلة ها في الوقف والاكثر انه لا روم فيها ولا اشمام اذ المراد بهما بيان
حركة الحرف الموقوف عليه حال الوصل والها لم تكن على الها حركة في الوصل
اذ هي مبدلة من التا ومن جوز فللدلالة على حركة حال الوصل واما ان لم
تبدل ها كاخت وبنت فيجري الروم والاشمام فلهذا قال المصنف ها
التانيث ولم يقل تا التانيث الثانية ميم الجمع نحو لكم والبكم والاكثر انه
لا روم ولا اشمام فيها اما من وصل باسكان الميم اذ الروم والاشمام لبيان

الحركة واما من وصل بالواو فلانها لما حذفت في الوقف ولا تحسن الروم
والاشمام اذ المراد بهما بيان حركة الحرف الذي هو اخر الكلمة ولم يكن
للواو حركة حالة الوصل فلا وجه للروم والاشمام لكنهما على لغة من
وصل بالواو اشبه منهما على لغة من اسكن لانه اذا وقف على يغزو ويرمى
بالحذف يجوز الروم والاشمام فكذا ههنا لكن فرق بينهما بانه لما ثبت السكون
على الميم حالة الوصل في اللغة الفصيحة فمن وصل بالواو وافق اللغة
الاخرى في السكون الثالثة الحركة العارضة نحو قل ادعوا الله لا روم فيها
ولا اشمام لانه لما لم يكن للحرف حركة في الاصل وانما عرضت لساكن لقيته
وزالت عند الوقف لذهاب المقتضى لم يعتد بها فلا وجه للروم والاشمام
قوله وابدال الالف في المنصوب مبتدا وخبره وهو الرابع من الوجوه
الاحد عشر يبدلون الالف في ثلثة مواضع الاول المنون وفيه ثلاث
مذاهب منهم من يقلب التنوين حرف مد في الاحوال فيقول جا زيدو
ورايت زيدا ومررت بزيدي لان التنوين زايد يجرى مجرى الحركة
الاعرابية لانه تابع لها فكما لا يوقف على الاعراب لا يوقف على التنوين
ولانهم فرقوا بينه وبين الاصلية نحو حسن والملحقة نحو ضيفن ولم
يحذفوه لما سيجى فقلبوها حرف حركة ما قبلها ومنهم من يسكن في الاحوال
كغير المنون فيقول زيد ومنهم من يبدله في المنصوب الفا لانه حرف
جئ به للدلالة على الامكنية وليس في ابداله الفا ثقل الواو ولا الالتباس
الذي في اليا ولا يبدل في المرفوع والمجرور لما عرفت وهذا هو الافصح
فتقول جا زيد ومررت بزيد باسكان الدال فيهما ورايت زيدا بابدال
التنوين الفا فعلم من قوله بخلاف المرفوع والمجرور انهم لا يبدلون
التنوين واوا ولا يا وانما انهم يحذفونها ويسكنون اللام فعلم من قوله
فالاسكان المجرد في المتحرك ثم انه اطلق قوله في المنصوب المنون والمراد
ما

ما لم يكن فيه تا التانيث الاسمية وانما فعل ذلك اعتمادا على ذكر حكمه بعد
ذلك الثاني اذن فانهم يبدلون نونها الفا لان صورتها صورة المنصوب المنون
الثالث اضربن فانهم يقلبون نونه الفا ولا يثبتونه لئلا يكون للفعل
على الاسم مزية وقد قيل النون الخفيفة تشبه التنوين والفتحة تشبه
النصب فيبدل النون عند الوقف الفا كما ابدلت التنوين في المنصوب
عند الوقف الفا ومنه قوله تعالى القيا في جهنم كل كفار عنيد على وجه
اجرا الوصل مجرى الوقف اذ الخطاب لخازن النار قوله ويوقف على
الف ما ذكرناه حكم المنون الغير المقصور واما اذا كان مقصورا كعصى
ورحى ومسمى ومولى ومعلى فيوقف بالالف اتفاقا لكنهم اختلفوا بعد
ذلك فقال سيبويه الالف في النصب الف التنوين واما في الرفع والجر
فالالف اصلية لان المعتل اذا اشكل حمل على الصحيح وقد ثبت انهم يقلبون
التنوين في الصحيح الفا حالة النصب ويحذفون حالة الرفع وقال المبرد
هي الالف الاصلية في الاحوال الثلاث لانهم اما لوا رحى ومسمى ومعلى
في الوقف رفعا ونصبا وجرا ولو كان الف التنوين لم تمل وايضا كتبوا
معلى ونحوه في الاحوال الثلاث باليا ولو كان الف التنوين لوجب كتبتها
الفا واجيب بان الامالة والكتابة باليا رأي من مذهبه مذهب المبرد
فلا تنهض دليلا على غيرهم وقال المازني هي الف التنوين في الاحوال لانهم
انما قلبوا التنوين في النصب الفا لوقوعه بعد الفتحة وتنوين مسمى وبابه
في جميع الاحوال واقع بعد الفتحة فوجب قلبه الفا وجوابه انهم
يراعون المقدر لا العارض في الاكثر ولذلك يضمون الهمزة من اغزى
لان اصله اغزوى ويكسرون الهمزة من ارموا لان اصله ارميوا
فثبت انهم يراعون المقدر ومن المعلوم ان قبل التنوين في مسمى وبابه
حالة الرفع والجر ضمة او كسرة في التقدير فوجب اعتبارها وحذف

التنوين واما في النصب فاصله رايت مستثنيًا فالوجه قلبها الفا للفتحه المقدره لا للفتحة الملفوظ بها قوله وقلبها اي وقلب الالف المبدلة من التنوين همزة ضعيف نحو رجلأْ وكذا قلب كل الف اي سوا كانت للتانيث كحبلى او لا كعصًا همزة ضعيف وكذا قلب الف التانيث في نحو حُبلى همزه او واوا او يا ضعيف ووجهُ قلبها بان الالف خفيّة حلقية واليا ابين منها لانها من الفم وتشبه الالف في سعة مخرجها والقلب الى الوا ولان الوا وابين من اليا باعتمادها وبآلتها التي هي ضم الشفتين واليا ادخل في الفم فتكون اخفى وابدال الهمزة من الالف لان الهمزة ابين من الالف وليست الهمزة في رجلا بدلا من التنوين لبعد ما بينهما ولهذا نقول حبلأ وهو يضربها مع انه لا تنوين فيها وانما هي في رجلا بدل من الالف التي هي بدل من التنوين وكل ذلك ضعيف اي قليل في استعمالهم غير فصيح وقال بعض الشارحين في عبارته نظر لان قوله وقلب كل الف يغني عن قوله وقلبها وعن ذكر الهمزة في قوله وكذا قلب الف نحو حبلى همزة ويمكن ان يقال عدل الى هذه العبارة لانه لو اكتفى بقوله وقلب كل الف همزة لاحتمل ان يتوهم متوهم ان المراد هي الالف التي تكون ثابتة حال الوصل والف التنوين لم تكن ثابتة في الوصل ومنشأ ذلك التوهم استبعاد ان التنوين اذا انقلب في الوقف الفا لا ينقلب الالف بعد ذلك همزة وهو ظاهر وايضا لما كان يذكر ان الف حبلى ينقلب واوا او يا توهم انه مختص بهذا ويخرج من قوله كل الف فلذلك افردها بالذكر ثم لما كان هذا القلب ضعيفا لم يعده من جملة تلك الوجوه قوله وابدال مبتدا في نحو رحمة خبره هذا هو الخامس من تلك الوجوه اذا كان اخر الاسم المفرد تا التانيث فتبدل هاء في الوقف فرقا بينه وبين تا التانيث الفعلية ولم يعكسوا لانهم لو قالوا ضربه في ضربت لالتبس

بالضمير المفعول ومن العرب من يقف عليها بالتا منه قولهم وعليه السلام والرحمتْ وقول الشاعر بل جوزِ تيهآ كظهر الحجفتْ والجوزُ الوسَطُ والتيهآ البادية والحجَفَةُ الترسُ من الجلد شبه البادية بظهر الترس الذي من الجلد وبل بمعنى رب او رب بعدها مقدرة كقول آخر بل مهمهٍ قطعتُ بعدَ مهمهٍ والمهمَهُ هي البادية ومنه قول آخر الله نجّاك بكفّي مَسْلمتْ من بعدِ ما وبعدِ ما وبعدِمت صارت نفوس القوم عند الغلصمت وكادتِ الحرةُ ان تُدعَى أَمَتْ والمراد بقوله بعد مت بعد ما فابدلت في التقدير من الالف هاء ثم ابدلت الهاء تا ليوافق بقية القوافي والغلصمة راس الحلقوم وهو الموضع الناتي في الحلق وقال النحويون ان جعل هيهات جمعا فدرايته هيهيات حذفت ياوه التي هي اللام ويوقف عليها بالتا فوزنه فعلات والاصل فعللات وان جعل مفردا فاصله هيهية على وزن فعللة من المضاعف كالقلقلة ويوقف عليها بالهاء وقال المصنف في شرح المفصل انه امر تقديري اذ هيهات اسم الفعل ولا يتحقق فيه افراد وجمع وانما ذلك لتشبيهها بتا التانيث لفظا دون افراد وجمع واما جمع المونث السالم فيوقف عليه بالتا لا غير على المشهور المستعمل لانهم لما ارادوا ان يكون في جمع المونث السالم زيادتان كما بينوه في موضعه لم يمكنهم ان يزيدوا الواو ولا اليا مع الالف لانهم لو زادوهما لانقلبتا همزة فزادوا التا معه لانه يصير بدلا من الواو كما في تجاة وتخمة وصارت علامة التانيث واغنت عن ان يقال في مسلمة مسلمتات فلما افادت هذه الجمع والتانيث واغنت عن علامة التانيث الملحقة في الواحد اثبتت في الوقف ولم تبدل هاء وما روى قطربُ عن طي انهم يقولون كيف البنون والبناه والاخوهْ والاخواه بابدال تا الجمع هاء في الوقف تشبيها بتا التانيث الخالصة فضعيف والعرفات الاصل فان فتحت تاوه في النصب ونقال

استنا صل الله عرقاتهم يكون مفردًا كسعلاة فيوقف بالها وان كسرت
يكون جمعا ويوقف بالتا والرا من عرقات تسكن وتكسر قوله واما ثلثه
اربعة اشارة الى انهم قلبوا تا ثلثة في الوصل هاء مع ان هذا من احكام
الوقف اجرا للوصل مجرى الوقف لان الضد يحمل على الضد ثم نقلوا حركة
همزة القطع وهي همزة اربعة اليها وقالوا ثلثه اربعه وهذا بخلاف الم
الله فانه ليس فيه نقل الحركة من همزة الله بل حذف همزة الله في الدرج
والتقى ساكنان ففتح الميم محافظة على التفخيم قال بعض الشارحين وانما ذكر
هذا الكلام هنا لان بعض الناس يتوهم ان حركة الميم هي الحركة المنقولة
من لام الله وهذا سهو منه وصوابه ان يقول من همزة الله كما ذكرناه
قوله وزيادة الالف في انا مبتدا وخبره وهو السادس من الوجوه الاحد
عشر انا للمتكلم لا يكون الا من ذوي العلم مذكرا كان او مؤنثا لان تكلمه
يغني عن الفرق بين المذكر والمؤنث وهذا الاسم لما اخبر به وعنه ضارع
الاسما المتمكنة فبني على الحركة وجا فيه ان بالاسكان وانا بالالف وكثر ذلك
حتى قال الكوفيون انها من الكلمة وليست من ابنية هذه احوال الوصل
فاذا وقفت عليه قلت انا بالالف لبيان الحركة ولا يوقف عليها بالسكون
فلا يقال في جواب من فعل انْ كما يقال هو وهي لان النون اخفى من حروف اللين
فلزمت الالف لذلك ولم يقف العرب بالالف لبيان الحركة الا في انا
وفي قولهم حيهلا كما تحقق في الابدال ان شا الله تعالى واذا اردت
بيان الحركة في غير هذين الموضعين وقفت بالها كما سيجي ان شا الله تعالى
قوله ومن ثمه اي ومن اجل الوقف على انا بالالف وقفوا على لكنا هو
الله ربي بالالف فان اصله لكن انا نقلت حركة الهمزة الى النون ثم
ادغمت النون في النون فقيل لكنا واثبات الالف وصلا فيه فصيح ايضا
بخلاف انا اذا اثبت الفه في الوصل فانه ليس بفصيح لان الالف بدل

على

على ان الاصل لكن انا وبغير الالف يلزم الالتباس بينه وبين لكن المشددة
وقوله هو ضمير الشان اي الشان هو الله والجملة خبر انا والراجع اليه
منها يا الضمير في ربي والمعنى لكن انا لا اقول كما تقول بل اقول هو الله ربي
وانما قلنا ان اصله لكن انا وليس لكن المشددة لوجهين احدهما وقوع
الضمير المرفوع بعده ولا يقع الضمير المرفوع بعد لكن المشددة ولا
يستقيم تقدير ضمير الشان ليكون اسم لكن وقوله هو الله ربي خبره
لان ضمير الشان المنصوب لا يحذف الا في الضرورة والثاني انهم
وقفوا عليه بالالف ولو كان لكن لما جاز الوقف بالالف قوله وانه يجوز
ان يكون الها بدلا من الالف لقرب مخرجهما اذ الاكثر الوقف على انا
بالالف ويجوز ان يكون لبيان حركة نون انا قال لو كنت ادري فعلى
بدنه من كثرة التخليط اني من انه والها في قول ابي ذؤيب قدمت
المدينة ولاهلها ضجيج بالبكا كضجيج الحجيج اهلوا بالاحرام فقلت مه
فقالوا توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم بدل من الف ما الاستفهام
اي ما الحديث او ما الحال وهو قليل فلهذا لم يعده من تلك الوجوه
قوله والحاق هو السابع من تلك الوجوه وها السكت ها تلحق في
الوقف لبيان الحركة او حرف المد والمراد بها التوصل الى بقا الحركة في
الوقف كما زادوا همزة الوصل ليتوصل بها الى بقا السكون في الابتدا
والحاقه قد يكون بطريق اللزوم وقد يكون بطريق الجواز اما بطريق اللزوم
ففي كل كلمة تكون حالة الوقف على حرف واحد ولم يكن كالجزء مما قبله
اما بان لم يكن قبله شي كقولك مبتديا ره من رأى يرى وقه من وقى يقي
او كان قبله شي لكن لم يكن كالجزء مما قبله كقولك مجي مه بمجي م جئت فان
اصله جئت بمجي ما وهو سوال عن صفة المجي اي على اي صفة جئت
ثم اخر الفعل لان للاستفهام له صدر الكلام ولم يمكن تاخير المضاف

وحذفت الف ما لانها الاستفهامية بحذف الفها اذا وقعت مضافا
اليها فرقا بين الاستفهام والخبر وكذلك مثل مه في مثل مَ انت اى مثل اى
شى انت وانما وجب الحاق الها في هذه الصور لئلا يلزم الابتدا بالساكن
او الوقف على المتحرك واما بطريق الجواز ففي موضعين الاول كل متحرك حركته
غير اعرابية ولا مشبهة بها بما لا يكون بصفة ما لزم الحاق الها به وذلك
وذلك اما بان لا تكون الكلمة في حال الوقف على حرف واحد نحو لم يخشه
ولم يغزه ولم يرمه فان شئت الحقت الها لان لاماتها حذفت للجزم وبقيت
حركات ما قبلها دالة عليها فلو لم تلحق الها لذهبت الحركات بسبب الوقف
فيذهب الدليل والمدلول عليه وان شئت لم تلحق الها لانها لما لم يكن على
حرف واحد لا يلزم المحذور المذكور اولا ومن ذلك القبيل هوَ وهيَ من
حركهما حال الوصل فالاكثر الوقف عليها بالها فيقال نحو هوه وهيه
محافظة على الحركة البنائية وبعضهم يقف عليها بالسكون لما مر ومن
اسكنهما حال الوصل فلا يقف عليهما الا بالسكون لان الها لا يلحق الساكن
الا الالف واما بان تكون الكلمة حال الوقف على حرف واحد كما في غلاميه
وحتامه والامه فان شئت الحقت الها لكون الكلمة على حرف واحد
لسقوط الف ما الاستفهامية بدخول حرف الجر عليه لما مر فيشبه
ما تقدم وان شئت لم تلحق لانها لما صارت كالجزء مما قبلها فكان المجموع
كلمة واحدة فلا يلزم المحذور المذكور والفرق بين ما هذه وبين ما التى في
قولك مثل مه انت وبجى مه جئت ان هذه متصلة بحرف الجر وحرف
الجر لا يستقل بمعناه فكانت معه كالجزء واما المضاف فمستقل بفائدته
في مدلوله الافرادى واليا في غلامى ايضا كالجزء لان الضمير المجرور لا
ينفصل بحال والاصل حال الوصل في غلامى تحريك وتسكينها شائع فمن
حرك قال في الوقف غلامى باثبات اليا وتسكينها او غلاميه بالحاق ها السكت

وفتح اليا ومن اسكن وقف على الميم في غلام وسيتحقق ذلك عن قريب ان شاء
الله تعالى وضربنى مثل غلامى في الوجهين وكذا يقال حال الوقف اكرمتك
بالاسكان واكرمتكه من الحق الها آنزان لا يجحف بالكلمة بجعلها على حرف
واحد ساكن مع انه في التقدير منفصل اذ هو ضمير المفعول ومن اسكن
فلامتزاجه بالفعل حتى ان لا يلفظ به منفردا وانما اشترط تكون الحركة
غير اعرابيه لان الاعرابية تعرف بالعامل فلم تحتج الى البيان بها السكت
وما جرت الحركة المشبهة بالاعراب مجراها وهى كحركة الماضى لانه بنى على
الحركة تشبيها بالمضارع وكحركة يا زيدُ ولا رجلَ لانها تشبه حركة الاعراب
لعروضها بسبب شى يشبه العامل ولذلك جاءت صفاتهما معربة على
لفظهما وقال المبرد لم يلحق الها نحو ضرب لانه لو قيل ضربه لالتبس
بضمير المفعول واعترض عليه بانه منقوض بنحو لم يغزه واجيب بانهم
حملوا لم يغزه على نحو قه لان الامر ماخوذ من المضارع فلذلك جوزوا لم
يغزه ولم يجوز واضربه الموضع الثانى ما يجوز فيه الحاق الها هو ان
يكون في اخر الكلمة الف يراد بيانها نحو يا رباه وههناه وهؤلاه بالقصر
لان الالف خفيه واما اذا كان هؤلاء بالمد فهو داخل فيما حركته غير اعراب
ولا مشبه به وهذا اذا لم يلتبس بالمضاف فلا يقال في حبلى حبلاه
فقوله في نحو ههناه وهؤلاه عطف على قوله لم يخشه اى جائز في نحو
لم يخشه وفي نحو ههناه ثم هذه الها مختصة بحال الوقف واذا وصلت
استغنيت عنها بحذفتها وتحريكها لحن واما قول عروة يا رب يا رباه
اياك اسأل عفرا يا رباه من قبل الاجل فان العفرا امر الدنيا الامل فضرو
ردية ومعذرته انه لما اضطر حين وصل الى التحريك لئلا يجتمع الساكنان
في الوصل على غير شرطه حركها وروبت مكسورة على اصل لقا الساكن
ومضمومة تشبيها بها الضمير وعفرا اسم امراة قوله وحذف اليا

هذا هو الوجه الثامن المراد بنحو القاضي كل اسم اخره يا قبلها كسرة
فان كانت ملفوظة نحو القاضي رفعا وجرا فبعضهم يحذفها في الوقف
فرقا بين الوصل والوقف فيقول جاني القاض ومررت بالقاض باسكان الضاد
والاكثر على بقائها لانها كانت ثابتة في الوصل ولم يحدث ما يوجب حذفها
فيقال جاني القاضي ومررت بالقاضي وان لم تكن ملفوظة بل محذوفة للتنوين
نحو قاض فالاكثر على حذفها لان التنوين باق تقديرا وهو الموجب للحذف
فيقال جاني قاض ومررت بقاض بالاسكان وبعضهم لا يحذفها نظرا الى ان
التنوين ليس في اللفظ ولم يختلف في باب عصًى ورحًى بل اثبت الالف
في الوقف اتفاقا كما مر مع انها محذوفة في الوصل للتنوين ايضا وحذف
التنوين ايضا في الوقف عارض وذلك لان الالف خفيفة ولم يختلف في
ردها وقد يجعل هذا دليلا للمازني على المبرد في جميع الاحوال وعلى سيبويه
رفعا وجرا بان يقال الف عصا ورحى لو كانت اصلية لم ترد في الوقف كما
لم ترد يا قاض وجوابه بالفرق كما مر هذا كله حال الرفع والجر واما حال
النصب فكالصحيح لانه يدخله الحركة حال النصب وان كان غير منون فيسكن
باؤه وتقول رايت القاضي وان كان منونا فتبدل من تنوينه الفا وتقول
رايت قاضيا واذا ناديت المنقوص فالوجه اثبات اليا نحو يا قاضي وهو
قول الخليل لان اليا انما تسقط للتنوين والمنادى المعرفة لا يدخله التنوين
واختار يونس وسيبويه يا قاض بحذف اليا والاسكان لان الندا باب
حذف وتغيير ولهذا يدخله الترخيم وقد جاز الحذف في غير الندا ففي الندا
اولى قوله وغلامي حركت او سكنت يريد ان حذف يا غلامي واثباتها جائزان
في الوقف سوا حركت ياؤها حال الوصل او سكنت لكن اثباتها اكثر من
حذفها على كلتي اللغتين وذكر في المفصل انه يقال غلامي وضربني باسكان
اليا وغلاميه وضربنيه بالحاق الها فمن حرك في الوصل وغلام وضربن
يحذف

حذف اليا فمن اسكن في الوصل وكذا قرر في بعض شروح المفصل وفي شرح
الهادي ونحن ايضا قلنا كذلك عن قريب والحق ما ذكره المصنف في شرح
المفصل وهو ان ذلك ليس على اطلاقه لانه يوذن بان الوقف بالاثبات انما
هو لغة من حرك خاصة والوقف بالحذف انما هو لغة من سكن في الوصل
وليس ذلك صحيحا اما الاول فهو الاكثر وقد يحذف من حرك في الوصل
وقد جا في القران بما اتاني الله مفتوحا في الوصل محذوفا في الوقف في قراة
ابي عمرو وقالون وحفص بخلاف وفي قراة ورش بلا خلاف فيكون على مذهبه
قراة ورش غير صحيحة لانه وصل متحركا ووقف بالحذف من غير خلاف
واما الثاني فلان الافصح الوقف عليه باثبات اليا ايضا فان جا غلامي باثبات
اليا في الوصل ساكنة في الوقف عليه باثباتها افصح قال الله تعالى يا عبادي
لا خوف عليكم فكل من اثبتها ساكنة في الوصل وقف عليها ايضا ساكنة مع
كونه منادى فالوقف على غير المنادى باثبات اليا اجدر وكذلك جميع
ما في القران الا في مواضع يسيرة حذفت خطا في المصحف فقراها بعضهم
على النحو الذي ذكره قوله واثباتها اكثر اي اثبات اليا في نحو القاضي
وغلامي اكثر من حذف اليا فيهما عكس قاض فان حذف اليا في نحو قاض
اكثر من اثباتها فيه قوله واثباتها اتفقوا على اثبات اليا في نحو يا مري لا
مع الاختلاف في نحو جاني مر لان الاصل يا مري يا مرءي وهو اسم
فاعل من ارى يري نقلت حركة الهمزة الى الرا وحذفت ثم حذفت الضمة
استثقالا فلو حذفوا اليا ايضا لاخلوا بالكلمة من غير اعلال موجب
وقولنا من غير اعلال موجب احتراز من نحو هذا مر فان الحذف فيه
للاعلال واما نحو ره زيدا فانه مجزوم او في حكم المجزوم على الاختلاف
فيه قوله واثبات الواو واليا نحو زيد لم يغزو ولم يرمي وحذفهما نحو
زيد يغزو ويرم نحو الفواصل والقوافي فصيح والمراد بالفواصل رؤس

الآى ومقاطع الكلام وذلك انهم يطلبون فيها التماثل كما يطلب فى القوافى
والقافية مرفوعة اى تبعت كان اواخر الابيات تتبع بعضها بعضا قوله
وحذفهما اى حذف الواو والياء فى الفواصل والقوافى فصيح وفى جمع
المذكر نحو الزيدون لم يغزوا وفى الواحدة المخاطبة نحو انت لم ترمى قليل
لان الواو والياء فيهما اسم براسه فحذفه مخل بخلاف ما تقدم فانه جزء
كلمة فى الآخر فاذا حذف دل بقية الكلام عليه وانشد سيبويه لا يبعد
الله اخوانا لنا ذهبوا لم ادر بعد غداة البين ما صنع اى ما صنعوا
وسببه انه لو قال صنعوا لم يدر انه اواصل هو ام واقف فلما حذف
علم انه واقف وايضا لما رأى الواو والياء ساكنتين فى الوصل شبههما
بالحركة فاسقطهما كما اسقط الحركة ولا يجوز حذف الالف لانها خفيفة
لم يثقل اللفظ بها واما فى غير الفواصل والقوافى فالوقف على المعتل اللام
مرفوعا باثبات لامه تقول هو يغزو ويرمى ويخشى اذ الحذف فيها
دليل الجزم فيستوى حال الوصل والوقف فى اللفظ ويختلف التقدير
فان الضمة تكون مقدرة فى حال الوصل محذوفة فى حال الوقف ومنصوبا
بالاثبات لا غير فتقول لن يغزو ولن يرمى باسكان اللام فتحذف الحركة
التى كانت ثابتة فى الوصل وكذلك تقول لن يخشى باثبات الالف لان الحركة
انما لم تظهر حال الوصل لكون الالف لا تقبلها واما المجزوم والموقوف
من المعتل فقد ذكرنا جواز الامرين فيه اى الاسكان والحاق ها السكت
فيه قوله وحذف الواو والاصل فى ضربه ومنه وعنه ضربهو ومنهو وعنهو
لقولهم فى المونث ضربها ومنها وعنها والالف مع المونث من نفس الكلمة
باتفاق واما الواو والياء فى المذكر فقيل انهما من نفس الاسم والظاهر من كلام
من كلام سيبويه انهما زائدتان وقد يحذفان كثيرا ثم اذا كان قبل الها حرف مد
او لين كان حذفهما احسن فرارا من اجتماع المتشابهات كقوله تعالى ونزلناه

تنزيلا وشروه بثمن بخس والا فالاثبات احسن كقوله تعالى فالتقطه آل
فرعون هذا كله فى الوصل وليس فى الوقف الا سكون الها لان صلة
الها ضعيفة وقد تحذف فى الوصل فلزم حذفها فى الوقف واما ضربهم
وضربكم وعليهم وبهم فالاصل فيها الحاق الياء والواو فى الوصل بدليل
ثبوت الالف فى التثنية نحو ضربكما وضربهما وعليهما وبهما فاذا وقفت
فليس الا اسكان الميم وحذف الواو والياء لانهما زائدتان وقد يحذفان
فى الوصل كثيرا نحو ضربكم زيد وضربهم عمرو وانما قال فيمن الحق لان من لم
يلحق الواو والياء فى الوصل لا يتصور منه الحذف فى الوقف وهذه اصله
هذى والهاء بدل من الياء بدلا لازما لان الياء والكسرة التى من جنسها قد انث
بهما نحو انت تفعلين ولم يثبت للها تانيث فى موضع فجعله بدلا من الياء
هو القياس وبعد ان جعل الهاء بدلا من الياء جاز وجهان احدهما ان يلحق
بعد الها ياء زائدة كما فى بهى فاذا وقفت قلت هذه بالاسكان وحذف الياء
كما تقول مررت به بالاسكان والثانى من الوجهين ان تكون ساكنة لا يلحق
بعدها ياء لا فى الوصل ولا فى الوقف نحو هذه امة الله بالها الساكنة
فكانهم احبوا ان يكون العوض مثل المعوض عنه فى السكون وحكم ته
مثل حكم هذه فى جميع ما ذكرنا وكلاهما من اسماء الاشارة للمونث قوله
وابدال الهمزة مبتدأ خبره قوله عند قوم هذا هو التاسع من الوجوه
الاحد عشر فاذا كان آخر الكلمة همزة قبلها فتحة نحو الكلا وهو العشب او
سكون سواء كان قبل الساكن فتحة او ضمة او كسرة نحو الخبء وهو ما خبى
والبطء وهو نقيض السرعة والردء وهو العون فانه يوقف عليها بابدال
الهمزة حرف لين من جنس حركتها فيجعل فى الرفع واوا وفى النصب الفا وفى
الجر ياء ثم ان كان قبلها فتحة تبقى الفتحة وان كان قبلها سكون تنقل حركة الهمزة
الى ما قبلها فيقال هذا الكلو والخبو والبطو والردو ورايت الكلا والخبا

والرِّدَا والبُطا ومررت بالكَلِي والجَبى والبُطى والردى ويجوز وا هذا الردو بكسر الاول وضم الثاني والبطى بالعكس لعروض الواو والياء ومنهم من يقر فيتبع الضمَّ الضمَّ والكسرَ الكسرَ فيقول هذا الردِي بكسرتين ومن البُطو بضمتين واما ان كان قبلها ضمة نحو اكمُوْ جمع كَمْءٍ وهو نبت فيقلبونها واوًا نحو اكمُو وان كان قبلها كسرة نحو اهنِي من هنأ الطعام **قوله** والتضعيف هو الوجه العاشر ولذلك اربعة شرائط وهو ان يكون الحرف الموقوف عليه متحركا لان التضعيف كالعوض من الحركة وان يكون صحيحا فان نحو القاضي لا تضعف لاستثقال حرف العلة وان لا يكون همزة نحو الكلاء لئلا يجتمع همزتان وان يكون ما قبله متحركا لئلا يجتمع ثلث سواكن وذلك مثل قولك جعفرّ وهو قليل الجي التضعيف في محل التخفيف وشذ قوله مثل الحريق وافق القصَبّا لانه اتى بحكم الوقف وهو التضعيف حالَ الوصل وانما قلنا انه حالَ الوصل لان القوافي اذا حركت فانها تحرك على نية وصلها واما من يقول ان تحريكها لانه قد زيد عليها حرف مد يوقف عليه وهو الذي يسمى اطلاقا وليس ذلك في نية الوصل فلا يخرجه عن الشذوذ الا ان شذوذه على الاول من حيث جرى الوصل مجرى الوقف وعلى الثاني من حيث انه جمع بين الحركة والتشديد وشرطُ احدهما انتفاءُ الاخر **قوله** ونقل الحركة هذا هو اخر الوجوه وشرط نقل الحركة ان يكون ما قبل الاخر ساكنا لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى وان يكون ذلك الساكن صحيحا لان حرف العلة يزيد استثقالا بنقل الحركة اليه ثم ان تلك الحركة اما فتحة اولا فان لم تكن فتحة فاما ان يلزم من نقلها بناء فُعِل او فِعُل او لم يلزم فان لم يلزم ينقل الحركة سواء كانت على الهمزة اولا فيقال هذا بكُرْ وخَبُؤْ ومررت ببكِرْ وخَبِئْ وان لزم منه البناءان فاما ان يكون الحرف الاخر همزة اولا فان لم تكن همزة لا ينقل الحركة فلا يقال هذا جِبُرْ ولا من قُفِلْ وان كانت همزة فينقلونها

فيستثقلون

ثم منهم من يقول هذا الرِدُؤ ومن البِطِئ وان لزم البناءان ومنهم من يتبع الكسرةَ الكسرةَ والضمةَ الضمةَ فيقول هذا الرِدِئْ بكسرتين ومن البُطُؤ بضمتين واما ان كانت الحركة فتحة فالحرف الذي في الاخر اما همزة اولا فان لم يكن همزة لا تنقل الفتحة منها لانهم انما نقلوا الضمة والكسرة لقوتهما فكرهوا حذفهما والفتحة خفيفة فاغتفروا حذفها فلا يقال رايت البكَرْ وان كانت همزة تنقل الفتحة فيقال رايت الخَبَأْ لانك لو قلت الخَبْأْ بالاسكان من غير النقل وجدت استثقالا واضحا فلذلك نقلت الفتحةُ من الهمزة ولم تنقل من غيرها وقوله الا في الهمزة استثناء مفرغ اي لا تنقل الفتحة في اي حرف كان الا في الهمزة فهو منصوب المحل على الحال **قوله** المقصور والممدود ضربان من ضروب الاسماء المتمكنة اذ الافعال والحروف والاسماء غير المتمكنة لا يقال فيها مقصور ولا ممدود وان كان اخرها الفًا او همزة قبلها الف واما قولهم في هؤلاء وهؤلا مقصور وممدود فتسمح في العبارة مع ما في اسماء الاشارة من التشبه الظاهر من جهة وصفها والوصف بها وتصغيرها وقول الفراء في مثل جاء وشاء ممدود فعلى مقتضى اللغة لا على اصطلاح النحاة فالمقصور هو الاسم المتمكن الذي اخره الف مفردة ولا يرد عليه نحو زيدًا في الوقف لان الفه منقلبة عن التنوين فلا تكون من بنية الكلمة ولا نحو الى واذا لان الاول ليس باسم والثاني ليس بمتمكن فخرجا بقولنا الاسم المتمكن والمصنف وان اطلق كلامه لكن المراد ما ذكرناه وقوله مفردة احتراز عن الممدود واعترض عليه بعض الشارحين بانه لا حاجة الى الاحتراز لانه ليس في اخر الممدود الف بل همزة وان التزم ان الهمزة الف ايضا دخل في الحد القراء والخطاء لكن يمكن ان يقال احترز بها عن مثل صحرا لانه كان بالقصر زيدت الف اخرى توسعا في اللغة وتكثيرا لابنية التانيث ثم قلبت الثانية

همزة كما مر في الجمع فيصدق انه في اخره الف اي في الاصل لكن ليست بمفردة
اذ قبل الالف الف في الاصل وان لم يكن كذلك في اصل الاصل والممدود هو
الاسم المتمكن الذي يكون في اخره همزة ولا ينتقض الحد بمثل شا وجا ولا
يرد عليه ما اورد بعض الشارحين وهو انه ليس اخر الممدود الفا بعدها
همزة بل اخره همزة لان ذلك انما يرد على قول من يقول الممدود ما اخره
الف بعدها همزة ولم يقل المصنف كذلك بل قال الممدود ما كان بعد الالف
في اخره همزة لكن يرد عليه ما قيل انه دخل في تعريفه ما اخره همزة بعد
الف بدل عن اصل نحو ماء اصله موه قلبت الواو الفا والها همزة مع انه
لا يسمى ممدودا نص عليه ابو علي الفارسي لعروض المد فيه لان الفها واو
في الاصل ولو قيد الالف بالزائدة اندفع ذلك وسمي الممدود ممدودا لان
الالف قبل الهمزة تمد لاجل الهمزة ولا تحذف بحال وسمي المقصور مقصورا
لان الالف ليس بعدها همزة فتمد ولانها قد تحذف لوجود التنوين او
الساكن بعدها فتقصر الاسم وهذا اولى في معنى التسمية لما فيه من
مناقضة الممدود من قول من قال في سببها ههنا لانه الذي قصر عن
الاعراب لانه ليس فيه ما يشعر بمناقضة الممدود قوله والقياسي
كل واحد من المقصور والممدود قياسي وسماعي والمراد بالقياسي ما علم
قصره او مده بقاعدة معلومة من استقراء كلامهم يرجع اليها فيه
وبالسماعي ما يفتقر الى سماع قصره او مده فالقياسي من المقصور
ان يكون ما قبل اخر نظيره من الصحيح فتحة لانه اذا وقع مثل ذلك في المعتل
اللام تحركت اليا والواو وانفتح ما قبلهما فقلبت الفا فيحصل اسم
اخره الف وهو معنى المقصور والقياسي من الممدود هو ان يكون
قبل اخر نظيره من الصحيح الفا فاذا اردت بنا تلك الصيغة من المعتل
اللام وجب ان يكون ممدودا لان حرف العلة من الاسم المعتل اللام تقع

اخرا

اخرا بعد الف فيجب قلبه همزة وهو معنى الممدود ثم بسط ما اشتمل
عليه هاتان القاعدتان فقوله المعتل اللام من اسما المفاعيل من الثلاثي
المزيد فيه والرباعي مقصورات لان نظائرهن مفتوحات ما قبل الاخر
وذلك ان اسم المفعول مما ذكره مفتوح ما قبل الاخر كقولك مكرم ومشترك
فاذا اردت بنا هذه الصيغة من المعتل اللام تحركت حرف العلة وانفتح
ما قبلها فقلبت الفا وهو معنى المقصور كمعطى ومشترى اصلهما معطو
ومشتري وكذلك المعتل اللام من اسما الزمان والمكان مطلقا ومن المصدر
بشرط ان يكون قياسه مفعلا او مفعلا بفتح العين مع فتح الميم او ضمه لان
نظائرهما مقتل ومخرج فقوله مما قياسه الى اخره يتعلق بقوله والمصدر
لا بقوله اسما الزمان والمكان اذ لا فرق في المعتل اللام بين ان يكون فعله
يفعل بالكسر او غيره بان اسم الزمان والمكان منه مفعل بالفتح واما
المصدر من المعتل اللام فلم ينحصر فيه ذلك فلذلك قيده به فقوله واسما
الزمان عطف على قوله اسما المفاعيل اي المعتل اللام من اسما المفاعيل
ومن اسما الزمان وقوله والمصدر عطف على قوله اسما لا على الزمان يعرف
بالتامل وكذا المعتل اللام من كل مصدر ماضيه على فعل والصفة المشبهة
منه افعل او فعلان او فعل لان مصدره على فعل فاذا ابنيت هذه الصيغة
من المعتل تحرك لامه وينفتح ما قبلها فينقلب الفا ومثله بثلاثة امثلة
في المعتل لاختلافها في الصفة وبثلاثة في الصحيح لذلك فالعشى من
عشي فهو اعشى اي الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار فنظيره من
الصحيح الحول من حول فهو احول والصدى من صدي اي عطش فهو صد
ونظيره من الصحيح الفرق من فرق اي خاف فهو فرق والطوى من طوي
اي جاع فهو طيان نظيره من الصحيح العطش من عطش فهو عطشان
فاللف والنشر الواقع في المتن ههنا ليس على الترتيب وكانه كذلك وقع

فى الشرح المنسوب الى المصنف ان نظير الطوى الفرق وهو سهو لان
الصفة من طوى طاو وطيان ومن فرق فرق فليسا بنظيرين ثم اورد الغزا
على ذلك اذ قياسه غرى لانه من غرى به اى اولع به فهو غر مثل صدى
فهو صد فمده على خلاف القياس والاصمعى تقصيره لكن المسموع فيه المد
فقوله والمصادر بالكسر عطف على قوله اسما المفاعيل اى المعتل اللام
من المصادر مقصور وكذا قوله وجمع فعلة مكسور عطف عليه اى
المعتل اللام من جمع فعلة وفعله مقصور اذ قياسه فعل وفعل فتحرك
حرف العله وينفتح ما قبلها فينقلب الفا وقدم المصنف قوله والمعتل
اللام ليتعلق بالجميع كما بينا والقربة بالضم الدنو والقرابة فى الرحم
ايضا والقربة بالكسر ما يستقى به **قوله** ونحو الاعطا اى المعتل اللام
من نحو الاعطا الى اخره ممدودات لان نظايرهن من الصحيح قياسها ان يكون
قبل اخرها الف زايدة فاذا بنيت من المعتل اللام مثله وقع حرف العله
متطرفا بعد الف زايدة فوجب قلبه همزة وهو معنى الممدود ومثل
بالاعطا فى المعتل ونظيره الاكرام فى الصحيح وهو مصدر افعل وقياس
مصدر افعل افعال ثم مثل بالرما فى المعتل ونظيره الطلاب فى الصحيح
وهو مصدر فاعل وقياسه فعال ثم بالاشتراء فى المعتل ونظيره الافتتاح
فى الصحيح وهو مصدر افتعل وقياسه افتعال ثم بالاحبنطاء فى المعتل
ونظيره الاحرنجام فى الصحيح وهو مصدر افعنلل وقياسه افعنلال
فوجب ان يكون قبل اخر الجميع الف فيقع حرف العلة بعدها متطرفا
فتقلب همزة والاحبنطا ليس معتلا لكن لما كان الزيادة فيه للالحاق
بالاصلى تساهلوا فى العبارة **قوله** واسماء اى المعتل اللام من اسما
الاصوات المضموم اولها كالعوا وهو صوت الذئب والثغا وهو
صوت الشاة ممدود ايضا لما تقدم ومن مفرد افعلة لانها جمع مخصوص

بما قبل اخره حرف مد نحو كسا مفرد اكسيه وقبا مفرد اقبية فيعلم
انه ممدود لان قياسه ان يكون قبل اخر مفرده الف فتنقلب الواو والياء
همزة لما مر ونظيره من الصحيح قذال واقذلة وحمار واحمرة ثم اعترض
باندية فان مفردها مقصور واجاب بانه شاذ وذكر المصنف فى شرح
المفصل ان اندية فى الشذوذ من المعتل كانجدة فى جمع نجد وكان قياسه
ان لا يقال فى جمعه اندية او يقال فى مفرده نداء بالمد كما قيل قبا واقبية
وكذا قياس مفرد انجدة نجاد او نجاد ولكنهم جمعوا فعلا فى الصحيح على
افعله وجمعوا ندى فى المعتل على افعله على غير قياس وذكر فى شرح الهادى
انه قيل جمع ندا على ندا الجمل وجمال ثم على اندية ككسا واكسية فلا
يكون اندية جمع المقصور ولا ندا مفرد افعله بل مفرد نداء واما
السماعى فهو ما ليس له نظير من الصحيح مفتوح ما قبل اخره ليكون مقصورا
او واقع قبل اخره الف ليكون ممدودا ثم ذكر مثالين للمقصور ومثالين
للممدود والاباء بالفتح والمد القصب والواحدة اباءة **قوله** ذو الزيادة
حروف الزيادة يجمعها قولك يا اوس هل نمت وقولك لم يأتنا سهو
وكذا اليوم تنساه وجمعها بعضهم فى بيت وهو يا اوس هل نمت ولم
يأتنا سهو فقال اليوم تنساه وانما اختص تلك الحروف العشرة دون
غيرها لان اولى ما زيد حروف المد واللين لانها اخف الحروف واقلها
كلفة واما قول النحويين الواو والياء ثقيلتان فبالنسبة الى الالف
واما بالنسبة الى غيرها من الحروف فخفيفتان وغير حروف المد واللين
من الحروف العشرة متشبهة بها فالهمزة مجاورة للالف فى المخرج وتنقلب
الى حروف اللين عند التخفيف والهاء ايضا مجاورة للالف فى المخرج وابو
الحسن يدعى ان مخرجهما واحد وهى خفيفة وقد ابدلت من الواو فى
نحو يا هناه ومن الياء فى هذه والميم من مخرج الواو وهو الشفة وفيها

هناوي

غنة مناسبة لبين حروف اللين والنون ايضا فيها غنة وتمتد في الخيشوم
امتداد الالف في الحلق والتاحرف مهموس وابدلت من الواو في تجاه وتراث
والسين حرف مهموس فيه صفير فناسب بهمسه لين حروف اللين ويقرب
مخرجه من مخرج التا لذلك ابدلوها منها فقالوا استخذ في اتخذ وعكسه
ست واصله سدس واللام وان كانت مجهورا لكنه تشبه النون وقرب منه
في المخرج ولذلك يدغم فيه النون نحو من لدنه وقد تحذف معه نون الوقاية
في لعلي كما حذفت مع مثلها في اني وكاني قوله اي التي لا تكون يريد انه ليس المراد
من كون تلك الحروف حروف الزياده انها تكون زايدة ابدا الا انها قد تكون
الكلمه منها وكلها اصول مثل سأل ونام بل المراد انه اذا زيد حرف
لغير الالحاق والتضعيف فلا تكون الا منها فان الزيادة قد تكون بالتضعيف
اي تكرير حروف الكلمة وقد لا تكون كذلك وايضا قد تكون للالحاق وقد تكون
لغيره والزيادة للالحاق قد تكون من تلك الحروف نحو شملل ومن غيرها
نحو جلبب وكذا التضعيف نحو علم وفرح والمقصود من هذا الباب
بيان زيادة لا تكون للالحاق ولا للتضعيف وهي اما لافادة معنى كهمزة
أنصر واذهبت والف ضارب ويا التصغير واما للعوض كتا زنادقة
وميم اللهم واما لتفخيم المعنى كميم زرقم وستهم واما للمد كالف حمار ويا
وواو عمود ويا قضيب واما للامكان التلفظ كالف الوصل ثم اشار الى
ان المراد بالالحاق جعل مثال على مثال ازيد منه ليعامل معاملته فيجعل
ذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلا للحرف الاصلي في الملحق به ليعامل
معاملته في التصغير والتكسير وغيرهما نحو قردد وهو المكان الغليظ
ملحق بجعفر ولذلك قالوا قراديد وقريدد كما قالوا جعافر وجعيفر ونحو
مقتل غير ملحق وان صح فيه مقاتل ومقيتل لان زيادة الميم قياسي في انها
لغير معنى الالحاق وهو الدلالة على المصدر والزمان والمكان ولان حرف

الالحاق

الالحاق لا يكون في الاول ونحو افعل وفعّل وفاعل ايضا غير ملحق لما ثبت
من قياسها لغير معنى الالحاق وهو ما مر عند ذكر معاني الابواب والمجيء
مصادرها مخالفة وقد مر بيان ذلك ايضا واتى بانما في قوله انما زيدت
ليدل على الحصر اي زيادة الحرف فيه لا تكون الا لهذا الغرض وهذا ادل
على ان تفاعل وتفعلل لا تكون للالحاق وقد جعلهما المصنف منه فيما مر
وذكر المصنف في شرح المفصل ان دليل الالحاق وجهان الاول ان حرف
الالحاق هو الذي ليس لمعنى وضعت الكلمة لسبب ذلك الحرف لذلك
المعنى والثاني موافقة المصدر ثم قال اعتمد الزمخشري على الوجه الثاني
لكن الوجه الاول هو التحقيق لانه جار في الاسما والافعال والثاني
مقيد بالافعال لان الاسما ليس لها مصادر قوله ولا تقع الالف
لما انجر الكلام الى ذكر الالحاق وبيان معناه اشار الى ان الالف لا تقع
للالحاق في الاسم حشوا واستدل بقوله لما يلزم من تحركها فما في
قوله لما موصولة او موصوفه فيلزم صلتها او وصفها ومن بيان
وقيل لبيانه في الشرح المنسوب الى المصنف لما قصدوا في الالحاق
الى وقوع الحرف الزائد موقع الاصلي كرهوا في الحشو الفا فيودي
الى تحريك الالف في حكم الاصلية وانما لزم تحركها حشوا لانها
ان كانت ثانية او ثالثة وجب تحركها في التصغير وان كانت رابعة
وجب وقوعها اخرا في التصغير والجمع لانها اذا كانت رابعة حشوا
وهي للالحاق فلا تكون الا للالحاق بالخماسي فيجب حذف الاخر ثم ان قوله
في حكم الاصلية احتراز عن الالف التي ليست في حكم الاصلية لجواز
تحريكها وانما كانت هذه في حكم الاصلية لوقوعها موقع الاصلي وفي
هذا الكلام نظر لانا لا نسلم امتناع تحريك فان الالف يعرضها
التحريك في التصغير بانقلابها يا كما في كتيب تصغير كتاب او واوا

كما فى كويتب تصغير كاتب وفى غير التصغير كما فى صحرا وليس كونها فى حكم الاصلية مانعا فان حكم باب وناب كذلك وايضا فلا طائل تحت قوله وان كانت رابعة الى اخره اذ غاية ما يلزم منه انه يقع الالف حينئذ اخرا واى محذور يلزم منه فان قيل يلزم منه ان يصير الاعراب تقديريا قلت هذا الكلام من جوز وقوع الالف للالحاق اخرا ومنع منه حشوا فكيف يصح منه الاستدلال عليه بلزوم ان يصير الاعراب تقديريا فان هذا المحذور على تقدير وقوع الالف للالحاق اخرا اشد ثم قيل فيه ولم يوقعوها للالحاق الا اخرا لامكان بقائها غير متحركة لانها لو كانت متحركة انقلبت الفا وذكر لبيانه فى بعض الحواشى اى لو صارت متحركة انقلبت الفا لانها لو تحركت وما قبلها مفتوح لصارت واوا او ياء ثم الفا لانفتاح ما قبلها وهذا غير سديد لانها ان كانت فى الثلاثى فلابد ان تقع رابعة ويكون ما قبلها مكسورا حالة التصغير لوقوعه بعد يا التصغير وان كانت فى الرباعى فتكون للالحاق بالخماسى فتسقط عند التصغير او يصير ما قبلها مكسورا ثم قيل فيه وقد يقال ان الالف لم تقع للالحاق اصلا اما فى الحشو فلما تقدم واما فى الاخر فلانه موضع يكون متحركا وان كانت حركته عارضة فلا حاجة الى الالف وفيه ايضا نظر يعرف مما مر ثم اشير فيه الى سوال وهو ان يقال لم لا يجوز بان تدرت ياء والى جوابه بانها حينئذ تحركت وانفتح ما قبلها انقلبت الفا وضعفه ظاهر يعرف مما مر اذ لا يلزم ذلك سواء وقعت رابعة او خامسة كما عرفت وقال بعض الفضلا فى شرح الهادى زيادة الالف حشوا لا يكون للالحاق فلا يقال كتاب ملحق بقمطر ولا علابط بغذعل لان حرف العلة اذا وقع حشوا وقبله حركة من جنسه نحو الف كتاب وواو عجوز ويا سعيد جرى مجرى الحركة والمدة فلا يقابل بحرف صحيح فلا يلحق

بنا

بنا بنا فان كانت الالف طرفا جاز ان تكون للالحاق لان الحرف الاخير للكلمة متعرض للسكون والتغيير فى الوقف وغيره فلم يقو قوته اذا كان وسطا فجاز ان يقابل بحرف العلة وقال المصنف فى شرح المفصل كثر زيادة الالف حتى صار من كلامهم كالمعلوم ولذلك حكم بانها لا تكون اصلا الا وهى منقلبة عن واو او ياء وانما لم يثبتوها اصلا لان الاصول فى الابنية قابلة للحركات فكرهوا ان يضعوا منها ما لا يقبل الحركة ولذلك لم يوقعوها ايضا للالحاق لانهم اذا الحقوا قصدوا اجرا البنية به مجرى الاصل فكرهوا ان يضعوا للالحاق ما لا يكون اصلا ثم قال فيه وقول الزمخشرى لا تقع الالف للالحاق الا اخرا فيه تجوز لانها عند المحققين انما الحقت يا فتحركت وانفتح ما قبلها فقلبت الفا الا ان الحاقها فى الموضع الذى تقلب فيه الفا مخصوص ايضا بان تكون اخرا لانها لو الحقت فى غير الاخر لم تخل اما ان تلحق متحركة مفتوحا ما قبلها او غير ذلك فان الحقت على الاول انقلبت الفا فيزول وجه الالحاق لفوات الحركة فيها فيفوت المعنى الذى من اجله الحقت وان الحقت على الثانى وجب ان يبقى فيه على حالها فلا يكون الفا فان قلت فلم لا يجى ذلك فى الحاقها اخرا عن اليا فيقال فيها اخرا ما قيل فيها غير اخر قلت حركة الاخر حركة عارضة غير معتد بها فى الزنة فلا يلزم من صحة الحاقها فى الموضع الذى لا تخل بمعنى الالحاق صحة الحاقها فى الموضع الذى اخل بمعنى الالحاق وانما قال فى الاسم لان مذهبه ان تغافل ملحق بتدحرج كما مر واستدل له هنا بقوله لما يلزم من تحركها ايضا يؤيده لكن المذكور فى شرح المفصل وشرح الهادى يدل على ان الالف للالحاق لا تقع حشوا لا فى الفعل ولا فى الاسم

قوله ويعرف الزائد لما فرغ من بيان حروف الزيادة ومعنى كونها زائدة ومما اقتضى الحال ذكره من الكلام فى الالحاق شرع فيما هو المقصود من

هذا الباب وهو بيان معرفة الزائد من الاصلي فنقول للحكم بزيادة الحرف
ثلاثة طرق الاول الاشتقاق وهو اقتطاع فرع من اصل يدور في تصاريفه
مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى والمراد بمعرفة الزيادة انه اذا
اوردت الكلمة وفيها بعض حروف الزيادة العشرة ورايت ذلك الحرف
قد سقط في بعض تصاريف الكلمة الذي يوافقها في المعنى والتركيب حكمت
بزيادة ذلك الحرف هكذا ذكر في شرح الهادي والثاني عدم النظير ومعناه
انه لو حكمت باصالة الحرف او زيادتها لزم بناء لم يوجد في كلامهم كنون
تَوَنْفُل فانك تحكم بزيادتها اذ ليس في كلامهم فَعَلُّل مثل سفرجل بضم
الجيم والثالث كثرة زيادة ذلك الحرف في ذلك الموضع كالهمزة اذا
وقعت اولا وبعدها ثلاثة اصول نحو احمر واذا تعارض بعضها مع بعض
يحكم بالترجيح كما سيتحقق ان شاء الله تعالى ثم انه قد ينفرد دلالة واحدة
من هذه الثلاثة كما مر وقد يجتمع ثنتان كتُرتُب اذ يدل على زيادة التاء
الاشتقاق لانه من رتب وعدم النظير اذ ليس في الكلام فُعْلُل مثل جعفر
بضم الفاء وقد يجتمع الثلاث كعُرُنْد للغليظ لان النون الثالثة الساكنة تكون
زائدة غالبا ولانه ليس في الكلام فُعُلُل بضم الفاء والعين والاشتقاق لانهم
قالوا عُرُدٌ قال الشاعر والقوس فيها وتَرٌ عُرُدُّ قوله والاشتقاق
المحقق فتم المصنف هذا الباب ثلاثة اقسام الاول في الاشتقاق وينتهي
كلامه فيه بقوله كمنجنين الثاني في عدم النظير وهو من قوله فان فقد
الاشتقاق فبخروجها عن الاصول وينتهي كلامه فيه بقوله فشل خزعبيل
الثالث في غلبة الزيادة وهو من قوله فان لم تخرج فبالغلبة الى اخر الباب
اذا عرفت ذلك فنقول اعلم ان لنا اشتقاقا وشبهة اشتقاق فالاشتقاق
قد عرفت معناه ويشترط فيه ان تكون الدلالة على المعنى المشترك ظاهرة
كضارب من الضرب فان لم يكن كذلك فهو شبهة الاشتقاق كهجرع للطويل عند
من

من يقول هو من الجرع وهو ما استوى من الرمل ثم ان الاشتقاق ان لم
يعارضه اشتقاق اخر فهو الاشتقاق المحقق فتعين العمل به ولذلك قال
مقدم اذ الحكم به قطعي وان عارضه فان تساويا فهو المراد بالاشتقاق
الواضح ويجوز فيه الاخذ باي شئت وان ترجح احدهما فالحكم بالراجح
وهذه الاقسام الثلاثة للاشتقاق وسيجي على هذا الترتيب والاولى ان يقال
جعل الاقسام الثلاثة من الاشتقاق المحقق واحترز بالمحقق عن شبهة
الاشتقاق ويكون المراد ان هذا الاشتقاق مقدم على الدليلين الاخرين
اعني عدم النظير وغلبة الزيادة ويدل عليه ان الاشتقاق الواضح
واخاه مقدمان ايضا على عدم النظير وغلبة الزيادة فلو لم يحمل على هذا
المعنى لاوهم ان الواضح واخاه غير مقدمين عليهما اي على عدم النظير
وغلبة الزيادة فكانه قال الاشتقاق المحقق مقدم على غيره فان اتفق
اشتقاقان محققان فان تساويا فحكم بايهما اريد والا فيطلب الترجيح
والمحقق اذا كان احترازا عن شبهة الاشتقاق فلا بعد في انقسامه الى
الواضح وغيره وترتيب كلامه في الاشتقاق على هذا التقرير ان يقال
ذكر اولا ما يكون فيه الاشتقاق مقدما على عدم النظير وغلبة الزيادة
وان اتفق في البين ذكر الفاظ يكون لها اشتقاقان واحدهما مقدم على
الاخر كما في عنسل وضهيا واول فلا باس فان المقصود من ذكرها هناك
تقدم الاشتقاق على غيره من عدم النظير وغلبة الزيادة على ما ستقف
عليه ان شاء الله تعالى وبعد ذلك شرع فيما يرجع الى اشتقاقين ويجوز الاخذ
باي اريد فيما يطلب فيه احد الاشتقاقين على الاخر وبيان ترتيب كلامه
في الاشتقاق على هذا الوجه اولى مما ذكرناه اولا يعرف في اثنا البحث
ان شاء الله تعالى قوله فلذلك اي فلاجل ان الاشتقاق المحقق مقدم حكم
على عنسل وهو الناقة السريعة بانه ثلاثي والنون زائدة لانه موافق

لعسل الذئب اى اسرع فى المعنى الاصلى والحروف الاصلية فقدم الاشتقاق على عدم النظير اذ فنعل ليس من ابنيتهم وقيل انه من العنس وهى الناقة الصلبة والنون اصل واللام زائدة والاول اصح وهو رأى سيبويه لقوة المعنى ولان زيادة النون ثانية اكثر من زيادة اللام اخرا كما فى غنصل وهو البصل البرى لاعوجاجه من قولهم رجل اعصل اى معوج الساق ولهذا نظائر كثيرة تذكر بعد قوله فان فقد الاشتقاق ان شاء الله تعالى وحكم على شأمل وشمأل وهما ريح الشمال بانهما ثلاثى والهمزة زائدة ووزنهما فأعل وفعأل مع انهما ليسا من ابنيتهم وذلك لقولهم فى معناهما شمل وشمال ولقولهم غدير مشمول تضربه ريح الشمال حتى يبرد وعلى نئدل وهو الكابوس بانه فئعل لظهور اشتقاقه من الندل يقال ندلت الشئ اى اخذته بسرعة ويدل ايضا على زيادة الهمزة فيه قولهم النيدل لان بفتح الدال وضمها بمعناه اذ لاهمزة فيه ولا يجوز ان تكون الياء منقلبة عن الهمزة لان الهمزة الساكنة المفتوح ماقبلها لا تنقلب ياء وعلى رعشن وهو المرتعش بانه فعلن مع عدمه فى ابنيتهم لظهور اشتقاقه من الرعش بالتحريك وعلى فرسن وهو للبعير كالحافر للدابة بان فعلن وان لم يوجد لانه من فرست يقال فرس الاسد فريسته يفرسها فرسا اى دق عنقها فكانه سمى بذلك لانه يفرس اى يدق ويكسر كل ما وقع عليه وعلى بلغن وهو البلاغة بانه فعلن مع عدمه فى كلامهم لظهور اشتقاقه من البلوغ وعلى حطائط بالهمزة وهو القصير بانه فعائل مع عدمه فى كلامهم لظهور اشتقاقه من الحط وكانه حط عن جرم الكبير وعلى دلامص وهو الدرع البراق بانه فعامل مع عدمه لظهور اشتقاقه من دلص الدرع وعلى قمارص بمعنى القارص وهو اللبن الذى اشتد حموضته بانه فماعل مع عدمه فى ابنيتهم لظهور اشتقاقه من القرص وعلى هرماس وهو الاسد بزيادة

الميم مع عدم فعمال لظهور اشتقاقه من الهرس وهو الدق وعلى زرقم وهو الازرق بذلك مع عدم فعلم لظهور اشتقاقه من الزرقة وعلى قنعاس وهو الابل العظيم بانه فنعال مع انه ليس فى ابنيتهم لقولهم ابل اقعس اذا مال راسه وعنقه نحو ظهره وعلى فرناس وهو اسد غليظ الرقبة بزيادة النون مع عدم فعنال لانه من فرس الفريسة وعلى ترنموت وهو ترنم القوس عند النزع بانه تفعلوت مع عدمه لوضوح اشتقاقه من الترنم ففى هذه الصور قدم الاشتقاق على عدم النظير قوله وكان عطف على قوله حكم اى ولان الاشتقاق المحقق مقدم كان ألندد افنعلا فان الاشتقاق يدل على انه من اللدد لان الالندد شديد الخصومة والالد بمعناه وعدم النظير يدل على انه من الالد بالتخفيف ليكون وزنه فعللا كجحنفل فقدم الاشتقاق على عدم النظير وعلى الاظهار الشاذ ايضا وهو ترك الادغام ولا يلزم ذلك على تقدير ان يكون من الالد لانه حينئذ تكون زيادة الدال للالحاق فلا يدغم كما فى قردد فان قيل الدلائل الدالة على الزيادة منحصرة فى الاشتقاق وعدم النظير وغلبة الزيادة كما ذكره وكما ذكر فى شرح الهادى وغيره من الكتب فما الاظهار الشاذ الذى ذكرتموه ههنا قلت هذا وان لم يكن دليلا مستقلا لكن يصلح للترجيح عند تعارض الدلائل كما سيتحقق ثم ان غلبة الزيادة ايضا تدل على زيادة الهمزة لانها تزاد اذا كان بعدها ثلاثة احرف اصول كما فى أحمر وإجفيل وهو الجبان قوله ومعدّاى وكان معدّ فعلّا حكموا فيه بزيادة الدال الثانى واصالة الميم مع كثرة مفعل وعدم فعل فقدم الاشتقاق على عدم النظير وعلى غلبة الزيادة ايضا لان الميم كثرت زيادتها اولا وذلك لانه جاء تمعددوا اى تشبهوا بمعد بن عدنان فى التكلم بكلامهم او فى خشونة العيش قال الراجز ربيته حتى اذا تمعددا كان جزائى بالعصا

ان أُجْلَدَا ولا شك فى ان التا فى تمعدد زائدة فلو جعلنا الميم ايضا زائدة لكان
وزنه تمفعل وهو ليس بموجود واما قولهم تمسكن وتمدرع اذا لبس
المِدْرَعة وهو قميص ضيق الكمين ولبس البرزع ودرع المراة قميصها وتمندل
اذا مسح يده بالمنديل وتمنطقوا اذا لبس المنطقة فشاذ من قبيل الغلط على
توهم الميم اصلا ذكره فى شرح الهادى وكانهم اشتقوا من لفظ الاسم
كما يشتقون من الجمل نحو حوقل وسبحل واللغة الفصيحة تسكّن وتدرّع
وتندّل وتنطّق ومن كلام البعض تمولى علينا اى كانه جعل نفسه مولانا
وتمسلم اذا سُمّى بمسلم فثبت ان الميم فى تمعدد اصل ووزنه تفعللوا
فيكون الميم فى معدٍّ اصلا اذ الحرف الواحد لا يكون فى المشتق والمشتق منه
مختلفا فان قيل كما لا نعتد بتمسكن وتمدرع وتمندل وجعلت خارجة
عن القياس حتى لا نتمسك بها فى اصالة ميم مسكين ومدرع ومنديل
فلم لم نجعل مثله فى تمعدد وابان نجعل خارجا عن القياس ولا يتمسك به
فى اصالة ميم معدّ قلت لان الاشتقاق دل على زيادة الميم فى تلك الامثلة
فلا وجه لمخالفته لانه كما عرفت اوضح الدلائل واما تمعددوا فلم
يدل الاشتقاق على كون ميمه زائدة فلا يلزم من الحكم على تمعددوا بانه
تفعللوا الجري على القياس وعدم المناقض الحكم باصالة الميم فى تلك الامثلة
مع وجود المناقض لذلك وهو دلالة الاشتقاق على زيادتها **قوله**
ومراجل اى وكان مراجل وهى ثياب الوشى فعالل والميم من نفس الكلمة
لانها لو كانت زائدة لكانت الميم الثانية فى ممرجل زائدة فيكون وزنه
ممفعلا وليس فى كلامهم فلما ثبت ان ممرجلا مفعلل وجب ان يكون مراجل
فعالل فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة فان الميم تكون فى الاول زائدة
غالبا مع ثلاثة اصول لما سيجى والممرجل ضرب من ثياب الوشى قال
العجاج بشيةٍ كشية الممرجل **قوله** وضهيا اى وكان ضهيا وهى المراة

المسبهة

المشبهة بالرجل فى انها لا يبدو لها ثديها ولا تحيض فعلا لا فعللا لجعفر
لمجى ضهيا بمعناه وضهيا فعلا كحمرا بدليل منع الصرف واذا ثبت ان الهمزة
زائدة فى ضهيا فكذا ضهيا فقدم الاشتقاق على عدم النظير وبيانه
ان الاشتقاق دل على زيادة الهمزة وعدم النظير على اصالتها لانه ليس
فعلأ فى كلامهم ولان الهمزة اذا وقعت غير اول حكم باصالتها لقلة
زيادتها غير اول مع ان الاصل عدم الزيادة وتتضح ذلك فيما بعد ان
شاء الله تعالى هذا مع انهم يقولون ضاهيت اى شابهت وضهيا موافق
له فى الحروف الاصول ومعناه فوجب ان يكون منه فتكون الهمزة زائدة
فان قيل فقد قالوا ضاهأت بالهمزة كما قالوا ضاهيت بالياء ونحن نسلم
ان ضهيا ليس فعلا لكن لم يتعين ان يكون فعلا لجواز ان يكون فعيلا فانه
قد تعارض الدليلان اعنى ضاهيت وضاهأت فجوابه من وجوه
الاول انه لو اعتبر ضاهيت لكان وزنه فعلا ولو اعتبر ضاهأت لكان
وزنه فعيلا وفعلا اقرب من فعيل لان الزيادة بالاخر اولى والثانى ان
ضاهيت اكثر استعمالا من ضاهأت فاعتباره اولى والثالث لو اعتبر
ضاهأت لم يمكن حمل ضهيا عليه لانه متعين ان يكون من ضاهيت لوجود
زيادة الهمزة ولو اعتبر ضاهيت لامكن حمل ضهياء وضهيأ عليه فاعتباره
اولى **قوله** وفينان اى وكان فينان فيعالا لا فعلانا مع ان النون كثرت
زيادتها بعد الالف اخرا لمجى فنن فقدموا الاشتقاق على غلبة الزيادة
يقال شجر فينان اذا التفت اغصانه واسودّ ظله **قوله** وجرائض
اى وكان جرائض بالهمزة فعائلا لا فعالِلا مع كثرة فعالل كعلابط وعذافر
وهو العظيم الشديد وعدم فعائل وذلك لمجى جرواض فقدم الاشتقاق
على عدم النظير والجرواض والجرياض الضخم العظيم البطن من الجرض
وهو الغصص كانه يجرض به كل احد لثقله قال الاصمعى قلت لاعرابى ما
الغصة الشجى والجمع غصص

الجرباض قال الذي بطنه كالجباض قوله ومِعزًى اى وكان معزًى فِعلاً لا مفعَلاً مع ان الميم كثرت زيادتها اولا مع ثلاثة اصول وذلك لمجي مَعْز بمعناه فسقوط الالف وثبوت الميم يدل على زيادة الالف وهو ظاهر وعلى اصالة الميم والا لبقي الاسم المتمكن على حرفين فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة والمَعْز بسكون العين وفتحه خلاف الضأن من الغنم وهو اسم جنس قال سيبويه معزًى منون مصروف لان الالف للالحاق لا للتانيث وهو ملحق بدرهم يدل عليه قولهم في التصغير مُعَيْز بكسر ما بعد يا التصغير ولو كان للتانيث لما كسروا كما في حُبيلَى قوله وسَنْبَتَةٌ اى وكان سَنْبَتَة فَعْلَتَةً لا فَعْلَلَةَ مع كثرة فَعْلَلَة وعدم فَعْلَتَة لقولهم سَنْبٌ فقدموا الاشتقاق على عدم النظير يقال مضى سَنْبٌ من الدهر وسنبتة اى بُرهة وهذه التا تثبت في التصغير تقول سُنَيْبِتة لقولهم في الجمع سنابت وقد جاسَنْبَةٌ اصابتنا واحدة قوله وبُلَهْنِيَة اى وكان بلهنية فُعَلْنِيَةً لا فُعَلْلِيَةً كسُلَحْفِيَة وعدم فُعَلْنِيَة وذلك لتقدم الاشتقاق على عدم النظير فانه يقال عيش أبْلَهُ قليل الغموم ويقال فلان في بلهنية من العيش اى في سعة قال في شرح الهادي زيدت فيه النون واليا للالحاق بقذعمل قوله والعِرَضْنَة اى وكان العِرَضْنَة وهي الناقة التي من عادتها ان تمشي معترضة للنشاط فِعَلْنَةً لا فِعَلَّلَة مع كثرة فِعَلَّلَة كِزِبَحْلَة وسِبَحْلَة كلاهما بمعنى الطويل السمين وعدم فِعَلْنَة لانه مشتق من الاعتراض قوله واول اى وكان اول افعل لا فوعلا اختلفوا في وزن اول فقال بعضهم هو فوعل من أَوَل ادغمت الواو التي هي واو فوعل في الواو التي هي عين فصار اوّل وانما ذهبوا الى ذلك لان الواو تزاد ثانية كثيرا كجوهر وكوثر والمختار انه أفعل لمجي الاولى في مونثه والأُوَل في جمع مونثه ولا شبهة في انهما الفُعلَى والفُعَل ولا

يجي

يجي من فوعل مثل ذلك لانه يكون مونثه فوعلة وجمعه فواعل نحو جوهر وجوهرة وجواهر فحكموا فيه بالاشتقاق لا بغلبة الزيادة فلذلك قالوا هو افعل ثم اختلفوا فقال بعضهم انه من وَوَل اى حروفه الاصول واو وواو ولام فاصله على هذا اوول ادغمت الفا في العين وقال بعضهم انه من وأل واصله على هذا اوأل قلبت همزته واوا وادغمت وقال اخرون انه من أوَل وقلبت الهمزة على المذهبين واوا وادغمت والصحيح هو المذهب الاول لما يلزم من مخالفة القياس على المذهبين الاخيرين وانما فروا من المذهب الاول لاستبعادهم كون الفا والعين من جنس واحد واصل أولى على المذهب المختار وُولَى قلبت الواو همزة لزوما وان كانت الهمزة الثانية ساكنة حملا على الاول لما سبق قوله وانفحل اى وكان انفحل وهو مسن يابس الجلد على العظم انفعلا من فَحَلَ اذا ابيس حكموا بذلك مع كثرة فِعْلَل كقرطعب وعدم انفعل تقديما للاشتقاق على عدم النظير فانه لا يكون زيادتان في اول الاسم غير الجاري على الفعل الا ما شذ من قولهم رجل انفحل وانزهو وانفخر فان الهمزة والنون فيهما زائدتان لاشتقاقهما من الفَحْل والزَهْو والفخر وقال بعض الفضلا في شرح تصريف ابن مالك ذهب ابو الفتح الى ان انفحلا من معنى الفحل لا من لفظه ووزنه فِعلَلٌ فتقول في تصغيره أنيفح وعلى الاول انت مخيّر ان حذفت الهمزة قلت نُفيحل وان حذفت النون قلت أُفيحل ثم قال فيه ذهب الزعفراني الى جواز كون الهمزة في انزهو بدلا من العين في عنزهو فهي اذًا اصل والنون والواو زائدتان ويقال رجل عِنزَهْوٌ للذي لا يحدّث الناس ولا يلهو وفيه غفلة قوله وافعوان اى وكان افعوانٌ وهو ذكر الافاعي افعلانا لمجي افعًى وافعَى افعل لقولهم فَغْوَة السم فيكون افعوانٌ فيكون ~~فعولان~~ افعلانا اعلم انه لو حكم في افعوانٍ بزيادة الهمزة واصالة

الواو لكان وزنه أُفعلانا كأُفْحُوَانٍ وهو نبتٌ طيبُ الريح حواليه وَرَقٌ بيضٌ ووسطه اصفر وهو البابونج ولو حكم بزيادة الواو واصالة الهمزة لكان وزنه فعلوانا كعُنفُوان وهو اول الشباب ثم حكموا بان وزنه افعلان لكنهم ما عللوا ذلك بان افعلانا اكثر من فعلوان بل قالوا المجى افقى لان الاشتقاق مقدم على غيره فعللوا به هكذا ذكره بعضهم وفيه نظر لان الوزنين نادران ولذا قال المصنف فى اخر هذا الباب فان ندرا احتملها كارجوان فالاولى ان نقول قدم فيه الاشتقاق على غلبة الزيادة فان الواو اذا كانت غيرا ول مع ثلاثة فصاعدًا تكون زيادة غالبا **قوله** واضحيانٌ اى وكان اِضحيان وهو المضىء افعلانا كإسحمان وهو اسم جبل بعينه لا فعليانا كصِليّان وهو بقلة وذلك لمجىء الضحى قدم الاشتقاق على غلبة الزيادة فان اليا تكون زائدة غالبا مع ثلاثة فصاعدا **قوله** وحنفقيق وهو الداهية فنعليلا من خفق لا فعلليلا حكموا بذلك مع كثرة فعلليل كسلسبيل وعدم فنعليل تقديما للاشتقاق على عدم النظير فان النون الثانية الساكنة تكون اصلية فى الاكثر **قوله** وعفرنًى اى وكان عفرنى وهو الاسد فعلنًى من العفر بالتحريك وهو التراب والالف والنون للالحاق بسفرجل لقولهم ناقة عفرناة اى قوية فلو كانت الالف للتانيث لم تدخل عليها تا التانيث لا فعلّى كحبركى للقراد والانثى حبركاة فالفه للالحاق وانما قالوا انه فعلنى مع عدمه تقديما للاشتقاق على عدم النظير **قوله** فان رجع الى اشتقاقين قد ذكرنا ان المصنف جعل الكلام فى الاشتقاق ثلاثة اقسام الاول فى بيان ما يكون الاشتقاق فيه مقدما على غيره ولما فرغ من هذا القسم شرع فى القسم الثانى وهو ما يكون اللفظ فيه راجعا الى الاشتقاقين لا يكون لاحدهما ترجيح فيؤخذ بايهما اُريد وذلك كارطى وهو شجر من اشجار الرمل فانه يجوز ان يكون وزنه

فعلى

فَعْلَى لقولهم بعير اَرِطٌ اذا اكل الارطى واديم مأروط اذا دبغ به فان بقاء الهمزة يدل على اصالتها وحينئذ تكون الفه للالحاق لا للتانيث لان الواحدة ارطاة ولو كانت الالف للتانيث لم يدخلها تانيث اخر فنجعلها للالحاق بجعفر لان الالحاق اخص من التكثير لان كل الحاق تكثير ولا ينعكس والاخص اكثر فائدة فحمله عليه اولى ويجوز ان يكون وزنه افعل لقولهم بعير راطٍ واديم مرطى فان سقوط الهمزة فيه يدل على زيادته واصل راطٍ راطى اعلّ اعلال قاض وكذا اولق وهو الجنون يجوز ان يكون فوعلا لقولهم رجل مالوق وان يكون افعل لقولهم مولوق وكحسان وحمار قبان لانهما لو منعا الصرف وجعل الالف والنون زائدة لكان من الحس والقب ولو لم يمنعا لكان من الحسن والقبن والقب يبس الجلد وذهاب نداوة اللحم وغيره والقبب دقة الخصر والقبن الذهاب فى الارض وحمار قبان دويبة فان قلت ذكر فى الصحاح ان العرب لا تصرف قبان وذكر ابن مالك ان المسموع فى حسان منع الصرف فكيف قال المصنف حيث صرف ومنع قلت من الجائز ان كان قد سمع فيهما الصرف وعدمه وهم لم يسمعوا فيهما الا منع الصرف فان شهدوا بانه لم يات فيهما الصرف فشهادة النفى لا تسمع وما وقع فى الشرح المنسوب الى المصنف من انه يترجح فيه فعلان على فعّال حيث كان هذا الوزن فى اسما الاعلام اكثر فخارج من الغرض ومخل به فلا يبعد ان يقال ذكرهما المصنف بطريق التمثيل بمعنى انه لو ثبت فيهما الصرف وعدمه ولا يكون مرجح من خارج فهما مما نحن فيه وقيل جاء رجل اسمه حيان الى ملك فقيل للملك اينصرف حيان او لا ينصرف فقال الملك ان اكرمته فلا ينصرف والا فينصرف ووجهوه بانه ان اكرمه فكانه احياه فيكون من الحى فلا ينصرف لزيادة الالف والنون مع العلمية وان لم يكرمه

قوله اكثر فائدة لانه يلزم من صدقه صدق الاعم ولا ينعكس كليا ولهذا المعنى كان المطلق محمولا على المقيد خلاف العكس ووجه ذلك بان العمل بالمقيد عمل بالمطلق من غير عكسه

الاولى ان فعّال والقبوب لانه مصدر فعل لازم وهذا ما سمه ذلك الاولى ان فعال والقبون لانه ايضا مصدر الفعل اللازم نص على ذلك فى الصحاح

توجيه اخر ذكره ضيا الدين وهو انه اذا اكرمه لا ينصرف من عنده ويلازم محل اكرامه واذا لم يكرمه كان ذلك موجبا لا نصرافه وتوجهه الى جهة اخرى انتهى ح ان كان الملك عادفا بالتصريف بالوجه الاول متعين والا فالملك ح ما اراد علامه الا المعنى الثانى وان وجهوه بالاول

فكانه اهلكه فيكون من الحين فينصرف قوله والا فالترجيح اى وان لم يكن الاشتقاقان واضحين فيطلب الترجيح و يوخذ بالراجح فقوله الا ههنا ليس حرف استثنا بل هو ان الشرطية ادغمت نونها فى لا النافية وهذا هو القسم الثالث من اقسام الاشتقاق كما اتفقوا على ان ملكا تخفيف ملأك لقولهم فى جمعه ملائكه و ملائك ولقول الشاعر فلستُ لانسىّ ولكن لِمَلأَكٍ تنزّل من جوّ السما يصوبُ ثم اختلفوا فيه فقال الكساى اصله مألكٌ من الألوكة وهى الرسالة قدّم اللام على الهمزة فقيل ملأك ثم تركت همزته لكثرة الاستعمال فقيل ملكٌ وهو المختار لان الملك فيه معنى الرسالة قال الله تعالى جاعل الملائكة رسلا وليس فيه خلاف الظاهر الا القلبُ وهو كثير وقال ابن كيسان فَعْأَل من الملك وهو بعيد لان فعألا نادر ومفعلا كثير والحمل على الاكثر اولى ولان مناسبته مع الالوكة اقوى من مناسبته مع الملك اذ لا نعرف له مُلكا وقال ابو عُبيدة هو مفعل من لأك اى أرسل ذكر فى الشرح المنسوب الى المصنف انه بعيد فى المعنى فى الملك انه رسول لا مرسل واذا كان من لأك كان معناه مرسلا لا مرسَلا وقيل فيه نظر لانا لا نسلم انه لو كان معناه مرسلا لجواز ان يكون مَفْعَلا من لأك بمعنى موضع الرسالة او بمعنى المرسَل عبر عن الموضع او عن المفعول بالمفعل لان المفعل لا يمتنع وقوعه فى موضع اسم المفعول كما لا يمتنع وقوعه فى موضع اسم الفاعل والحق انه ان ثبت لأك بمعنى ارسل كان جعل ملأك من لأك اولى لسلامته عن القلب وعن مثال نادر ولم يذكر فى الصحاح ولا فى المغرب لأك بمعنى ارسل قوله وموسى اى وموسى الحديد مُفعل من اوسيت راسه اى حلقتُ وقال الكوفيون هو فعلى من ماس يميس اذا تبختر اى والاول اولى لان نسبته الى الحلق اكثر منها الى التبختر ولان مُفعلا اكثر من

من فُعلى لانه يبنى من كل افعلتُ ولان المسموع فيه الصرفُ ولو كان فعلى لما صُرف لان الف فُعلى تكون للتانيث الا ما شذ فى قولهم دنيًا بالتنوين وهو نادر لا نظير له فى كلام العرب واما موسى اسم رجل فقال ابو عمرو بن العلا هو مفعل يدل على ذلك انه ينصرف فى النكره وفُعلى لا ينصرف على حال وكان الكساى يقول هو فُعلى قوله وانسان اى وانسان فِعلان من الانس عند البصريين لموافقته مع الانس لفظا ومعنى لما ثبت فى معناه انس بكسر الهمزة وسكون النون وانس بفتحتين وانيس بفتح الهمزه واناس بضم الهمزة قال الله تعالى فيومئذ لا يسئل عن ذنبه انس ولا جان وقال الشاعر اتوا نارى فقلتُ منون انتم فقالوا الجن قلتُ عِموا ظلاما فقلت الى الطعام فقال منهم فريق نحسد الأنسَ الطعاما اى اتى الجن نارى فقلت لهم هلمّوا الى الطعام فقال فريق منهم نحن نحسد الانس الطعام لانهم ياكلون ونحن لا ناكل وقال المتنبى انما انفُس الانيس سباع يتفارسن جهرةً واغتيالا وقال اخر ان المنايا يطّلعنَ على الأناس الآمنينا وكل ذلك يدل على ان الهمزة اصل ويكون وزنه فى التصغير فُعيليانا وقال الكوفيون هو افعان من نسى والمختار الاول لانه لا توافق نسى لا لفظا اذ ليس فيه يا ولا معنى فان الانسان ليس فيه دلالة على نسيان فبَعُد باعتبار اللفظ والمعنى وحملهم على ذلك تصغيره على انيسيان واستدلوا بذلك على ان اصله انسيان على إفعلان حذفت اليا على غير قياس فوزنه افعان وما ذكر انه قال ابن عباس رضى الله عنهما انما سُمّى انسانا لانه عُهد اليه فنسى وقال ابو تمام لا تنسيَنْ تلك العهود فانما سميتَ انسانا لانك ناسى فوزنه فى التكبير افعان لان اللام محذوفة وفى التصغير افيعلان وما ذكره الكوفيون فاسد لانما قالوه يستدعى الاعلال بحذف اللام فى الافراد وهو ظاهر وفى الجمع ايضا اذا قلت اناسى لان ياءَ الاخيرةَ مبدلةٌ عن النون واصله اناسين واليا

ويلزم الكساى منع صرفه مطلقا والمسموع علامة وهو صرفه فى حالة التنكير فالقول ح لابى عمرو بن العلا فافهم

المتقدمة عليها زائدة وليست بلام الفعل لانه لا يقع بعد الف الجمع
بغيرها الا واو سطها حرف مد زائد كمصابيح وقناديل وايضا يلزم
منه رد اللام في التصغير من غير حاجة اليه لان بنا التصغير يحصل
دونها الا يرى انك لو صغرت شاكا محذوف العين من شاك لقلت
شويك ولا يرد العين وحديث ابن عباس رضي الله عنهما لم يثبت وابو
تمام لا يحتج بشعره وذكر في شرح الهادي انه لا يعرف مذاهب الاسما و
وانما اصدر هذا على مذهب الشعرا التخييلية **قوله** وتربوت اي
وتربوت على وزن فعلوت من التراب عند سيبويه لان التربوت
هو الذلول يقال جمل تربوت اي ذلول والذلة والمسكنة تناسب التراب
قال الله تعالى او مسكينا ذا متربة ولم يجعله تفعولا بان يكون من قولهم
ربت الصبي يربته تربيتا اي رباه وحروفه الاصول الرا والبا والتا
ذكره في الصحاح مع ان المناسبة المعنوية متحققة بين تربوت وبين
قولهم ربته لان الجمل انما يصير ذلولا بالتربيت والاعتمال وانما
حكم سيبويه بذلك لان التا بعد الواو تزاد في مثل هذا البنا كثيرا كجبروت
للمبالغة في التجبر وملكوت للملك العظيم ويقال رهبوت خير من رحموت
اي لان ترهب خير من ان ترحم ويقال رجل رغبوت فظهر رجوع
هذا الى الاشتقاقين والاخذ فيه بالترجيح ذكر في شرح الهادي ناقة
تربوت اي مذللة والاصل دربوت لانه من الدربة وانا اقول انما
لم يختر سيبويه هذا المذهب لان الاصل عدم الابدال وقال بعض الناس
سبروت فعلوت من السبر لان السبروت هو الدليل الحاذق في
خبرة الطرقات وسبرها فقد وافق معنى السبر وقال سيبويه
هو فعلول من قولهم سبروت للارض القفر اما بان يكون مشتقا منه
ويكون الضد في احدهما غيرها في الاخر كما في فلك مفردا وجمعا

لتحقق

لتحقق الاشتقاق او لاطلاق هذا اللفظ وهو في الاصل بمعنى الارض القفر
على الدليل الحاذق في خبرة الطرقات لما بينهما من الملابسة كما قال الشاعر
ادعى باسما نبزا في قبائلها كان اسما اضحت بعض اسمائي واشار في الصحاح
الى ان الثاني سبروت بمعنى الارض القفر اصل ووزنه فعلول ثم ان التوجيه
الاول لكونه فعلولا اولى واليق مما نحن فيه يعرف بالتامل ثم اعترض
في هذا الموضع على سيبويه وقيل كانه ناقض لانه جعل تربوتا من التراب
مع ما بينهما من البعد ولم يجعل سبروتا من السبر وجوابه انهما لما
رجعا الى اشتقاقين كما ذكرنا حكم بغلبة الزيادة وبيانه انه لما كانت
التا بعد الواو زائدة كثيرا في مثل تربوت حكم فيه بذلك ولما لم يغلب ذلك
في مثل سبروت والاصل عدم الزيادة وفعلول كثير في كلامهم كعصفور
مع المناسبة المذكورة حمله عليه فظهر هنا الاخذ بالراجح من الاشتقاقين
واورد على سيبويه ايضا انه قال في تنبالة وهو القصير انه فعلالة
ولم يقل هو مشتق من التنبل وهو الصغار ليكون تفعالة مع انه اشبه
مما قاله في تربوت واجيب عنه بانه لما راى ان تفعالة بعيدة من الاوزان
وفعلالة كثيرة قال بذلك وانما ذكر المصنف تنبالة هنا لانه مما اورد
به في الاخذ بهذا الاشتقاق على سيبويه **قوله** وسرية اختلف في سرية
فقال بعضهم انها مشتقة من السر الذي هو الجماع او الذي يكتم للمناسبة
المعنوية اذ الغالب ان السرية تكتم عن الحرة وقال بعضهم انها من السراة
ثم القائلون بانها من السر اختلفوا فذهب بعضهم الى انها فعلية منسوبة
اليه وضمت سينها مع ان القياس الكسر كما قالوا دهري في النسبة الى
الدهر وذهب اخرون الى انها في الاصل سرورة على وزن فعلولة من
السر ايضا ابدلوا من الرا الاخيرة يا للتضعيف ثم قلبوا الواو يا
وادغموا ثم كسر واما قبل اليا للمناسبة فهي على هذا فعلية مغيرة عن

عن فُعلولةَ والقائلون بانها من السَراة وهى الخيار ذهبوا الى ذلك لانها
لا تُجعل الامة سُريّة الا بعد اختبارها ووزنها عندهم فعّيلة فتكون الرا
الواحدة والبا الواحدة زائدةً والمختار هو الاول وهو انها فعليّة من
السر لقوة المعنى كما تقدم واللفظ ايضا لكثرة فعليّة بحركتِه وقلة فُعلولةَ
وعدمُ فعّيلة وهنا مذهب اخر ذهب اليه الاخفش ولم يذكره المصنف
وهو انها فعّولة من السرور لانها يُسرّ بها فابدلوا من الرا الاخيرة ياءً
ثم قلبوا وادغموا كما مر **قوله** ومؤنة قيل من مان يمون لان معنى مانَهُ
قام بمؤنته فعلى هذا اصله مؤونه بواوين على فَعُولة قلبت الواو الاولى
همزة لان الواو المضمومة المتوسطة تقلب همزة نحو ادؤر وهذا على
تقدير ان يُقرا قوله مان يمون بلفظ الاجوف ويجوز ان يقرا بالهمزة على
ما ذكر فى الصحاح والمغرب وهو ان المؤونة فَعُولةٌ بمعنى الثقل من مأنْتُ
القومَ اذا احتملتَ مؤونتهم او بمعنى العُدّة من قولهم انا فى هذا الامر
وما مأنْتُ له مأنًا اذا لم تَسْتعدَّ له وقيل من الأَوْن لكون المونة مستلزمة
للثقل والأَوْنُ الثِقْل والاصل مأْوُنه نقلت حركة الواو الى الهمزة فصار
مؤُونه ووزنها على هذا مفعُلةٌ ذكر فى الصحاح ان من جعله من الاون
فالأَوْن العدل واحد جانبى الخرج لانه يَثقُل على الانسان تقول خُرجٌ
ذو أَوْنَين وهما كالعِدلَين ومنه قولهم اوَّن الحمارُ اذا اكل وشرب
وامتلا بطنُه وامتدّ خاصرتاه صار مثل الاون وقال الفرا من الاين
وهو التعب والشدة والاصل مأْيُنة نقلت حركة اليا الى الهمزة فصار مأيُنه
ثم قلبت اليا واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها فصار مؤونه ووزنها
على هذا ايضًا مَفعُلةٌ تجرى الفرا فيه على اصله فى ان اليا اذا وقعت عينا
مضموما ما قبلها تقلب واوًا لا ان تُبدَّل الضمة كسرةً كما هو مذهب
سيبويه والمختار الاول لدلالة المؤنة على معنى مان يمونُ مباشرةً

علاق

خلاف الثقل والتعب فانهما قد لا يكونان ثَمَّ ولو سُلم كون ذلك لازما
فليس دالا عليه مباشرةً وقول الفرا ابعدُ للزوم كثرة التغيير على
مذهبه **قوله** واما منجنيق وهى معرّبة مونثةٌ قال زُفَر بن الحارث
لقد تركتنى منجنيقُ بن بَحْدَلٍ اَحِيدُ من العُصفور حين يطيرُ واصلها
بالفارسية مَن جِه نيكْ ما اجودنى وانما حكموا بانها معرّبة لان الجيم
والقاف لا يجتمعان فى كلمة واحدة من كلام العرب الا ان تكون معرّبةً
نحو الجردقة للرغيف وهى معرّبة كِرْدَهْ او حكاية صوت نحو جَلَنْبَلَقْ
وهو حكاية صوتِ بابٍ ضخم فى حال فتحه واصفاقه جَلَنْ على حدة وبلَقْ
على حدة اذا عرفت ذلك فاعلم ان الاكثر على ان الاسما المعرّبة يحكم عليها
بالاصلى والزائد لانها لما تكلمت العرب بها وصرّفتها فى الجمع والتصغير
اَجروها مُجرى العربى فلذا حكم على الف لجام ويا ابرهيم بالزيادة لقولهم
لُجُمٌ وأَبارهُ وايضا فيحكمون بذلك على معنى انها لو كانت من كلامهم لكان
قياسها ان تكون كذلك ومنهم من لا يتعرض لوزنه والحكم عليه بزيادة
فى البعض واصالة فى البعض ويقول انما تثبت ذلك فيما تكون من كلامهم
واما ما عرّبوه فلم يَثبت ذلك فيه فاشار المصنف الى بيان وزن
منجنيق ذاهبا الى المذهب المختار وقال ان اعتُدَّ بقولهم جنقونا
اى رمونا بالمنجنيق فوزنه منفعيل لان اصوله الجيم والنون والقاف
ونَقَل ابو عُبيد عن بعض العرب ما زلنا نُجْنَقُ ونقل غيره كنا نَجْنُقُ مرةً
ونرشَقُ اُخرى وحكى الفرا جَنَقْنَا هم وان لم يعتد به لقلته فى استعمال
الفصحا ولقول الفرا انه مولد من لفظ المنجنيق لانه موضوع فى لغة
العرب فان اعتد بمجانيقَ فمنفعليل لان حذف النون دل على زيادتها
واذا كانت النون زيادة لا يجوز ان يكون الميم زيادة ايضا اذ لا يجتمع اول
الاسم زيادتان الا ان يكون جاريا على الفعل هكذا ذكر فى شرح الهادى

ولد جلن على حدة وبلق على حدة ونحوها الا ان نقول يكون كلمتين لا كلمة فلم يجتمعا فى كلمة كما قال هذا الشارح فتامل

ولندور منفعلل اذ لا يجتمع زائدان فى اول الكلمة فى هذا الضرب من الاسما وانما يكون ذلك فى الجارية على الفعل نحو منطلق نظام تمامه

وان لم يعتد بمجانيق فان اعتد بسلسبيل وقيل هو فعلليل كما ذهب
اليه الاكثرون فمنجنيق فعلليل اذ التقدير انه لم يعتد بجنفونا ولا بمجانيق
فلا يكون دليل على زيادة الميم والنون والاصل عدم الزيادة والتقدير ان
فعلليلا ثابت في كلامهم فلا يلزم من كونه فعلليلا محذور كعدم النظير
وغيره فنحكم بانه فعلليل وان لم يعتد بسلسبيل على الاكثر فوزن
منجنيق فعلنيل اذ لا يكون فعلليلا لعدم النظير ولم يدل دليل على
زيادة ميمه ونونه الاولى والزيادة بالاخر وما قرب منه اولى فيكون
وزنه فعلنيلا ثم ان المصنف قدم جنفونا اذ الاشتقاق مقدم على
غيره واردفه بقوله مجانيق لان زيادة النون منه علم بالاشتقاق
واصالة الميم بعدم النظير ثم ذكر انه ان ثبت ان سلسبيلا فعلليل
فهو كذلك اذ لم يدل دليل على زيادة الميم والنون والاصل عدم الزيادة
وبعد ذلك تمسك بعدم النظير وقال حينئذ يكون فعلنيلا فلذلك
وقع الترتيب هكذا فتدبر والمختار من هذه المذاهب انه فنعليل لان
جنفونا غير معتد به لما مر ولا وجه لعدم الاعتداد بمجانيق لان جمع
منجنيق اما مجانيق او مجانق وكلاهما يدل عليه واعتبار الاخيرين كان
مشروطا بعدم هذا فهذا هو المذهب المختار واليه ذهب سيبويه
ومجانيق يحتمل الثلاثة لانه ان اعتد بجنفونا فوزنه مفاعيل والا
فان اعتد بسلسبيل فوزنه فلاليل والا فوزنه فلانيل ثم ان النظر الى
مجانيق في ذاته يقتضي ان يكون وزنه فعاليل ولذلك ذكرا ولا انه ان
اعتد به فمنجنيق فنعليل فظهر انه اراد بالثلاثة غير ذلك فتامل
ومنجنون وهو الدولاب مثل منجنيق في اوزانه الا في منفعيل لانه ان
اعتد بمجانين فمنجنين فنعليل ومنجنون فنعلول والا فان اعتد بسلسبيل فمنجنين
فعلليل ومنجنون فعللول والا فمنجنين فعلنيل ومنجنون فعلنول وانما
كان

كان منجنون مثل منجنيق لمجيء منجنين بمعناه ولولا منجنين لكان منجنون
فعللولا لمجيء هذا الوزن في كلامهم كعضرفوط ثم من جعل النون الاولى في منجنين
ومنجنين اصلية جمعه على مناجين وكذا تجمعه عامة العرب ومن جعلها
زائدة جمعه على مجانين وانما قال الا في منفعيل اذ لم يات مثل جنفونا ليدل
على زيادة الميم والنون في منجنين كما دل جنفونا على زيادتهما في منجنيق
وذكر بعض الشارحين انه لو قال ومنجنين مثله لكان اولى لان صورة منجنين
مثل صورة منجنيق وفيه نظر اذ لا شبهة في ان منجنينا مثله واراد المصنف
ان يبين ان منجنونا ايضا مثله وخندريس كمنجنين اي في القولين المشهورين
وهما ان يكونا على فعلليل وفنعليل لا فعلنيل وهو ظاهر اذ لا نون فيه
في مقابلة النون الثانية من منجنين والمصنف فصل بحث المنجنيق عما
تقدمه بقوله واما وكانه انما فعل كذلك لان المنجنيق معرب وما تقدمه
ليس كذلك فلا يتحقق له اشتقاق مثل ما تقدمه ثم ذكر منجنونا وخندريسا
معها لما بينها من المقاربة في عدد الحروف وكيفية الحركات والسكون
والخلاف في الوزن قوله فان فقد الاشتقاق اي فان فقد الاشتقاق
فيعرف الزائد بخروج الكلمة عن الاصول لما فرغ من الاشتقاق شرع
في عدم النظير فنقول اذا لم يوجد الاشتقاق فاما ان تخرج الكلمة او
زنة اخرى لها عن الاصول او لا فان لم تخرج عنها فيعرف الزائد حينئذ
بغلبة الزيادة كما يجيء حيث اشار بقوله فان لم تخرج فبالغلبة وان
خرجت فذلك هو عدم النظير وقسمه المصنف ثلاثة اقسام الاول
ان تخرج الكلمة عن الاصول بتقدير الاصالة الثاني ان لا تخرج هي
بل تخرج زنة اخرى لها ضمنها الثالث ان تخرج تلك الكلمة عن الاصول
على تقديري الاصالة والزيادة معا ثم اشار الى القسم الاول بقوله
فبخروجها عن الاصول كتاء تتفل وهو ولد الثعلب وترتب وهو

وهو الشي الثابت فانه ليس فَعْلُلٌ بضم الفا في الاصول فيحكم بزيادتها
فيهما فوزنهما تَفعُل بفتح التا وضم العين وارد ههنا سوال في الشروح وهو
انه ليس تفعل ايضا في الاصول واجيب عنه بانه اذا تعارض الامران
فالحمل على الزائد اولى لان ما زيد فيه من الكلم اكثر من المجرد هكذا ذكروه
ويعلم منه ان تَتفُلا وتُرتُبا مما يخرج عن الاصول بتقدير اصالة التا وزيادتها
والكلام فيما يخرج عنها على احد التقديرين فكيف يصح ذكرهما ههنا وغاية
ما امكننا ان يقال مراد المصنف ان يبين انه اذا اخرج اللفظ من الاصول بتقدير
اصالة حرف فانه يحكم بزيادة ذلك الحرف ومثل لذلك بما يخرج على طريق
الاصالة ولم يعبا بخروجه على تقدير الزيادة ايضا فانه ليس منظورا فيه
ههنا وايضا ذكر في شرح الهادي ان تَرتُبا هو الشي الثابت من الرُتوب
وهو الثبات وذكر بعض الفضلا في شرح تصريف ابن مالك ان التا
الاولى في تَرتُب زائدة لوجهين احدهما الاشتقاق وهو انه من رتب
والثاني عدم النظير فدل هذا على ان له اشتقاقا وقد جعله المصنف
مما فقد فيه الاشتقاق ويمكن ان يقال المراد من ايراده بيان انه يخرج
عن الاصول على تقدير اصالة التا من غير النظر الى اشتقاقه لكنه كما ترى
وكذا قالوا تَتفُل تفعُل من التفل وهو لفظ الريق سمي ولد الثعلب به لما فيه
من اللين والصغر من قولهم رجل تَفِلٌ اي وسخ لكن يمكن ان يمنع تحقق
الاشتقاق هنا بل هو شبهة الاشتقاق قوله وكنون كُنتأْل وهو
القصير فانك لو جعلتها اصلية لكان وزنه فُعْلَلًّا او فُعْلَأْلًا وكلاهما
مُطَّرَح فلذلك حكم بزيادتها وكذا نون كَنَهبُل وهو نوع من الشجر اذ ليس
في الاصول مثل سَفرجُل بضم الجيم فوزنه فَنَعلُل وذكر في شرح الهادي
انه لو قيل ليس في الكلام فنعلل ايضا قلت الحمل على الزيادة اولى فيرد ههنا
مثل ما مر قوله بخلاف كَنَهوَر وهو العظيم من السحاب الابيض فانه
لم

لم يحكم فيه بزيادة النون لانه اذا حكم باصالة نونه كان على وزن فعلّل
وهو موجود في ابنيتهم الا ان الواو فيه للالحاق بسفَرْجَل فوزنه حينئذ
فعلوَل قوله ونون خنفسا بفتح الفا عطف على قوله نون كنتأل فحكم
بزيادتها لعدم فُعْلَلًا بفتح اللام الاولى وكذا نون قُنفخر بضم القاف وهو
العظيم الجثة لعدم فعلّل قوله او بخروج زنة عطف على قوله فبخروجها
اي ان فقد الاشتقاق فيعرف الزائد بخروج تلك الكلمة عن الاصول او
بخروج زنة اخرى لتلك الكلمة عنها وهذا هو القسم الثاني من عدم النظير
وذلك كتا تُتفُل وتُرتُب بضم الاولى فانك تحكم بزيادتها وان كان فُعلُل
موجودا في كلامهم كبُرثُن لما ثبت زيادتها في تَتفُل وتَرتَب بفتح الاولى
لكذا فيهما لان اللفظ والمعنى متفقان فكيف يكون في احدهما وفي الاخرى
زائدا قال في الصحاح امر تُرتَبٌ بضم التا وفتح العين فاشار بقوله بضم
التا وفتح العين الى ان التا زائدة وذلك ظاهر اذ لم يثبت جُخدَب بضم الجيم
وفتح الدال لخروجها عن الاصول وكذا الوثبت لما ثبت زيادة التا في
تَرتُب وكذا نون قِنفخر بكسر القاف وان كان مثل قِرطعب كثيرا لما ثبت
زيادتها في قُنفخر بالضم وكذا نون خُنفُسا بضم الفا وان ثبت قُرفُصا لما
ثبت زيادتها في خنفَسا بالفتح والقرفصا ضرب من القعود وهو ان
يجلس الشخص على اليتيه ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه ويضعهما
على ساقه كما يحتبى بالثوب يكون يداه مكان الثوب وكهمزة النجح وهو
عود يتبخر به فانه يحكم بزيادتها وان كان فُعلُلل كثير نَبتٌ وهو الغليظ
ثابتا في كلامهم لزيادتها في ألنجوج لعدم النظير وهما متحدان في المعنى
والاصول وذكر في الشروح انه حكم بزيادة همزة النجح وان كان مثل
سفرجل موجودا في كلامهم وهذا يوهم ان نونه اصلية وليس كذلك
بل هي زائدة لما ستعرف ان النون كثرت زيادتها ثالثة ساكنة وايضا

جُخدَب صح
هذا يوهم الاختلاف في قول الرواة في فتح الثالث من نحو جخدب ولا نعلم احدا رد على الاخفش والفرا ما روياه من الفتح في نحو جخدب وطحلب وبرقع وجرشع ولكن من اهل النظر من اعتده وجعله مستدركا على سيبويه اذ لم يثبت فعللا ومنهم من لا يعتده لانه ليس اصلا وانما هو مخفف من فعلل مفرع عليه لان كلما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم من غير عكس السيد ركن الدين
وجا سودد بالفتح لا غير فيشكل على قوله من غير عكسه

ذكر في الصحاح والمفصل وشرح الهادي ان وزنه افنعل فان قيل
فهلا عكست في هذه الامثلة بان تحمل قُنفخرا بضم القاف على قِنفخر بكسر القاف
فيحكم باصالة النون وكذا في غيره قلت لانه يلزم من ذلك مخالفة الاصول
خلاف ما ذكرنا قوله فان خرجتا هذا هو القسم الثالث من اقسام
عدم النظير اي فان خرجت الزنتان عن الاصول ويريد بالزنتين ما يحصل
على تقدير الاصالة وعلى تقدير الزيادة كنَرجس فانك لو جعلت النون
زائدة فهو على زنة نَفعِل ولو جعلتها اصلا فهو على زنة فعلل وكلاهما
خارجان عن الاصول فيحكم بالزيادة لكثرة الزيادة ولو سميت به
لم تصرفه لانه على مثال نَضرِب وبعضهم يقول نِرجس بكسر النون
وهي فيه زائدة ايضا لاتفاق اللفظ والمعنى فان قيل نرجس اعجمي فهلا
جعلتم النون اصلا وان خالفت الكلمةُ الاصولَ حملا على ما ذهب
اليه ابو الحسن الاخفش في جالينوس من كونها اصلا وان خرج الوزن
عن الاصول فالجواب ان الفرق بينهما كون جالينوس علما في لغة
اهله كزيد وعمرو في لغة العرب وقد تقرر ان الاعلام يستجاز فيها ما لا
يستجاز في غيرها وليس كذلك نرجس لانه اسم جنس ذكره بعض الفضلا
في شرح تصريف ابن مالك وكِنطاوٍ وهو القصير اذ لا نظير له في كلامهم
على تقدير اصالة النون ولا على تقدير زيادته وفيه نظر اما اولا فلانا لا
نسلم انه لا نظير له على تقدير زيادة النون لان وزنه حينئذ فنعلو ونظيره
كِنثَأوٌ لعظيم اللحية من كثأت لحيته نبتت وعِنزهوٌ للذي لا يحدث
الناس ولا يلهو وفيه غفلة قال في الصحاح رجل عِزهاةٌ وعِزهىً منون
للذي لا يطرب للهوا وفِنعالٌ ونظيره سِندأوٌ من السَّدو وهو مصدر
مصدر سدَتِ الابل في سيرها مدت ايديها واما ثانيا فلانا لا
نسلم انه لا نظير له على تقدير اصالة النون فان نظيره قِرطَعبٌ فان قيل
حكم

هكذا في ابن اياز

هو ابن اياز

حكم بزيادة النون فيه لامرين احدهما الزام كون الثاني من هذا النحو
حرفا من حروف الزيادة وهذا دليل على انها مزيدة والثاني ان اكثر ما
جاء من ذلك قد دل فيه الاشتقاق على زيادة النون مع الواو كما في كِنثَأوٍ
وعِنزَهوٍ او على زيادة النون مع الهمزة كما في سِندَأوٍ وما لم يعلم اشتقاقه
من ذلك حمل على ما علم اجيب بانه لو كان كذلك لا يعلم زيادة النون فيه
حينئذ بعدم النظير بل بامرٍ آخر فلا يكون مما نحن فيه وما قيل من انه
من حنطأ انه الارض صرعته فيلزم الخُلْف لان الكلام فيما فقد فيه الاشتقاق
غير وارد لانا نمنع تحقق الاشتقاق ههنا بل غايته شبه الاشتقاق
ولا باس به وكجُندَب وهو ضرب من الجراد فانه يحكم بزيادة نونه
لانه لا نظير له على تقدير اصالة النون وزيادته وهذا اذا لم يثبت
جخدَب بفتح الدال وهو بمعناه واما اذا ثبت جخدب كما رواه الاخفش
فوزنه فُعلل لعدم الدليل على زيادته والاصلُ الاصلي قيل لا نسلم ان
جُندَبا يكون فُعلَلا على تقدير ثبوت جُخدَب فان الاشتقاق يدل على
زيادة نونه لانه من الجدْب لان الارض تجدِب مع الجراد غالبا ويمكن
ان يقال هذا انما يستمر لو كان هذا اشتقاقا محققا وليس كذلك
قوله الا ان تشذ يعني الا ان يكون ذلك الحرف مستبعدا زيادته
في ذلك المحل فانه يحكم باصالته كميم مَرزنجُوشٍ اذ لم تثبت زيادة
الميم في اول الكلمة حال كونها خامسة اي واحدة من الخمسة يعني
اذا وقعت الميم في اول الكلمة وكانت بحيث اذا جعلت اصلا كانت
واحدة من الحروف الاصول الخمسة ولا يحكم بزيادتها وذلك في غير
الجاري على الفعل ونونها فانه يحكم فيه بزيادة النون لعدم فَعْلَلُول
فوزنه فعلنلول قوله ونون بَرنَاسَا عطف على قوله ميم مرزنجوش
اي الا ان تشذ الزيادة كميم مرزنجوش وكنون برناسا فانه يحكم باصالتها

ووزنه فنعلا لا اصرح بذلك فى شرح الهادى وايضا ذكر فى المفصل فى
الرباعى الذى زيد فيه ثلاثة احرف فلو كان عطفا على قوله نونها كما ذكره
بعض الشارحين لكان المعنى انها زائده فينبغى ان يكون مزيد الثلاثى وليس
كذلك لما مر ويؤيد ما ذكرنا ان النون لا تزاد ثالثة متحركة كما اشار اليه
المصنف بقوله وثالثة ساكنة والبرنا سّنا الناس ويقال ما ادرى من
اىّ البرنا سّا هو قوله واما كُنَابيل فمثل خزعبيل يدل على انه جعله
مزيد الخماسى على فعلّيل لكن هذا اللفظ ذكر فى شرح الهادى فى مزيد
الرباعى بهذه العبارة وهو قوله فُعالِيل بضم الفا لم يات منه الا اسم
واحد وهو كنابيل وايضا ذكر هذا اللفظ فى المفصل فى الرباعى الذى
زيد فيه حرفان ولم يرد عليه المصنف فى شرحه بل اكتفى بقوله هو اسم
ارض علم فينبغى ان لا ينصرف ويمكن ان يقال مراده ان النون فيه اصلية
اذ الكلام فى زيادة النون واصالته لكن فيه تعسف والخزعبيل الباطل
قوله فان لم تخرج فبالغلبة لما فرغ من عدم النظير شرع فى غلبة الزياده
اى فان فقد الاشتقاق ولم تخرج الكلمة ولا زنة اخرى لها تقدير
الاصالة ولا تقدير الزيادة عن الاصول فيعرف الزائد بغلبة الزيادة
وقد عرفت فى اول هذا الباب ان الغرض من هذا الباب بيان الزيادة التى هى لغير
الالحاق والتضعيف وانما ذكر التضعيف هنا الغلبة زيادته لانه مما
نحن فيه ولذلك مثل له بما ليس من حروف الزيادة كما فى قردد وعصبصب
ثم ان التضعيف اما ان يكون للالحاق او لغيره فان كان للالحاق فاما بتكرير
حرف واحد كقردد وهو المكان الغليظ المرتفع الحق بزيادة اللام
بجعفر ولذلك لم يدغم او بتكرير حرفين وحينئذ اما ان يكون بتكرير
الفا والعين كمرمريس وهى الداهية الشديدة من المراسة وهى الشدة
كرروا الفا والعين فيه للالحاق بسلسبيل ووزنه فعفعيل او بتكرير
العين

العين واللام كعصبصب وهو الشديد من العصب وهو الشديد كرر
فيه العين واللام للالحاق بسفرجل ووزنه فعلعل وان لم يكن للالحاق
فكهمّرش وهو العجوز فان الاكثرين ذهبوا الى انه فعلّل بتضعيف العين
حكموا لكثرة التضعيف وقال الاخفش اصله هنمرش كجحمرش بمعناه
ووزنه فعلّلل واستدل على ذلك بعدم النظير كقوله ولذلك لم يظهروا
كانه اشاره الى جواب سوال وهو ان يقال لو كان اصله هنمرشا لما ادغم
لانه لا يدغم من المتقاربين ما يودى الى اللبس بتركيب اخر فاجاب بانه لا
يلتبس هنا لعدم فعّلل فيعلم انه فعللل والزائد فى كرم الثانى لما علم ان الدال
الثانية فى قردد انما جعلت بازاء جعفر واذا ثبت زيادة الثانى فيه فكذا
فى غيره وقال الخليل الاول لان الحكم على الساكن بالزيادة اولى وجوز
سيبويه الامرين لتعارض الامارتين ولا تضاعف الفا وحدها
لانه اما ان يكرر قبل العين او بعده فان تكرر قبله فيودى الى الادغام وهو
متعذر لاستلزامه الابتدا بالساكن فان قيل فليوث بالهمزة قلنا قد
يلتبس مع الاستغنا وان كرر بعده يلزم تكرار الحرف مع الفصل بحرف
اصلى ولم يثبت مثله فى لغتهم فنحو زلزل رباعى وكذا اصيصية وهو الحصن
لما مر وكذا قوقيت من قوقى الديك قوقاة اى صاح وضوضيت من الضوضاء
وهو الصياح ذكر بعض الفضلا فى شرح تصريف ابن مالك ان اصلهما
قوقوت وضوضوت قلبت الواو فيهما يا لوقوعها رابعة كما فى اغزيت
ليس فيهما تكرار فا ولا عين لما مر ولا زيادة حرف لين لانه لو جعل كلاهما
زائدا لبقى حرفان ولو جعل احدهما زائدا لزم التحكم وكذا سلسبيل
خماسى ووزنه فعلليل وليس فيه تكرار فا ولا عين لما مر وانما جوزوا
نحو مرمريس مع ما يلزم من الفصل بين الحرف الاصلى الذى هو الميم
الاول والحرف الزائد الذى هو الميم الثانى بحرف اصلى وهو الرا لان

و هو مذهب يونس وتعلق بوجهين احدهما قولهم الخنافق فى جمع خنفقر ولا يخ اما ان يحذف القاف الاخيره او الاولى فلو حذفت الاولى فيقال فى جمعه خنافيق اذ واحده خنفقر والثانية تثبت ولا يحذف كالياء فى خنفقر ... دل على حذف الثانية ويكون زائدة والزائد اولى بالحذف والثانى قوله اقعنسس ... فوجب ان يكون الاولى فى اقعنسس اصلية والثانية زائدة انتهى

وهذا بخلاف نحو مرمريس حيث حكمنا فيه بالزيادة مع الفصل فان الفا والعين معا هناك مكرر ولا يمكن مثله فى الغرض فى زلزل لصيرورته على وزن فعفع وذلك ممتنع لبقاء الكلمة بلا لام نظام الدين الاعرج

وانما لم يكرر الفا والعين فى سلسبيل كما كرر فى مرمريس للفصل بحرف اصلى وقد اشار الشارح الى هذا بقوله لما مر وذلك انه ح يكون وزنه فعفليع فالفصل باللام وهو ايضا لا بالمكرر بخلاف مرمريس فان الفصل بالمكرر وهو العين والمكرر وان كان الاول اصليا لكنه بالتكرير يصير فى حكم ما ليس باصلى كما اشار الشارح ايضا شحنار كن الدين رفع درجته

الواستكور فى مرمريس فكانه ليس باصلى هذا مذهب البصريين اما
الكوفيون فجوزوا التكرار الفاوحدها وقالوا الزلزل من زلّ وصرصر اى
صوّت من صرّ ودمدم أى أهلك من دمّ قوله وكالهمزة اولا مع ثلثة
اصول فقط لانها كثرت زيادتها عند وجود هذا الشرط فما عرف
بالاشتقاق كاحمر واصفر فيحمل ما لم يعرف اشتقاقه من هذا القبيل
عليه فافكل وهو الرعدة افعل لما مر وجمعه افاكل وهو منصرف ولو
سميت به لم تصرفه للعلمية ووزن الفعل وقوله اولا احتراز عن ان تكون
غير اول فانه يحكم حينئذ باصالتها لقلة زيادتها غير اول مع ان
الاصل عدم الزيادة كقولهم برأل الديك برألة اذا ارد برائله وهو
شعر قفاه الى يافوخه عند الهراش مثلا فان الهمزة فيه اصل وكذا
فى تكرفأ السحاب اى ارتفع وقوله مع ثلاثة اصول احتراز عن ان يكون
بعدها اصلان كاثب وهو ثوب يشق فى وسطه فتلقيه المراة فى عنقها
من غير كم ولا جيب فالهمزة فيه اصل والا لكانت الكلمة المعربة على
حرفين وقوله فقط احتراز عن يكون بعدها اربعة احرف اصول
كاصطبل فانه يحكم باصالتها اذ لم تثبت زيادتها فى مثل هذا الموضع
باشتقاق ولا غيره والاصل عدم الزيادة قال ابو البقا الدليل على اصالتها
وجهان احدهما انها ثقيلة والكلمة الرباعية مستثقلة وليست الهمزة
فيها لمعنى فلا وجه لزيادتها والثانى انها اعجمى فلا يعرف له اصل ولذلك
حكم باصالة الهمزة فى ابرهيم واسمعيل وان كان بعد الهمزة اربعة
احرف لكن احدها زائدة كاجفيل وهو الجبان فانه يحكم بزيادة همزته اذ
بعدها ثلاثة اصول فقط قوله والميم كذلك الحاق امر الميم فى الزيادة
كامر الهمزة فان موضع زيادتها ان تقع فى اول بنات الثلاثة غالبا
لان الهمزة من اول مخارج الحلق مما يلى الصدر والميم من الشفتين وهو

اول المخارج من الطرف الاخر فجعلت زيادتها اولا لتناسب مخرجاهما
موضع زيادتهما ولا يحكم زيادتها غير اول الا اذا دل دليل على زيادتها
لكن الهمزة زيدت فى الاسم والفعل والميم لم تزد الا فى الاسم فاذا وقعت
اولا بعدها ثلاثة احرف اصول حكم بزيادتها وقد زيدت زيادة مطردة
فى اسم الفاعل واسم المفعول وفى المصدر وفى اسم الزمان والمكان والالة
عرف ذلك بالاشتقاق فان ابهم شئ حمل على ما علم فالميم فى منبج اسم بلد
زائدة والنون اصل اذ لا يجوز ان نجعلهما اصليين اذ ليس فى الاصول
مثل جعفر بكسر الفا ولا نجعلهما زائدين لانه تبقى الكلمة المعربة على
اصليين الباء والجيم فتعين ان يكون احدهما اصلا والاخر زائدا فقضينا
بزيادة الميم لان زيادة النون ثانية قليل قوله والياء زيدت مع ثلاثة
فصاعدا الما عرف بالاشتقاق زيادتها لذلك كضيغم وهو الاسد
من الضغم وهو العض فيحمل ما لم يعلم اشتقاقه عليه كيرمع وهو
حجارة بيض رقاق الا فى اول الرباعى كيستعور وهو اسم موضع عند
حرة المدينة وشجر يستاك به وكساء يجعل على عجز البعير واسم من
اسماء الدواهى ويقال ذهب فى اليستعور اى فى الباطل والياء فيه اصل
لان الزوائد لا تلحق بنات الاربعة من اولها الا ما كان جاريا على الفعل
وقوله الا فيما يجرى على الفعل اراد به المضارع كيدحرج والسلحفية
وهى دابة جلدها عظم فعلية زيدت فيه الياء للالحاق بقذعملة قوله
والواو والالف زيدتا مع ثلاثة فصاعدا كجوهر من الجهادة وهى الحسن
وكوثر يقال رجل كوثر اذا كان كثير العطاء قال وانت كثير يا ابن مروان
طيب وكان ابوك ابن العقائل كوثرا وكضارب وكتاب فيحمل ما لم
يعلم اشتقاقه عليه فلذلك يقال وزن كنهور وهو السحاب العظيم
فعلول ذكر فى المفصل وفى شرح الهادى فى الرباعى الذى زيد فيه زيادة

واحدة بعد اللام الاولى ذكر في شرح الهادي انه اذا وقعت الواو غير
اول مع ثلاثة احرف اصول فصاعدا فلا تكون الا زائدة وتكون ثانية كما
ذكرناه وثالثة كجدول ورابعة كمامر وخامسة كعضرفوط قوله الا في
الاول اي الا في اول الكلمة فانهما لا تزادان فيه اما الالف فظاهر واما
الواو فلانها ان كانت مضمومة او مكسورة تطرق اليها الهمزة كاجوه
واشاح وان كانت مفتوحة تطرق اليها الهمزة عند صيرورتها مضمومة
وذلك في الاسم حال التصغير وفي الفعل عند بنائه للمفعول واذا
همزت لم يعلم اهي المنقلبة ام لا ولذلك كان ورنتل وهو الداهية على
وزن فعنلل كجحنفل وهو الغليظ الشفه قوله والنون اصل هذه الالف
والنون ان يلحق بالصفات مما مونثه فعلى نحو غضبان وعطشان وسكران
لان الصفات بالزيادة اولى من الاسماء حيث انها متشبهة بالافعال
والفعل اقعد في الزيادة من الاسم وزيادتها في الاسماء نحو عمران وعثمان
للحمل عليها وروي انه عليه السلام قال لقوم من انتم فقالوا نحن بنو غيان
فقال عليه السلام بل انتم بنو رشدان فما جاءك من هذا النحو فاحكم فيه
بزيادتهما الا ان يدل دليل على خلافه كما قال سيبويه نون مران اصل
وانه من المرانة وهي اللين والمران بالفتح والتشديد اسم موضع واما نحو
عنان وسنان فالنون فيه اصلية اذ لم يتقدمه ثلاثة اصول وتزاد
ايضا ثالثة كثيرا نحو شرنبث وهو الغليظ الكفين والرجلين لقولهم في
معناه شرابث بضم الشين وعرند وهو الغليظ من قولهم شيء عرد اي
صلب ولقولهم في معناه عرد قال الشاعر والقوس فيها وتر عرد
ولانه ليس في الاصول مثل جعفر بضم الجيم والعين فان قيل ففي كلامهم
جبن وعتل قلنا المراد ان يكون اللامان مختلفين وكذا عصنصر وهو
اسم جبل لانها ثالثة ساكنة في اسم على خمسة احرف فحكم بزيادتها لانها

وقعت

وقعت موقع الالف الزائده الا يرى انهما تعاقبتا على الكلمة الواحدة
نحو شرنبث وشرابث والالف فيها زائدة لانها لا تكون اصلا في بنات
الاربعة فكذا ما وقع موقعها واشار المصنف بقوله كثرت الى اخره الى
ان زيادة النون اولا كنرجس وثانيا كعنسل ورابعا كرعشن وان وقعت
في كلامهم كما ذكر المصنف كلا منها في موضعه لكنها لم تكثر وقوله بعد الالف
شامل للخامسة كما ذكرنا من الامثلة والسادسة كالزعفران والسابعة
كالعبوثران وهو نبت طيب الرائحة وقوله واطردت يدل على ان زيادتها
في غير اول المضارع نحو نضرب والمطاوع نحو انقطع غير مطردة ومعنى
قولنا غير مطردة انا لا نحكم بزيادتها الا اذا دل دليل من اشتقاق او
غيره على زيادتها ولذلك حكمنا باصالة نون نهشل وهو الذيب والصقر
ايضا وعنتر وهو الذباب الازرق واما زيادتها في التثنية والجمع المصحح
والامثلة الخمسة فقد مر في النحو مع ان بعضها بعد الالف اخرا والبعض
الاخر قريب منه فلذا لم يذكره ههنا قوله والتاء في تفعيل ونحوه من
تفعل وتفاعل وفي نحو رغبوت وقد مر والسين اطردت زيادتها في استفعل
وشذت في اسطاع قال سيبويه هو اطاع فمضارعه يسطيع بالضم
ذكر ابو البقا انهم انما زادوا السين ليكون جبرا لما دخل الكلمة من
التغيير لان اصلها اطوع يطوع وقال الفرا اصله استطاع حذفت
التا فليست زيادة السين شاذة بل الشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة
قطع وحذف التا فمضارعه يسطيع بالفتح ثم ان بكرا يلحقون السين
غير المعجمة بكاف الخطاب للمونث فيقولون اكرمتكس ومررت بكس
وبنو تميم الشين المعجمة وكلاهما في حال الوقف لابقا الكسرة اذ لو
سكنوا الكاف ذهب الفرق بين المذكر والمونث وخصوا السين والشين
لخفائهما لما بهما من الهمس فعلم ان السين حرف جي به لمعنى فعدها

قوله فمضارعه يسطيع بالفتح والذي يظهر من كلام المصنف ومن تبعه من الشراح ان اسطاع لم يسمع له مضارع واغا راي سيبويه فيه ضم اوله وراي الفرا فتحه وليس كذلك قال ابن القطاع في كتاب الابنية ما حاصله وقالوا اطاع واطاع بمعنى وقالوا اسطاع يسطيع والاصل قد اطاع وقال الفرا اصله استطاع فحذفت التاء وفتح همزته وقطعها شاذ ولو كان ذكي قال لما جاز ضم اوله مضارعه وهذا كلام بين كاف في معنى ما سبق له بتصره

من حروف الزياده غلطٌ وايضا فعدُّها يستلزم عدَّ الشين ايضا منها لكون كل منهما للمعنى المذكور وينبغي ان يعلم انه اذا زيد شي بحيث يصير مع المزيد فيه كشي واحد لاينافي ذلك كونه مما نحن فيه اى من باب ذي الزيادة كالف ضارب وواو مضروب واما اذا لم يصر مع الاول شيا واحدا بل يكون كلمة متصله باخر كلمة اخرى كسين اكرمتكس وها اخشه فلا يكون مما نحن فيه ثم قيل اكسكسه بكسر الكاف لان السين انما تلحق بكاف المونث وهي مكسورة فالحكاية ايضا بالكسر والمختار انها بالفتح لانها مصدر فعلل الماخوذ منها اشتقاقا وهو مفتوح الفا واللام الاول الا ترى الى قولهم بسمله بفتح البا في مصدر بسمل اى قال بسم الله وان كانت البا في بسم الله مكسورة وكذا السبحلة في مصدر سبحل اذا قال سبحان الله وان كانت السين في سبحان الله مضمومة واعلم ان كليهما اعني الحاق السين والشين غير فصيح حكي ان معوية قال يوما من افصح الناس فقام رجل من جَرْمٍ وجَرْم من فصحا الناس فقال قوم تباعدوا عن فراتية العراق وتيامنوا عن كشكشة تميم وتياسروا عن كسكسة بكر ليس فيهم غمغمة قضاعة ولا طمطمانية حمير فقال معوية من هم فقال قومي والفراتية لغة اهل الفرات الذي هو نهر الكوفة لانهم خالطوا العجم والنبط فتغيرت لغتهم والكشكشة والكسكسة قد ذكرناهما سُميا بذلك لتكرار الكاف مع السين والشين فيهما والغمغمة ان لا يبين الكلام واصله اصوات الثيران عند الذعر واصواتُ الابطال عند القتال والطمطمانية ان يكون الكلام شبيها بكلام العجم يقال رجل طمطم بالكسر اى في لسانه عُجمةٌ لا يُفصح واما اللام فقليل زيادتها لانها ابعدُ حروف الزيادة شبها بحروف المد حتى قال بعضهم البا في فيشلة وهو راسُ الذكر وفي هيقلة وهو ذكر النعام وفي طيسل وهو الكثير من الما

والرمل

والرمل وغيرهما زائدة ووزنها فيعلة وفيعل فيكون في معنى فيشة وهيق وطيس لا من لفظها وان وافقتها في بعض الحروف كزَمِث ودِمَثْر وقالوا في فحجل انه كجعفر مع انه بمعنى الافحج وهو الذي تتدانى صدور قدميه ويتباعد عقباه لكن المختار ان لام فيشلة وطيسل وفحجل زائدة ولا اعتداد بمثل دَمِث ودِمَثْر لقلته والالحاق بالاكثر اولى في هيقل احتمالا لقولهم هَيْقٌ وهَقْلٌ وقول المصنف حتى قال بعضهم يدل على انه استبعد الحكم باصالة اللام فيها وانما قال كجعفر لكون نصا باصالة اللام واَمّا الها فكان المبرد لا يعدها من حروف الزيادة واورد عليه من خمسة اوجه الاول اخشه واجاب المصنف عنه بان ذلك لا يلزمه لانها حرف جيءَ به لمعنى فلا يكون من حروف الزيادة الثاني انهم قالوا في جمع ام امهات قال الشاعر اني لدى الحرب رخيُّ اللبب معتزم الصولة على النسب امّهتي خندفُ والياسُ ابي واللبب ما يشد على صدر الدابة ليمنع الرحل من الاستيخار ويقال فلان في لبب رخي اذا كان في حال واسعة ويقال اعتزمت على كذا بمعنى عزمت عليه والاعتزام لزوم القصد في المشي وخندف امراة الياس بن مضر واسمها ليلى نسب ولد الياس اليها وقيل سميت بذلك من الخندفة وهي مشية كالهرولة والها زائدة لان امًّا فُعْل بدليل الامومة في مصدره وامات في جمعه قال اذا الامّهاتُ قبحن الوجوه فرجتَ الظلام بامّاتكا واجيب عن ذلك بمنع ان امًّا فُعْل والها زائدة وسنده ان الها يجوز ان يكون اصلا لما نقل خليل بن احمد في كتاب العين من قولهم تامّهت بمعنى اتخذت امًّا وهذا يدل على اصالة الها فيكون امهة فُعَّلَة كاُبّهة وهي العظمة ثم حذفت الها والتا ايضا فوزن ام فعٌ فالامومة فعوعة ثم نسلم انه فُعْل لكن لا يلزم منه زيادة الها في امهة لجواز ان يقال هما اصلان فامٌّ فُعْل وامّهة فعّلة كدَمِث ودِمَثْر بمعنى وهو المكان اللين

ولا محيص ان اللام في ورنتل زائدة وذلك لانه لا سبيل الى جعل الواو زائدة لانها اول الكلمه وهي لا تزاد اول الكلمة كما مر ولا سبيل الى جعلها اصلا اذ الكلمه الثلاثيه فصاعدا لا تكون حروف العله فيها الا زوائد ما لم تكن هناك تعذر تصحيحه وهو ليس كذلك واذا كانت اللام زائدة زال الاشكال اذ الكلمه انما كانت ثلاثية بالواو والمراد ان تكون ثلاثية بغيرها قاله ابن اياز حاكيا عن شيخه سعد الدين المغربي عن الشيخ النظام الواسطي عن الشيخ ابي علي الفارسي في شرح تصريف ابن مالك قوله ولا سبيل الى جعلها اصلا فيه بحث لما ثبت ان الواو لا تزاد اولا وهو في ورنتل كذلك فكيف يصح كلامه ان انه لا سبيل الى جعلها اصلا اذ الكلمة الثلاثية فصاعدا الى اخره تامل

ولا يمكن ان يقال الرا زائدة لانها ليست من حروف الزيادة وكذا يقال عين ثرة وسحاب ثرّ اى كثير الما ورجل ثرثار اى مكثار مهذار من الثرثرة وهى كثرة الكلام وترديده فانه لا يمكن الحكم بزيادة الثا الثانى فى ثرثار لما يلزم من الفصل وكذا لولو ولأل فان لأل لبايع اللولو ليس من اللولو الرباعى لان فعالا للنسبة لا يجى الا من الثلاثى كما هو معلوم من قاعدتهم فاللأل من ثلاثى لم يستعمل ذلك الثلاثى ولا يمكن ان يكون الهمزة الثانية فى لؤلؤ زائدة والا لزم باب سلس قال فى شرح الهادى الحكم بزيادة الها اصح لقولهم ام بينة الامومة وقولهم تامهت شاذ ثم قال وفى كتاب العين من الاضطراب والتصريف الفاسد ما لا يدفع واعتقاد زيادة الها فى امهات اولى من اعتقاد حذفها من امات لان ما زيد اضعاف ما حذف منه واما نحو ميت ودمث فقليل لا يعبا به ثم اعلم ان همزة الياس همزة قطع حذفها الشاعر للضرورة الثالث اهراق فى اراق بزياده الها ذكر فى الشرح المنسوب الى المصنف انه لا جواب عنه الا دعوى الغلط فمن قاله لانه لما ابدل الهمزة فى هراق توهم انها فا فادخلت عليها الهمزة واسكنت وذكر فى الصحاح انه يقال هراق الما يهريقه بفتح الها هراقة اى صبه واصله اراق يريق اراقة واصل اراق اأريق واصل يريق يؤريق واصله يأريق وانما قالوا انا اهريقه ولا يقولون انا اؤريقه لاستثقالهم الهمزتين وقد زال ذلك بعد الابدال وفيه لغة اخرى وهى اهرق الما يهرقه اهراقا على افعل يفعل قال سيبويه قد ابدلوا من الهمزة الها ثم الزمت فصارت كانها من نفس الكلمة ثم ادخلت الالف بعد على الها وتركت الها عوضا من حذفهم العين لان اصل اهرق اريق وفيه لغة ثالثة وهى اهراق يهريق اهرياقا فهو مهريق والشى مهراق ومهراق ايضا بالتحريك

وهذا

وهذا شاذ ونظيره اسطاع يسطيع اسطياعا بفتح الالف فى الماضى وضم اليا فى المستقبل لغة فى اطاع يطيع فجعلوا السين عوضا من ذهاب حركة عين الفعل فكذلك حكم الها الرابع ان ابا الحسن قال هجرع للطويل من الجرع للمكان السهل وجوابه انه بعيد لعدم المناسبة بين الطويل والمكان السهل وقوله هبلع للاكول من البلع وان كان اقرب مما قال فى هجرع لكن العلما خالفوه فى ذلك والاشتقاق ليس بواضح فلا يكون دليلا الخامس انه قال الخليل الهركولة للضخمة هفعولة من الركل وهو الضرب بالرجل فحكم بزيادة الها وجوابه يعلم مما مر قوله فان تعدد الغالب مرتبط بقوله فان لم تخرج فبالغلبة فكانه قال حكم بزيادة ما غلب زيادته ان لم يتعدد الغالب وان تعدد فاما ان يمكن جعل الجميع زائدا بان يكون سوى المتعدد ثلاثة احرف اصول او لا يمكن فان امكن حكم بالزيادة فى المتعدد سوا كان ثلاثة او اثنين نحو هجيرى وهى العادة يحكم فيها بزيادة الهمزة واليا والالف قيل سميت بذلك لانه يجرى اليها فى كل شى وكحبنطى وهو الصغير البطن وقيل القصير يحكم فيه بزيادة النون والالف وان لم يمكن بل يتعين احدهما وجب الترجيح وذلك ثلاثة اقسام لانه اما ان تخرج الكلمة عن الاصول على تقدير جعل احدهما اصلا دون الاخر وخرجت على التقديرين او لم تخرج اصلا فان خرجت على تقدير جعل احدهما اصلا دون الاخر حكم بزيادته كميم مريم ومدين وهو اسم مكان فانه يحكم بزيادتها دون اليا لعدم فعيل وكثرة مفعل وكهمزة ايدع وهو الزعفران فانه يحكم بزيادتها دون اليا لعدم فيعل وكثرة افعل وفيه نظر لوجود فيعل كصيقل وبيدر وكيا تيحان وهو الذى يقع فيما لا يعنيه فانك تحكم بزيادتها دون التا لوجود فيعلان نحو تيقان وهو النشيط وعدم تفعلان قال المرزوقى فى شرح الحماسة التيحان المقدام وهو فيعلان بفتح العين ولا يجوز ان

يروى بكسرها لان فيعلان لم يجى في الصحيح فيبنى المعتل عليه قياسا وفيعل
كسيّد من الابنية المختصة بالمعتل ومثل تيحان هيبّان وهما صفتان حكاهما
سيبويه بالفتح ومثالهما في الصحيح قَيقَبانٌ وشَيْصَبان والقَيقَبان شجر
يتخذ منه السروج قال ابن دريد هو بالفارسيه ازاد دَرَخْتْ والشيصبان
اسم قبيلة من الجن وكذا عزويت وهو طائر واسم بلد فانه يحكم بزيادتها واصالة
الواو دون العكس لوجود فعليت كعفريت وعدم فعويل ولا يجوز ان يكونا
زائدين اذ الاسم المتمكن لا يكون على حرفين اذ الاسم المتمكن لا يكون على حرفين
ولا ان يكونا اصليين على فعليل كبرطيل وهو حجر طويل قدر الذراع وشنظير
وهو السيئ الخلق لما مر ان الواو اذا كانت مع ثلاثة احرف اصول يكون
زائدا ابدا الا في الاول وكذا قطوطى فانك تحكم بزيادتها دون الالف
لوجود فَعَوْعَل كعثوثل وهو الرجل المسترخي الاعضاء وعدم فَعَولَى والقطو
مقاربة الخطو وكذا ادلولى اي اسرع دون الفها لوجود افعوعل كاعشوشب
وعدم افعولى ومثل ادلولى من المعتل اقطوطى يقال قطا في مشيه يقطو
واقطوطى مثله من القطو قيل في شرح الهادي الحقوا ادلولى باعرورى
وبنوه على الزيادة فلم تفارقه كما كان اعرورى كذلك وكذا حَوْلايا
وهو اسم مكان دون يائها لوجود فوعالا مثل زوعالا وهو النشاط
وعدم فعلايا وكاليا الاولى مع التضعيف من يهيرّ دون اليا الثانيه
لوجود يفعلّ وعدم فعيل ذكر في الصحاح ان اليهير بتشديد الراء
صمغ الطلح قال الشاعر اطعمت راعيّ من اليهيرّ وهو يفعلّ لانه ليس
في الكلام فعيل لكنه لم يذكر مثال يفعلّ وقال المصنف فيما فيه الزيادتان
المفترقتان من شرح المفصل انه اهمل الزمخشري مثال يفعلّ وهو يهيرّ
بمعنى الباطل ولم يذكر المصنف فيه مثالا اخر يتحقق به انه يفعلّ وصاحب
الهادي ذكر يهيرًّا في شرحه في موضع تخفيف الرامع يلمع وهو السراب

لا يقال لام ادلولى ليس مما غلبت زيادة كما فى ملا يكون مما عر فيه لانا نقول من حيث التضعيف غلبت زيادة ويكون الكلام فيما غلبت زيادته كما فى طاقطوطى

ويرمع

ويرمع وقد فسرناه ويلمق وهو القباء فارسي معرب وفسره بالحجر
الصلب وصمغ الطلح والسراب وحكم بان وزنه يفعل بالتخفيف وذكره
في موضع اخر بتشديد الرامع زيادة الالف في اخره وقال يهيرّى بمعنى
الباطل وهو يفعلّى كيحمرّى بمعنى الاحمر ولم يذكره فيما فيه الزيادتان
المفترقتان فقد تعذر مثال يفعل بتضعيف اللام وبد ور في خلدي انه
يمكن تحقيق مثاله بان يقال يفعل بالتخفيف كثير نحو يلمع ويرمع واذا وقفت
عليه بالتضعيف يصير على مثال يفعل بتشديد اللام فقد تحقق يفعل
بالتضعيف في الجملة وفعيل غير موجود يوجد والحمل على ما ثبت اولى
ويمكن ان يقال لما ثبت ان اليهير بالتخفيف يفعل بالتخفيف لثبوت يفعل
دون فيعل وجب ان يكون اليهيرّ بالتشديد يفعلّ لانه لما ثبت زيادة اليا
الاولى فيه واصالة اليا الثانية في احد المثالين وجب ان يكون في الاخر
كذلك لتوافقهما في المعنى والحروف وكهمزة اروَنانٍ يقال يوم اروناني
اي شديد دون واوه لعدم فعولان ووجود افعلان وان لم يات الا
ابنجان فان الحمل على ما وجد ولو مثال واحد اولى من حمله على ما لا مثال له
يقال عجين ابنجان اي مدرك منتفخ ذكر في الصحاح ان هذا الحرف يعني
الابنجان في بعض الكتب بالخاء المعجمة ثم قيل فيه وسماعي بالجيم عن ابي سعيد
وابي الغوث وغيرهما قوله فان خرجتا الما فرغ من القسم الاول وهو ان
تخرج الكلمة عن الاصول على تقدير كون احدهما اصلا دون الاخر شرع
في القسم الثاني وهو ان تخرج على التقديرين فرجح هنا باكثرهما زيادة
كالتضعيف في تيقان اذ فعلان وتفعلان لم يوجدا في ابنيتهم ولكن زيادة
التضعيف اكثر فوزنه فعلان يقال جاءنا على تيفان ذلك اي اوله وكالواو
وكالواو في كوألل وهو القصير فان فوعللا وفعألا لم يوجد لكن زيادة
الواو اكثر من زيادة الهمزة فوزنه فوعلل ثم انه قد علم مما مر ان نون

قوله فقد تحقق يفعل في الجملة لقائل ان يقول لا يكفي ذلك بل ذلك خروج عما نحن فيه لان الكلام فيما بنى الكلمة عليها وليس التضعيف في حال الوقف كذلك بل ذلك من احوال الابنية كما تقدم ذلك في اول الكتاب وفيه تامل ه

قوله مثال الخ لا يقال ان الواو مع ثلاثة اصول يكون زائدا لان الهمزة مع ثلاثة اصول فصاعدا يكون زائدة ايضا فتعين الحمل على ما وجد ولو مثال واحد ه حينئذ اولا مع

فجعل الهمزة في كوألل مما علم زيادته شيء لان الهمزة حشوا يقضى عليها بالاصالة الا ان يعارض ذلك الاشتقاق كما في شمأل ونحوه والكلام هنا على تقدير عدم الاشتقاق فلا يكون مما نحن فيه ه

جنظا وزائدة فلو جعلنا الهمزة ايضا زائدة دون الواو لكان وزنه
فنعالًا ولم يوجد ولو عكست لكان فنعلوًا ولم يوجد لكن زيادة الواو اكثر
فوزنه فنعلو وقد بينا ما فيه من الكلام **قوله** فان لم يخرج فيهما هذا هو
القسم الثالث وهو ان لا يخرج اللفظ عن الاصول على تقدير جعل ايهما فرض
زائدًا فحينئذ اما ان يكون هناك اظهار شاذ او لا فان كان فاما ان يثبت
شبهة الاشتقاق او لا فان لم يثبت شبهة الاشتقاق رجح بالاظهار الشاذ
اتفاقا ولم يذكره المصنف لوضوحه وان ثبتت شبهة الاشتقاق فاما ان
يثبت في احدهما او فيهما فان ثبت في احدهما فقيل يرجح بالاظهار الشاذ
وقيل بشبهة الاشتقاق ومن ثم اختلف في يأجج اسم قبيلة ومأجج اسم
مكان فمن رجح بالاظهار الشاذ لئلا يلزم خرم قاعدة معلومة وهي الادغام
عند اجتماع المثلين قال وزنهما فعلل والجيم الثانية للالحاق بجعفر ومن
رجح بشبهة الاشتقاق لئلا يلزم بناء لم يوجد في كلامهم قال وزنهما يفعل
ومفعل اذ وجد في بنائهم اج ولم يوجد يأج ومأج فجعله على بناء كلامهم
اشبه وفيه نظر لتعذر الاطلاع على كل ما وقع في كلامهم فثبت ان الاخذ
بالاظهار الشاذ اولى ومعنى شبهة الاشتقاق ان يوافق البناء بناءً
كلامهم في الحروف الاصول ولم يعلم الموافقة في المعنى الاصلي ثم انه وقع
في الشروح ان من رجح بشبهة الاشتقاق قال وزنهما يفعل ومفعل لان
في بنائهم أجّ ومجّ وذكر مجّ يوهم ان من قال بشبهة الاشتقاق يقول ماجج
من المج وليس كذلك والا لكان وزنه عنده فاعلًا لا مفعلًا **قوله** ونحو محبب
وهو علم يقوي القول الضعيف وهو الاخذ بشبهة الاشتقاق لا تفاقهم
على انه مفعل فلو رجح بالاظهار لقيل وزنه فعلل وجوابه إما بانه علم
والاعلام يغتفر فيها ما لا يغتفر في غيرها فلهذا لا يلزم من ترجيح شبهة
الاشتقاق على الاظهار الشاذ في العلم ترجيحها عليه في غيرها وإما بان

الاسفاو

الاشتقاق واضح **قوله** فان ثبتت اي شبهة الاشتقاق لما فرغ مما وجد
فيه شبهة الاشتقاق في احد التقديرين شرع فيما ثبت فيه شبهة الاشتقاق
في كلا التقديرين كمهدد اسم امراة ان جعلت الدال زائدة كان من مهد او الميم
فمن هد فتعين الترجيح بالاظهار فنقول الدال زائدة والا لوجب الادغام
ومهدد غير منصرف للتانيث والعلمية **قوله** فان لم يكن اظهار لما فرغ مما وجد
فيه الاظهار الشاذ شرع فيما لم يكن فيه الاظهار الشاذ وقسمه ثلاثة
اقسام وذلك لانه اما ان يوجد فيه شبهة الاشتقاق او لم يوجد فان وجدت
فاما في احدهما او فيهما اما القسم الاول فاشار اليه بقوله فبشبهة الاشتقاق
فنقول ان وجدت شبهة الاشتقاق في احدهما فاما ان تعارضها اغلب
الوزنين او لا فان لم يعارضها اغلب الوزنين رجح بشبهة الاشتقاق كميم
موظب مع الواو فانك ان جعلته مفعلًا كان من واو وظاء وباء وهو بناء
مستعمل يقال وظب على الشيء وظوبا اي داوم وان جعلته فوعلا كان
من مظب وهو غير مستعمل فحكم بزيادة الميم وموظب غير منصرف لانه
علم بقعة وكذلك معلى لانك ان جعلت الهمزة زائدة كان من ميم وعين ولام
وواو وهو مستعمل وان جعلت الالف زائدة كان من ميم وعين ولام وهو
غير مستعمل وفيه نظر لقولهم معلت الشيء اخذته بسرعة وانما اورد
مثالين اشارةً الى انه اذا لم يعارض شبهة الاشتقاق اغلب الوزنين
رجح بشبهة الاشتقاق سواء عارضها اقيس الوزنين كما في موظب او لا كما
في معلى هذا اذا لم يعارض شبهة الاشتقاق اغلب الوزنين فان عارضها
اغلب الوزنين فبعضهم يقدم اغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق لان الحمل
على ما كثرت نظائره اولى من الحمل على ما قلت نظائره فقال المصنف فيه نظر
لجواز ان يكون رده الى اغلب الوزنين ردًّا الى تركيب مهمل ورده الى غير
اغلب الوزنين بشبهة الاشتقاق ردا الى تركيب مستعمل والرد الى التركيب

المستعمل اولى ولاجل انهم يرجحون اغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق

قالوا رُمّان فُعّال من رمّن وان كان رَمَنَ غير مستعمل لا فُعلان من رمّ اى اصلح

لغلبتها اى لغلبة حرف التضعيف او زنة فُعّال فى نحو رمّان من اسما النبات

نحو حُمّاض وهو نبت له نور احمر وتُفّاح وقُلّام لضرب من الحمض وعُلّام

للحنا وفى قولنا رَمَنَ غير مستعمل نظر لما ذكر المصنف فى باب ما لا ينصرف

من شرح المفصل انه يحتمل ان يكون رمان من رمّ او رَمَنَ بمعنى اقام ثم اعلم

انه ذكر فى الصحاح انه قال سيبويه سالته يعنى الخليل عن الرمّان اذا

سمى به فقال لا اصرفه فى المعرفه واحمله على الاكثر اذ لم يكن له معنىً

يعرف به اى لا يدرى من اى شى اشتقاقه فحمله على الاكثر والاكثر زيادة

الالف والنون وقال الاخفش نونه اصلية مثل قُرّاص وهو البابونج

وهو نَوْرُ الاقحوان اذا يبس والواحدة قراصة هذا هو المذكور فى الصحاح

وهذا يدل على ان وزن رمان عند الخليل وسيبويه فُعلان وكانه المختار

عند المصنف ولذلك قال ولذلك قيل رمان فُعّال ولم يقل ولذلك كان رُمّانٌ

فعالا قوله فان ثبتت فيهما هذا هو القسم الثانى من الاقسام الثلاثة لما

لم يكن فيه الاظهار الشاذ اى فان لم يكن فيه اظهار وثبتت شبهة الاشتقاق

فيهما فاما ان يغلب احد الوزنين او ندر الوزنان فان غلب احدهما فاما ان يكون

الوزن الاخر قيسا ولا فان لم يكن الاخر قيسا رجح باغلب الوزنين كحومانٍ

واحده حومانة وجمعها حوامين وهى اماكن غلاظ فانه فعلان من الحَوْم

لا فَوْعال من الحمن لغلبة فَعلان مع انه لا يعارضه اقيس الوزنين والحمنانة

القراد وان كان الوزن الاخر قيسا كمَوْرَق وهو علم قيل هو مَفعَل من

الوَرَق لانه اغلب وقيل فوعل من المَرَق لانه لو كان مفعلا لكان الرا مكسورا

لان قياس ما زيد الميم فيه من مثله ان يكسر عينه كمَوْعِد وهذا اذا غلب

احد الوزنين فان لم يغلب احدهما بل ندر الوزنان مع شبهة الاشتقاق

من

من الطرفين لانه الفرض كارجوان ويقال له بالفارسية ارْغوان احتمل

ان يكون أُفعلانا كأُفعوان من رجوت وان يكون فُعلوانا من الأرّج كالعنفوان

لاول الشباب قوله فان فقدت شبهة الاشتقاق فيهما هذا هو القسم

الاخير من الاقسام الثلاثة لما لم يكن فيه الاظهار الشاذ اى فان لم يكن

اظهار وفقدت شبهة الاشتقاق فيهما اى فى التقديرين اعنى تقديرى

ايهما فرض اصلا او زائدا فاما ان يغلب احد الوزنين او ندر الوزنان

فان غلب احدهما فحكم بالاغلب كافعًى فانه أفعل لا فَعْلًى لغلبة وزن

افعل وكاَوْتكانٍ وهو القصير فهو افعلان كأُنبجان لا فوعلان كحوتنان

بالتا وبالثا ايضا وهو اسم بلد لكثرة افعلان بالنسبة الى فوعلان وفيه

نظر لانه قد جا فوعلان كثيرا نحو قرانا اسم رجل وحوتنان بالتا اسم ارض

وبالثا كذلك ولم يات على افعلان الا ابنجان واروناَن اللهم الا ان يقال

زيادة الهمزة فى الاول اغلب من زيادة الواو ثانية ساكنة لكن قوله

بعد ذلك فان ندرا لا يساعده على هذا وكإمّعة وهو الذى يكون لضعف

رأيه مع كل احد ووزنها فِعّلة كدِنّمة وهو القصير لا إفعلة كإنفحة لان

فِعّلة اكثر من إفعلة وان لم يغلب احدهما بل ندر الوزنان احتملهما كاسطوانة

فانه ان ثبت أُفعُوالة فهو اما أُفعوالة لثبوته حينئذ او فُعلوانة كعنفوانة

وان لم يثبت افعوالة تعين ان يكون فعلوانة ثم اشار الى انه لا يجوز ان يكون

افعلانة لانه لو كان افعلانة لم يحذف اللام فى جمعه لكنها حذفت اذ

اليا فى اساطين زائدة قطعًا وليست بدلا عن الواو ولانه لا يقع بعد الف

الجمع ثلاثة احرف لغيرها الثالث الا والوسط حرف مد زائد كمصابيح

ولو كانت اسطوانة افعلانة لقيل فى الجمع اساطٍ واساطى كما يقال فى جمع

اقحوان اقاح واقاحى وحاصل هذا الكلام ان اسطوانة لا يجوز ان يكون

افعلانة لجمع اساطين ثم ان ثبتت افعوالة فهو اما افعوالة او فُعلوانة

وفى شرح النظام لان افعل اكثر من فعلى وان لم يوجد فعى ولا افع ه وهنا بحث لان افعى قد مر ان الهمزه فيه زايدة لقولهم فعوة السم فى بحث تقدم الاشتقاق المحقق على غلبة الزيادة وهو هنا نفى الاشتقاق اصلا وراساه

وفى شرح النظام فان فِعّلة كدنمة ودبنة اكثر للقصير نه وامره للذى يامر لكل احد لضعف رايه اكثر من افعله كانفحه وان لم يوجد امع ولا ممع ه

لندورهما وعدم التركيب من أسَطَ وسَطَن وان لم تثبت افعواله فتعين ان يكون فعلوانه ولا يكون مما نحن فيه **قوله** الامالة هى مصدر قولك املت الشى امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التى هو فيها من مال الشى يميل ميلا اذا انحرف عن القصد وهى فى الاصطلاح ان ينحى بالفتحة نحو الكسرة اى هى عدول بالفتحة عن استوائها الى الكسرة وذلك بان تُشْرِبَ الفتحةَ شيا من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة ثم ان كان هناك الف فلا محالة يصير بين الالف واليا وهذا التعريف اولى من قولهم ان يُنحى بالالف نحو اليا ومن قولهم ان يُنحى بالفتحة والالف نحو الكسرة واليا لان الفتحة قد تمال منفردة نحو من الضرر فلا يكون ما ذكروه جامعًا **قوله** وسببها قسم المصنف الكلام فى هذا الباب قسمين قسم فى الحروف والكلمات التى تشابهها ما لا يدخلها الامالة وقسم فيما لا يكون كذلك اما القسم الثانى فالفتحة الممالة فيه اما ان يكون بعدها الف او لا فان كان بعدها الف فالكلام فيه اما فى سبب الامالة او فى مانعها والمراد بالسبب هنا ما يكون مجوزا لا موجبا فلهذا تجوز تفخيم كل ممال لانه الاصل اذ الالف اذا لم تمل كانت حقيقة واذا اميلت ترددت بين الالف واليا والاصل فى الحرف ان لا يمازج صوته صوت غيره ولا تجوز امالة كل مفخم لانها تحتاج الى سبب فتنتفى عند انتفائه والسبب المقتضى للامالة اما ان يكون فى الكلمة التى فيها الفتحة الممالة او لا فان كان فى تلك الكلمة فاما ان يكون فى الالف الكائن بعد الفتحة او لا فان لم يكن فى الالف فاما ان يكون حركة او حرفا فان كانت حركة فلا تكون الا الكسرة اذ الضمة والفتحة لا تناسبانها وهو ظاهر فحينئذ اما ان يكون الالف الواقعة بعد الفتحة منقلبة عن الواو او لا فان لم يكن منقلبة عن الواو فتلك الكسرة اما ملفوظة او مقدرة فان كانت ملفوظة فاما ان تكون قبل الالف او بعدها

بعدها فان كانت قبلها فاما ان يكون بينها وبين الحرف التى عليها الفتحة فاصل او لا فان لم يكن فيمال نحو عماد وان كان فالفاصل اما حرف ساكن فيمال ايضا نحو شملال وهى الناقة المسرعة او ضرد لك ولا يمال حينئذ سواء كان الفاصل حرفا متحركا نحو هذا عنباهما او اكثر من ذلك نحو فتل قنباهما واما نحو ان ينزعها ودرهماهما فاميل لخفا الها مع شذوذه وفى التمثيل بنحو درهمان نظر لجواز ان يكون امالته لاجل كسرة النون فلا يكون شاذا ولا مما نحن فيه الا ان يقال لا اعتداد بكسرة النون لانه يسقط عند الاضافة هذا اذا كانت الكسرة قبل الالف فان كانت بعدها فالكسرة اما اصلية او عارضة فان كانت اصلية فيمال نحو عالم وان كانت عارضة فاما ان يكون على الرا او لا فان لم تكن على الرا فامالته قليلة نحو من كلام بخلاف ما لو كانت على الرا نحو من دار لما فيها من التكرار فكانها كسرتان هذا كله اذا كانت الكسرة ملفوظة وان كانت مقدرة فن والها ان كان بطريق اللزوم كما فى جادّ وجوادّ واصلهما جادِدٌ وجوادِدٌ وادغم وجوبا فلا يكون كالكسرة الملفوظة فلا يجوز الامالة وانما قال على الافصح لان بعضهم اجاز امالته اعتدادا بالكسرة المقدرة كما امالوا خاف لان اصله خوِف وان كان بطريق الجواز كما فى دارٌ وقفا فهى كالملفوظة هذا اذا لم يكن الالف منقلبة عن الواو فان كانت منقلبة عنه فالكسرة اما ان تكون على الرا او لا فان لم تكن على الرا فلا تؤثر سواء كانت قبل الالف او بعدها فلا يمال قولهم من عامه ولا بعامه لان الفه منقلبة عن الواو ولقولهم فى جمعه اعوام وشذ امالة من بابه وماله اذ الفهما منقلبة عن الواو لقولهم ابواب واموال وكذا الكِبَا مقصورًا وهى الكناسة والفه عن الواو لقولهم كبوت البيت وشذ العشا الى قوله والناس بغير سبب وانما

قال كذلك لان امالة ما تقدم كانت شاذة مع تحقق السبب الذى هو الكسرة
ولا كسرة فى هذه الامثله والعشا بالفتح والقصر مصدر الأعشى وهو
الذى لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار وهو من الواو لقولهم امراة عشواء
وامراتان عشواوان والمكا بالفتح والقصر جحر الثعلب وهو من الواو
لقولهم فى معناه مكوٌ والناس قد يكون من الجزو الانس واصله أناس
فخفف فالالف فى الامثلة الاربعة منقلبة عن الواو وفى المثالين
الاخرين ليست منقلبة عن شى وان كانت الكسرة على الراو الفرض
ان الالف منقلبه عن الواو فيمال سوا كانت متقدمة عن الالف كالربوا
وهو من الواو لقولهم فى التثنية ربوان او متاخرة نحو من دار وهذا
كله على تقدير ان يكون سبب الامالة الكاين فى الكلمة التى فيها الفتحة حركة
فان كان حرفا فلا يكون الا اليا وهو ظاهر ثم انها انما تؤثر اذا كانت
قبل الالف ان جاورتها نحو سيال بفتح السين وهو ضرب من الشجر له
شوك او كان بينها وبين الالف حرف واحد واليا ساكنة نحو شيبان
وهو علم فعلان من الشيب واما لو فى هذه الصورة لان الحاجز قليل
واليا ساكنه فهى ادعى للامالة لانها اكثر لينا وتسفلا وان كانت اليا
الغير المجاورة متحركة كما فى حيوان او يكون الفاصل اكثر من حرف
واحد نحو سيبسبان اسم شجر فلا يمال وعدم امالة حيوان وسيبسبان
لم اجده صريحا فى كلامهم لكنى استنبطته من القواعد التى ذكروها
والمسايل التى سردوها وان كانت بعد الالف فلا تؤثر فلا يمال نحو
ساير وجميع ذلك على تقدير كون سبب الامالة فى الكلمة التى فيها الفتحة
لكن لم يكن فى الالف فان كان فى الالف فهو اما انقلاب الالف عن
المكسور كما فى خاف واصله خوف بالكسر واما عن اليا كما فى ناب
والرحى فان الفهما منقلبة عن اليا بدليل قولهما نياب ورحيان وكذا

سال

قال ابن هشام فى التوضيح السبب الرابع من اسباب الامالة وقوع الالف [illegible] نحو ما بعدها [illegible] الناظم والاكثر

سال ورمى من السيل والرمى ومثل باربعه امثلة لانه اما اسم او فعل
وعلى التقديرين فالالف اما عين او لام واما كونه بحيث يصير يا مفتوحة
نحو دعا لقولهم دعى وحبلى لقولهم حبليان والعلى والفه منقلبه عن
الواو لانه من العلو واميلت لقولهم فى مفرده العليا بقلب الواو يا
لما سيجى ان واو فعلى اسما تقلب يا وكذا اميل اليتامى والنصارى لقولك
يتاميان ونصاريان فان تثنية الجمع جائز على تاويل الجماعتين كقول
الشاعر بين رماحى مالك ونهشل وانما قال مفتوحة لانها لو صارت
يا ساكنة كما فى جال وحال لقولهم جيل وحيل فى مجهولهما لا يكون لها
اثر لان الساكن كالميت لا سيما من حروف اللين مع ان هذه الكسرة يجوز
ان تشم ضما وان الضمة يجوز ان يبقى على اصلها وتبقى الواو فلا يلزم من اعتبار
ما لا يتغير بايتها مع كونها قوية اعتبار ما هو فى معرض الزوال مع ضعفها
وجميع ما مر على تقدير ان يكون السبب فى الكلمة التى فيها الفتحة الممالة
فان لم يكن فيها فاما ان يكون ذلك السبب امالة اخرى بل سببا من الاسباب
المذكورة اولا فان كان امالة اخرى فاما ان يكون سابقة عليها او اتية بعدها
فان كانت سابقة عليها فيمال كما فى عمادا فتمال الالف الاولى لكسرة
العين ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لاجل تلك الامالة وان كانت اتية
بعدها فاما ان يقع ذلك فى الفواصل او لا فان وقع فى الفواصل فيمال
لتناسب الفواصل فان رعاية التناسب فى الفواصل عندهم غرض مهم
ولهذا يمال لها ما لا يمال لغيرها الا يرى ان نحو والضحى يمال لها مع
كون الفه منقلبة عن الواو وان لم يقع فى الفواصل فلا يمال لان الكسرة
التى هى لاجل الامالة عارضة فلا تاثير لها ولا ينظرون الى هذا العروض
متى كانت الامالة متقدمة اذ لو لم تمل حينئذ عدل من سفل الى علو
وهو مستنكره وفى عكسه انما يلزم العدول من علو الى سفل وهو اسهل

يجول

وفيه تناقض لقوله فى شيبان واليا ساكنة فهى ادعى للامالة والجواب ان الجهة مختلفة ووجه الاختلاف ان المحل المحكوم عليه بانها مع السكون اصلية والمحل المحكوم به عليها بانها اذا كانت ساكنة لا يكون مقتضيه اذا كانت منقلبة لا اذا كانت اصليه فلا تناقض فصح السحر عن الوهن ابن جامه

ولذلك اما لوا اذا ل محاذر لكسرة رائه كما سيجيء لا يجوزون امالة الفه
مع انهما في كلمة واحدة فكيف اذا كانتا في كلمتين والى هذا التفصيل اشار
المصنف حيث اطلق قوله للفواصل وقيد قوله للامالة بقوله قبلها وقوله
بعد ذلك والفواصل نحو والضحى وللامالة نحو رايت عمادا ايويد ذلك
ايضا يعرف بالتامل وقال في شرح المفصل الامالة للامالة سبب ضعيف
لم يعتد به الا بعض المميلين لانها ليست كسرة محققة ولا يا فلا يلزم من
اعتبار الكسرة واليا في مناسبتهما للامالة اعتبار ما يجي به نحوهما
واليه اشار هنا بقوله على وجه وبعضهم يجيز الامالة للامالة بعد الالف
ومنه قراة بعضهم اليتامى والنصارى بامالتين اميلت الاخيرة لانها
تنقلب يا في التثنية كما مر واميلت الاولى لامالة الثانية وهو ضعيف
لما عرفت ولم يذكره المصنف لضعفه وقلته وان لم يكن اماله اخرى بل
سببا من اسباب الامالة فكما يمال الالف المنقلبة عن التنوين في الوقف
نحو رايت زيدا لاجل اليا وهو في كلمة اخرى ثم اشار باد خال قد الى ان
امالة الف التنوين قليلة لان الالف عارضة للوقف فهي في حكم التنوين
ولو تاملت فيما مضى ظهر لك رجوع جميع اسباب الامالة الى الكسرة
واليا ثم اختلفوا فذهب بعضهم الى ان اليا ادعى للامالة من الكسرة لانها
حرف والحرف اقوى لقيامه بنفسه ولان الكسرة بعضها وقال الاخرون
الكسرة اقوى لان اللسان تسفل بها اكثر من تسفله باليا قوله والاستعلا
لما فرغ من اسباب الامالة شرع في موانعها وهي تمانية احرف الراء غير
المكسورة وحروف الاستعلا وهي الصاد والضاد والطا والظا والخا
والغين والقاف وانما منعت المستعليه الامالة لتجانس الصوت
كما اميلت فيما تقدم طلبا له لان هذه الحروف لما كانت تستعلي الى
الحنك فلو امالت الالف في صاعد لانحدرت بعد اصعاد ولو امالت
في

في هابط لصعدت بعد انحدار وكلاهما شاق لكن التاني اشق فلذلك كانت
هذه الحروف بعد الالف اقوى مانعا كما سيجي واما الرا وان لم يكن فيها استعلا
لكنها مكررة فتشبهت بالمستعلية للتكرر الذي فيها بل قيل هو اشد مانعا
اذا عرفت هذا فنقول الحروف المستعلية ان كانت في باب خاف وهو
ما الفه مقلوبة عن مكسور او في باب طاب وهو ما الفه مقلوبة عن
يا او في باب صغى وهو ما يصير يا مفتوحة لانك اذا بنيته للمفعول
معدى بحرف الجر نحو صغي اليه تنقلب الفه يا فلا تمنع الامالة لقوة
السبب فيه لانه في نفس الحرف الممال قال في الصحاح صغى يصغو ويصغى
صغوا اي مال وان كانت في غيره فاما ان يكون معها الرا او لا فان لم يكن
معها الرا فاما ان يكون قبل الالف او بعده فان كانت قبله فاما ان يقع
بينهما فاصل او لا فان لم يقع بينهما فاصل فتمنع الامالة كصاعد وان
وقع بينهما فاصل فاما ان يكون بحرف او باكثر فان كان باكثر من حرف واحد
فلا تمنع كصفحاني وان كان الفصل بحرف واحد فاما ان يكون المستعلية
في الكلمة التي فيها الالف او لا فان كانت في تلك الكلمة كصواعد فتمنع
الامالة على راي بعضهم والمشهور انها لا تمنع وان كانت في غير تلك الكلمة
فلا تمنع الامالة نحو رابط سالم واما ان كانت المستعلية بعد الالف
فاما ان يكون بينهما فاصل او لا فان لم يكن فتمنع الامالة كعاصم وان فصل
فاما ان يكون الفصل بحرف او بحرفين فان كان بحرف فتمنع الامالة ايضا
سوا كانت المستعلية في الكلمة التي فيها الالف نحو عاشوا وغيرها
نحو عتاب ظالم وان كان بحرفين فكذا على الاكثر نحو مواعيظ وانما
كانت غير مانعة اذا وقعت قبل الالف بحرف ومانعة اذا وقعت
بعدها بحرفين على الاكثر فيها لان الاستعلا اذا كان قبله عدل من
علو الى سفل فلم يستكره استكراههم العدول من سفل الى علو هذا

اذا لم يكن مع المستعلية الرا فان كان معها الرا فاما ان يلي الرا الالف
او لا فان وليتها فاما ان تكون الرا مكسورة او لا فان لم تكن مكسورة فلا
تعارض المستعلية لانها مانعة عن الامالة منع المستعلية لما مر
فكيف تعارضها اذا انضمت اليها مثال المفتوحة قبلها كرام وراحم
وبعدها قولك رايت حمارك والمضمومة بعدها نحو هذا حمارك وقول
العامة فراش وسراج لحن ويجب ان تعلم ان منها عن الامالة في غير
باب خاف وطاب وصغى ايضا لانهم يميلون ران وترى باتفاق
اما ران فلان الفها منقلبة عن اليا يقال ران ذنبه على قلبه يرين
رينا اي غلب واما ترى فمن جعل الفه للتانيث ويمنع صرفه فامالته
حينئذ لانك تقول في تثنيته تتريان بقلب الفه يا مفتوحة ومن
جعل الفه للالحاق فامالته لقولهم تتريا ايضا ولان الفه منقلبة
عن اليا لما عرفت ان الف الالحاق تكون منقلبة عن اليا والتا الاولى
في تترى بدل عن الواو واصله وترى من الوتر وهو الفرد وقوله
تعالى ارسلنا رسلنا تترى اي واحدا بعد واحد وان كانت مكسورة
فاما ان تكون قبل الالف او بعدها فان كانت قبلها ولا اثر لها ولذلك
لم يمل احد قوله تعالى ومن رباط الخيل لئلا يلزم العدول من سفل
الى علو وان كانت بعدها فتغلب المستعلية فيمال طارد وغارم ولهذا
قيد المصنف المكسورة بقوله بعدها وكما تغلب المستعلية تغلب
الرا الغير المكسورة ايضا فيمال من قرارك وذكر في شرح الهادي
انه اذا تاخر المستعلي عن الالف نحو فارق لم يجز الامالة لقوة
المستعلي حينئذ ويمكن ان يكون مراد المصنف ايضا ذلك لكن لم يصرح
به اكتفا بالامثلة فانه ذكر من الامثلة ما يتقدم فيها المستعلية
على الالف فيحتاج حينئذ الى زيادة تفصيل بان تقول اذا كانت

الرا

الرا المكسورة بعد الالف فالمستعلية اما قبل الالف او بعدها
فان كانت قبلها فتغلب الرا المكسورة عليها فيمال نحو طارد وان
كانت بعدها فلا تغلبها بل تغلب المستعلية عليها فلا يمال نحو فارق
لما مر في رباط وان لم يكن الرا يلي الالف بل تباعدت فهي كالعدم في المنع
عن الامالة لو كانت غير مكسورة وفي الغلب على المستعلية لو كانت
مكسورة فيمال هذا كافر لكسرة الفا ولا يعتد بالرا البعدها ولا يمال
مررت بقادر للحرف المستعلي وهو القاف ولا يعتد بالرا المكسورة
لبعدها وبعضهم يعكس اي يفتح كافرا ويميل مررت بقادر وذكر
بعض الشارحين ان قوله وبحرف معطوف على مقدر تقديره الاستعلا
مانع قبلها يليها بغير حرف وبحرف في كلمتها على راي ومانع بعدها
يليها بغير حرف وبحرف وبحرفين على الاكثر وفيه نظر اذ يصير التقدير
هكذا مانع قبلها يليها بغير حرف ويليها بحرفين وفساده لا يخفى والاولى
ان يقال هو عطف على قوله يليها لان الجار والمجرور لكونه في تقدير
الفعل يعطف كثيرا على الجملة الفعلية اي الاستعلا مانع قبلها
يليها ويفصل بينهما حرف الى اخره فقوله يليها حال وما بعده عطف
عليه قوله وقد عال لما فرغ مما فيه بعد الفتحة الالف شرع فيما
ليس كذلك وهو قسمان لانه اما ان يكون بعدها ها التانيث او لا فنقول
يمال ما قبل ها التانيث المنقلبة عن التا في الوقف لشبهها بالالف
لفظا لخفاهما وحكما لكونهما للتانيث فلا يمال تا التانيث في الافعال
لفقد الشبه اللفظي ولا ها السكت والضمير لفقد الشبه الحكمي ثم
ذلك يحسن في رحمه مما لم يكن فيه الفتحة على الرا ولا على الحرف المستعلي
ويقبح في نحو كدره للرا المفتوحة ويتوسط في نحو حقه لان الرا
المفتوحة اشد مانعا واخر المصنف الامالة مما لم يكن فيه بعد

[marginal note:] ضيا الدين وهو ان الولد والقرب لا يطلق على شيئين لغة وعرفا حقيقة الا اذا لم يكن بينهما فاصل سوا كان لا عدم الفاصل بحرف الاحرفين ويطلق مجازا والاصل عدمه على ان يليها بغير حرف حقيقة فلو حملناه على المجاز في بحرف وبحرفين يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو غير جائز وعند من يجوزه خلاف الاصل ولا ضرورة في ارتكابه ٥

[marginal note:] الشارح نظام لان الرا غير المكسورة اشد منعا اذ الامر بالعكس لان الرا غير المكسورة ملحقة بالمستعلي ومتشبهة به فلا يبلغ درجته ولهذا كانت الامالة في نحو [illegible] اشد واقوى من [illegible] واجمعوا امالة عران [illegible] الفتحة المستعلي كفخر [illegible]

الفتحه الف ولاها اشارة الى قلنها ونحن نذكره ايضا هناك ان شا الله
تعالى قوله والحروف لا تمال هذا اشارة الى ذكر الحروف والكلمات
التى تشابهها مما لا يدخلها الامالة فنقول الحروف لا تمال لقلة تصرفهم
فيها والامالة من باب التصرف ولانه لا اصل لالفاتها فتمال للمناسبة
وبعض العجم يقول لكن بالامالة وهو لحن فان سمى بها خرجت عن حكم
الحرفية ودخلت فى حيز الاسما فان وجد حينئذ ما يقتضى الامالة
فيها بعد التسمية كما فى إلّا وأمّا اميلت لا لان الالف الرابعة فى
الاسم تحكم بانها عن يا وان لم يوجد كما لو سميت بعلى والى لم يجز امالتها
لانها تجعلهما من بنات الواو لان بنات الواو اكثر ولذلك تقول فى
تثنيتهما الوان وعلوان واميل بلى لانها اشبهت الفعل حيث استقلت
بنفسها فى الجواب واغنت عن الجملة المذكورة فى السوال قال الله تعالى
الست بربكم قالوا بلى اى انت ربنا ويا لانه قائم مقام ادعو وكذا لا
فى إمّا لا والاصل ان وما صلة ومعناه بالفارسيه بارى تقول اخرج
فاذا امتنع تقول إما لا فتكلم اى ان كنت لا تفعل الخروج فتكلم فعلم
ان لا فى إمّا لا مغنية عن الجملة الفعلية هكذا ذكر فى بعض شروح المفصل
وهو يدل على ان الهمزة من إمّا مكسورة وقال بعض شارحى هذا
الكتاب أمّا لا بفتح الهمزة فان معنى اما لا هو ان كنت لا تفعل ذاك
افعل هذا اى لان كنت فحذفت اللام ثم حذف كان فصار الضمير
المتصل منفصلا وزيدت ما عوضا عن الفعل المحذوف وقلبت النون
ميما وادغمت فى الميم قوله وغير المتمكن الاسما المبنية غير المتمكنة
امرها كامر الحروف والفاتها اصل لانها غير مشتقة ولا متصرفة
فلا يعرف لها اصل غير هذا الذى هى عليه اذ بالاشتقاق يعرف
ذلك فلم تمل كالحروف واميل ذا لاستقلاله تقول ذا فى جواب
من

من قال من فعل كذا قال فى شرح الهادى حكى سيبويه امالة ذا لانه
شابه الاسما المتمكنة من حيث انه يوصف ويثنى ويصغر والفه منقلبة
عن يا واصله ذيى فحذفت اليا الثانية تخفيفا وقلبت الاولى الفا
لانفتاح ما قبلها وان كانت ساكنة طلبا للخفة ثم قال فيه وامالة اذا لحن
وكذا اميل انى لاستقلاله تقول من انى لمن قال لك الف دينار ذكر
صاحب الكشاف فى تفسير قوله تعالى انى صببنا الماء صبا انه قرا
حسين بن على رضى الله عنه أنى صببنا بامالة انى اى كيف صببنا
وكذا متى تقول لمن قال زيد يسافر قوله واميل عسى انما ذكر ذلك
وان كان فعلا صريحا من ذوات اليا لقولهم عسيت لئلا يتوهم انه
لعدم تصرفه اى لعدم مجى المضارع والامر والنهى منه يكون كالحرف
فرفع هذا الوهم قوله وقد تمال الفتحة منفردة اى من غير ان يكون
معها الف او ها تانيث وذلك لا يكون الا مع الرا المكسورة بعدها لما
فى امالتها من الكلفة فلم يقو عليها الا الرا المكسورة لما ذكرنا من تقدير
كسرتين بخلاف غيرها من الحروف وبخلاف ما بعده الف من الفتحات فانه
يعتمد عليها فيزول ما فى العدول بها الى الكسرة من الكلفة وذلك معلوم
عند النطق وهى تغلب المستعلية والرا المفتوحة ههنا ايضا نحو من
الضرر والحاذر اسم مفعول من حاذر اما لوا الذال للرا ولم يميلوا
الالف لانها فقدا كتنفها فتحتان اذ كسرة الذال مشوبة بالفتحة قال
سيبويه لم يوجب امالة الذال هنا امالة الالف كما لم توجب كسرة
الضاد فى حاضر امالة الفه وانما شبه الذال هنا بالضاد لان فتحها
كاستعلا الضاد وقد شابت فتحها كسرة الامالة كما شاب ذلك
الاستعلا تسفل الكسرة قوله تخفيف الهمزة لم يحده بان يقول
ان ترد الهمزة الى وجه من التخفيف لان اسمه اللغوى يغنى عنه

والهمزه حرف شديد مستثقل يخرج من اقصى الحلق فلذلك الاستثقال ساغ فيها التخفيف لنوع من الاستحسان وهي لغة قريش واكثر اهل الحجاز والتحقيق لغة تميم وقيس قياسا لها على سائر الحروف وقال بجمعه الابدال ولم يقل بجمع الابدال ليبين حصر التخفيف فيها والاصل بين بين لانه تخفيف مع بقا الهمزة بوجه ثم الابدال لانه اذهاب الهمزة بعوض ثم الحذف لانه اذهابها بغير عوض وبين بين قسمان مشهور وهو ما يكون بين الهمزة وبين حرف حركتها كما تقول سئل بين الهمزة واليا وغير مشهور وهو ما يكون بينها وبين حرف حركة ما قبلها كما تقول سول بين الهمزة والواو ثم همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة وعند البصريين متحركة حركة ضعيفة ينحى بها نحو الساكن ولذلك لا تقع الا حيث يجوز وقوع الساكن غالبا فلا تقع في اول الكلام قوله وشرطه اي وشرط تخفيف الهمزة ان لا يكون مبتدا بها كقولك مبتدا باحد وابل وامر وانما قلنا مبتدا بها لان الهمزة الكائنة في اول الكلمة قد تخفف اذا اتصلت بكلمة اخرى نحو جا احدهم على ما سيجي ولذا قال المصنف وشرطه ان لا يكون مبتدا بها ولم يقل وشرطه ان لا تكون في الاول وذلك لان المبتدا بها لو خففت لجعلت بين بين اذ هو الاصل فيه لكنه قرب من الساكن فيمتنع به الابتدا واذا امتنع ما هو الاصل حملوا الباقي عليه هذا مع ان الهمزة المبتدا بها لا يكون مستثقلا ولا يرد عليه نحو خذ واصله اوخذ خففت بالحذف لانه حذفت الهمزة الثانية تخفيفا ثم استغني عن همزة الوصل فحذفت فلم تخفف الهمزة الاولى ولا نحو قل واصله اقول لانا نمنع ان اصله ذلك لانه ماخوذ من يقول حذفت حرف المضارعة وسكن اللام فصار قول ثم حذفت الواو للساكنين فصار قل فلم يوجد سبب وجود الهمزة فلا يتحقق تخفيف الهمزة

او

او نقول سلمنا ان اصله اقول لكن اعل بنقل حركة الواو الى القاف وحذفت الواو لالتقا الساكنين فاستغني عن همزة الوصل فحذفت لا على انه تخفيف الهمزة قوله وهي ساكنة شروع في كيفية تخفيف الهمزة فهي اما ان يكون واحدة او اثنتين فان كانت واحدة فاما ساكنة او متحركة فان كانت ساكنة فتبدل بحرف حركة ما قبلها يعني ان كان قبلها فتحة قلبت الفا وان كان كسرة قلبت يا وان كان ضمة قلبت واوا سوا كانت الهمزة الساكنة مع المتحرك الذي قبلها في كلمة واحدة كما في راس وبير وسوت وقوله سوت فعل ماض مسند الى المتكلم من سا يسو او في كلمتين كما في قوله تع الى الهدى ائتنا فان قوله ائتنا امر من الاتيان قلبت الهمزة الثانية فيه يا لسكونها وانكسار ما قبلها وليس هذا موضع الاستشهاد ثم اتصل اتصل بقوله الهدى فسقط همزة الوصل من اوله فعاد الهمزة الثانيه المنقلبة لزوال موجب القلب فالتقى ساكنان وهما الف هدى والهمزة العائدة فحذفت الف الهدى لكونه في اخر الكلمة والتغيير بالاخر اولى فصار الى الهدى أتنا بهمزة ساكنه بعد الدال فانقلبت الفا فصار الى الهدى اتنا وهو موضع الاستشهاد وكما في قوله تعالى الذي ائتمن فقوله اوتمن فعل ماض مجهول من الايتمان قلبت الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ولما اتصل بقوله الذي سقط همزة الوصل في الدرج وعاد الثانيه المنقلبة فالتقى ساكنان الهمزة من ائتمن واليا من الذي فحذفت اليا فصار الذي ائتمن بهمزة ساكنة بعد الذال فقلبت يا فصار الذيتمن وقوله يقول اذن لي فقوله ائذن امر من اذن ياذن قلبت الهمزة الثانية منه يا ثم سقطت همزة الوصل في الدرج وعادت الهمزة المنقلبه وصار يقول اذن لي فقلبت الهمزة واوا فصار يقولوذن لي وانما تعين الابدال في هذه الصور اذا اريد تخفيفها اذ لا يمكن جعلها بين بين لا المشهور لسكونها ولا غير المشهور

هذا في الوسط ولم يغير أ ولم يرد ؤ ولم يترى وهذا في الاخير نظام

لان الكلام في الهمزة المفرده وقد اجتمع هنا همزتان وسياتي حكمها بعده

همزة اولى

لانه حيث لا يجوز المشهور لا يجوز غير المشهور ولا يمكن الحذف لانه
لا يبقى ما يدل عليها قوله والمتحركة لما فرغ من الهمزة الساكنة شرع
في المتحركة وهي اما ان يكون ما قبلها متحركا او ساكنا فان كان ساكنا فتلك الهمزة
المتحركة اما متطرفة يوقف عليها او لا يكون كذلك فان لم يكن كذلك فهي الهمزة
المتحركة التي سكن ما قبلها ولا يكون متطرفة ووقف عليها فنقول الساكن
الذي قبل الهمزة اما ان يكون في تلك الكلمة التي فيها الهمزة او في غيرها
فان كان في تلك الكلمة فذلك الساكن اما صحيح او حرف علة فان كان حرف
علة فاما ان يكون واوا او يا او الفا فان كان واوا او يا فاما ان يكونا زائدتين او
اصليتين فان كانتا زائدتين فاما ان يكونا لغير الالحاق او للالحاق فان كانتا
لغير الالحاق قلبت الهمزة الى ذلك الحرف وادغم ذلك الحرف
في تلك الهمزة المنقلبة كخطيه اصلها خطيئة قلبت الهمزة يا
وادغم اليا فيها وكمقروه اصلها مقروءة قلبت فيها الهمزه
واوا وادغم وافيس تصغير افؤس جمع فأس اصله أفيئس قلبت
الهمزة يا وادغمت فالتخفيف هنا بالابدال وانما تعين ذلك
لانه لا يمكن بين بين لان بين بين قريب من الساكن فيلزم التقا
الساكنين لان ما قبل الهمزة ساكن ولا الحذف بنقل حركتها
الى ما قبلها لكراهتهم تحريك حرف العلة لا اصل له في الحركة
مع الاستغنا عن تحركه بالقلب الذي هو اولى منه لما مر وهذا
القلب والادغام طريق الجواز وقال بعض النحويين التزم
ذلك في نبيّ وبريّة وردّ المصنف ذلك عليهم بان نافعا يقرا
النبيء بالهمزة في جميع القران ونافعا وابن ذكوان في البريه
بالهمزة فهذا وان سلم انه غير متواتر لما ذكر المصنف في
اصول الفقه ان القراات السبع متواترة فمما ليس من قبيل

الادا

الادا كالمد والامالة وتخفيف الهمزة لكنه لا اقل من ان
يكون كغيرها مما نقله الاحاد بل ما نقله القرا اولى لانهم
لا يقولون عمن ثبت عصمته من الغلط وهم اعدل من النحاة فالمصير
الى قولهم اولى نعم لو قيل كثر ذلك في نبيّ وبريّة لكان مستقيما
قال في الصحاح النبا الخبر ومنه النبي فعيل بمعنى فاعل وتصغيره
نُبيّئ مثل نُبيّع وتصغير النبوة نُبيّئة مثل نبيعة تقول العرب
كانت نُبيّئة مُسيلمة نُبيّئة سَوْءٍ والنبوّة والنباوة ما ارتفع
من الارض فاذا اخذ النبي منه اي شُرّف على الخلق فاصله غير
الهمزة وهو فعيل بمعنى مفعول وتصغيره نبيّ ويقال برأ الله
الخلق برأً والبرية الخلق قال الفراء ان اخذت من البرى وهو
التراب فاصلها غير الهمزة يقول منه براه الله يبروه بروًا
اي خلقه قوله وان كان الفا اي وان كان الساكن الذي
قبل الهمزة الفا واردت تخفيفها جعلتها بين بين فان كانت
مفتوحة جعلتها بين الهمزة والالف نحو سَاءَل وقرَاءَة
وان كانت مضمومة جعلتها بين الهمزة والواو نحو تساءُل
وتلاءُم وان كانت مكسورة جعلتها بين الهمزة واليا نحو
قائل وبائع وذلك لامتناع الحذف بنقل الحركة لان الالف
لا تقبل الحركة وامتناع القلب والادغام لان الالف لا
يدغم فيها وانما تعين بين بين المشهور لان ما قبل الهمزة ساكن
فلا يمكن بين بين غير المشهور فان قلت هلا امتنع جعلها بين
بين لسكون الالف وقرب همزة بين بين من الساكن قلت
سوغ ذلك امران خفا الالف فكانه ليس قبلها شي وزيادة
المد الذي فيها فانه قائم مقام الحركة كالمدغم قوله وان كان

حرفا صحيحا قد ذكرنا ما يكون فيه قبل الهمزه الف او واو او ياء
زائدتان لغير الالحاق بقى ما يكون فيه قبل الهمزة حرف صحيح كما
مسئلة والخبء من خبأت الشئ سترته او واو او ياء اصليتان
كما فى شئ وسوء او زائدتان للالحاق كما فى جيئل وهو الضبع
وحوأب وهو اسم ما والواو والياء فيهما للالحاق بجعفر وحكم
الجميع ان ينقل حركة الهمزة الى ما قبلها وتحذف الهمزة وذلك
لان حذفها ابلغ فى التخفيف وقد بقى من عوارضها ما يدل عليها
وهو حركتها المنقولة الى الساكن قبلها وجا مراة وكماة بالف
خالصه بان نقل حركة الهمزه الى الساكن قبلها فتحرك وبقيت
الهمزة ساكنة فصار مرأة وكمأة فقلبوا الهمزة الفا كما فى
راس وعند سيبويه شاذ والكسائى والفرا يريانه مطردا هذا
اذا كان الساكن فى الكلمة التى فيها الهمزه وان لم يكن فيها فتنقل
حركة الهمزة الى الساكن وحذفت سوا كان الساكن حرف علة
او صحيحا فتقول فى ابو ايوب وذو امرهم واتبعى امره وقاضوا ابيك
ابويوب وذومرهم واتبعى مره وقاضوبيك وقاضو جمع قاض
والاصل قاضون حذفت النون بالاضافة وكذا تقول فى من ابوك
ومن امك وكم ابلك منبوك ومنمك وكمبلك قوله وقد
جا شبهوا الواو والياء اللتين ليستا بزائدتين كما فى شئ وسوء
بالزائدتين كما فى خطيئه ومقروه وادغموا مثلها لكن المشهور
هو الاول قوله والتزم ذلك اى نقل الحركة وحذف الهمزة
فى يرى واصله يرأى كيرعى لان ماضيه راى كرعى فالقيت
حركة الهمزة التى هى عين الفعل فى المضارع على الراء وحذفت والتزموا
ذلك لكثرة الاستعمال حتى لا يجوز استعمال الاصل والرجوع اليه

الا لضرورة كقوله الم تر ما لاقيت والدهر اعصر ومن يتمل
العيش يرأى ويسمع يقال تملّيت عمرى اى استمتعت منه فمعنى
قوله من يتمل العيش اى يعيش كثيرا يرى ويسمع ما لم يكن راه
وسمعه وكذلك ارى وهو فعل ماض من الاراءة واصله ارأى
كاعطى واصل يرى يرئى كيعطى نقلت حركة الهمزة الى الراء فيهما
وحذفت بخلاف قولك ينأى مضارع نأى اى بعد وانأى ينئى فانه
لم يلتزم فيهما نقل الحركة وحذف الهمزة بل جرت فى جواز التخفيف
كغيرها لانها لم تكثر كثرتها فعلى ما ذكرنا علة الحذف فى يرى وارى
يرى التخفيف القياسى بالقاء حركتها على ما قبلها ثم حذفها والتزامه
لكثرة الاستعمال وذكر فى شرح الهادى انه يحتمل الحذف هنا وجها
اخر وهو انه اجتمع فى ارأى همزتان بينهما حرف ساكن حاجز غير
حصين فكانهما قد تواليتا فحذفت الثانية على حد حذفها فى اكرم
ثم اتبع سائر الباب وفتحت الراء لمجاورة الالف التى هى لام الفعل
وغلب الاستعمال هنا على الاصل حتى هجر ورفض وانا اقول
فعلى هذا المذهب يظهر وجه من قال حذفت الهمزة من اشيا لاجتماع
همزتين بينهما الف لكن لو كان هذا علة لاطردت فى مثل ينأى وانأى
ينئى وفيه بحث قوله وكثر اى كثر النقل والحذف فى سل واصله
اسئل بهمزتين نقلوا حركة الهمزة الثانية الى السين واستغنوا
عن همزة الوصل وقالوا سل وذلك اكثر من قولك جر فى اجأر
من الجؤار بمعنى الخوار يقال جار الثور اى صاح لكن لم يلتزموا ذلك
لقولهم اسئل قوله واذا وقف هذا شروع فى بيان الهمزة المتطرفة
التى كانت متحركة فى الوصل كيف يوقف عليها ولم يشر الى مثل ذلك
فى الساكنة لان الهمزة المتطرفة الساكنة فى الوصل حكمها فى

قوله وفيه بحث اى فى هذا الاعتراض بحث لان المقتضى للحذف الغير القياسى قصد استعماله فليس غير ارى بمنزلته فيها فكثرة الاستعمال جزء العلة والعلة على هذا مركبة لا بسيطة ضيا الدين

قوله واذا وقف الى كلام موهم بان الوقف انما يكون بعد التخفيف لانه لم يفصل ذلك مع تفصيله فيما قبله الالف ولا شك ان التخفيف فى ذلك جوازى فى حال الوصل ووجودى فى حال الوقف والاظهر ان غرضه التفصيل ايضا وانما تعرض له لظهوره بتنصيصه فيما قبله الالف ولا ثاني بالفصل لم يذكره مزيد فايده لان الوقف مقتضاه ثابت سوا كان قبل الوقف او بعده ان التخفيف ايضا ثابت سوا كان قبل التخفيف او بعده لكن يختلف الحكم بالمتحركة والساكنة شيما ركن الدين

التخفيف حال الوصل كحكمها حال الوقف وهي قسمان لانه اما ان
يكون قبلها الف اولا فان لم يكن قبلها الف سوا كان قبلها حرف صحيح
او حرف علة وقف بمقتضى الوقف بعد التخفيف الهمزة يعني يعمل ما
ما يقتضيه التخفيف لو كانت موصوله ثم يوقف كما هو مقتضى الوقف
في مثله من سكون او روم او اشمام فيوقف على هذا الخبءُ بالسكون
والروم والاشمام لانك اذا خففت همزته بتقديرالوصل بنقل
الحركة والحذف حصل الخبُ بباءٍ مضمومة وقد علم في الوقف انه
اذا وقف على ما اخره حرف مضموم جاز فيه الاسكان والروم
والاشمام وكذا بَرِيٌّ ومقروٌّ لانك اذا خففت همزتهما
بنقلبها الى ما قبلها وادغامها حصل بريٌّ ومقروٌّ بياءٍ وواوٍ
مشددتين مضمومتين وقد علم في الوقف جواز الروم والسكون
والاشمام في مثل ذلك وكذلك شيءٌ وسوءٌ سوا وقفت عليهما
بنقل حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفها بان تقول شيْ وسوْ بالياء والواو المخففتين
او وقفت عليهما بقلب الهمزة الى ما قبلها وادغامها بان تقول شيّ
وسوّ بالياء والواو المشددتين فانه يجوز فيهما السكون والروم
والاشمام لانه يكون حينئذ في اخرهما ياء مخفف مضموم او ياء
مشدد مضموم او واو كذلك فيرجع الى ما مرهذا اذا لم يكن
قبل الهمزة المتطرفة المتحركة الموقوف عليها الف فان كان قبلها
الف كقُرَّاءٍ فقد علمت ان تخفيفها حال الوصل انما هو بجعلها
بين بين فاما ان يحافظ على ذلك في حال الوقف اولا فان لم يحافظ
عليه ووقفت بالسكون تعين ان يكون تخفيفها بابدالها الفا اذ لا
يتصور ههنا نقل الحركة الى ما قبلها حتى يكون تخفيفها بالنقل
والحذف اذ الفرض انه وقف عليه بالسكون ولا يمكن جعلها

بين

بين بين لا المشهور ولا غيره لسكونها وسكون ما قبلها فتعين
ان يكون تخفيفها بقلبها الفا واذا قلبتها الفا اجتمع الفان الالف
التي كانت قبل الهمزة والالف المنقلبة عن الهمزة فيجوز حينئذ القصر
بحذف احدهما للساكنين ويجوز ابقاؤهما لامكان الجمع بينهما بطول
المد وان اردت المحافظة على بين بين الذي كان في حال الوصل تعين
الوقف بالروم لتعذر بين بين مع الاسكان والاشمام واذا وقفت
بالروم تعين ان يكون تخفيفها بجعلها بين بين كما كان تخفيفها حال
الوصل كذلك وهو ظاهر قوله وان كان قبلها متحرك قسيم قوله
ان كان قبلها ساكن لان الكلام في الهمزة المتحركة وقد تقدم ما كان
قبلها ساكن بقي ما قبلها متحرك وهذا بيان الهمزة المتحركة المتحرك
ما قبلها واقسامها تسعة لان الهمزة اما مفتوحة او مكسورة
او مضمومة وعلى التقادير ما قبلها اما مفتوحٌ او مكسورٌ او مضمومٌ
والثلاثة في الثلاثة تسعة كما ذكر من الامثلة والقياس فيها ان يجعل
بين بين لان فيه تخفيفا للهمزة مع بقيةٍ من آثارها ليكون دليلا
على ان اصل الكلمة الهمزة لكن في حالتين منها لا يمكن جعلها بين بين
وذلك اذا كانت مفتوحة وقبلها مضموم نحو مُؤَجَّل او مكسوره
نحو مِائة لانهم لو جعلوها بين بين المشهور لقربت من الالف وقبلها
الضمة او الكسرة وهو مستنكر ولما تعذر المشهور تعذر غير
المشهور اما لانه فرعه او لان كل موضع يجوز فيه بين بين غير
المشهور يجوز فيه المشهور ولما لم يجز هنا بين بين المشهور امتنعوا
عن غير المشهور لئلا يتوهم ان المشهور ايضا جائز ولما كان كذلك
ابدلوها بحرف حركة ما قبلها اي ابدلوها واوا في مُوجَل وياء في مِيَة
وتعين جعلها بين بين في البواقي لما مر ثم اختلفوا في صورتين منها

قوله لتعذر الى آخره لان بين بين متحرك بحركة خفيفة فالاسكان ينافيه وكذلك الاشمام لان الاشمام اسكان وهذا لا يدركه الاعمى ه

وهى المضمومة التى قبلها كسرة نحو مستهزءون والمكسورة التى قبلها ضمة نحو سئل فبعضهم يجعلها بين بين المشهورة اى بين الهمزة والحرف التى منه حركتها فيكون مستهزءون بين الهمزة والواو وسئل بين الهمزة واليا وقيل بين بين الشاذ فيكون المستهزءون بين الهمزه واليا وسئل بين الهمزه والواو والاول هو المشهور وبعضهم يجعلها فى نحو مستهزءون يا محضة وفى نحو سُئل واوًا محضةً بقى خمسة اقسام وتعين فيه بين بين المشهور اما فى سأل ومستهزئين ورؤس فانه لا فرق فيها بين المشهور والبعيد لمجانسة حركتها حركة ما قبلها والحمل على المشهور اولى واما فى سئم ورؤف فلانهم كرهوا ان يجعلوا الهمزة فيها بين بين البعيد فيقرب من الالف وعليها كسرة فى سئم وضمة فى رؤف قوله وجا منساة وسال بعض العرب تبدل من الهمزه المفتوحة المفتوح ما قبلها الفا فى سأل ومنسأة وهى العصا وهو ليس بقياس وقال ابن مالك ليس سال فى قراة من قرا سال سائل بعذاب واقع مخففا من سأل وانما هو مثل هاب وسال معتل العين مرادف سأل مهموز العين لانهم يقولون سلت تسال نحو هبت تهاب وقال ابو البقاء سال يسال مثل خاف يخاف ومصدره المساولة وهو واوي قوله ونحو الواجى يريد ان بعض العرب تبدل من الهمزة المتحركة المكسور ما قبلها يا فى نحو الواجى وصلا وهو ايضا ليس بقياس وانما قيد الواجى بقوله وصلا لان مثل قول حسان ولولاهم لكنت كحوت بحر هوى فى مظلم الغمرات داجى وكنت اذل من وتد بقاع يشجج راسه بالفهر واجى على القياس لان الهمزة سكنت للوقف وما قبلها مكسور فقلبت يا على ما هو القياس

وعده

وقد سمع من التخفيف الخارج عن القياس وهو ضعيف لما عرفت وقيل انه اراد ان شذوذه من حيث انه جعل اليا المبدله من الهمزة اطلاقا مع اليا آت الغير المبدلة وهذا ضعيف لان سيبويه ساقه فى تخفيف الهمزه الشاذ ولان الاطلاق بحرف اللين المبدل من الهمزه كالاطلاق بحرف اللين الغير المبدل قوله والتزموا القياس ان يقال فى الامر من الاخذ والاكل اوخذ واوكل كما يقال ايشر من أشر اذا ابطر لكن حذفوا الهمزة لكثرة الاستعمال واستغنوا عن همزة الوصل واما الامر من يأمر فلم يبلغ مبلغها فى الكثرة ولا قصر فى القلة فجعلوا له حكما متوسطا فجوزوا فيه أومر ومر لكن فى الابتدا يكون مر افصح من اومر لانهم لو قالوا اومر لكان مستثقلا للهمزتين وفى الوصل يكون وأمر افصح من ومر لانهم يستغنون عن همزة الوصل فلا يلزم الاستثقال وانما ذكر المصنف هذا البحث ههنا مع انه مما اجتمع فيه همزتان لمناسبة مع منساة وسال والواجى وصلا فى كون تخفيفها على غير القياس قوله واذا خفف باب الاحمر قد علم مما مر انهم ينقلون حركة الهمزة الى الساكن الذى قبلها فاشار ههنا الى انه اذا نقلت الحركة الى لام التعريف فهل يعتد بتلك الحركة ام لا فان لم يعتد بها كما هو مذهب الاكثر وجب ان يقال الحمر باثبات همزه الوصل لان اللام فى حكم الساكن وان اعتد بها يقال لحمر بحذف الهمزه للاستغنا عنها بحركه اللام وانما اعتد بها على هذه اللغه ولم يعتد احد بحركة النون فى نحو لم يكن الذين كفروا والا لعاد الواو لان اللام صارت مع الاسم كالجزء لفظا لكونها على حرف واحد ومعنى لانها غيرت مدلوله من التنكير الى التعريف واذا صارت

كالجزء شابهت الحركة المنقول اليها حركة سَلْ واصله اِسْئَلْ والا ظهر
ان باب الاقتدار والاستغفار كذلك في جواز اِستغفارٌ وَلِستغفارٌ
قوله وعلى الاكثر اى اذا اتصلت مِن في بباب الاحمر فعلى الاكثر
يجب ان يقال مِنَ لَحمر بفتح النون في مِنَ الأَحمر اذا خففت لان اللام
كالساكن فلو لم تحرك النون التقى ساكنان ويقال فلَحْمر بحذف اليا
لئلا يلتقى ساكنان لان اللام في حكم الساكن واما على الاقل فيقال
مِنْ لَحمر بسكون النون وفي لحمر باثبات اليا اعتدادا بحركة اللام
وقرا ابو عمرو ونافع عادَ لُّولى في عادًا الأُولى وهذا مبنى على الاقل
لان قياس اللغة الكثيرة انه اذا نقلت حركة الهمزة وحذفت
الهمزة ان يقال عادًا نِ لُولى لان التنوين ساكنة ولام التعريف
ساكنة في الحكم فيجب كسر التنوين لالتقاء الساكنين واما على اللغة
القليلة فاعتد بحركة اللام ولم يحرك التنوين فصار عادًا لُولى فادغم
وقيل عادَ لُّولى قوله ولم يقولوا اِسَلْ ولا اُقُلْ اشارة الى سوال
وهو ان يقال نقلت حركة الهمزة الى السين في اِسْئَلْ وحركة الواو
الى القاف من اُقْوُلْ وحذفتا ثم حذفت همزة الوصل فيهما اعتدادا
بالحركة العارضة مع انه لم يعتد بها في اَلَحمر وجوابه انه لما كثر
استعمال الامر من سال يَسْئَلُ نقلوا حركة الهمزة من اسئل الى
السين غالبا وصار في حكم الملتزم من حيث كانت كلمة الحرف
المنقول عنه والمنقول اليه واحدةٌ فاستغنى عن همزة الوصل او
لانهم لما استثقلوا الهمزتين اذا ابتدى بها مع كثرتها آثروا على في اِسْئَلْ
الافصح نقل حركة الهمزة الى السين فلو بقوا همزة الوصل
لكانوا كانهم جمعوا بين همزتين لان الهمزة التى بقيت حركتها
في حكم الموجودة واما اُقُولْ فوجب فيه اعلال الواو بنقل حركتها
الى

الى ما قبلها فصار تحركها واجبا بخلاف اَلَحمر فان نقل الحركة فيه من
كلمة الى كلمة اخرى مع انه غير لازم ولا غالب واورد عليه الامر
من جأَرَ ورَؤُف لانك تقول اِجْأَرْ واُرْؤُفْ فاذا نقلت حركة الهمزة
وحذفتها جاز ابقاء همزة الوصل نحو اِجَرْ واُرُفْ وحذفها نحو جَرْ
ورُفْ وجوابه ان كثرة الاستعمال فيهما منتفية وهى العلة ثمامر
قوله والهمزتان في كلمة لما فرغ من الهمزة المتحدة في الكلمة شرع
في بيان الهمزتين فاما ان يكونا في كلمة واحدة او في كلمتين فان كانتا
في كلمة واحدة فالثانيه اما ان تكون ساكنة او متحركة فان كانت
ساكنة وجب قلبها حرفا من جنس حركة ما قبلها كراهة لاجتماع
الهمزتين مع عسر النطق بالثانيه ساكنة واصل آدم أَأْدم بهمزتين
الاولى زائدة والثانية فاء الكلمة فقلبت الفا وجوبا لسكونها وانفتاح
ما قبلها ووزنه افعل ولا يجوز ان يقال الاولى فاء الكلمة والثانية
زائدة لوجهين الاول انه يكثر زيادتها اولا وقلت حشوا والحمل على
الاكثر اولى والثانى انه لو كان كذلك لكان وزنه فاعلا كشأمل فيجب
ان ينصرف فلما لم ينصرف دل على انه افعلُ ومن هذا علم انه لا يجوز
ان يكون على فاعَل كخاتَم بان يكون الالف زائدة غير منقلبة عن
الهمزة لانه حينئذ يجب صرفه اعلم ان هذا الكلام مبنى على
ان آدم لفظ عربىٌ وقد انكر الزمخشرى رحمه الله ذلك حيث ذكر
في الكشاف ان اشتقاقهم ادم من الاُدْمة ومن اديم الارض
نحو اشتقاقهم يعقوب من العَقِب وادريس من الدَّرْس وابليس
من الابلاس وما ادم الا اسم اعجمى واقرب امره ان يكون على فاعل
كآزَرُ وعازَر وعابَر وشالخ وفالغ لكن ذهب في المفصل الى
انه عربى على وزن افعل ثم انه ازال الى اخره اسما اولاد ادم عليه

فالعلة مركبة لا بسيطة وقوله فيما مر اشارة الى قوله وفيه بحث في بحث يرى وارى يرى هم

ع لكثرة ملازمته بالدرس له

السلام وقوله ايت امر من أَتى يأْتى إِتيَاناً قلبت الهمزة الثانية
فيه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وقوله اوتمن فعل ماض مجهول
من ائتمن يأتمن انما قلبت الهمزة الثانية فيه واوا لسكونها
وانضمام ما قبلها قوله وليس آجر اى وليس آجر مما اجتمع
فيه همزتان ثانيتهما ساكنة فقلبت الفا لان آجر فاعل لا افعل
لثبوت يُؤاجر فى مضارعه فآجر يُؤَاجر كآخَذَ يواخذ فكما ان الف
اخذ ليست عن همزة بل هى الف فاعل فكذا الف آجر قوله ومما
قلت فيه اى ومما قلت فى ان اجر فاعل لا افعل هذان البيتان وهما
قوله دللت ثلاثا الخ اى دللت ثلاثا على ان اجر فاعل لا افعل فعبر عنه
بلازمه لان كون اجر فاعل لا افعل يستلزم ان لا يكون يوجر مضارع
آجر لان يوجر لا يكون الا مضارع افعل الوجه الاول انه جا اجر
اجارة ولو كان افعل لم يجئ منه فِعالة لان فعالة مصدر فاعل
لا افعل الوجه الثانى انهم لم يقولوا فى مصدره ايجاراً ولو كان
افعل لكان مصدره على إفعال الوجه الثالث انه قد ثبت مجئ
آجر يؤاجر فيكون فاعل وصحة آجر الذى هو فاعل تمنع ان يكون
آجر افعل وفى هذا نظر لانه لا يلزم من مجئ فعاله ان لا يكون اجر
افعل لجواز ان يكون مشتركا بين فاعل وافعل ومصدر الاول
فِعالة ومصدر الثانى افعال وقوله والافعال عز ان اراد به
انه لم يوجد فممنوع لانه حكى صاحب الكتاب المحكم فيه آجرتُ
المرأةُ البغيُّ نفسَها ايجارا وان اراد به انه قليل فمسلم
لكن لا يحصل منه المطلوب وايضا فان صحة آجر بمعنى فاعل لا تمنع
من مجئ آجر بمعنى افعل لجواز ثبوتهما ويكون مضارع الاول يواجر
ومضارع الثانى يوجر وما ذكر فى الشرح المنسوب الى المصنف
من

د للت ثلاثا على ان يوجر لا يستقيم مضارع اجر فعالة جا والافعال عز وصحه اجر يمنع آجره

من انه اذا ثبت مجئ آجر على معنى فاعل لم يكن بد من فعْلٍ يأتى هو اصله
لا رباعى فوجب ان يكون فعله فعلة الاصلى اجر لا آجر بمعنى افعل كقولهم
كاتَبَ من كتبَ وقاتَلَ من قتَلَ لا طائل تحته لانه لو سلم ذلك له فلا
يفيده لجواز نقل ذلك الثلاثى الى الافعال والمفاعلة واعلم ان اجر
فى مثل قولهم آجره الله يوجره ايجارا بمعنى اجره الله يأْجُره اجرًا
اى اعطاه الثوابَ وآجرتُ المملوكَ والاجيرَ اوجره بمعنى اجرته اجْرهُ
اى اعطيته أجْرَهُ لا نزاع فى انه افعل لا فاعل لان يوجر لا يكون
مضارعا لغير افعل وانما النزاع فى مثل قولهم اجرتُ الدار والدابة
اى اكريتهما والحق انه بهذا المعنى مشترك بينهما لانه جا فيه لغتان
احدهما انه فاعل ومضارعه يواجر والاخر افعل ومضارعه يُوجر
وجاء له مصدران فالمواجره مصدر فاعل والايجار مصدر افعل
قوله وان تحركت عطف على قوله ان سكنت الثانية اى وان
تحركت الهمزة الثانية فاما ان يكون الهمزة قبلها ساكنة او متحركة
فان كانت ساكنة فاما ان يكون الهمزة الثانية فى موضع اللام او لا
فان لم يكن فى موضع اللام كسَأَّال ثبتت اى الهمزة الثانية لانه لا
يمكن تخفيفها بالابدال فرقا بينها وبين ما اذا كانت فى موضع اللام
على ما سيجئ ولا بجعلها بين بين اما المشهور فلانها حينئذ تصير
قريبة من الالف ويلزم التقاء الساكنين واما غير المشهور فلسكون
الهمزة الاولى ولا بالحذف لانه لا يدرى انه فعّال بالتشديد او
فَعَال بالتخفيف واما ان كانت الثانية فى موضع اللام قلبت ياء كذا
فى تصريف ابن مالك وشرحه ويدل عليه قول المصنف فى مسائل
التمرين ومثل سبَطر من قرأ قرأْىٌ وسنبين الفرق بين الصورتين
ووجه ذلك فى مسائل التمرين ان شاء الله تعالى وكان المصنف لم يفصل

لا ان اجر على وزن فاعل لا يدل الا على وجود ثلاثى متشعب هو منه واما على عدم متشعب اخرى هى افعل فلا نظام

انما

اعتماد اعلى المثال مع ما ذكره ثمه قوله وان تحركت اى وان تحركت
الهمزة الثانيه وتحركت التى قبلها فقال النحاة وجب قلب الهمزة الهمزة
الثانية يا ان انكسرت الهمزه التى قبلها او انكسرت هى اى الهمزه
الثانية نحو جاءٍ واصله على مذهب غير الخليل جاءِءٌ بهمزتين كانت يائية
متحركتين الاولى منقلبه عن عين الكلمة التى هى يا كما فى بائع والثانيه
لام الفعل فقلبت الثانية يا لانكسار ما قبلها فصار جاءِىٌ فاعل
اعلال قاض ولم يجعلوها بين بين لان فى ذلك ملاحظةً الهمزة
فيلزم منه الجمع بين الهمزتين واما على مذهب الخليل فاصله
جائىٌ بالقلب كما مر ثم اعل اعلال قاض فلم يكن من هذا الباب
وايمة جمع امام والاصل أأممه كاحمرة جمع حمار فاجتمع فى اوله
همزتان الاولى للجمع والثانية فا الكلمة وكان القياس قلب الثانيه
الفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها كآنية فى جمع إناءٍ لكن لما وقع
بعدهما المثلان وهما الميمان واراد والادغام نقلوا حركة
الميم الاولى وهى الكسرة الى الهمزة وادغموا الميم فى الميم فصار
أئمة فقلبوا الثانيه يا محضة ولم يجعلوها بين بين لما مر فى جاءٍ وهو لان فى ذلك
وان لم يكن الهمزة الثانية مكسورة ولا التى قبلها مكسورةً وجب ملاحظة الهمزة فيلزم منه الجمع بين الهمزتين
قلب الثانية واوا نحو أوادم جمع آدم واصله أأدم بهمزتين
بعدهما الف فقلبوا الثانية واوًا وكاويدم اصله أأيدم قلبوا
الثانية واوًا لزوما ايضا قوله ومنه خطايا اى مما اجتمع فيه
همزتان متحركتان خطايا واصله خطايِئُ قلبوا اليا همزة كما فى
قبائل جمع قبيلة فصار خطاءِءُ بهمزتين فقلبوا الثانية يا لانكسار
ما قبلها فصار خطائىُ فهذا هو الذى يتعلق فيه باجتماع همزتين
وسيأتى ان قياس ان قياس ما وقعت الهمزة فيه بعد الف باب
مساجد

مساجد وبعدها ياءٌ وليس مفردها كذلك ان تقلب يا مفتوحة
وتقلب اليا الفا فيصير خطايا وانما قيد التقدير بالاصلى لان خطائى
بالهمزة ثم باليا بعدها تقديره ايضا لكن ليس تقديره الاصلى بل
خطاءِءُ بالهمزتين تقديره الاصلى وبالحقيقه هذا ايضا ليس
تقديره الاصلى بل خطايِئُ باليا ثم بالهمزة تقديره الاصلى لان
خطاءِءٌ بالهمزتين اصل بالنسبة الى خطائىٌ بالهمزه ثم باليا بعدها
هذا التقدير على مذهب سيبويه واما الخليل فيوافق فى ان الاصل
خطايِئُ لكنه يقول قدموا الهمزة على اليا فصار خطائىُ على
فعالى ثم فعل ما قيل ومذهب سيبويه اقيس واصح لما نقل عن
العرب الموثوق بعربيتهم اللهم اغفر لى خطائِئِى مثل خطاعِعِى
بتحقيق الهمزتين فلو كان خطايا مقلوبة كما ذكر الخليل لم يكن
لذلك وجه قوله وقد صح التسهيل اعتراض على قول النحويين
انه وجب قلب الثانية يا ان انكسر ما قبلها او انكسرت فانه قد النحويين
صح عن القرا جعل الهمزة الثانية بين بين فى نحو ايمة وقد صح تحقيق
الهمزتين فيه وقولهم اولى من قول النحاة لما مر ويمكن ان يجاب
عنه بان مراد النحاة من قولهم قلب هذه الهمزة يا مستلزم ان
القياس يقتضى ذلك وما خالفه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وهذا اصل خلافه
لا ينافى مجئ ما خالفه فى القرآآت السبع لجواز ان يكون مخالفا
للقياس ولا يكون مخالفا للاستعمال ومثل ذلك مقبول واقع فى
الفصيح من الكلام فان النحاة قالوا الشاذ على ثلاثة اضرب شاذ
عن القياس وشاذ عن الاستعمال وشاذ عنهما جميعا فالاولان
مقبولان والثالث مردود مثال الاول كالقود والصيد وكقوله
تعالى استحوذ عليهم الشيطان اى غلب فان القياس قلب حرف

العلة في هذه الصور الثقل والاستعمال بخلافه ومثال الثاني قول
الشاعر وَأُمٌّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا والاستعمال مثلها وأم أوعال اسم
هَضْبَةٍ ومثال الثالث قول الشاعر ويستخرج اليربوع من نافقائه
ومن جُحْرِهِ بالشيحةِ اليَتَقَصَّعُ اي يستخرج الصياد اليربوعَ الذي
يتقصع بالشيحة من نافقائه وهي احدى جحرته والشيحة نبت يقال
له بالفارسية درمنه وقوله يتقصع اي يدخل في قاصعائه وهي
احدى جحرته ايضا فادخل اللام في الفعل وهو خلاف القياس والاستعمال
قوله والتزم اعتراض اخر وهو على ما قالوا وجب قلب الهمزة
الثانية واوا ان لم تكن هي ولا ما قبلها مكسورا فانهم التزموا حذف
الهمزة الثانية من أُكرم واصله أُأَكرم بهمزتين مفتوحتين لان
حروف المضارع هي حروف الماضي بزيادة حرف المضارعة ولما
كان ماضيه أَكرمَ وجب ان تكون اصل المضارع أَأَكرم فكرهوا
اجتماع الهمزتين فيما هو كثير الاستعمال فحذفوا الثانية لزوما
وانما خصوا الثانية لان الثقل نشا منها ثم حمل اخواته نحو نكرم
يكرم تكرم عليه ثم ضموا حرف المضارعة لئلا يلتبس بالثلاثي المجرد
فثبت ان ما ذكره النحويون منقوض بمثل أُكرم ويمكن ان يجاب عنه
بمثل ما مر بان يقال مراد النحاة ان القياس يقتضي القلب كما في أُوَيْدِم
وأَوادِمَ لكن الاستعمال فيه بخلاف القياس قوله وقد التزموا
هذا الحكم مشترك بين ما يكون فيه همزتان كخطايا على مذهب سيبويه
وبين ما يكون فيه همزة واحدة كمطايا بالاتفاق وخطايا على مذهب
الخليل فلذلك اخره الى هنا والمطايا جمع مطية واصلها مطيوة لانها
من المطو وهو اسراع الدابة في السير قلبت الواو يا وادغمت فيها
اليا واصل مطايا مطايِوُ قلبت الواو يا لتطرفها وانكسار ما قبلها
وصار

فصار مطايِيُ بياءين ثم قلبوا اليا الواقعة بعد الف الجمع همزة كما في
قبائل فصار مطائِيُ بياء بعد همزة فاستثقلوا اليا بعد الكسرة على
الهمزة فابدلوا من الكسرة فتحة ومن اليا الفا كما في عذارى
وههنا اولى لثقل الهمزة فصار مطاءا بهمزة بين الفين والهمزة
قريبة من الالف فكانك جمعت بين ثلاث الفات فقلبوا الهمزة يا فصار
مطايا ومنه خطايا على القولين اما على قول سيبويه فلانه بعد
انقلاب الهمزة الثانية يا يصير خطائي واما على قول الخليل فلانه
يقدم الهمزة على اليا من غير اجتماع الهمزتين فيصير خطائي ثم عمل فيه
ما مر قوله وفي كلمتين عطف على قوله في كلمة حيث قال والهمزتان
في كلمة والاقسام اثنا عشر الثانية مفتوحة وقبلها اربعة احوال
يتحقق بذكر احد بعد جاء ويدرأ ومن تلقاء ولم يدرأ ومكسوره
وقبلها الاربعة بذكر لفظة إبل بعدها ومضمومة وقبلها الاربعة
بذكر لفظ اولئك بعدها ثم انه يجوز تحقيقهما اي ابقا الهمزتين من
غير تغيير لان كون اجتماعهما عارضا هوّن امر الثقل ويجوز تخفيفهما
لما يلزم من الثقل باجتماعهما وتخصيص احدهما تحكم وكذا يجوز تخفيف
احدهما ثم اختلفوا ههنا فاختار ابو عمرو تخفيف الاولى لان الاستثقال
من اجتماعهما فعلى اينهما وقع التخفيف جاز لكن لما راينا هم قد ابدلوا
من اول المثلين في نحو دينار وديوان حرف اللين وكان ذلك
للتخفيف فكذا في الهمزتين واختار الخليل تخفيف الثانية لان الثقل
انما حصل عند الثانية فلا يصار الى التخفيف قبل حصول الاستثقال
اذ قد عرفت ذلك فلنبين كيفية التخفيف فيهما او في احدهما فنقول
اذا اجتمعا واريد تخفيفهما جميعا فوجهان احدهما ان تخفف الاولى
على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف الثانية على ما

[margin note: ٢ فابدلوا من الكسرة فتحة ومن اليا الفا ثم قلبوا الهمزة يا لان الهمزة قريبة من الالف وهي بين الفين فكانك جمعت بين ثلاث الفات]

يقتضيه قياس تخفيفها للاجتماع والثاني ان تخففا معا على حسب ما
يقتضيه كل واحدة منهما لو انفردت واريد تخفيف احدهما لم يخلُ
اما ان يكونا متفقتين اولا فان لم يكونا متفقتين خففت ايهما شئت
على حسب ما يقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت وجاء
في نحو يشا الى الواو ايضا في الهمزة الثانية مع جواز التخفيف والتحقيق
على ما مر وان كانتا متفقتين فان كانت الاولى اخر كلمة جاز ان تحذف احدهما
وتسهل الاخرى على القياس المتقدم وجاز ان تقلب الثانية بحرف
من جنس حركة ما قبلها كالساكنة فتقلب في جا احدهم الفًا وفي من
من تلقا إِلهم يآ وفي يد را أُولئك واوًا وان لم يكن الاولى اخر كلمة جاز
ان تخفف ايهما شئت على حسب ما يقتضيه قياس التخفيف في كل
واحدة منهما لو انفردت وجاز في مثله اقحام الالف بين الهمزتين
قال ذو الرُّمَّة فيَاظَبيةَ الوَعْسَاءِ بين جلاجلٍ وبين النقا آ آنتِ
ام امُّ سَالِمِ الوعسا الارض اللينة وجلاجل اسم موضع يروى
بالجيم مفتوحة وبالحا المهملة المضمومة وقال ابن درستويه حرصوا
على اثبات الهمزتين فرادوا الفا بينهما هربا من اجتماعهما وقال
لا يجوز اثبات تلك الالف في الخط كراهة اجتماع الفاتٍ ثلاثٍ
قال المصنف في شرح المفصل لم يثبت ذلك يعني اثبات الالف
بين الهمزتين الا في آ آنت وشبهه واما مثل جا احدهم فلا يعرف
مثل ذلك فيه قوله الاعلال تغيير حرف العلة للتخفيف
قوله تغيير شامل له ولتخفيف الهمزة والابدال فلما قيد بقوله حرف
العلة خرج تخفيف الهمزة وبعض الابدال مما ليس بحرف علة
كاصيلال في اصيلان كما سيجي ولما قال للتخفيف خرج نحو عالم
بالهمزة في عالم فبين تخفيف الهمز والاعلال مباينة كلية وبين

الابدال

الابدال والاعلال عموم من وجه اذ وجد في نحو قال ووجد الاعلال
بدون الابدال في يقول والابدال بدون الاعلال في اصيلال
ويجمع الاعلال ثلاثة اشيا القلب كما في قال والحذف كما في قلت
والاسكان كما في يقول ولم يقل بجمع القلب لمعنى ذكر في تخفيف
الهمزة وسميت الالف والواو واليا حروف الاعلال لما وقع
فيها من التغييرات المطردة وقد جعل بعضهم الهمزة من حروف
العلة لذلك ولم يعدها كثيرا اذ لم يجر فيها ما اجري في حروف العلة
من الاطراد اللازم في كثير من الابواب قوله ولا تكون الالف
اصلا في متمكن ولا في فعل ولكن اما بدل عن واو او ياءٍ واما زائدة
لانا استقرينا الاسما المتمكنة والافعال فلم نجد الالف فيها
الا كذلك ولانها لو وقعت اصلا لم تخل اما ان تقع مبدلة في محل اخر
اولا فان وقعت في محل مبدلة ادى الى اللبس بين الاصلية والمنقلبة
وذلك مخل بمعرفة الاوزان وان لم تقع مبدلة عن الواو واليا
اصلا ادى ذلك الى وقوع اليا والواو المتحركتين في كل موضع كان
اصلها فيه التحرك وهو كثير مستثقل هذا مع وقوع حروف
العلة كثيرا في الكلمات ولما ذكرنا في اول ذي الزيادة انها
لا تكون اصلا في الاسم المتمكن والفعل واما الحروف فالالف
فيها اصل لان الحروف غير مشتقة ولا متصرفة فلا يعرف لها
اصل غير هذا الظاهر فلا يعدل عنه من غير دليل فلا يقال
الف ما ولا زائدة لعدم اشتقاق يفقد فيه الفهما ولا يقال انها
بدل لانه ضرب من التصرف ولا تصرف للحروف وكذا الاسما
المبنية والاعجمية لعدم اشتقاقهما ثم بين اتفاقهما واختلافهما
في المواقع ومثال تقدم الواو عينا على الياء لاما طويت ولم

يتقدم اليا عينا على الواو ولامًا واو رد عليه الحيوان واجيب عنه
بان اصله حيَيانٌ وحملهم على ذلك عدم نظير ذلك في كلامهم بالاستقرا
وقياسه حايانٌ لتحرك اليا وانفتاح ما قبلها لكن بقوه متحركا ليكون
مطابقا لمدلوله في التحرك كالجولان والخفقان وفي الموتان حملوا
النقيض على النقيض ولذلك لم يدغموا في الحيوان لكن لما كرهوا اجتماع ع
المثلين قلبوا الثانية واوًا ولم يقلبوا الاولى لان التغيير بالاخر
اولى ولا يستقيم الاستدلال بحيي على ان اللام يا في الحيوان
فانه لو كان واوا ايضا لانقلبت يا لانكسار ما قبلها فلم ينهض
الاستدلال ولو صح الاستدلال بذلك لصح الاستدلال
برضي على ان اللام يا وهو فاسد ثم لو قلنا الحروف الاصول في اوّل
واوٌ وواوٌ ولامٌ كما هو الاصح لكان الواو مثل اليا في وقوعها فاءً
وعينا والا فلا ولو قلنا تركيب الواو من واوٍ وواوٍ ولاز باب سلس ويا ء
اكثر من باب ببّ لكان الواو مثل اليا في وقوعها فاء ولاما ولو
قلنا تركيبه من واوٍ وواوٍ وواوٍ لكان الواو مثل اليا في وقوعها
فاء وعينا ولاما وقيل بذلك لما قالوا في تصغير واوٍ اُوَيّة بقلب
فائه همزة لكونها اوّل واوين مصدّرين اذ لو كان عينه يا لقيل
في التصغير وُيَيّة ولان كون العين واوا نحو جال اكثر من كونها
يا نحو باع والحمل على الاكثر اولى ويديت اى انعمت وبيّيت اى
كتبت اليا **قوله** الفاء اعلم ان الواو تقلب يا اذا سكنت وانكسر
ما قبلها نحو ميزان وميقات واصلهما موزان وموقات كرهوا
الواو الساكنة بعد الكسرة فقلبوها يا وان اليا تقلب واوا اذا
سكنت وانضم ما قبلها نحو موقظ وموسر والاصل ميسر وميقظ
وتقلب الواو همزة اذا اجتمع واوان متحركان في اول
الكلمة تقلب الاولى همزة لزومًا نحو اواصل جمع واصل واصله
وواصل الاولى هي الفا والثانية مبدلة من الالف كما في ضوارب
وكذا اُوَيصِل تصغير واصل واصله وُوَيصِل بواوين الاولى هي
الفا والثانية مبدلة من الالف كما في ضويرب وكذا الاُوَل جمع
الاولى واصله وُوَل لان حروفه الاصول كما تقدم واو وواو ولام
وذلك لاستثقالهما متحركتين فان اتحد الواو وكانت مضمومة
كما في وُجوه او اجتمع الواوان وسكن الثاني كما في وُوري مجهول
وارى فتقلب همزة جوازا يقال واراه مواراة اى ستره وقال
المازني تقلب ايضا همزة جوازا اذا كان مكسورا في اول الكلمة
كما في اِشاح واصله وِشاح وغيره يتبع فيه السماع والوشاح
شي ينسج من الاديم عريضا ويرصّع بالجواهر تجعله المراة بين عاتقها
وكشحها **قوله** والتزموا اعتراض على قوله وجوازا في نحو
وُوري فانهم قلبوا في الاولى لزوما مع سكون الثاني واجاب
بانهم حملوه على الاُوَل واعترضوا عليه من وجهين الاول ان
الاولى ان يقال قلبوا في الاولى وجوبا لاستثقال الواوين لانهم
قالوا لو بنيت مثل كوثر من وعد قلت اَوْعَد والاصل وَوْعَد قلبت
الاولى همزة لاجتماع الواوين وان كانت الثانية ساكنة ثم قال
المعترضون وانما لم تقلب وجوبا في وُوري لانهم شبهوا مدتها
بالف وارى لانقلابها منها وجوابهم انهم ما صرحوا باللزوم
فيمكن ان يكون مرادهم ايضا الجواز لكن كانوا قد صرحوا باحد
الوجهين الجائزين وسيجي في مسائل التمرين ما يويد هذا الثاني
انه حمل المفرد الذي هو الاصل على الجمع الذي هو الفرع وذلك
ممتنع وجوابه ان في الاولى علم الثانيث وهو الالف والاُوَل

هو ابن المازني في شرح تصريف ابن مالك ه

مجرد من ذلك فقد حمل المونث على المذكر قوله واما اَناةٌ اى
واما قلب الواو همزة فى اَناةٍ والاصل وَناةٌ وهى المراة التى
فيها فتور وفى أَحَدٍ واصله وَحَدٌ وفى اَسَماً فعلى غير القياس
لان قياس الواحد والمفتوحة فى اول الكلمة ان تبقى واسماءُ
علم قال سيبويه رحمه الله اصله وَسْمَا فَعْلاً من الوَسَامَة
وهو حسن الوجه فامتناعه من الصرف لالف التانيث وقال
المبرد هو جمع اسم ووزنه افعال منع الصرف للعلمية والتانيث
المعنوى والاول اظهر اذ التسمية بالصفات اكثر من التسمية
بالجموع ولانه لو سمى به مذكر امتنع ايضا وقيل امتناعه حينئذ لانه
اسم لمونث سمى به مذكر كزينب قوله وتقلبان اصل اتّعد واتّسر
اِوْتَعد واِيْتَسر قلب حرف العلة فيهما تا وادغم يقال اتّسر اى
لعب بالقمار هذا اذا لم يكن حرف العلة منقلبةً عن الهمزة واَما
ان كانت منقلبةً عنها كما فى اِيتَزر واصله اِئتَزَرَ قلبت الهمزة الثانية
يا لسكونها وانكسار ما قبلها فلا تقلب تا لانها عارضة تزول عند
الوصل كقولك وَأْتَزِر قوله وتحذف الواو من يَعِد لان الواو
من جنس الضمة فتقدر بضمتين والكسرة التى بعدها من جنس
اليا التى قبلها ووقوع الشئ بين الشيئين يضادّانه مستثقل فوجب
الفرار منه ولما كان حذف الواو فى مثله واجبا لم يبن مضاعف
معتل الفا نحو وَدَدْت بفتح العين لانه حينئذ يكون مضارعه
مكسورَ العين فكان يجب حذف الواو فلو لم يدغم يلزم خلاف
القاعدة ولو ادغم لزم الاختلال للاعلالين ولا يحذف من
نحو يُوعد لان الواو ليست بين يا وكسرة بل بين همزة وكسرة
اذ الاصل يُاَوعِدُ وحذفت من يَسَع لانه كان مكسور العين

فى

فى الاصل فلما حذفت الواو فتحت العين لحرف الحلق ولم تحذف من
يَوجَل لان فتح عينه اصلى وانما حكموا بالعروض فى الاول والاصالة
فى الثانى لسقوط الواو من الاول دون الثانى وشبهت الفتحة فى
يَسَعُ بالكسرة فى التجارِى حيث كانت عارضةً واصله تجارُىُ بالضم
فقلبوا الضمة كسرة لوقوعها قبل يا متطرفة وشبهت الفتحة فى يوجَل
بالكسرة فى التجارِب حيث كانت الكسرة اصلية لانه جمع تجربةٍ
ولا تحذف اليا من نحو يَيْسِر لانها من جنس الكسرة والميسر قمار
العرب بالازلام ولا من نحو يَيْئِسُ ايضا لذلك وقد جا هنا حذف اليا
لاستثقال اليائين مع الهمزة وجا ابقاؤها وقلبها الفا كانهم
توسَّطوا فلم يحذفوا كما فى يَئِسُ ولم يُبقُوا كما فى يَيْئِسُ بل قلبوها
الفا نحو ياءِس كما قالوا ياتَعِد فهو موتَعِد وبه كان يتكلم الامام
الشافعى رحمه الله والفصيح فى مضارع وَجِل يَوجَل على القياس
وبعضهم يقلب الواو يا لانها اخف من الواو وبعضهم الفا لانها
اخف منهما وبعضهم يكسر لينقلب الواو يا وهى اشذها وليست
من لغة من يقول يِعلم لان اولئك لا يكسرون اليا وانما كسرت
ههنا لما ذكرتُ قال فى الصحاح تقول بنو اسد انا اِيجَل ونحن نِيجَل
وانت تِيجَل كلها بالكسر وهم لا يكسرون اليا فى يعلم لاستثقالهم
الكسرة على اليا وانما يكسرون من يِيجل لتَقَوِّى احدى اليائين بالاخرى
قوله ويحذف الواو من نحو العِدة واصلها وِعْدة لاستثقالهم
الكسرة على الواو ومع ان فعلها معتل فنقلت كسرة الواو الى العين
ثم حذفت ولزم تا التانيث كالعوض من المحذوف فان زال احدُ
الوصفين لا تحذف فلم يحذف من نحو الوَعْد لعدم الكسرة ولا
من نحو الوِصَال والوِداد وان كانت مكسورة لعدم اعتلال فعله

قوله لتقوى احدى اليائين الخ اى بخلاف ما اذا توحد اليا كما فى يعلم فانه تضعف عن احتمال الحركة لتوحدها ه

نحو وَاصَلتُه وَوَادَدتُه وانما قلنا نقلت كسرة الواو الى العين
ثم حذفت ولم تحذف متحركة لئلا يزيد اعلال الفعل لا اسم على اعلال
الفعل وهي في الفعل حذفت ساكنة لا متحركة فان قيل لِمَ لَم تُحذف
في قوله تعالى ولكل وجهة هو موليها مع انه يلزم فيه الجمع بين
العوض والمعوض عنه فالجواب من وجهين الاول انها ليست
مصدرا جاريا على الفعل بل هي اسم للجهة المتوجه اليها والواو تثبت
في الاسم نحو ولدة جمع وليد وهو الصبي والعبد فالاسم وِعدة
والمصدر عِدة والثاني انه مصدر ولكن صححت تنبيها على الاصل
كالقَوَد واستحوذ وهذا قول ابي عثمن المازني وشبّهه بضَيْوَن
وهو السنور الذكر وحَيْوَة وهو اسم رجل واستضعف
ابو علي هذا لانه لو كان كذلك للزم ان يجيء فعله مصححا لان هذه
المعتلات اذا صححت في موضع تبعها فعلها نحو استحوذ استحواذا
واستصوب استصوابا ولما لم يجئ شيء من هذه الافعال مصححا
دل على ان وجهة اسم للتوجه لا مصدر فان قيل قد جاء القول
والبيع مصححين مع ان فعلهما معتل فيما يمنع في الوجهة مثل ذلك
فالجواب ان القول والبيع ليسا على وزن الفعل بخلاف الوجهة
والموافقة في الوزن توجب الاعلال الا يرى ان بابا ونابا لما وافقا
بناء الفعل اعلا ولم يعل نحو عوض لعدم موافقته له في ذلك هكذا ذكر
بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك ناقلا عن ابي علي ثم قال وفيه
عندي نظر من وجهين الاول ان وجهة انما تكون على وزن الفعل
اذا اجتمعت والتاء حتى تكون حرف متحرك وبعده ساكن وبعده حرفان
متحركان كما ان الفعل كذلك ولما كانت التاء عوضا عن الواو فانما
يقدر دخولها بعد حذفه ولا يجوز اجتماعها معه واذا لم يجز ذلك
فكيف

فكيف يكون على وزنه نعم له ان يقول انما يقدر كونها عوضا
بعد حذف الواو والا فلا فيجوز اجتماعهما وهذا كما يقول في الظرف
الواقع خبرا انه لا يسوغ اظهار عامله معه اذا كان بدلا منه اما اذا
كان بدلا منه جاز استعماله معه والثاني ان موافقة المصدر للفعل
في الوزن لم يذكرها احد من التصريفيين ثم قال ذلك الفاضل فان
كان قد تفرد ابو علي بهذا القول قُبل منه لانه المقدّم في هذه الصناعة
ولا يجاريه احد في اعتقادي **قوله** العين الاعلال الواقع
في العين اما بالقلب واما بنقل الحركة والاسكان واما بالحذف اما
الاول فثلاثة اقسام لانه اما بانقلابهما الفا واما بانقلاب
احدهما الى الاخرى انقلاب الواو الى الياء وبالعكس اما القسم الاول
من القلب فهو اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما اذ كانا في حكم المتحرك الذي
انفتح ما قبله فانهما تقلبان حينئذ الفا لوجهين الاول ان كل واحد
منهما مقدر بحركتين فاذا انضم الى ذلك حركته وحركة ما قبله
اجتمع في التقدير اربع حركات متواليات في كلمة وذلك مستثقل
فاجتنبوه بقلبهما الفا لتجانس حركة ما قبلهما والثاني ان الواو
والياء اذا تحركتا صار كل واحد منهما بمنزلة حرف مدّ وبعضه او
بمنزلة حرفي مد فالواو المفتوحة كواو والف والمكسورة كواو
وياء والمضمومة كواوين وكذا حكم الياء واجتماع حروف العلة
مستثقل فقلبوهما الى الالف لانه حرف يؤمن معه من الحركة
وذلك اما في اسم ثلاثي نحو باب وناب واما في فعل ثلاثي نحو قامَ
وباعَ واما في فعل محمول على الثلاثي نحو اقام واباع واصلهما اقوَمَ
وابيَعَ لكنهما لما كانا فرعي قامَ وباعَ أجريا مجراهما فجعل ما قبل
الواو والياء في حكم المفتوح او نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما

وجعلتا فى حكم المتحرك فقلبتا الفا واستكان منه اى من الفعل
المحمول على الفعل الثلاثى لانه استفعل من كان لا افتعل من السكون
لبعد ان يكون المدة زائدة كما فى منتزاح دلقولهم فى مصدره استكانة
فانه يدل على انه استفعل لان افتعل لا يجئ منه افتعالة وقد تقدم
تقريره واما فى اسم محمول على فعل ثلاثى نحو مقام واصله مقوم
فجعل ما قبل الواو فى حكم المفتوح او نقل حركة الواو الى ما قبله ثم
جعلت الواو فى حكم المتحرك حملا على قام وفى اسم محمول على فعل محمول
على الفعل الثلاثى كمقام فانه محمول على اقام واقام محمول على قام وكالاقامة
والاستقامة واصلهما الاقوام والاستقوام فالقاف وان كانت
ساكنة فهى فى حكم المتحرك بالنظر الى الاصل حملا على اقام واستقام
فقلبت الواو الفا فالتقى الفان فحذفت احدهما وهى الثانية الزائدة
عند الخليل وسيبويه والاولى التى هى عين عند الاخفش ثم عوض
التا كما مر واما اذا كانا ساكنين فلا ينقلبان وشذ قولهم طائى وياجل
اما وجه ذكر طائى ههنا مع ذكره فى المنسوب فقد ذكرناه ثمه واما
ذكر ياجل ههنا مع انه ذكره عن قريب فلان ذكره هناك باعتبار
انه لما لم تقع بين يا وكسرة فالقياس بقاؤه وذكره ههنا باعتبار
انه لما لم يكن متحركا فقياسه ان لا ينقلب الفا وقد جاءت اليك فتقبل
تابتى وضمت ربتى فتقبل ضامها اى توبتى وصومى ومكران يقال
القلب فى هذه الصورة على لغة من يقلب حرف العلة الساكنة المفتوح
ما قبلها الفا فانه ذكر الواحدى فى الوسيط فى تفسير قوله تعالى
ان هذان لساحران انه قال ابن عباس رضى الله عنهما هى لغة الحرث
ابن كعب ثم قال اجمع النحويون على ان هذه لغة حارثية وذلك
لان الحارث بن كعب وخثعما وزبيدا وقبائل من اليمن يجعلون الف

اجماع

التثنية

اثنين

التثنية فى الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد يقولون اتانى الزيدان
ورايت الزيدان ومررت بالزيدان وذلك انهم يقلبون كل يا ساكنة
انفتح ما قبلها الفا فعاملوا يا التثنية ايضا هذه المعاملة كما قال
قالمهما اى قلوص راكب تراها طاروا علاهن فطر علاها وهذه
ليست يا التثنية ولكن لما كان اللام فى علاهن مفتوحة قلبوها الفا
وحكى هذه اللغة جميع النحويين جميع ذلك مذكور فى الوسيط قوله
وبخلاف يريد انه اذا كان ما قبلهما ساكنا كقاول الى اخره فانهما
لا ينقلبان ايضا الفا قوله ونحو القود اشارة الى سوال وهو
ان يقال ما ذكرتم يقتضى قلب العين الفا فى نحو القود وهو القصاص
والصيد وهو مصدر الاصيد وهو الذى لا يرفع راسه كبرا
واخيلت الناقة اذا وضعت قرب ولدها اخيا لا ليفزع منه
الذئب واغيلت المراة سقت ولدها الغيل يقال اضرت الغيلة
بولد فلان اذا اتيت امه وهى ترضعه والغيل بالفتح اسم ذلك
اللبن واغيمت السما واجاب عنه بقوله شاذ ذكر فى الصحاح انه
قال ابو زيد هذا الباب كله تعنى نحو قوله تعالى استحوذ عليهم
الشيطان اى غلب يجوز ان يتكلم به على الاصل يقول العرب استصاب
واستصوب واستجاب واستجوب وهو قياس مطرد عندهم
قال الله تعالى الم نستحوذ عليكم اى الم نغلب على اموركم قوله
وصح جواب سوال اخر وهو ان يقال تحركت العين فى تلك الامثلة
مع انفتاح ما قبلها ولم يقلب الفا وتقرير الجواب ان اصل قوى
قوو وانقلبت الواو المتطرفة يا لانكسار ما قبلها فلو قلبوا العين
الفا لاجتمع اعلالان واصل هوى هوى تحركت اليا وانفتح ما
قبلها فقلبت الفا فلو انقلبت الواو ايضا الفا لاجتمع اعلالان

وان كان علة القلب موجودة لانه قلبهما الفا فيهما يفضى الى التقاء الساكنين الموجب لحذف احدى الساكنين فيقع الالتباس بباب باع

اسم المصدر ما يكون بمعنى مصدر من باب ولا يكون من بابه فعل بمعناه فيكون مصدر ذلك الفعل كالغسل بمعنى الاغتسال بخلاف الغسل بالفتح فانه مصدر لا اسم لوجود فعل بمعناه من بابه

وصح باب طوى وحيى ايضا مع انه لا يجتمع فيه اعلالان لو قلبوا العين الفا لانه فرع هوى لان الاصل فعَل بفتح العين لخفته وكثرته فلما صحت في الاصل صحت في الفرع وايضا لو قلبوا العين في تلك الامثلة الفا لوجب القلب في مضارعها وذلك مرفوض واليه اشار المصنف بقوله لما يلزم من يقاى ويطاى ويحاى ولم يذكر مضارع هوى لان ذلك لا يجرى فيه لان مضارعه يهوى بكسر العين فلا يجرى العلة المذكورة فيه قوله وكثر الادغام لما ذكر انه لا يعل العين في هذه الامثلة وقد جاء في بعضها الادغام اشار اليه وقال كثر الادغام في حيى لاجتماع المثلين وبعضهم لا يدغم لان قياس ما ادغم في الماضي ان يدغم في المضارع فيلزم تحريك اليا بالضم قوله وقد تكسر الفا يعني انه اذا ادغم فمنهم من يبقي فتحة الفاء للخفة ومنهم من يكسرها للمناسبة كقولهم في جمع الوى لى ولى بكسر اللام وضمها وقيل فيه نظر لان لقائل ان يقول الضمة التي قبل اليا المدغمة في لي ثقيله فيناسب ان يهرب عنها الى الكسرة لليا التي بعدها وليست الفتحة في حي ثقيلة قبل اليا المدغمة فلا يناسب ان يهرب عنها الى الكسرة فالاولى ان يقول من ادغم بنقل حركة اليا الى ما قبلها كسر الحا ومن حذف الحركة من غير النقل ابقى الفتحة قوله بخلاف باب قوى راجع الى الادغام اى كثر الادغام في باب حيى بخلاف باب قوى فانه لم يجئ فيه الادغام والمراد بباب حيى هو كل فعل مضاعف الياء وبباب قوى هو كل فعل مضاعف الواو وانما لم يجى الادغام في باب قوو لان الاعلال مقدم على الادغام فلما انقلبت الواو المتطرفة يا لم يبق مقتضى الادغام وانما قلنا الاعلال مقدم لان سبب الاعلال موجب للاعلال وسبب الادغام ليس بموجب للادغام

ايضا

بل مجوز ويدل عليه امتناع التصحيح في باب رضى وجواز الفك في باب حيى قوله ولذلك اى ولاجل ان الاعلال مقدم على الادغام لم يدغموا في حيي الى اخره لانه لما انقلب اليا في يحيى والواو في يقوى واحواوى وارعوى الفا والواو في احواوى وارعوى يا لم يبق مقتضى الادغام وجا في مصدر احواوى ترك الادغام ليناسب فعله في الصورة والادغام لاجتماع الواو واليا وسبق احدهما بالسكون ومن قال في اشهيباب اشهباب بحذف الياء قال في احويواء احواء بحذف اليا ايضا لانه اثقل من اشهيباب لان اليا فيه محفوفة بالواوين بخلاف اليا في اشهيباب ولم يدغم لسكون ما قبل المثلين كما في اقتتال قوله ومن ادغم اقتتالا يعني من لم يراع سكون ما قبل المثلين في هذا البنا وقال قتال فقياسه ان يقول حواء لانه يسكن اول المثلين ويحرك ما قبله بحركته فيقول قتال وحواء قوله وجاز عطف على قوله كثر اى وجاز الادغام في احيى واستحيى وهما ماضيان مبنيان للمفعول لاجتماع المثلين لكن لم يكثر كثرة حى لسكون ما قبل المثلين هنا ولا يلزم جعله كحي كما جعل احي بمنزلة حي لان الادغام في ذلك واجب بخلاف هذا بخلاف احيى اى لم يجز الادغام في احيى واستحيى ماضيين مبنيين للفاعل لان اليا لما انقلبت الفا فيهما لم يبق مقتضى الادغام وامتنع الادغام في يحيى ويستحيى وان كان قد اجتمع فيه مثلان لئلا تقع الضم على اليا قوله ولم يبنوا لما تكلم في قوى واشباهه بحسب الاعلال والادغام وهو مما عينه ولامه واو اشار الى ان مضاعف الواو مختص بفعل بكسر العين لانهم لو بنوا منه مثل ضرب وشرف لقالوا قووت وقووت وهم لاجتماع الواوين اكره منهم من اجتماع اليائين واما نحو القوة والصوة وهو العلم

قال سيبويه انما لم يلزم الادغام فيه لان التاء الاولى في نحو اقتتل لا يلزمها التاء الثانية الا ترى الى اجتمع ليس فيها تاءان فالمثلان فيه كانهما في كلمتين مع ان ما قبل المثلين ساكن فيها واما اذا كان قبل تائه تا فيجب الادغام نحو اترل
سيد عبد الله

خلاف هذا لانه لغة بعض كما تقدم لك ان بعضهم لا يجيز الادغام فيه لان قياس ما ادغم في الماضي ان يدغم في المضارع فيلزم ح المحذور المذكور وهو تحريك اليا بالضم ه

فى الطريق والبوّ وهو جلدُ ولدِ البعير المملوّ بالتّبن والجوّ وهو
الهوآءُ وفى بعض النسخ والحُوّ بالحا المضمومة وهو جمع الاحوى
وهو الاسْوَد فمحتمَل للادغام قال بعض شارحى المفصل قوله محتمَل
بفتح الميم الثانية وكذا الرواية عن المصنف يعنى الزمخشرى ثم فسّره
بان معناه انه موضع احتمال الادغام لان شرط الادغام سكون
الاول وتحرك الثانى وهذا الشرط متحقق ههنا واظن ان الاولى ان
يقال قوله محتمَل بمعنى مغتفر ومسوّغ واللام للتعليل اى نحو القوّة
الى اخره مغتفر ومسوّغ لوقوع الادغام فيه قولـه وصح بابُ
ما افعله عطف على قوله وصح باب قَوِى وانما لم يعلوا فعل التعجب نحو
ما اقول زيدًا واقْوِل بهِ وما ابيعه وأَبْيِعْ به لانه لو اعل لكان
للحمل على قال وباع مثلا لكنه لم يتصرف تصرف الافعال لم يحملوه لماء
على المتصرف فى الاعلال اولانهم قصدوا الفرق بين باب التعجب
وغيره فى المعتل العين وكان هذا اولى بالتصحيح لتشبهه بالاسم فى
عدم التصرف قولـه وافعلُ اى وافعل التفضيل نحو زيدٌ اقولُ
وَاَبْيَع من عمرٍو محمول عليه لانهما يجريان مجرًى واحدًا فيما يجب ويمتنع
ويجوز فانه يجب ان يكون بناؤُهما من الثلاثى المجرد ويمتنع ان
يكون من الالوان والعيوب ويجوز من كل ثلاثى مجرد ليس بلون ولا
عيب فمن ثمه حملوا فعل التفضيل فى التصحيح على ما افعله او نقول
لم يعلوا اسم التفضيل لقصد الفرق بين لفظ الفعل ولفظ الاسم
لما اتفقا فى الصورة فان لفظ الفعل الماضى من الاِقّا له ولفظ اسم
التفضيل من القول متفقان لولا الاعلال فصححوا الاسم واعلوا
الفعلَ وكان ذلك اولى من العكس لان الاعلال فى ايهما كان انما
يتوجه بالحمل على الفعل الماضى الثلاثى نحو قال والفعل بالفعل اشبه

فحمله

فحمله عليه اَولَى وهذا التعليل هو الذى ذكره سيبويه لاسم التفضيل
وحمَل فعل التعجب عليه والمصنف عكس اولاً بان حمل اسم التفضيل
على فعل التعجب ثم ذكر لاسم التفضيل هذه العلة التى ذكرها سيبويه
فقوله او للبس عطف من حيث المعنى على قوله محمول عليه فكانه قال
وافعل التفضيل لم يعل للحمل على ما افعَله او للبس بالفعل وصح باب
ازدوجوا واجتوروا لما كانا بمعنى تزاوجوا وتجاوَرُوا تنبيهًا
على التوافق فى المعنى وصح باب اعوارّ واسوادّ لانهما لو اُعِلاّ
لتحركت الفاءُ وحذفت همزة الوصل واحدا لالفين منهما ويقال
عارّ وسادّ فلم يُدْرَا هُمَا اِفعال او فاعَل وصح عَوِرَ وسَوِدَ لانه
بمعنى اعوارّ واسوادّ ثم اشار الى انه اذا لم يعل فعل لم يعل متصرفاته
ومُقَاوِل ومُبَايِع اسمُ فاعل من قاوَل وبايَع وصح تقوال وتَسْيَار
وهما مصدران كالقَول والسَّير لانهما لو اعلا لتحرك الفا وانقلبت
الواو واليا الفا وتحذف احدى الالفين فيقال تقَال وتسَار فيشتبه
بالفعل اى بمَا ما لم يسم فاعله من مضارع قالَ وسَار وصح مِقْوالُ
ومِخْيَاط وهو الابره لانهما لو اعلا لقيل فيهما مِقَال ومِخاط فلم يدر
اَمِفعل هو ام مِفعال ومقول ومخيط محذوفان من مِقوال ومخياط
او بمعناهما فلذا لم يعلاّ ولان مِقوالا ومخياطا ليسا على مثال
الفعل لمفارقته له بالالف التى بعد العين ولانه اكتنف حرف العلة
ساكنان فيهما وذلك موجب التصحيح فى الفعل نحو اسوادّ ففى الاسم
اجدر وانما اعتذر فى هذه الصورة لتحقق مقتضى الاعلال وهو
الحمل على الثلاثى قولـه واعل نحو يقوم اشارة الى سوال آخر وهو
ان يقال ما ذكرتم يقتضى ان يعل تلك الامثلة تقلب عينها الفا
فيقال يَقَام ويَباع ومَقَام ومَبَاع حملا على قَام وبَاع فاجاب عنه

بانها اعلت بالاسكان ونقل الحركه لئلا يلتبس وذلك لانها لا يعلم حينئذ
اعينها مفتوحة ام لا وهذا اولى مما ذكره آخرون وهو ان اعلالها انما
كان كذلك لكون الواو مضمومة لانهم قد اعلوا ساد واصله سَوُد
بضم الواو فان قيل العلة ليست الضمة وحدها بل مع سكون ما قبلها
اجيب بان ذلك لا يمنع من الحمل على الماضي كما حملوا تخاف على خاف هكذا
ذكروه وفيه نظر لان الكلام فيما حرف العلة فيه مضمومه مع سكون
ما قبلها ذكر بعض الشارحين ان في بحي مقوم بفتح الميم وضم القاف
نظرا فلو ذكر معونا بدل مَقوم لكان اولى لانه جا معون ومعونة
على وزن مفعُل ومفعُله اصلهما مَعْوُن ومَعْوُنة نقلت حركه العين
الى ما قبلها ولا يريد بمقوم ومبيع اسمَ المفعول لانه لا يجي اسم المفعول
من قام لكونه لازما ولانه يذكر مبيعا ومقوما ثم يذكر اسم المفعول
بعدهما فيما بعدُ عند قوله ويسكان وينقل حركتهما في يقوم ويبيع
وان اراد بهما اسم المفعول على تقدير مقوم به فاصلهما مَقْوُو ومَ
ومَبْيُوع نقلت ضمة الواو واليا الى ما قبلهما وحذفت احدى الساكنين
كما سيجي هذا كلامه وفيه بحث قوله ونحو جوّاد عطف على قوله
نحو تَقْوال اى صح نحو تقوال ونحو جوّاد وانما صح تلك الامثله لانه
لو قلب حرف العلة فيها الفًا لقيل جادٌ وطالٌ وغارٌ لانه كان
يحذف احدى الالفين لالتقا الساكنين فيلتبس بفاعل او بفعل مع انه
يحتمل حينئذ ان يكون اسمَ فاعل من جَدَيْتُه اى سألتُه وطلبته بالذهن
وعَرَيْتُه اى الصقته بالغراءِ وان يكون فعلا ماضيا من جادَ يجودُ
وطالَ يطولُ وغارَ يغُور ولما سنبين ان شا الله تعالى ان شرط الاعلال
العين في مثل ذلك ان يكون جاريا على الفعل او يكون موافقا للفعل
حركةً وسكونا مع مخالفة كما سنذكر وهذه ليست بموافقة مع

الفعل

وجه البحث ان ضا الدين لان لو زاصلها كذلك لم يمنع من قلب حروف الفا بالحمل على الفعل كما ادعا بينه بعد القلب حذف احدهما فلتحذف اشهر

مع الفعل حركةً وسكونا وهو ظاهر ولا جارية على الفعل لان الجا
على الفعل هو اسم الفاعل واسم المفعول لانهما الموافقان معه صيغة
ودلالة على الحدوث ولذلك قال جار الله العلامة ذكر في المفصل
لبيان اسم الفاعل والمفعول لانهما جاريان على يَفعُل ويُفعَل ولبيان
الصفه المشبهة انها ليست بجارية على الفعل وصح نحو الجَوَلان
والحيَوان والصَوَرَى وهو اسم ما بعينه والحيَدَى يقال حمار حيَدَى
اذا كان كثيرا الحيد عن ظله لنشاطه اما للتنبيه بحركته على حركة مسماه
وحملوا المَوَتان على الحيَوان لانه نقيضه واما لان شيا منها ليس بجار على
الفعل وهو ظاهر ولا موافق حركةً وسكونا وصح ادْوُر واعيُن لانه
لو قيل ادُوْر واعيُن معتلا بنقل الحركة والاسكان لالتبس بمضارع
دار وعان من قولهم عان فلان علينا يعين عيانة اى صار لنا عينًا
اى ربيئة اولانه ليس بجار على الفعل وهو ظاهر ولا بمخالف على الوجه
المشروط يعني ان موافقته مع الفعل حاصلة الا ان شرط اعتبارها
ان يكون لها مخالفة مع الفعل بوجه ولما لم يكن في ادور تلك المخالفه
فقد شرط الاعلال فوجب التصحيح وصح نحو جَدْوَل للنهر الصغير
وخِرْوَع للشجر يقال له بالفارسيه بيد انجير وعُليَب اسم وادٍ
لمحافظة الالحاق اولان السكون الذى قبل حرف العلة لازم فحينئذ
لم يكن ما قبلها مفتوحا ولا في حكم المفتوح وذكر في الشرح المنسوب
الى المصنف ان السكون الذى قبل العين غير عارض وهو سهو لان حرف
العلة ليست عينا في تلك الكلمات بل هي زائدة قوله وتقلبان
همزه لما فرغ مما قلب فيه الواو واليا الفًا شرع فيما تقلبان فيه
همزة وهو عطف على قوله في اول الباب تقلبان الفا فنقول اسم
الفاعل من الثلاثي المجرد يعتل بالهمزة اذا اعتل فعله كقائل وبائع

قال المبرد قلب عين فعلان قياس وجعل الالف والنون بمنزله الثاني انها عدم مخرجين للكلمة عن وزن الفعل كالتا وقد سمع نحو داران في دار يدور نحو) وهامان في هام يهيم ولذلك قال الاخفش في حمار حيَدَى والصَوَرَى انه شاذان وجعل الالف التانيث كالتا غير مخرجه للكلمه عن وزن الفعل سيد عبدالله ابن هشام وانما صح في نحو الحيوان والصورى لانها مختومات بزيادة مختصة بالاسما فبعدت بذلك عن الفعل الذى هو اصل في الاعلال وهو اولى من نفى لموافقه المخصوصه لان المبرد لا نسلم له ذلك فتامل

والاصل قاول وبايع فاريد اعتلالهما لاعتلال فعلهما ولم يمكن الاعلال بالحذف لانه يزيل صيغة اسم الفاعل ويصير الى لفظ الفعل ولا يكفى الاعراب فاصلا لانه يزول بالوقف فقلبت الفا اما بان لم يعتدوا بالالف الكائنة قبلها فصار حرف العلة كانه ولى الفتحة فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او نزلوا الالف منزلة الفتحة لزيادتها عليها وكونها من جوهرها ومخرجها فالتقى الفان فكرهوا حذف احدهما وكذا تحريك الاولى لما مر فحركوا الاخيرة لالتقاء الساكنين فقلبها همزة لقرب الهمزة من الالف ونقط هذه الهمزة كما نقطها الحريرى فى الرسالة الرقطا فى نحو نائل حيث قال نائل يديه فاض خطاء وحكى ان ابا على الفارسى دخل على واحد من المتسمين بالعلم فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب قائل منقوطا بنقطتين من تحت فقال له ابو على هذا خط من فقال خطى فالتفت الى صاحبه كالمغضب وقال قد اضعنا خطواتنا فى زيارة مثله وخرج من ساعته قوله بخلاف عاور فانه لم يقلب واوه همزة لصحة عور كما مر وشاك من الشوكة وهى شدة الباس وقد شاك الرجل يشاك شوكا اى ظهرت شوكته وحدته وفى اسم فاعله ثلاثة اوجه احدها شائك بالهمزة على مقتضى القياس والثانى شاك كقاض على تاخير العين الى موضع اللام ووزنه فالع فتقول هذا شاك ومررت بشاك ورايت شاكيا ومثله لاث من لاث العمامة على راسه يلوثها لوثا والثالث ان تحذف العين فتقول هذا شاك ولاث بالرفع ورايت شاكا ولاثا ومررت بشاك ولاث قال الزمخشرى فى الكشاف الهار الهائر وهو المتصدع الذى اشفى على التهدم والسقوط ووزنه فعل قصر عن فاعل كخلف عن خالف ونظيره شاك وصاب فى شائك وصائب والفه ليست بالف فاعل

واما

وانما هى عينه واصله هور وشوك وصوت وهذا الخالف ما ذكره فى المفصل حيث قال فى اعلال العين وربما حذفت اى العين كقولك شاك وخالف ايضا ذكره هار فى المفصل فيما حذف منه حرف اصلى لا يطرد فى التصغير وتقريره ما ذكره المصنف اى ابن الحاجب فى شرح هذا الموضع من المفصل من ان هارا لا يجوز ان يكون فعلا لانه اى الزمخشرى اثبته محذوفا منه حرف اصلى ولا ان يكون مقلوبا لان حكم مثل قاض ان يكون اليا فيه كالثابتة اذ حذفها عارض كقولك رايت قويضيا فوجب ان يكون فاعلا حذفت عينه وهذا يؤيد ما ذكرناه فى المصغر تحقيقا لاصل هار واعتراضا على ما ذكر فى بعض الحواشى واما جاء فقد تكلمنا عليه فى اول الكتاب قوله وفى نحو اوائل عطف على قوله فى نحو بائع اى تقلب الواو والياء همزة اذا وقعتا بعد الف باب مساجد ويكون قبل الالف واو او ياء واقسامه اربعة لانه اما ان يكتنف الالف واوان كما فى اوائل جمع اول او يان كما فى خيائر جمع خير او يكون قبل الالف واو وبعدها يا كما فى بوائع جمع فوعلة من البيع وانما جعلوه جمع فوعلة وان كان جمع بائعة ايضا لذلك رفعا للوهم من يتوهم ان الهمزة فى بوائع فرع على مفردها فرفعوا هذا الوهم بتقدير مفرد لا همزة فيه او يكون قبل الالف يا وبعدها واو كما فى سيائق والاصل سياوق جمع سيقة وهو ما استاقه العدو من الدواب مثل الوسيقة وعللوا ذلك بانهم استثقلوا وقوع حرفى العلة بينهما الف وهو حاجز غير حصين فى جمع ثقيل لكونه اقصى الجموع مع كون حرف العلة الواقع بعد الالف مجاورة للطرف الذى هو محل التغيير فقلبت الفا ثم همزة لما مر فى نحو بوائع بخلاف عواوير وطواويس لوقوع اليا الساكنة بعد العين فصارت كالمعتمد ولبعدها عن

الطرف الذى هو محل التغيير هذا راى سيبويه والخليل واما الاخفش فانه لا يرى الهمزة الا فى الواوين فقط ويحتج بالسماع والقياس اما السماع فقولهم ضياون بالواو وفى جمع ضيون وهو السنور الذكر واما القياس فلان الثقل فى الواوين اكثر منه فى غيرهما والجواب عن الاول ان المازنى سال الاصمعى عن عيل كيف تكسره العرب فقال عيائل واما ضياون فشاذ للتنبيه على الاصل كالقود ولانه لما صح فى الواحد صح فى الجمع وعن الثانى انهم حملوا اليائين واجتماع اليا والواو على اجتماع الواوين فكما لم يفرقوا بين اليا والواو فى كساء ورداء حيث قلبوهما همزة لوقوعهما طرفا بعد الف زائدة كما سيجى فكذا ههنا لكونها مجاورة الطرف واما قول الشاعر وكحل العينين بالعواور فانما صح مع المجاورة للطرف لبعده عنه تقديرا اذ اصله عواوير بل انه جمع عوار وحرف العلة اذا كان فى المفرد رابعا لم يحذف فى الجمع بل يقلب ياء ان لم تكنها نحو جملاق وجماليق وجملاق العين باطن اجفانها الذى يسوده الكحل وجرموق وجراميق وقنديل وقناديل فلما حذفها للضرورة جرت مجرى المنطوق بها فصححت وقبل هذا البيت غرك ان تقاربت اباعرى وان رايت الدهر ذا الدوائر حنى عظامى واراه ثاغرى وكحل البيت يقول لامراة غرك حتى اجترات على مخالفتى انى كبرت وتقاربت اباعرى يريد انه ترك السفر والرحلة الى الملوك فابله مجتمعة لا تفارق بعضها بعضا وثاغرى اى كاسر اسنانى والعوار وجع العين يريد ان مر الزمان افسد بصره وحنى عظامه وقصر خطوه وعكسه قول الشاعر فيها عيابيل اسود ونمور لان اليا زيدت للاشباع كيا الصياريف فرد على الاصل والضمير فى قوله فيها للمفازة. قال فى الصحاح عيال الرجل من يعوله وواحد

العيال

العيال عيل والجمع عيائل مثل جيد وجياد وجيائد واعال الرجل اذا كثر عياله فهو معيل وقال بعضهم عيائل جمع عيل اى ذو عيال هذا اذا كان قبل الالف واوان او واو وياء واما ان لم يكن كذلك فحرف العلة الواقعة بعد الالف ان كانت اصلية كما فى مقاوم ومعايش فيبقى وان كانت زائدة كما فى رسائل وعجائز وصحائف فتقلب همزة فرقا بين الاصلية والزائدة والزيادة اولى بالتغيير وجاء معائش بالهمزة وهو ضعيف قوله والتزم همز مصائب يريد ان القياس ان لا تقلب فيه الواو همزة لانها عين الكلمة وليس قبل الالف واو ولا ياء وقياسه ان يبقى كما فى مقاوم لكن التزموا همزها على خلاف القياس تنبيها على انه ليس جمع مفعلة ولا مفعلة كمقاوم ومعايش بل هو جمع مفعلة اذ الاصل مصوبة نقلت حركة الواو الى الصاد وقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وانما احتيج الى هذا التنبيه لان اسم الفاعل فى مثله ان يجمع مصححا ويقال فيه مصيبات لما مر فى الجمع ان نحو مكرم استغنى فيه بالتصحيح عن التكسير فلما جمع هذا جمع التكسير كان مظنة ان يتوهم انه ليس جمع مفعلة بضم الميم وكسر العين بل انما جمع مفعلة او مفعلة بفتح الميم وكسر العين او فتحها فقلب الواو همزة ليكون ذلك تنبيها على انه جمع مفعلة بضم الميم وكسر العين على خلاف اصله اذ الاصل فيه ان يجمع مصححا كما عرفت قوله وتقلب ياء فعلى لما فرغ مما تقلبان فيه الفا وهمزة شرع فيما تقلب فيه احدهما الى الاخرى وقدم ما تقلب فيه الياء واوا فنقول تقلب ياء فعلى واوا نحو طوبى وكوسى ذكر فى شرح الهادى انهما تانيثا الاطيب والاكيس وهما وان كان اصلهما الصفة لكنهما جاريان مجرى الاسما لانهما لا يكونان وصفين بغير الالف واللام

فاجريا مجرى الاسما التى لا تكون صفات هذا اذا كان فعلى اسما وان
كان صفة فلا تقلب اليا واوا لكن تكسر ما قبلها فتسلم اليا نحو مشية
حيكى يقال حاك الرجل اذا حرك منكبيه فى المشى وقسمة ضيزى اى
قسمة جائرة من ضاز يضيز اذا جار واصلهما حُيكى وضُيزى فلم
يقلبوا فيهما اليا واوا بل قلبوا الضمة كسرة لتسلم اليا فرقا بين الاسم
والصفة ولم يعكسوا لان الاسم لخفته اولى بقلب اليا فيه واوا
وانما حكموا بانهما فعلى بالضم ولم يجعلوهما فعلى بالكسر لانه لم يوجد
فِعلى فى الصفات الا عزهى للذى لا يطرب للهو ووجدنا بالضم كثيرا
كحُبلى وفُضلى وكذلك باب بِيض واصله بُيْض بضم الفا لانه جمع ابيض
كاحمر وحُمْر فقلبوا الضمة كسرة لتسلم اليا لان الجمع مستثقل فلو قلبوا
فيه اليا واوا ازداد الثقل ثم اختلفوا فى غير باب فُعلى وفُعْل فقال
سيبويه القياس الثانى اى قلب الضمة كسرة لتسلم اليا لانه اقل تغييرا
واورد عليه قول الشاعر وكنت اذا جارى دعا لمضوفة أُشَمِّر
حتى يَنْصُفَ الساقَ مِئزرى فان المضوفة مَفْعُلة من ضفت الرجل
ضيافة اذا نزلت عليه ضيفا او من اضفت من الامر شفقت منه
وحذرت والمضوفة هو امر يشفق منه والمراد منه ما ينزل من
حوادث الدهر ولم يقلبوا فيها الضمة كسرة بل اليا واوا ويروى
هذا البيت على ثلاثة اوجه المضوفة والمضيفة والمضافة واجاب
سيبويه عنه بانه شاذ ونحو معيشة عند سيبويه يجوز ان
يكون مفعِلة بالكسر فلا يكون مما نحن فيه بل نقل فيه الكسرة من
اليا الى العين ويجوز ان يكون مفعُلة بالضم نقل الضمة الى ما قبل اليا
ثم قلبوا الضمة كسرة لتسلم اليا وقال الاخفش القياس الاول
اى بقا الضمة وقلب اليا واوا كما فى طوبى وكوسى فمضوفة قياس
عنده

عنده ومعيشة مفعلة بالكسر اذ لو كانت بالضم لزم معوشة
واجيب عنه بان الابقا والقلب فى طوبى وكوسى انما كان للفرق
بين الاسم والصفة كما مر قوله وعليهما لما بين انه اذا وقع يا قبلها
ضمة فى غير باب فُعلى وفُعْل فمذهب سيبويه قلب الضمة كسرة ومذهب
الاخفش قلب اليا واوا اشار الى مسئلة متفرعة على المذهبين
وهو انه لو بنى من البيع مثل تُرْتُب بضم التائين لقيل تُبيِع على مذهب
سيبويه وتبوع على مذهب الاخفش قوله وتقلب الواو لما
فرغ مما قلب فيه اليا واوا شرع فيما قلب فيه الواو يا فنقول اذا
وقعت واو قبلها كسرة فى مصدر اعل فعله قلب الواو يا نحو قام قياما
وقيما وقولهم حال حولا شاذ كالقود والقياس حيلا بخلاف
لاوذ لواذا وقاوم قواما فانه لما صح فى الفعل صح فى المصدر يقال
لاوذ القوم ملاوذة ولواذا اى لاذ بعضهم ببعض ومنه قوله
تعالى الذين يتسللون منكم لواذا ولو كان لاذ لقال لياذا قوله
وفى نحو جياد عطف على قوله فى المصادر اى تقلب الواو المكسور
ما قبلها يا اذا كان فى جمع اعل مفرده كجياد وديار ورياح
جمع جيد ودار وريح واصل جيد جيود اجتمعت الواو واليا
وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت واصل دار
دور انقلبت الواو المتحركة الفا واصل ريح روح انقلبت الواو
يا لسكونها وانكسار ما قبلها وكذا تير جمع تارة والدليل على ان
ياءه واو قولهم تارا وتارة والناس يتتاورون وما ذكره ابو البقا
من ان الالف فى تارة مبدلة من واو واشتقاقه من التور وهو
الرسول بين القوم لكن المذكور فى الصحاح انه من اليا وكذا ديم
جمع ديمة والاصل دومة لانه من دام يدوم ذكره بعض الفضلا فى

شرح تصريف ابن مالك وبه يشعر لفظ المصنف والزمخشرى لكن
المذكور فى الصحاح ما ذكرنا فى باب الجمع وشذ طيال فى قوله تبيّن
لى ان القماءة ذلة وان اعزّا الرجال طيالها وهذا شاذ من جهة
القياس ومن جهة الاستعمال ايضا لان الاكثر طوال لصحته فى
المفرد وهو طويل وصح رواء جمع ريّان لان الاصل رواى فقلبوا
اليا همزه فلو قلبوا الواو ايضا يا لزم الجمع بين الاعلالين وهو مستكر
وصح نِوَاء جمع ناوٍ وهو السمين من الابل من نَوَتِ الناقة اى سمنت
تنوى نواية وهو على القياس لصحته فى المفرد قوله وفى نحو
رياض عطف على قوله فى نحو جياد اى يقلب الواو يا اى يقلب الواو
يا فى نحو رياض وثياب جمع رَوْضة وثَوْب لسكونها فى الواحد
وفى الجمع مع الالف بعدها لانه اذا وقعت بعدها الالف استثقلت
الواو ولطول النطق بها مع ان سكونها فى الواحد بمنزلة اعلالها
لان السكون يجعلها كالميتة بخلاف عِوَدة وكِوَزة جمع عَوْد وكُوز
لفقدان الالف والعَوْد المسنّ من الابل وهو الذى جاوز فى
السن البازل واما ثِيَرَة فى جمع ثَوْر فشاذ والقياس ثِوَرة لفقدان
الالف وهذا شاذ قياسا لا استعمالا كاستحوذ وقال المبرد
انما قالوا ثيرة ليكون القلب دليلا على انه جمع ثور من الحيوان
لا جمع ثور من الاقط والمخصص انهم لما قالوا فى جمع ثور من الحيوان
ثيران بقلب الواو يا لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة فى جمعه
عليه وليس لثورة جمع ثور من الاقط ما يحمل جمعه فى القلب عليه
قوله ويغلب الواو مخرجا الواو واليا وان تباعدا لكنهما يجريان
مجرى المثلين لما بينهما من المد وسعة المخرج وكرهوا اجتماعهما فقلبوا
الواو يا وادغموها فى اليا ويشترط ان يكون الاولى ساكنه ليمكن

الادغام

٦٣

الادغام وانما جعل الانقلاب الى اليا لانها اخف فقالوا سيد
وميت ووزنهما عند المحققين من اهل البصره فَيْعِل وذهب
البغداديون الى انه فيعَل بفتح العين كضيغم وصيرف نقل الى
فيعِل بكسرها قالوا الانا لم نر فى الصحيح ما هو على فيعِل بالكسر وهذا
ضعيف لان المعتل قد ياتى فيه ما لا ياتى فى الصحيح فانه نوع على
انفراده فيجوز ان يكون هذا بنا مختصا بالمعتل كاختصاص جمع
فاعل منه بفُعَلة كقضاة ورماة وغزاة فى جمع قاض وغاز ورام
وكما اختص بفيعلولة نحو كينونة واصله كيّنونة ولو كان سيد
فيعلا بالفتح لقالوا سيَّد بالفتح واصل ايام ايوام وديّار فيعال
من دُرت واصله ديوار يقال ما بالدار ديار اى احد وقيّام
فيعال من قام يقوم ولو كان ديار وقيام على وزن فعّال لقالوا
دوّار وقوّام لانهما من الواو وقيوم فيعول من القيام واصله
قيووم فلو كان على زنة فعول لقيل قوّوم والقيام والقيوم هو
الله تعالى ومعناه القائم بتدبير خلقه واصل دُلِيّة دليوة لانها
تصغير دَلو واتى بالتا لان الدلو يذكر ويونث واصل طَيّ طَوْي
لانه مصدر طَوَيْتُ واصل مَرْمِيّ مرموى لانه مفعول من
رَمَيْت واصل مسلمِيّ رفعا مسلموى وانما قال رفعا اذ لا يجتمع
الواو واليا فى مسلمى نصبا وجرا وابدلت الضمة كسرة فى مرمى
ومسلمى لئلا يقع يا ساكنة قبلها ضمة وذكرهما هنا وان لم
يكونا من هذا الباب لاتفاق الجميع فى الحكم وجا فى جمع أَلْوَى لُيٌّ
بالضم على الاصل وبالكسر على الاصل المذكور وهو انه تقلب
الضمة كسرة اذا كانت قبل ياء ساكنة وهو من لَوِى الرجل اذا
اشتد خصومته وانما قال فى جمع ألْوى احترازا من الليّ الذى

وقال الاخفش يجتنبا ايضا من بنا فيعِل بالكسر اذ اصل نحو جيّد جويد كطويل فنقلت الواو الى موضع اليا واليا الى موضع الواو ثم قلبت وادغمت سيد عبد الله ه

قوله وان لم يكونا من هذا الباب اقول اذ الكلام فى اعلال العين وانما اللام ولاما وغيرهما لاتفاق الجميع فى الحكم فذكرهما عنده ذكره فاعلم ذلك ه

هو المصدر فانه لا يجوز فيه الضم والكسر ولم تقلب في سُوير
وبُويع وتسوير وتبويع مجهولاتساير وبايع وتساير وتبايع
اما للالتباس بمجهول فعّل وتفعّل لانه اذا قيل حينئذ سُيّر لم
يعلم انه مجهول ساير او سيّر واما لان الواو فيها بدل من الالف
والالف لا تدغم في شي فكذا الحرف الذي هو بدل عنها واما
ضَيْوَنٌ وحَيْوَةٌ فشاذ لان القياس القلب والادغام قال
في الصحاح انما لم يدغم في ضَيْوَنٍ لانه اسم موضوع وليس على وجه
الفعل وكذلك حَيْوَةُ اسم رجل وفارق هيّنا وميّتا وسيّدا وحيوةُ
غير منصرف للعلمية والتانيث ونُهُوّ شاذ والقياس نُهِيٌّ اذ الاصل
نُهُوْيٌ وصُيَّم وقُيَّم شاذ لانهم قلبوا الواو يا مع عدم المقتضى
واصلهما صُوَّم وقُوَّم وقوله أَلَا طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ابْنَةُ مُنْذِرٍ فما
أَرَّقَ النُّيَّامَ الا سلامُها اشذ والقياس النُّوّام فوجه شذوذه
قلب الواو يا من غير الموجب ووجه كونه اشذ بعده عن الطرف
الذي هو محل التغيير بسبب الالف الواقعة فيه قوله وتسكان
لما فرغ مما يكون فيه الاعلال بالقلب شرع فيما يكون فيه الاعلال
بالنقل والاسكان نحو يقُومُ وقد تقدم ذكره حين اعترض به
على ما قلبت فيه العينُ الفًا ومفعَل ومفعِل كذلك نحو معونٍ
ومبيتٍ ومفعول كذلك نحو مقُول ومبِيع نقل حركة العين
الى ما قبلها فاجتمع ساكنان العينُ وواوُ مفعول فحذف عند
سيبويه واوُ مفعول لان علامة اسم المفعول الميم دون
الواو الا يرى الى استمرار مجيء الميم في الثلاثيات وغيرها دون
الواو غير ان الواو نشأت من اشباع ضمة عين مفعُل الجاري على
يُفعَل لئلا يلزم المثال المرفوض وهو مَفعُل فحذف الزائد الذي

لا تعلق

لا تعلق به كثيرُ معنًى اَولى من حذف الاصلي وعند الاخفش العين
لان الاصل في الساكنين اذا كان الاولُ حرفَ مدٍّ ان يحذف الاول
كما في قُلْ وبِعْ ثم قال فخالفا اصلَيهما اما مخالفة سيبويه اصلَهُ
فلانه اذا اجتمع ساكنان والاول منهما حرفُ لين حَذَفَ الاولَ
وخالف اصله ههنا فحذَفَ الثاني وقيل في هذا نظر لان ذلك انما
ثبت فيما كان الاول حرف مد ولين والثاني صحيحًا كقُلْ وبِعْ واَما
اذا كانا مدين فلم يثبت الا اذا كان حذف الثاني مفوّتًا للدلالة
على معناه كما في المصطفَون واما مخالفة الاخفش اصله فلان الفا
اذا وقعت مضمومة وبعدها يا اصلية باقية قلبها واوًا لانضمام
ما قبلها محافظة على الضمة وقد قلبَ الضمة هنا كسرة مراعاةً
للعين التي هي يا مع حذفها ومراعاتها موجودةً أجدرُ والحاصل ان كل
واحد منهما حافظ على اصله من وجه اخر فراعى سيبويه اصلَه
في ان اليا التي هي عين اذا انضم ما قبلها قلب الضمة كسرة فلما راى
الفا في مبيع كُسرت غلب على ظنه ان الكسر لاجل اليا فراى ان
المحذوف واوُ مفعول وراعى الاخفش اصله في ان اليا الاصلية
لو بقيت لانقلبت واوًا لانضمام ما قبلها على اصله فراى ان الكسر
للفرق بين ذوات الواو وذوات اليا وراى ان الكسر حذف
اليا الاصلية اَولى لانه قياس التقاء الساكنين وشذ مشِيب
ومَهُوبٌ من الشَّوْب والهَيْبَة والقياس مَشُوب ومَهِيب وكثر
التصحيح في اليائي نحو مَبْيُوع وقل في الواوي نحو مَصْوُون لان الواو
اثقل من اليا ذكر في الصحاح والنزهة انه ليس ياتي مفعول من
بنات الواو بالتمام الا حرفان مسك مَدْوُوفٌ اي مَبْلول وثوب
مَصْوُون وفي بعض النسخ واعلال نحو تلووا ويستحيي قليل وتلووا

للجمع المذكر من لوى يلوى واصله تلويوا كتضربوا نقلت حركة اليا
الى الواو الاولى وحذفت لالتقا الساكنين فصار تلووا ومنه قوله
تعالى وان تلووا او تعرضوا ثم منهم من ينقل حركة الواو الى اللام
ويحذف احدى الواوين وهو قليل لما يلزم من اجتماع اعلالين
ويستحى مضارع استحيى ومنهم من ينقل حركة اليا الى الحا ويحذف
احدى اليائين وهو ايضا قليل قوله ويحذفان في نحو قلت لما فرغ
مما يكون فيه الاعلال بالقلب وبالنقل وبالاسكان شرع فيما يكون
فيه الاعلال بالحذف وهو على قسمين بطريق الوجوب وبطريق
الجواز اما بطريق الوجوب ففي موضعين احدهما ان يعرض ما
يوجب سكون الاخر اما لاتصال الضمير فيحذف العين ويكسر
الفا ان كانت العين يا او واوا مكسورة كخفت ويضم في غيره كقلت
وقد مر تحقيقه ولم يكسروا في لست لشبهه الحرف لعدم التصرف
ثم اعلم ان لست مخفف من ليس كعلم لانه فعل لاتصال الضماير به
في نحو لست ولسنا ولست الى لستن ولا يجوز ان يكون اصله
فعل بفتح العين لان مفتوح العين لا يجوز اسكان عينه لخفة الفتحة
الا يرى ان من قال في علم وظرف علم وظرف لم يقل في قتل وضرب
قتل وضرب ولا ان يكون فعل بالضم لان هذا المثال لا يكون
في ذوات اليا فتعين ان يكون فعل بكسر العين كصيد البعير اذا كان
داء في راسه فيرفعه وكانهم لما لم يريدوا فيها التصرف لغلبة شبه
حرف النفي عليه سلبوه مالا فعال من التصرف والزموه السكون
لئلا ينقلب اليا الفا واجروه مجرى الحروف كليت حتى بالغ القائل
ومنعها من العمل فقال ليس الطيب الا المسك واما لكونه مجزوما
نحو لم يقل او في حكم المجزوم نحو قل وبع لانه فرع تقول ونبيع ولذلك
لم

لم يختلف في الضمة والكسرة فيهما وثانيهما نحو الاقامة والاستقامة
والاصل الاقوام والاستقوام فقلبوا العين الفا حملا على اقام
واستقام فالتقى ساكنان الالف التي هي العين والالف الزائدة
فحذفت الاولى لالتقا الساكنين على اصل الاخفش في مقوول
واما اصل سيبويه فيقتضي ان يكون المحذوفة هي الثانية وذكر
بعض الشارحين ان ذكر الاقامة والاستقامة مكرر وجوابه
ان ذكرهما هنالك لقلب العين الفا وههنا للحذف لالتقا الساكنين
واما بطريق الجواز ففي نحو سيد وميت فانه يحذف اليا الثانية
منهما تخفيفا لاجتماع الياين وكسرة قال في شرح الهادي لم يلتزموا
ههنا التخفيف والتزموه في كينونة وقيلولة لكثرة حروف الكلمة
مع تا التانيث وكلام المصنف يدل على انهما مما يجوز فيه الحذف
وفيه نظر لانه لم يستعمل لمثل كينونة وقيلولة اصل يكون
هو مخففا عنه الا نادرا في قوله يا ليت انا ضمنا سفينة حتى يعود
الوصل كينونة واذا كان كذلك لم يجز جعلها من يحذف عنه
على سبيل الجواز لانه اصل مرفوض لا يصار اليه الا لضرورة وقد
يجاب عنه بان شيا من القواعد لم يقتض وجوب حذفها كما في
قل وبع والاقامة والاستقامة بل هو مثل سيد وميت في جواز
الحذف ثم التزموه لما مر ولا خلاف في انه مغير عن اصله لانه
ليس في كلامهم فعلولة الا نادرا كعصفوفة قال البصريون
انه مغير من كينونة بحذف العين بدليل عوده اليه في قوله حتى
يعود الوصل كينونة ووجود فيعلول كخيتعور وهو كل
شي لا يدوم على حالة واحدة ويضمحل كالسراب وكالذي ينزل من
الهوا كنسج العنكبوت قال الشاعر كل انثى وان بدا لك منها اية

الحث حُبُّها خَيْتَعُور وقال الكوفيون هو مغيّر بابدال الضمة اوله فتحة واصله كونونه على وزن سُرْجُوجَةٍ وهى الطبيعة وهو ضعيف لانه لو كان كذلك لم يكن لابدال الواو يا والضمة فتحة وجه قوله وفى باب قيل لما كان هذا البحث الى قوله بخلاف اقيم واستقيم مشتملا على ما فيه القلب والحذف والاسكان لان اعلال قيل بالنقل والقلب واعلال بيع بالنقل والاسكان واعلال قلت بالحذف مع ما يجوز فيها من الوجوه اخره الى هنا والمراد بباب قيل وبيع الفعل الماضى الثلاثى المعتل العين وفيه ثلاث لغات الاولى قيل وبيع ووجهه ان اصل بيع بُيِع فاسكنوا اليا كراهةً للكسرة عليها بعد الضمة فحصل يا ساكنة قبلها ضمة فكسرت الفا وهى افصحها ثم حمل قيل عليه وبهذا يُقوّى قولُ سيبويه على قول الاخفش حيث غيّروا الحركة ولم يغيروا الحرف والثانية ان يُشَمّ الفا الضمّ تنبيها على الاصل ولا يخفى عليك ان الاشمام هنا ليس بالمعنى المذكور فى اول الوقف وثالثها قُول وبُوع ووجهها ان يقول اصل قُول قُوِل كرهوا الكسرة على الواو بعد الضم فحذفوه فصار قُول ثم حملوا بُوع عليه وهذه وان كانت تُقوّى مذهب الاخفش الا انها لغة رديّة لا اعتداد بها لان حمل الثقيل على الخفيف اولى من حمل الخفيف على الثقيل قوله فان اتصل بنحو اى فان اتصل بنحو قيل وبيع ما يسكن لامه من الضمير المرفوع المتحرك وحذفت العين لالتقا الساكنين جاز ايضا ثلاث لغات كسر الفا والاشمام والضم قوله وباب اختير يعنى ان الفعل الماضى المعتل العين المبنى للمفعول من الافتعال والانفعال مثل باب قيل وبيع فيهما اى فى الواوى واليائى فاختير يائى وانقيد واوىّ وانما اجرى مجراه فى اللغات

الملا

وهذه اللغة فصيحة

الثلاث لان اصل اختير وانقيد اختُيِر وانقُوِد وتُيِر وقُوِد كبُيِع وقُوِل قوله بخلاف اقيم اى بخلاف الماضى المبنى للمفعول من الافعال والاستفعال كاقيم واستقيم فان اصلهما اُقوِم واستُقوِم فلم يقع فيهما قبل العين المكسورة ضمة ليعامل معاملة قيل وبيع بل وقع قبلهما سكون فاجرى مجرى يُقيم ويَستقيم ولم يجر فيهما ما جرى فيهما يعنى فى قيل وبيع لعدم موجب ذلك قوله وشرط اعلال العين فى الاسم الذى يكون على اكثر من ثلاثة احرف ولا يكون جاريا على الفعل مما لم يذكر ان يكون موافقةً للفعل حركة وسكونا مع مخالفة بزيادة او بنية مخصوصتين بالاسم كمَفعل وتِفعِل فلذلك لو بنيت من البيع مثل مَضْرِب وتِحْلِئٍ قلت مَبِيع وتِبِيع بالاعلال لموافقتهما الفعل حركة وسكونا مع المخالفة فى مبيع بزيادة الميم وفى تبيع بزنة تِفعِل بكسر التا فلا يحصل من الاعلال الالتباس لان مثل ذلك لا يكون فى الافعال والتحلئ بكسر التا ما افسده السكين من الجلد اذا قشر من حلاتُ الجلد اى قشرته ولو بنيت من البيع مثل تَضرِبُ قلت تَبْيِعُ بالتصحيح لئلا يلتبس بالفعل وانما قال غير الثلاثى احترازا من نحو باب وناب وانما قال غير الجارى لان الجارى على الفعل يعلّ من غير هذه الشريطة وقوله مما لم يذكر بيان قوله غير الثلاثى والجارى على الفعل واما نحو يَزيد علما فانما اعل فعلا ثم نقل الى العلمية لا انه اعل بعد تقديره اسمًا وكذلك أبَانُ ان قلنا وزنه افعل اعل فى حال الفعلية ولذلك لم يصرفه بعضهم ومن رأى انه فَعَال صرفه لعدم المقتضى فلا يكون من هذا الباب والاستدلال على انه فعال بانه لو كان أفعل لم يعل لانه من قبيل الاسما ضعيف لجواز انه قد اعل قبل تقديره اسمًا ولا تقاضه بمثل يزيد وكذا الاستدلال على انه فعال

بصرفه فى قول الشاعر دَرَسَ المَنَا بمُتَالِعٍ فَأَبَانِ فتقادمت
بالحُبْسِ والسُوبانِ ضعيف ايضا لان صرف ما لا ينصرف فى الشعر
كثير لاسيما فى القوافى واراد بقوله المَنَا المنازلَ فحذف العجز
واكتفى بالصدر وهذا الحذف قبيح وابانُ ومُتالِع بضم الميم جبلان
وقوله فتقادمت اى صارت قديمةً والحبس بفتح الحا الغير المعجمة
وقيل بكسرها موضع او جَبَل ذكره الصغانى والسوبان اسم واد
واستدل بعضهم على ان ابان فعال بانه لو كان افعل لزم التسميةُ
بالماضى وهو مستبعد وهذا ايضا ضعيف لانه قد سمى به كثيرا
نحو شَمَّرَ وكَعْسَبَ واقوى ما يُدَلّ على انه فعال ان فعالا فى الاعلام
اكثر من افعل معتلا مع ان اكثر المتقدمين صرفوه قوله اللام
تقلب الواو واليا الفا اذا وقعتا لاما متحركا مفتوحا ما قبلهما
ولم يكن بعدهما موجب للفتح معنىً تقدم فى العين كغزا الى اخره
بخلاف غزوتُ الخ لسكون الواو واليا فيها وقوله تخشَيْنَ لو ركب
لجمع المونث ووزنه تفعلن لم تنقلب فيه اليا الفا لسكونها
واما تخشَيْنَ للواحدة المخاطبة فاصله تخشيِين كتعلمين قلبت
اللام فيه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف لالتقا
الساكنين فوزنه تفعَيْنَ وقوله تأبَيْنَ لجمع المونث ايضا ووزنه
تفعَلْنَ واما تأبَيْنَ للواحدة المخاطبة فاصله تابيين كتعلمين
حذفت لامه فوزنه تفعين لما مر وبخلاف غزْوٍ ودمْى لسكون
ما قبلهما وبخلاف ما اذا كان بعدهما موجب للفتح نحو غزوَا
ورَمَيَا لانه لو انقلبت اللام فيهما الفا لحذف لالتقا الساكنين
والتبس بغزا ورمى ونحو حَيَيَان وعصَوان لانه لو انقلبت
لامهما الفا لقيل عصَانِ ورحَانِ فيلتبس بالمفرد عند سقوط
النون

النون بالاضافه قوله واخشَيَا اى واخشَيَا نحو غزَوَا فى عدم
اعلال اللام لانه من باب لن تخشَيَا اذ الامر مشتق من المضارع وبعد
اللام فيهما الف الضمير فلما لم يعل من نحو لن تخشيا لئلا يحذف اللام
ويلتبس بالمفرد لم يعل ايضا من اخشيا وان لم يحصل الالتباس
لانه حينئذ كان يقال فيه اخشا بالالف وفى المفرد اخشَ بغير الالف
قوله واخشَيَنّ عطف على قوله لن تخشَيَا اى لان اخشيا من باب
لن تخشَيَا ومن باب اخشَيَنّ لكونهما امرًا وتحقق ما يوجب فتح اللام
فيهما والاولى ان يقال هو عطف على قوله واخشَيَا اى واخشَيَنّ
ايضا نحو غزَوَا فى عدم اعلال اللام لشبهه بلن تخشَيَا فانه وان
لم يحصل الالتباس فيه على تقدير الاعلال حينئذ لانه كان يقال
اخشانّ لكنه حمل على لن تخشيا لموافقته له فى وجوب فتح اللام لما بعدها
ويجوز ان يكون قوله بذلك اشارة الى اخشيا فيكون قد حمل اولا
اخشَيَا على لن تخشَيَا ثم اخشَيَنّ على اخشيا قوله بخلاف اخشَوا فانه
تقلب فيه اللام الفًا لانه ليس بعدها موجب للفتح واصله اخشَيُوا
قلبت اليا الفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف لالتقاء
الساكنين فصار اخشَوا لانه لما اتصل بقولنا اخشوا نون التاكيد
حركت الواو بالضم لكونها واوا قبلها فتحة لقيت ساكنا نحو اخشَوُا
القومَ فصار اخشَوُنّ واصل اخشَيِنّ اخشَيِى تحركت اليا وانفتح
ما قبلها فقلبت الفا وحذفت لالتقا الساكنين فصار اخشَى وحكم
اخشَيِنّ حكم اخشَىْ لانه لما اتصل به نون التاكيد حركت اليا
بالكسر لكونها يا ساكنةً قبلها فتحة لقيت ساكنا بعدها نحو اخشَىِ
القومَ فصار اخشَيِنّ قوله وتقلب الواو ويا اذا وقعت مكسورا
ما قبلها كدُعِى ورَضِى والغازِى لاستثقالهما الواو المتطرفة

بعد الكسرة و لذلك رفضوه او وقعت رابعة فصاعدا ولم ينضم
ما قبلها سوا كان ما قبلها مفتوحا او مكسورًا لوجهين الاول انه
لما زاد على ثلاثة احرف ثقل واليا اخف ولم يمنع مانع كالضم في
يدعو ويغزو فقلبوها يا الثاني انه لما وجب قلبها في بعض منصرفاته يا
حملوا الباقي عليه اما في اغزيت واستغزيت فحملا للماضي على المضارع
وذلك لان كل فعل ماضيه على اربعة احرف فصاعدا غير تفعّل
وتفاعل وتفعلل فان ما قبل اخر مضارعه يكسر نحو يكرم ويستخرج
فاذا كان معتل اللام وكان لامه واوًا فانها تنقلب يا لتطرفها
وانكسار ما قبلها نحو يغزي ويستغزي حملوا الماضي على المضارع
فقالوا اغزيت واستغزيت كما قالوا يقول ويبيع لاعلال قال
وباع وهكذا قلبوا الواو يا في تفعل وتفاعل نحو تغزّيت وتغازيت
مع انه لم تنقلب في مضارعهما يا فانك تقول تتغزّى وتتغازى
تقلب الواو فيهما الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لان تفعّل وتفاعل
مطاوع فعّل وفاعل فلما كانت الواو تنقلب يا لانكسار ما قبلها
نحو يغزّي ويغازي وكان الماضي يحمل عليه نحو غزّيت وغازيت
بقيت بعدها المطاوعة في الماضي على حالها ولم يمكن ابقاؤها في
المضارع لتحركها وانفتاح ما قبلها واما نحو يغزيان ويرضيان
فبالعكس مما سلف اي حملا للمضارع على الماضي وذلك لان الواو
في ماضيهما تنقلب يا لانكسار ما قبلها نحو غزي ورضي فحمل المضارع
عليه طلبا للمماثلة فقالوا يغزيان ويرضيان واذا كانوا قد
اعلوا اسم الفاعل لاعتلال الفعل مع اختلاف جنسهما فاعلال
الماضي لاعلال المضارع واعلال المضارع لاعلال الماضي
اولى وبعضهم يقول انما قلبت الواو يا في تغزّيت وتغازيت

لان

لان اسم فاعلهما متغزٍّ ومتغازٍ وهو ضعيف لان اسم الفاعل من
دعي داعٍ ومع ذلك فلا يقال دعيت **قوله** بخلاف يدعو ويغزو
فانه لم تقلب الواو فيهما يا وان كانت رابعة لانضمام ما قبلها
وقولهم قنية شاذ والقياس قنوة والذي حسّنه قولهم اقنيت
وقيل لا شذوذ في قنية لانه يقال قنوت الشيء وقنيته قنوةً
وقنوة وقنية وقنية اي كسبته فالقنوة والقنوة من قنوت
والقنية والقنية من قنيت وكذا قولهم هو ابن عمي دنيًا شاذ
والقياس دنوًا وقولهم دنيا اي لاصق النسب يقال هو ابن عمٍ
دنيٌ ودنيًا ودنيًا **قوله** وطيّ اي وقبيلة طيّ تقلب اليا في
باب رضي وبقي ودعي الفا فيقولون رضا وبقا ودعا لانهم
استثقلوا الكسرة قبل اليا فقلبوها فتحة فانقلبت اليا الفًا
وذلك مختص بالافعال دون الاسما كالقاضي **قوله** وتقلب
الواو طرفًا ليس في الاسما المتمكنة اسم اخره ضمة وانما يجي ذلك
في الفعل كيغزو وفي الاسما المتمكنة نحو هو وذو وفاذا ادى
قياس الى مثل ذلك غيّر وعدل الى بنا غيره كما اذا جمعت دلوًا
فان اصله ادلو قلبت الواو يا والضمة كسرة فيصير من باب قاضٍ
فيعل اعلاله ويقال هذا ادلٍ ومررت بادلٍ ورايت ادليًا
وانما فعلوا كذلك لانهم لو بقوه على حاله لقالوا هذه ادلوٌ
ومررت بادلوٍ فيجتمع الضمة او الكسرة مع الواو وانه ثقيل
ويضاف الى ذلك ثقل اليا اذا اضفت الى نفسك فقلت هذه
ادلوي وثقل اليائين اذا نسبت اليه فقلت ادلويّ فغيروه
احترازا عن الثقل ومنهم من يقول قلبت الضمة كسرة فانقلبت
الواو يا في مثل ادلٍ وقلنسٍ وما ذكرناه اولى لانه يلزم منه

ان يكون الحركة تابعة للحرف بخلاف الثانى فانه يلزم منه ان يكون
الحرف تابعا للحركة وقوله كما انقلبت فى الترامى والتجارى اى لما انقلبت
الواو يا قلبت الضمة كسرة كما قلبت ضمة التّرامى والتجارى كسرة واصلها
الترامُىُ والتجارُىُ وهما مصدرا ترامَيْنا وتجارَيْنا وانما فعلوا ذلك
لانه ليس فى الكلمات ما اخره يا قبلها ضمة قوله بخلاف قلنسُوَة
وقمحدُوَة وهو ما خلف الراس والمراد بهما ما لم يكن الواو متطرفا
وبخلاف الواو الواقعه فى العين مع وجود الضمة قبلها نحو القُوَبا
وبخلاف اليا الواقعة فى العين مع وجود الضمة قبلها كالخُيَلا
فانه لا تقلب الواو فى الصورة الاولى يا والضمة كسرة ولا الضمه
فى الصوره الثانية كسرة لعدم وقوع الواو واليا فيهما طرفا
والقُوَبا داء معروف يتقشر ويتسع ويعالج بالريق وهى مونثة
لا تنصرف والجمع قُوَب قال يا عجبا لهذه الفليقة هل تغلبن
القُوَبا الريقة والفليقة الداهية وقد تسكن الواو من القُوبا
استثقالا فان سكنتها ذكرت وصرفت واليا فيه للالحاق بقرطاس
والهمزه منقلبة منها قال ابن السكيت ليس فى الكلام فُعَلا
مضمومة الفا ساكنة العين ممدودة الا الخرفا الخنثا وهو
العظم الناتى ورا الاذن والقُوبا والاصل فيهما تحريك العين
قال الجوهرى والمزا وهو ضرب من الاشربة عندى مثلهما
فمن قال قوبا بالتحريك قال فى تصغيره قُوَيْبا ومن سكن قال
قُوَيْبى قوله ولا اثر للمدة يريد ان الجمع اذا كان على فعول من
المعتل اللام الواوى كعُتِىّ وجُثِىّ جمع عاتٍ وجاثٍ واصلها عتوو
وجثوو فان الواو ين واو فعول والواو التى هى لام تقلبان
يا ين لان الجمع مستثقل والواو الاولى مدة زائدة فلم يعتد بها حاجزا

فصارت الواو التى هى لام كانها وليت الضمة فكانه فى التقدير
عتوا ونزلوا الواو التى هى مدة منزله الضمة فقلبت الواو التى هى
لام يا على حد قلبها فى ادلٍ فصار عتوى وجثوى فاجتمع واو فعول
مع اليا المنقلبة عن الواو الاصلية والسابقة ساكنه فقلبت
يا وادغمت فى اليا وكسروا عين الكلمة التى هى التا كما كسروا فى
ادلٍ ثم منهم من يكسر الفا ايضا اتباعا للعين فيقول عِتِىّ بكسرتين
ومنهم من يبقيها على حالها مضمومة فيقول عُتِىّ بضم العين وكسر
التا فظهر لك انه لا اثر للمدة الفاصلة بين الواو التى فى الطرف
والضمة التى قبلها الا فى جريان الاعراب فانك تقول هذه ادلٍ
ومررت بادلٍ ورايت ادليًا فيكون الضمة والكسره تقديرا
والفتحة لفظا وتقول هذا عتىّ ومررت بعتىّ ورايت عتيا بالاعراب
لفظا فى الاحوال وقالوا فى جمع نحو وهو الجهة والسحاب الذى
اراق ماءه نُحُوّ وحكوا عن اعرابى انه قال انكم لتنظرون فى نحو
كثيرة جمع النحو الذى هو اعراب الكلام قاله فى شرح الهادى
وكذلك قد جا شاذا منها على الاصل كالقود وانما قال فى الجمع
لانه لم يجب القلب فى المفرد لخفته نحو قوله تعالى وعتوا عتوًّا
كبيرا وهذا هو الوجه والقلب ايضا جائز على ضعف نحو معدى
ومغزى والقياس معدوّ ومغزوّ ومنه ضحى يضحو ضحيا اى برز
للشمس وعتى الملك يعتو عتيّا اى تجبر وعتا الشيخ يعتو
عتيّا اذا كبر وولى قوله وتقلبان همزة اصل كساءٍ ورداءٍ
كساوٌ وردايٌ لانهما فعال من الكسوة ومن قولهم فلان حسن
الردية فوقعت الواو واليا طرفا بعد الف زائدة فاما ان لا يعتدوا
بالالف فصار حرف العلة كانه ولى الفتحة فقلبت الفا لتحركها

وانفتاح ما قبلها ونزلوا الالف منزلة الفتحة لزيادتها عليها
وانها من جوهرها ومخرجها فقلبوا حرف العلة الفًا كما تقلبونها
بعد الفتحة فالتقى الفان فكرهوا حذف احدهما او تحريك الاولى لئلا
يعود المقصور ممدودا فحركوا الاخيرة لالتقا الساكنين فانقلبت
همزة واما اذا لم يكونا بعد الف زائدة فان كانت الالف منقلبة
عن حرف اصلي فلا تعتلان لئلا يتوالى في الكلمة اعلالان اعلال
اللام والعين وذلك نحو زاي وثاي اما زاي فهو ثلاثي والفه منقلبة
والفه منقلبة عن واو ولامها يا من لفظ زويت الا ان عينه اعلت
وسلمت لامه وكان الاصل ان يعتل اللام ويصح العين كما قالوا
هوى ونوى لكنه الحق في الشذوذ بالراية وهي العلم والغاية
وهو مدى الشئ واما ثاي وهو مأوى الابل فمن ثويت ولم يقلبوا
فيها لما مر ذكر في الشرح المنسوب الى المصنف انهما جمع زاية
وثاية وفيه نظر بل الوجه ان يقال زاي وزاية وثاي وثاية
على حد تمر وتمرة وكذا لو وقع تا التانيث بعدهما كما في شقاوة
وسقاية لم يجعلا كالمتطرفة بل كالمتوسطة لاتصال تا التانيث
بالكلمة فلا يقلبان همزة كما لم يجروا قلنسوة مجرى قلنسٍ ونحو
صلاءة وهو الفهر وعظاءة وهي دويبة اكبر من الوزغة
وعباءة وهي ضرب من الاكسية شاذ والقياس صلاية وعظاية
وعباية وذكر بعضهم ان الصواب ان يقال وبعد بنا التانيث اذا
كانت لازمة نحو شقاية وشقاوة لانها اذا كانت عارضة لا يعتد
بها لانها في قوة الانفصال نحو عداءة وبناءة وسواءة من
عدا يعدو وبنى يبني وسوى يسوي فانه يقال عداء وسواء
وبناء واذا كان كذلك فمن اعل صلاءة وعباءة كانت التاء

عنده

عنده عارضة لانه بنى الواحد على اسم الجنس الذي هو الصلاء والعباء
ومن صححها فقال صلاية وعباية كانت التا عنده لازمة لانه لا
يقصد بنا صلاية وعباية على صلاء وعباء قوله وتقلب اليا
واوا في فعلى اسما كتقوى وهي التقية والورع من وقيت واصله
وقيى قلبت الواو تا كما في تراث وتخمة فصار تقيى وليس هذا موضع
استشهاد ثم قلب ياؤه واوا فصار تقوى وهو المراد بالاستشهاد
وهو غير منصرف لان الفه للتانيث وذكر في الكشاف انه روى
سيبويه عن عيسى بن عمر على تقوًى من الله بالتنوين ووجهه انه
جعل الالف للالحاق لا للتانيث كتترى فيمن نون الحقها بجعفر
وانما قال فيمن نون لان بعضهم جعل الف تترى للتانيث كما مر في
الامالة وكذا قلبت اليا واوا في البقوى واصله بقيى قال
في الصحاح يقال ابقيت على فلان اذا رحمته والاسم منه البقيا
وكذلك البقوى بفتح البا بخلاف الصفة نحو صديا مونث صديان
بمعنى عطشان من صدي اذا عطش وريا ضد صديا وهي انثى ريان
فانهم لم يقلبوا فيها اليا واوا فرقا بين الاسم والصفة وكان التغيير
في الاسم اقرب لخفة الاسما وثقل الصفات ولهذا كانت من الاسباب
المانعة من الصرف وتقلب الواو يا في فعلى اسما كالدنيا والاصل
الدنوى لانه من دنا يدنو والعليا والاصل العلوى لانه من علا
يعلو فان قيل كيف تقول انهما اسمان وانت قد تصف بهما وتقول
الدار الدنيا والمنزلة العليا قلت هذا وان كنت تراهما صفتين
فانهما لا يكونان كذلك الا في حال التعريف ولا تقول منزلة عليا
ولا دار دنيا والصفة لا تلتزم حالة واحدة وانما شانها ان تكون
مختلفة تارة نكرة وتارة معرفة فلما اختص كونهما صفة بحال

التعريف كان كونهما صفة كلاصفه وقال ابن جنى الدنيا والعليا
وان كانا صفتين الا انهما خرجتا الى مذهب الاسما كما تقول فى الاجرع
والابطح والابرق انها الآن اسما فاستعملوها استعمال الاسما
وان كانت فى الاصل صفات الا ترى انهم قالوا اَبْرَقٌ وابارقُ واَجْرَعُ
واجارعُ فصرفوا ابرقًا واجرعًا وجمعوها على مثال احدٍ واحامد
وشذ القصوى وحزوى والقياس القُصيا وحُزيا ثم اعلم ان
القصوى مما استغنى فيه بالوصف عن الموصوف كالصاحب
والاصل فيه الغايةُ القُصوى فصار كانه اسم غير صفه فلذلك
حكم فيه بالشذوذ وحُزوى اسم مكان بخلاف الصفه كالغزوى
مونث الاغزى فانه لم تقلب فيها اليا واوًا فرقا بين الاسم والصفه
كما مر وحاصل الكلام انهم ارادوا ان يفرقوا بين الاسم والصفه
فى اليا بين اعنى فى فَعلى وفُعلى فقلبوا فى الاسم ولم يقلبوا فى الصفه
فرقا بينهما ولم يعكسوا لان الاسم لخفته بالتغيير اولى بها تقرر
انهم يقلبون فى الاسم دون الصفة ارادوا ان يفرقوا بين البابين
اعنى فَعلى وفُعلى فخصوا فَعلى مفتوح الفاء بقلب يائه واوًا وخصوا
فُعلى مضموم الفا بقلب واوه يا تفرقة بينهما ولم يعكسوا لان
فُعلى بالضم اثقل فكان اولى بان تقلب فيه الواو يا ليحصل الخفة
فظهر لك انه لم يفرق فى فعلى بالفتح من الواو بين الاسم والصفه
نحو دعوى من الاسما وشهوى مونث شهوان من الصفات
وكذا لم يفرق فى فعلى بالضم من اليائين الاسم والصفه نحو
الفُتيا من الاسما والقُصيا من الصفات قوله وتقلب اليا
اى اذا وقعت اليا بعد همزة واقعه بعد الالف فى باب مساجد
ولا تكون اليا فى مفرده واقعة بعد همزة كائنة بعد الف فانه
تقلب

تقلب اليا الفًا والهمزة يا نحو مَطايا ورَكايا جمعي مطيّة وركيّة
وهى البئر واصلهما مطايو وركايو من مَطوتُ بهم اى مددتُ
بهم فى السير ورَكوتُ البئر شددته واصلحته قلبت الواو فيهما
يا للتطرف وانكسار ما قبلها فصارتا مطايى وركايى بيائين قلبت اليا
الواقعة بعد الالف همزة كما فى صحايف فصار مطائيَ وركائيَ
بياء واقعة بعد الهمزة الواقعة بعد الف باب مساجد فكرهوا
وقوع الهمزة المكسورة بين حرفي العلة فى الجمع المستثقل مع
ان مفرده ليس كذلك حتى يراعى فابدلوا كسرة الهمزة فتحة فانقلبت
اليا الفا فصار مطاءا وركاءا فكرهوا وقوع الهمزة بين الفين
فقلبوها يا فصار مطايا وركايا وكذلك خطايا على القولين اما على
قول الخليل فلانه لما جمع خطيئة على خطايئ وقدم الهمزة على
اليا وقع اليا بعد الهمزه بعد الف فى باب مساجد واما على قول
غير الخليل فلانه تقلب اليا الواقعة بعد الالف من خطايئ همزه
فيجتمع همزتان فيقلب الثانية يا لانكسار ما قبلها فيصير خطائيَ
بياء بعد همزه بعد الف باب مساجد فتقلب اليا الفًا والهمزة
يا كما مر وكذا صلايا والصلاية الفهر وهو الحجر مل الكف بجمع
على صلايىَ بيائين قلبت الاولى همزة فصار صلائى بيا بعد همزه
ثم قلبت الهمزة يا واليا الفا كما مر وكذا الصلاءة بالهمزه وجمع
على صلائىَ بهمزة بعد ياء ثم قلبت اليا همزة فصار صلاءِءَ
بهمزتين قلبت الثانية همزة فصار صلائىَ بيا بعد همزة فتقلب
اليا الفا والهمزة يا كما مر وكذا اشوايا جمع شاويه وهى اسم
فاعل من شوى تشوى وهو لفيف مقرون واصله شواوىُ
قلبت الواو الواقعه بعد الالف همزة كما فى اوائل فصار شواءِىَ

فوقعت اليا بعد همزة بعد الف فى باب مساجد وليس مفرده كذلك
ففعل به ما مر وانما لم تقلب العين فى شاوية همزة كما فى قائلة
وبايعة لان فعلها لم يعل عينه نحو شوى يشوى قوله وليس
مفردها كذلك احترازمن شواءٍ جمع شائية اسم فاعل من شأوت
اى سبقت وهو ناقص مهموز العين والاصل شوائى فانه وان
كان اليا فيها واقعه بعد همزه كائنة بعد الف فى باب مساجد لكن
لم تقلب اليا فيه الفًا ولا الهمزة يا لان اليا كانت واقعة بعد همزه
كائنة بعد الف فى مفرده ايضا فروعى ذلك قصدًا المشاكلة
الواحد للجمع واحترازا ايضا من شواءٍ جمع شائية اسم فاعل من
شاء يشا وهو اجوف مهموز اللام والاصل شوايئُ ثم قدم الهمزة
على اليا عند الخليل فصار شوائِىَ وعند غيره قلبت اليا الواقعة
بعد الف همزة فصار شواءِءَ بهمزتين قلبت الثانية يا لانكسار
ما قبلها فصار شوائىَ فعلى المذهبين وقعت اليا بعد همزة بعد الف
فى باب مساجد لكن لم يعمل العمل المذكور قصدًا المشاكلة المفرد الجمعَ
كما مر وحكم جواءٍ جمع جائية كذلك لانه ايضا اسم فاعل من الاجوف
المهموز اللام وهو جاء يجئ وقول المصنف ليس مفردها كذلك
اولى من قول بعضهم وهو انه انما تقلب اذا كانت الهمزة عارضة
عارضة فى الجمع لانه وان كان يصح الاحتراز به عن شوا جمع شائية
من شأوت وهو الناقص المهموز العين لان الهمزه غير عارضة
بل هى عين الكلمة لكن يرد عليه شواءٍ وجواءٍ جمعا شائية وجائية
من شاء يشا وجاء يجئ اجوف مهموز اللام لان الهمزه فيهما عارضه
لانقلابها عن حرف العلة لان اصلهما شوايئ وجوايئ مع انه
لم يعمل فيهما العمل المذكور فان قيل انها غير عارضة بل هى لام قدمت

على

على العين كما هو مذهب الخليل فالجواب ان المختار فى ذلك مذهب
غير الخليل وايضا لو كان المختار مذهبه لكان يجب عليهم ان يقولوا خطاءٍ
لان الهمزه حينئذ غير عارضة على ما قرره لان اصله خطايئ
على فعايل فقدم الهمزة على اليا فصار خطائى فليست الهمزة عارضة
ولا احد يقول خطاءٍ فوجب ان يقال وليس مفردها كذلك وكان
المصنف رحمه الله انما كرر قوله علاف اشارةً الى البابين اعنى ما
فيه الهمزة غير عارضة كشواءٍ من شأوت وما فيه الهمزه عارضة
كشواءٍ وجواءٍ من شاء يشا وجاء يجئ والى انه لا يجرى فيهما ما مر من
العمل ويمكن ان يكون مراد النحويين اذا كانت الهمزة عارضة فى الجمع
انه لا يكون الهمزه فى مفرده كذلك بل يكون الجمع مختصا بذلك فلا
يكون الفرق بين ما ذكره المصنف وما ذكروه الا فى العبارة فيندفع عنهم
ما اورد عليهم قوله وقد جاء اداوى اى كان مقتضى الاصل المذكور
ان يقال ادايا وعلايا وهرايا لان اصلها اداوُ وعلاوُ وهراوُ قلبت
الواو فيها يا لانكسار ما قبلها وقلبت اليا همزه كما فى صحايف فصار
اداءى وعلاءى وهراءى بيا واقعه بعد همزه بعد الف فى باب
مساجد وليس مفردها كذلك فكان القياس ادايا لكنهم قلبوها
واوًا ليشاكل الجمع الواحد لان مفردها اداوة وهى المطهرة
وعلاوة وهو ما يعلق على البعير بعد حمله نحو السقا والسفود
وهراوة وهى العصا قوله وتسكنان اى وتسكن الواو واليا
فى باب يغزو ويرمى مرفوعين لاستثقال الضمة على الواو واليا
بعد الضمة والكسرة فتسكن وكذلك الغازى والرامى رفعا وجرا
ولا يقع فى المجرور الا اليا لانه ليس فى الاسما المتمكنه ما اخره
واو قبلها حركة وتحريك اليا فى الرفع شاذ كما فى قول الشاعر قد

بر قيل فى قوله فما برحت
اقدامنا فى مقامنا
ثلاثتنا حتى ازير المنايا
ولكنه نادر ه

صوابه ان يقول اداءى
بالهمز فان الالف فى اداوة
تقلب همزه كما فى رساله
ورسائل وقد مر هذا البحث فلا وجه
لكون اصله اليا ولا تصحيفه فلا
همزة بل اصله الالف وتقلب
ولا يمكن اللفظ به فالوجه
اداءى بالهمزه ولا وجه
للياء ه

قوله وكان القياس ادايا
شيخنا ذكر الدين عن نسخته
فيه بحث لان ما مر قلب الهمزة
الواقعه بعد الالف يا اذا
لم يكن فى مفرده كذلك
اما اذا كان فى مفرده
كذلك فلم يقلب ولذلك
اذا كان فى مفرده الواو
نحو اداوة فلا تقلب فى
الجمع ايضا للمشاكلة بتاتى
الهمزه وقد صرح بذلك
بعضهم فليس القياس
ان يقال ادايا حتى يكون
ابقا الواو مخالف للقياس ه

كَادَ يَذْهَبُ بِالدُّنْيَا وَلَذَّتِهَا مَوَالِيُ كَكِبَاشِ العُوسِ سُحَّاجُ العُوسُ بالضم ضرب من الغنم يقال شاةٌ ساحٌ اى سمينة وكذا تحريك اليا فى الجر شاذ كقوله مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا أَرَى فِي مُدَّتِي كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ فِي الصَّحْرَاءِ كما ان سكون الواو فى النصب شاذ فى قول الشاعر وَإِنِّي وَإِنْ كُنْتُ ابْنَ سَيِّدِ عَامِرٍ وَفَارِسَهَا المَشْهُورَ فِي كُلِّ مَوْكِبِ فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُوْ بِأُمٍّ وَلَا أَبِ وكذا سكون اليا فى النصب قال يا دارَ هندٍ عَفَتْ الّا اثافيها وفى المثل اَعط القوسَ باريها قال يَا بَارِيَ القَوْسِ بَرْيًا لَيْسَ يُحْكِمُهُ لَا تُفْسِدِ القَوْسَ أَعْطِ القَوْسَ بَارِيهَا وكالاثبات فى الواو واليا فى الالف حال الجزم فانه شاذ قال هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ اى لم تهج لانك اعتذرتَ ولم تترك الهجو لانك هجوتَهُ وفى بعض القراآت ارسله معنا غدًا يرتعى ونلعبْ وقوله يرتعى جوابُ الامر ولذلك جزم ونلعب بالعطف عليه وانه من يتقى ويصبرْ باثبات اليا واجاز ابو على ان يكون من موصولة ويتقى صلته وجعل جزم ويصبر على محل يتقى لان الموصول هنا تضمن معنى الشرط بدليل دخول الفا فى خبره وعلى تقدير ان يكون من شرطية احتمل ان يكون ثبوت اليا لاشباع الكسرة وكذا قوله مَا انسَ لَا انسَاهُ أُخرَ عيشتى ما لاحَ بالمَعزَاءِ رِيعُ سَرَابِ والامعز المكانُ الصُّلبُ الكثير الحصا والارض مَعزَاءُ والرِيع بكسر الرا الطريق قوله وتحذفان فى مثل يغزُونَ واصله يغزُوُونَ سكنت الواو الاولى كما فى يغزو ثم حذفت لالتقا الساكنين واصل يرمُونَ يرميُونَ سكنت اليا كما فى يرمى ثم حذفت لالتقا الساكنين ثم ضمت الميم لتناسب الواو واصل اغزُنَّ اغزُوُ واحذفت ضمة الواو ثم الواو لالتقا الساكنين

عطفا م

قوله اخر عيشى اى مدة حياتى ٥

فصار اغزُ ثم الحقت نونُ التاكيد وحذفت الواو لالتقا الساكنين ولم تحرك كما فى اخشَوُنَّ لوقوع الضمة قبلها بخلاف اخْشَوُنَّ فان ما قبل الواو فيه فتحة واصل اُغزِنَّ اغزُوِىْ حذفت كسرة الواو ثم الواو لالتقا الساكنين ثم كسرت الزاى لوقوع اليا الساكنة بعدها فصار اغزى ثم الحقت نون التاكيد فاجتمعت ساكنة مع ياء المخاطبة وحذفت اليا لالتقا الساكنين فصار اُغزِنَّ ولم تحرك كما فى اخشَيِنَّ لوقوع الكسرة قبلها بخلاف اخشَيِنَّ وارمُنَّ وارمِنَّ كاغزُنَّ واغزِنَّ فى التعليل الا ان الميم فى ارمُن اصلها الكسر لكنها ضمت بعد حذف اليا لاجل واو الجمع قوله ونحو يدٍ اصل هذه الكلمات يَدْىٌ ودَمْىٌ او دَمْوٌ وسِمْوٌ وبَنْوٌ واَخْوٌ وشى منها لا يقتضى الحذف بل قياس بعضها الاثبات كيدٍ ودمٍ واسمٍ لسكون ما قبل حرف العلة فيها كما فى ظَبْىٍ وقِنْوٍ وقياس بعضها الابدال كابنٍ واخٍ لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها كما فى عصًى لكن حذفت على خلاف القياس لكثرتها فى كلامهم قوله الابدال جعل حرفٍ مكانَ حرفٍ غيره فقوله مكان حرف ولم يقل جعل حرف عوضا عن حرف احترازٌ عن جعل حرف عوضا عن حرف فى غير موضعه نحو همزة ابنٍ واسمٍ وتاءِ عِدَةٍ وزِنَةٍ ولا يسمى ذلك بدلا الا تجوزا وقوله غيره احترازٌ عن رد المحذوف فى مثل ابٍ واخٍ وسَتٍ فانك اذا نسبت اليها تقول اَبَوِىّ واَخَوِىّ وسَتَهِى برد لاماتها وجعلها فى مكانها فيصدق حينئذ انه جعل حرف مكان حرف ولا يسمى ابدالا اذ ليس جعل حرف مكان حرف غيره بل هو جعل حرف مكان حرف هو نفسُه وبهذا القيد خرج نحو اخت وبنت عن التعريف فانا وان قلنا التا فيهما عوض عن المحذوف

هو موضع

قوله وقوله غيره احتراز الخ فيه شى لان المتبادر من السكوت فى قوله جعل حرف مكان حرف اخرج ذلك ولعدم خروجه اخلاصا حتى يقال انه خرج بقوله غيره تامل ولعل الشارح بنى كلامه على الاول كما فى قوله تعالى وهو الذى فى السما اله وفى الارض اله ٥

فهاد

لكن ليس فى الحقيقه فى مكانه فان المراد بكونه فى مكانه ان يكون العوض
فآ ان كان الاصل فا كما فى اجوه وعينا ان كان الاصل عينا كما فى قال
ولاما ان كان لاما كما فى ماء وزايدا زايدا لا على المقصود ان كان
الاصل كذلك كما فى عألم بالهمز فى عالم بالالف ومعلوم ان تاء
اخت وبنت ليست كذلك فان قيل هذا التعريف غير مانع لانه دخل
فيه مثل اظّلم واصله اظتلم جعل الظا مكان تا افتعل لاراده الادغام
ولا يسمى ذلك ابدالا لما ستعرف ان الظا ليس من حروف الابدال
فكان يجب عليه ان يزيد قيدا اخر وهو ان يقول لا للادغام
فجوابه ان المصنف لما بين حروف الابدال علم ان مراده بقوله
حرف فى قوله جعل حرف مكان حرف غيره احدى تلك الحروف
فكانه قال الابدال جعل حرف من حروف انصت يوم جد طاه
زل مكان حرف غيره فيستقيم حينئذ ولا يلزم محذور لانه يبين
ذلك عن قريب قوله ويعرف اى ويعرف الابدال بالامثلة
التى اشتقت مما اشتق منه الكلمة التى فيها الحرف المبدل كتراث
للمال الموروث فان قولنا ورث ووارث وموروث يدل على ان
اصله وراث وكذا اجوه جمع وجه فان الوجه والتوجه والمواجهة
يدل على ان همزته عوض من الواو ويعرف ايضا الابدال بقلة
استعمال ما ذلك الحرف فيه بخلاف ما فيه الحرف الاخر كالثعالى فان
الثعالب اكثر استعمالا منه فعلم ان اليا فيه عوض عن البا ويعرف
الابدال فى الثعالب بامثلة الاشتقاق ايضا لانه جمع ثعلب ويقال
ثعلبة للانثى وثعلبان للذكر قوله وبكونه فرعا اى ويعرف الابدال
بكون اللفظ فرعا للفظ اخر والحرف زايد فى الاصل فان الحرف الواقع
فى الفرع بازا الحرف الزايد فى الاصل يكون مبدلا منه كضويرب

فانه فرع ضارب والف ضارب زايدة فواو ضويرب بدل منه
قيل هذا منقوض بعلقيان تثنية علقى وهو نبت اذ علقيان فرع علقى
والالف فى علقى زايد مع انه ليس ياء علقيان بدلا منه بل الف علقى
منقلبة عن اليا لما ذكروا من ان الف علقى للالحاق وينون والواحده
علقاة وقد عرفت فيما مر ان الف الالحاق منقلبة عن اليا وهذا
ضعيف لانه قال سيبويه الف علقى للتانيث ولذا حكم بمنع صرفه
واذا كان كذلك فلا يرد النقض لانه لما ثنى علقى قلب الفه يا فاليا فى
علقيان بدل من الالف قال صاحب الكشاف فيه ان صحت الروايه
عن ابى عبيدة انه فسر البعض بالكل فى قوله تعالى وان يك صادقا
يصبكم بعض الذى يعدكم منشدا بيت لبيد تراك امكنة اذا لم
يرضها او يرتبط بعض النفوس حمامها فقد حق فيه قول المازنى فى
مسألة العلقى كان اجفى من ان يفقه ما اقول له والحكاية انه قال
المازنى للمبرد سمعت ابا عبيدة يقول ما اكذب النحويين على العرب
حيث يزعمون ان الالف فى العلقى للتانيث وسمعناهم يقولون علقاة
فقال له المبرد هلا قاولته قال كان اجفى من ان يفقه ما اقول له
والجواب عن قول ابى عبيدة ان من جعل الالف للتانيث من العرب
روى قول العجاج يستن فى علقى وفى مكور غير ممنون ولم يقل
فى الواحدة علقاة ومن روى علقى بالتنوين جعل الالف للالحاق
ويقول علقاة استن الفرس وغيره اى قمص وهو ان يرفع
يديه ويطرحهما معا ويعجن برجليه والمكور ضرب من الشجر والواحده
مكورة قوله وبكونه اى يعرف الابدال بكون اللفظ فرعا عن
لفظ اخر والحرف اصل فى الفرع فالحرف الذى بازائه فى الاصل
يكون بدلا منه كمويه فانه فرع ماء لكونه تصغيره فلما قيل

في التصغير مُوَيه بالها علم ان الها اصل لان التصغير يرد الاشيا
الى الاصل فهمزة ماءٍ يكون بدلا من الها واعترض عليه بان اوائل
فرع اوّل والهمزه في اوائل غير زايدة مع انه ليس مما في الواحد بازائه
وهو الواو بدلا منها بل هي بدل مما في الواحد وهو مدفوع لانه
لا يلزم من كون الهمزه غير زايدة في الفرع ان يكون اصليه فيه
فالهمزه في اوائل وان كانت غير زايدة فليست باصليه بل هي
منقلبة عن الواو قوله وبلزوم اي تعرف الابدال بلزوم بنا
مجهول لو لم تحكم بالابدال نحو هراق واصله اراق لعدم هفعل
وكذا اصطبر واصله اصتبر لعدم افتعل وكذا ادّارك واصله تدارك
فابدل التا دالا لارادة الادغام واتي بهمزة الوصل لامتناع الابتدا
بالساكن وانما حكم بذلك لعدم افاعل وافّاعل قوله وحروفه
اي حروف الابدال اربعة عشر يجمعها انصت يوم جدّ طاهٍ زلّ وقوله
انصت من الانصات ويوم ظرفه وجدّ مبتدا مضاف الى طاه وهو
علم وزلّ من الزلل وهو خبر المبتدا والظرف مضاف الى الجمله اي
انصت في هذا اليوم وقال بعضهم حروفه ثلاثة عشر يجمعها استنجده
يوم طال وهذا وهمٌ لانهم نقصوا الصاد والزاي وهما من حروف
الابدال لقولهم صراط وزقر في سراط وسقر وزادوا السين
وهو ليس من حروف الابدال ولو اورد اسّمع واصله استمع
فابدل السين منا لنا اجيب بان المراد ما لا يكون للادغام والا
لورد اذّكر واظّلم واصلهما اذتكر واظتلم يعني يلزم ان يكون جميع
الحروف التي تبدل لارادة الادغام من حروف الابدال ويلزم منه
ان يكون جميع الحروف غير الضاد والشين والفا والرا من حروف
الابدال لان جميع الحروف غير حروف ضوي مشفر تبدل للادغام
واليا

واليا والواو والميم وان كانت من حروف ضوي مشفر فهي من
حروف الابدال فثبت لزوم ما ذكرناه وفساده ظاهر قوله
فالهمزه من حروف اللين اعلم ان الابدال اما للتخفيف او لمشاكلة
الحروف وتقاربها في المخرج او في الصفات كالجهر والهمس الى غير
ذلك فالهمزة تبدل من حروف اللين والعين والها اما ابدالها من
حروف اللين فعلى ضربين مطرد وغير مطرد اما المطرد فعلى ضربين
لازم وجائز اما اللازم فاما في اللام نحو كساءٍ ورداءٍ واصلهما
كساوٌ ورداي او في العين نحو قائل وبائع او في الفا نحو اواصل
واصله وواصل والتعليل قد مر في الاعلال ولما كان التغيير بالاخر
اولى قدم المصنف ما الابدال في لامه على ما في عينه وما في عينه
على ما في فائه واما الجائز ففي نحو اُجوه واُورى واصلهما وُجوه
ووُورى واما غير المطرد فمن الالف في دأبّة وشأبّة والعألم
قال خندف هامّة هذا العألم وفي بأز ومن اليا في شئمة ومن
الواو في مؤقد واما ابدالها من العين نحو اُباب بحر في عُباب بحر
وهو معظمه فشاذ واما ابدالها من الها فنحو ماءٍ واصله ماهٌ
بدليل مُوَيه وقد يبدلون الهمزه في جمعه ايضا فيقولون امواه
لكن الابدال في ماءٍ لازم وفي امواءٍ ليس كذلك قوله والالف
من اختيها لازم في نحو قال وباع وآل على رأي فان اصله عند
الكسائي اَوَل لان تصغيره عند بعضهم اُوَيل فقلبت الواو الفا
وعند البصريين هي مبدلة عن الها وآل الرجل اهله وعياله والباقي
ظاهر قوله والياء من اختيها اصل ميقات وغازٍ وقيام وحياض
موقات وغازو وقوام وحواض وقد مر ذلك وابدال الالف في
حُبلى والواو في صوم وصِبوة وييجل شاذ واصل ذيب

ع لعدم التزامهم ذلك ولاجتماع الادغام والابدال والاجتماع خلافه ذلك ه

بالهمزه فيبدل لونها يا لسكونها وانكسار ما قبلها وابدال اليا من
احد حرفى التضعيف فى امليتُ الكتابَ وامليه املاءً وفى التنزيل
فهى تملى عليه بكرة واصيلا وقال الشاعر فآليتُ لا امْلاه حتى يفارقا
اى لا امله قالوا والاصل امللته اُمِلّه إملالاً وفى التنزيل فليملل
الذى عليه الحق وذهب بعضهم الى انهما لغتان لان تصرفهما واحد
فليس جعل احدهما اصلا والآخر فرعا اولى من العكس وقالوا قصّيتُ
اظفارى فى قصّصت ويجوز ان يكون المراد بقصّيت اظفارى
اتيتُ على اقاصيها لان الماخوذ اطرافها لان طرف كل شى اقصاه
وابدال اليا ايضا من النون فى قوله تعالى واناسىّ كثيرا والاصل
اناسين لانه جمع انسان ومن العين فى قول الشاعر ومَنْهل ليس
له حَوَازقٌ ولضفادى جمّه نقانقُ اى لضفادع جمّه والمنهل مثل
المصنع والحوازق الجوانب جمع حازق وحازقة والحزق الحبس
يعنى ليس له جوانبُ تمنع الماء ان ينبسط حوله ويجوز ان يريد ان جوانبه
لا تمنع الواردة بل كلها سهلة لمن يرد والنقانق جمع نقنقه وهى
الصوت وجمّه معظمه وكثرته ومن اليا فى قوله كانّ رَحْلى على
شَغْوَاءَ حادرةٍ ظَمْيَاءَ قد بُلّ من طلٍّ خوافيها لها اشاريرُ من لحمٍ
متمّرةٌ من الثعالى ووخزٌ من أرانيها والاصل الثعالب والارانب
لانهما جمعا ثعلب وارنب والشغواء العقابُ وحادرةٌ اى مسرعةٌ
شبّه راحلته فى سرعتها بعقابٍ وظمياءُ اى يضرب الى السواد
او عطشى الى دم الصيد والطلّ مطر ضعيف والخوافى ريش
جناحها واذا ابلّها الطلّ اسرعت والضمير فى لها للعقاب اى ولها فى
وكرها اشاريرُ لحمٍ قد جففته وبسطته والاشرارة بالكسر القطعة
من القديد متمّرة تقطعه صغارًا والمتمّر المقطّع والوَخْزُ شئٌ منه ليس

بالكسر

بالكثير ومن السين فى قوله اذا ما عُدّ اربعةٌ فِسالٌ فزوجكِ خامس
وابوكِ سادى اى ابوك سادسٌ والفِسال جمع فَسْل وهو اللئيم
ومن الثاء فى قوله قد مر يومان وهذا الثالى وانت بالهجران لا تبالى اى
وهذا الثالث قوله والواو من اختيها اى من الالف فى ضوارب
جمع ضاربة وفى ضويرب تصغير ضارب وفى رَحَوىّ وعصَوىّ
ومن الياء فى مُوقن اسم فاعل من ايقن والاصل مُيْقن وفى طوبى والاصل
طُيْبى من طاب يطيب وفى بوطر والاصل بيطر من البيطرة ومنه
البيطار وفى بقوى والاصل بَقْيَى من ابقى عليه اى اشفق عليه وهو
من بقى فكانه طلب بقاءه قوله وشاذ عطف على قوله لازم اى
ابدالها من اختيها لازم فيما مر وشاذ فيما سيذكره ثم ان الشاذ قد
يكون لازما كما فى ماءٍ وقد يكون ضعيفا كما فى قولهم هذا أمْرٌ
ممضوّ عليه وهو نهوٌّ عن المنكر والاصل ممضوىٌّ من المضى
ونهوى من النهى لان القياس فى مثلها قلب الواو ياء مع الادغام
على ما مر وكذا ابدالها الواو ومن اليا فى جِبَاوة من جبيت الخراجَ جِبايةً
وقيل فى كون واو المضو بدلا من اليا نظر لانه يقال مضيت على الامر
مُضِيًّا ومضوتُ على الامر مُضُوًّا وكذا فى كون الواو فى جباوه بدلا
من اليا فى جباية نظر لان جُباية وجُباوة لغتان قال فى الصحاح جبيتُ
الما فى الحوض وجبوته اى جمعته فيل مصدر الاول جَبْىٌ والثانى
جَبْوٌ وقال فيه ايضا جبيت الخراج جباية وجبوته جباوة هكذا
ذكره وهو ضعيف لانه لا يلزم من استعمالهما كونهما اصلين لجواز
معرفة الابدال فيه بقلة الاستعمال وتبدل ايضا الواو من الهمزة
فى جُونَةٍ وهو جُوَنٌ واصلها جؤنة وجؤن بالهمزة فابدلت الواو
منها وقيل المثال غلط لان تركيب جأن مهمل فى الكلام وحينئذ لا يعلم

لا يعلم ان اصل جبن جونة الهمزة قال صاحب الصحاح والجُوْنَةُ
بالضم مصدر الجَوْنُ من الخيل والجُوْنة ايضًا جُوْنَةُ العطار وربما
همزوا وقول صاحب الصحاح وربما همزوا ظاهر في ارادة عكس
ما ذكره المصنف لانه جعله معتلا في الاصل والهمزة فيه بدلا
من الواو قوله والميم من الواو ولازم في فم لئلا يلزم اسم معرب على
حرف واحد على ما مر في النحو وضعيفٌ في لام التعريف وهو لغة طيّ
قال ذاك خليلي ذو يعاتبني يرمي ورائي بامسهم وامسلمة ذو هنا
بمعنى الذي و وَرَائي بمعنى قدّامي والسَّلِمَة واحد السِلام وهي الحجارة
يعني انه يذب عني ويدافع قدامي بالسهم والاحجار وهذا البيت
في الصحاح بالسهم بتشديد السين وامسلمه بسكون الميم ومن النون
لازم في عنبر وشنباء يكتب بالنون ويلفظ بالميم والشنبا من
الشَنَب يقال شَنِبَ الثغرُ شَنَبًا اذا رقّ وجرى الماءُ عليه والوصف
منه اشنبُ والانثى شنباءُ وضعيف في البنام والاصل البنانُ
وهي اطراف الاصابع وطامَهُ الله على الخير اي طانَهُ على الخير بمعنى
جَبَلَه اي خلقه وضعف ابدالها من الباءِ في بناتِ مخر يقال
لسحائب بيضٍ رقاقٍ يأتين قبل الصيف بناتُ مخر وبنات بخر والبا
هي الاصلية لانه من البخار وفي قولهم ما زلت راتمًا اي راتبًا من رتب
رتوبا اي ثبت وفي قولهم رايته من كثمٍ اي من كثبٍ وهو القرب
قوله والنون اي ابدال النون من الواو في صنعاني وبهراني
شاذ كانهم قالوا صنعاويّ وبهراويّ كصحراوي ثم ابدلوا من
الواو نونا وقيل النون بدل من الهمزة في صنعاءَ وبهراءَ والاول
هو الاصح لانه لا مقاربة بين الهمزة والنون لان النون من الفم
والهمزة من اقصى الحلق واما النونُ والواوُ فمتقاربان وقالوا

لعن

لعنّ والاصل لعل لكثرة استعماله ثم ابدل اللام نونا لتقاربهما
في المخرج ولذلك تدغم فيها كقوله تعالى ويؤت من لدنه اجرا عظيما
وقيل انهما لغتان لقلة التصرف في الحروف قال الشاعر هل انتم
عائجون بنا لعنّا نرى العرصاتِ أو آثار الخيام وانما حكم في الاولين
بالشذوذ وفي الثالث بالضعف لان المراد بالشاذ ما كان بخلاف
القياس وان كان موافقا لاستعمال الفصحاء قوله والتاء من
الواو والياءِ في اتّعد واتّسر وانما قال على الافصح لانه قد جاء فيهما
ايتعد وايتسر وشاذ في اتّجه والاصل اوجه لانه من الوُلُوج
وشذ ابدالها من السين في طست وحده واصله طس لان جمعه طسوس
وتصغيره طُسَيْس فان قيل جمع ايضا على طُسُوتٍ فلم حكمتم بان
السين اصل والتا بدل من غير عكس قلنا لما ثبت من ان التا من حروف
الابدال ولم يثبت ذلك في السين واما ابدالها من البا في الذعالت
والاصل الذعالب فضعيف ذكر في الصحاح الذعاليبُ قطع الخرَق
قال مُنسَرِحًا عنه ذعاليبُ الخِرَقْ وقال ابو عمرو اطراف الثياب
يقال لها الذعاليب واحدها ذُعلوبٌ وانشد لجرير وقد اكون على
الحاجات ذا لَبَثٍ وَأَحْوَذِيًّا اذا انضم الذعاليبُ واللبث واللِباثُ
المكثُ والأَحْوَذِيّ الخفيف في الشي لحذقه ذكر جميع ذلك في الصحاح
وعُلم منه ان اصل الذعالب الذعاليب بانقلاب مدته يا كما هو القياس
في نحو قرطاس وقراطيس وكذا ابدال التا من الصاد في لصت ضعيف
ذكر في الصحاح ان اللصت بفتح اللام اللِص في لغة طيّ والجمع لُصُوتٌ
وهم الذين يقولون للطس طست وذكر في شرح الهادي انه يقال
لِصّ بحركات اللام والكسر افصح ولَصْتٌ بفتح اللام والجمع لُصُوتٌ
كبَيْتٍ وبيوت والدليل على ان التا بدل من الصاد قولهم تلصّص

وبالضعف ما يكون على خلاف استعمال الفصحاء

وينبغي ان لا يذكر نحو اتّعد واتّسر من باب الابدال لان الابدال فيهما للادغام س/ وشرط الابدال ههنا للادغام وشرط الابدال ههنا ان لا يكون للادغام كما مر وتامل

عليهم وهو بين اللصوصيه واللصوصيه بضم اللام وفتحها قوله
والها من الهمزه والاصل فيما ذكرا رقت الماوارحت الدابة اى
رددتها الى المراح واياك ولإنك ولما دخل لام الابتدا غيروا
الهمزة ها لان اللام لا تجامع ان لانهم لا يجمعون بين الحرفين لمعنى
واحد وان فعلت فعلتُ وهو فى لغة طيّ والهمزة فى أذا الذى
للاستفهام وابدل هاقال واتى صواحبها فقلن هذا الذى منح المودّة
غيرنا وجفانا نعنى اى الرجل المذكور فى اول القصيدة صاحبات
امراة مذكوره فقلن اى الصاحبات أذا الذى اى هذا الذى وانما
ابدلوا الهمزة ها فى هذه الصور لان الهمزة حرف شديد مستثقل
والها حرف مهموس خفيف ومخرجاهما متقاربان وشذ ابدال الها
من الالف فى انه قال فى شرح الهادى يجوز ان يكون الها بدلا من
الالف وهو الاصل لان الاكثر فى الاستعمال الوقف على انا بالالف
ويجوز ان يكون الها لبيان حركة نون انا وكذا الابدال شاذ فى
حيّهله اعلم ان حيّهل مركب من حيّ وهل مبنى على الفتح يقال حيّهل
الثريد اى ايته وقد جا حيهلا بالتنوين وفى الحديث اذا ذكر الصالحون
فحيهلا بعمر اى اسرع بعمر فى الذكر فانه منهم وجا ايضا حيهلا بالالف
كما قال الشاعر بحيهلا يزجون كل مطية امام المطايا سيرها المتقاذف
قوله سيرها مبتدا والمتقاذف صفته وامام المطايا خبره والجملة
صفة مطية والمتقاذف السير الذى يتبع بعضه بعضا واما
قول المؤذن حيّ على الصلاة فبالعين وليس من ذلك وقد ابدلوا
من الالف ها وقالوا حيهله وكذا الابدال شاذ فى مَهْ مستفهما
كما فى قول الشاعر قد وردتْ من امكنة من ههنا ومن هُنَهْ
ان لم تروّها فمهْ اى قد وردت الابل من امكنة مختلفة ان لم

تروها

تروّها فما تصنع هكذا رواية البيت فى المفصل ان لم تروّها بالتاء
وفى شرح الهادى ان لم ارو ها بالهمزه ثم ذكر فيه انه يجوز ان
يكون الها بدلا من الالف لتقاربهما فى المخرج ويجوز ان يكون زجرا
اى مَهْ يا انسان كانه يخاطب نفسه ويزجرها وكذا الابدال شاذ
فى يا هناه وهو مختص بحال الندا والاصل هَنَاوٌ فعال بمعنى هن
قلبت واوه الفا على طريقة القلب فى كساء فامتنع التلفظ بالفين
قلبت الالف الثانية ها ولم تقلب همزة لئلا يظن انه فعال من
التهنئة وانما قال على راى لان فيه خلافا فذهب بعض البصريين
الى انها بدل من الواو كما ذكرنا وبعضهم الى انها بدل من همزة مبدلة
عن الواو وبعضهم الى ان الها اصلية وليست بدلا وضعّف
لقلة باب سلس وبعضهم الى ان الالف بدل من الواو والها للسكت
وذهب الكوفيون والاخفش الى ان الالف والها زائدتان والها
للسكت واللام محذوفة كما فى هَنٍ وهنةٍ ويبطل قول الكوفيين
والقول الرابع للبصريين جواز تحريكها فى السعة واجابوا عن
ذلك بانها حركت حالة الوصل تشبيها لها بها الضمير
وتبدل من اليا فى هذه امة الله وانما جعلوا اليا الاصل لما ثبت من
كونها للتانيث فى نحو تضربين وتقومين هكذا ذكر فى الشرح المنسوب
الى المصنف وذكر المصنف فى شرح الكافية ان بعضهم ذكر ان
اليا فى هذى امة الله علامة التانيث وليس ذلك بجيد لجواز ان
تكون صيغة موضوعة للمونث وتكون اليا بدلا من الها فى قولك
هذه امة الله قوله واللام اى تبدل اللام من النون فى اصيلال
لقرب المخرج بينهما والاصيل الوقت بعد العصر الى المغرب وجمعه
اصل وآصال واصائل وجمع ايضا على اُصلان كبعير وبُعران ثم

صغر والجمع فقالوا أُصَيْلَان ثم ابدلوا النون لاما فقالوا اصيلال

ومنه قول النابغة وقفت فيها اُصَيْلَالًا اُسَائِلُهَا اَعْيَتْ جَوَابًا وما

بالرَّبع من أَحَدٍ وهذا التصغير شاذ لان فُعلانا من ابنية الكثرة فلا تصغر

على لفظه ذكر في شرح الهادي انه يمكن ان يقال اصيلال تصغير اصيل

على غير لفظه كعشيشية ونظايرها وكلام سيبويه يدل على هذا

ومن الضاد في قول الشاعر لما رأى ان لا دَعَهْ ولا شِبَعْ مَالَ الى

أَرطاةِ حِقْفٍ فالْطَجَعْ اى فاضطجع قيل الضمير للذيب والدَّعَة سَعَة

العيش والها عوض من الواو والارطى شجر من شجر الرمل والواحدة

اَرْطَاةٌ والحِقفُ المُعوَجُّ من الرمل قوله والطا من التا يريد انه

اذا كان فا افتعل صادًا او ضادًا او طاءً او ظاءً ابدل تاوه طاء لزومًا

فيقال اصطبر واصله اصتبر افتعل من الصبر وقد يشبه بهذا التا

تا الضمير فيقال حصط في حصت من الحوص وهو الخياطة وسياتى

ذلك في باب الادغام مفصلا ان شاء الله تعالى قوله والدال من

التا يريد انه اذا كان فا افتعل دالا او ذالا او زايا قلبت تاوه دالا

فيقال ازدجر واصله ازتجر وشبّه بهذا التا تا الضمير فيقال

فزدُ في فزتُ من الفوز وسياتى هذا ايضا في باب الادغام ان شاء الله

تعالى وقد ابدل تا الافتعال دالا في بعض اللغات في غير ذلك

فقال اجْدَمعوا واجدزّ في اجتمعوا واجتزّ قال فقلت لصاحبي

لا تحبسانا بنزع اُصوله واجدزّ شيحا خاطب الواحد خطاب

الاثنين يقول لا تحبسنا بنزع اصول الكلاء واقطع شيحًا ودع

اصوله في الارض لئلا يطول المكث هنا وهذا شاذ لا يقاس عليه

فلا يقال في اجْتَرَأ اجْدَرَأ وقد ابدلوا من التا دالا في غير افتعل

وقالوا دَوْلَجٌ في تَوْلَجَ وهو موضع يدخله الوحش من الولوج قال سيبويه

التا

ووجه شذوذه ان تا الضمير كلمة فتغيرها يوجب الاخلال بالكلم نظام

التا فيه مبدلة من الواو وهو فوعل لانك لا تكاد تجد تفعلُ اسمًا

وفوعل كثير قوله والجيم من اليا المشددة لاشتراكهما في المخرج لكونهما

من وسط اللسان واشتراكهما في الجهر قال ابو عمرو قلت لرجل من

بني حنظلة ممن انت فقال فقيمجّ فقلت من ايّهم فقال مُرّجّ وقد ابدل

من غير المشددة قال لاهُمّ ان كنت قبلت حجتجّ فلا يزال شاحجٌ يأتيك

بجْ اَقمَرُ نهّاتٌ ينزّى وفْرَجْ يريد اللهم ان كنت قبلت حجّتى فلا

يزال يأتيك بى شاحج هذه صفته والشاحج من شحجَ البغلُ صوّت

والاقمرُ الابيضُ والنهّاتُ النهّاقُ ويُنزّى يُحرّك وقوله وفْرَجْ اى

وَفْرَتى والوَفْرةُ الشعْرةُ الى سحمة الاذن واما قول الشاعر حتى اذا

ما اَمْسَجَتْ وامسجا فقيل ان الجيم فيه بدل من الياء تحركت بالحركة

التى كانت للياء في الاصل فان الاصل امسيَتْ وأمسَيَا وقيل انها بدل

من الف امسى وساغ ابدالها من الالف لكونها مبدلة من اليا وان

كانت الجيم لا تبدل من الالف وانما كان هذا اشذ لانهم جعلوا فيه

اليا المقدرة كالملفوظة قوله والصاد من السين السين حرف

مهموسٌ مستَفِلٌ فاذا وقعت قبل هذه الحروف المستعلية كرهوا

الخروج من المستفل الى المستعلي فابدلوا من السين صادا على سبيل

الجواز لان الصاد توافق السين في الهمس والصفير وتوافق

هذه الحروف في الاستعلا فيتجانس الصوت ولا يختلف ولا فرق

بين ان يكون السين ملاصقة لهذه الحروف او بينها فاصل واصل تلك

الكلمات اَسْبَغَ وسَلَخَ ومسّ سَقَرَ وسِرَاطٌ فان تاخرت السين

عن هذه الحروف لم يسغ فيها هذا الابدال فلا تقول في قَسْتُ قصْتُ

ولا في تخسّن تخصّ لانها اذا كانت متاخرة كان المتكلم منحدرا بالصوت

من عالٍ ولا يثقل ذلك ثقلَ التصعيد من المنخفض قوله والزاى

من السين اذا وقعت السين ساكنةً قبل الدال ابدلت زايا ابدا الا
جائزا كقولك يزدل فى يسدل ثوبه لان السين حرف مهموس والدال
حرف مجهور فكرهوا الخروج من حرف الى حرف ينافيه فقربوا احدهما
من الاخر بان ابدلوا من السين زايا لانها من مخرجها واختها فى الصفير
وتوافق الدال فى الجهر فيتجانس الصوتان واذا وقعت الصاد ساكنةً
قبل الدال جاز فيها ثلاثة اوجه احدها ان تجعل زايا خالصة نحو هذا
فَزْدى انه يريد فَصْدى قاله حاتم حين عقر ناقةً وقيل له هلا فصدتها
وذلك لان الصاد مطبقة مهموسة رخوة والدال منفتحة مجهورة
شديدة فتبت الدال عنها بعض النبو لما بين جرسيهما من التنافى
فابدلوا من الصاد زايا لموافقتها فى المخرج والصفير مع ان الزاى
تناسب الدال فى الجهر فتلائما والثانى ان يضارع بها الزاى ومعنى
المضارعة ان يُشرَبَ الصادُ شيئا من صوت الزاى فتصير بين بين اى
يصير حرفا مخرجه بين مخرج الصاد وبين مخرج الزاى لئلا تذهب
صوت الصاد بالكلية فيذهب ما فيها من الاطباق واليه اشار بقوله
وقد ضورع بالصاد الزاى ولا تجوز هذه المضارعة فى السين لان
الزاى والسين من مخرج واحد وهما حرفا صفير فيعسر الاشراب مع
شدة التقارب بخلاف الصاد مع الزاى فان الاطباق الذى فى الصاد
امكن من اشرابها صوت الزاى ولا اطباق فى السين او نقول لا تجوز
المضارعة فى السين لانه لا اطباق فيه يذهبه القلب فيقال يزدق
باشمام الصاد الزاى ولا يقال يزدل باشمام السين الزاى والى هذا
اشار بقوله دونها والضمير منه عائد الى السين وبعض الشارحين
توهم انه عائد الى الزاى وان المعنى ضورع بالصاد الساكنة الزاى
ولم يضارع بالزاى الصادُ وهو سهو بل المعنى ما ذكرنا يدل عليه ما ذكر

المصنف

المصنف فى شرح المفصل وغيره فى شرح الهادى ثم ان الزاى ضورع
بالصاد متحركةً ايضا فقالوا صُدَقَ وصُدر والمراد انه اذا تحركت الصاد
لم تجز قلبها زايا فكانه قد صار بين الصاد والدال حاجز وهو الحركة
لما قيل ان محل الحركة من الحرف بعده او نقول انما لم تجز قلب الصاد المتحركة
زايا لقوتها بالحركة ولكن تجوز المضارعة لان فيها ملاحظة للصاد
والثالث ان تجعل صادا خالصة وهو الاصل واليه اشار بقوله والبيان
اكثر منهما اى من المضارعة والابدال واراد بالبيان تركه على حاله
الاولى ولا يخفى عليك ان البيان فى السين ايضا اكثر من الابدال
فان يسدل اكثر من يزدل قوله ونحو مسّ زقر كلبية يعنى ان
السين ان كانت متحركة لم تبدل زايا الا فى لغة بنى كلب فانهم يبدلونها
زايا ويقولون مس زقر واما اجدر واشدق بمضارعة الجيم الشين
ومضارعة الشين الجيم فقليل ولا يتحقق الفرق بينهما اذ اللفظ فى
اجدر واشدق اذا ضورع فيهما واحد قوله الادغام للادغام
معنيان لغوى وصناعى فاللغوى ادخال الشئ فى الشئ تقول ادغمت
الثياب فى الوعاء اذا ادخلتها فيه وادغمت الفرس اللجام اذا ادخلته
فى فيه ومنه حمار ادغم وهو الذى يسميه العجم دِيزَج وذلك
اذا لم تصدق خضرته ولا زرقته فكانهما لونان قد امتزجا ومعناه
الاصطلاحى ما ذكر وانما قال بحرفين اذ لا يتصور الادغام الا
فى حرفين ولا بد من سكون الاول ليتصل بالثانى اذ لو حرك حالت
الحركة بينهما فلم يتصل بالثانى ولا بد ان يكون الثانى متحركا لانه مبين
للاول والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره
وانما قال فيحرك بالفاء دون ثم ليدل على انتفاء المهلة ولم يقل بالواو
ليعلم الترتيب وقوله من مخرج واحد احتراز عن مثل فلس وقوله من

[margin: او اشرب كل منهما صوت الزاى نظام]

[margin: اتضاح]

[margin: نظام بابدال السين الواقعة قبل القاف زايا انتهى الظاهر انه لبيان ما وقع من المنادى لا ان ذلك شرط فى ابدالها عند بنى كلب ولهذا لم يتعرض هذا الشارح الى هذا القيد اعلم]

غير فصل احترازمن مثل ربيّا فانه ساكن فمتحرك من مخرج واحد لكن
فصل بينهما بنقل اللسان فان الفصل قد يكون بحرف نحو دَبْرَب وقد يكون
بنقل اللسان من محل الى محل اخر نحو قَلَس او من محل ثم اليه نحو ربيا
بخلاف النطق بهما دفعة ولذلك يُفرّق بين قولنا قدّ بالادغام وقدَد
بفكه فانه يتلفظ بالدالين في الاول برفع اللسان دفعة وفي الثاني برفعه
مرتين لا يقال لا حاجة الى هذا القيد فانه يعلم من الفا في قوله فمتحرك
لانا نقول الفا تدل على التعقيب عادة ولا يلزم منه ان لا يكون التلفظ
بحرفين نفصل بينهما بتنفس او غيره وانما عُلم ذلك من قوله من غير فصل منه
اذ المراد به ان يرتفع اللسان بهما ارتفاعة واحدة بحيث يصير الحرف
الساكن كالمستهلك لا على حقيقة التداخل بل على ان يصيرا حرفا مغايرا
لهما بهيئته وهو الحرف المشدد وزمانه اطول من زمان الحرف
الواحد واقصر من زمان الحرفين ويقال أَدْغمتُ الحرفَ ادغاما
بالتخفيف وهو من عبارات الكوفيين وادّغمته افتعلته ادّغاما
بالتشديد وهو من عبارات البصريين والغرض من الادغام طلب
التخفيف لانه ثقل عليهم التقا المتجانسين لما فيه من العَوْد الى حرف
بعد النطق به قال بعض الفضلا التباعد المفرط بين الحرفين يجعل اللفظ
بهما بمنزلة الوَثْبَة فلذلك اُجيز الابدالُ والتقاربُ المفرط يجعل
اللفظ بهما بمنزلة حَجَلان المقيّد وشبهه بعضهم بوضع القدم ورفعها
في موضع واحد وبعضهم باعادة الحديث مرتين وكل ذلك مستكره
بل اذا اكل طعام واحد تلتذّ النفس مرة وكرهته فكيف بما عليه
فيه كلفة العمل اذا رجع اليه بعينه ولذلك صارت الحروف المتباعدة
المخارج احسن في التاليف واسهل مما تدانت مخارجه الا يرى الى
ثقل قول الشاعر وقَبْرُ حَرْبٍ بمكانٍ قفرٍ وليس قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ
حتى

حتى لا يكاد ينشد منشد ثلاث مرات ولا يتعثر لسانه فيه ولا يتلعثم
وانما ذلك لقرب المخارج والخفة قول الاخر يذكّرنيك الخيرُ والشرُّ
وَالذي أُخَافُ وَأَرجُو والذي اتوقّعُ وذلك لاختلاف مخارج حروفه
وبُعْد بعضها عن بعض قوله ويكون اى يكون الادغام في المثلين
والمتقاربين لكن بعد ان يصيرا مثلين ليمكن الادغام اما المثلان
فثلثة اقسام قسم يجب فيه الادغام وقسم يمتنع فيه ذلك وقسم
يجوز اما الاول ففي حالتين الاولى ان يكون اول المثلين ساكنا فانه
حينئذ يجب فيه الادغام نحو لم يَذْهَب بَكْرا الا في صور استثناها
منها ان يكون المثلان همزتين فنقول اما ان يكونا في كلمة واحدة او في
كلمتين فان كانتا في كلمتين فيمتنع الادغام نحو املأ إنا وان كانتا
في كلمة واحدة فاما ان يكون الهمزتان عينا مضاعفة او لا فان كانتا
عينا مضاعفة فيجب الادغام سوا كان بعدهما الف او لا
نحو سَأّل ودَأّث وهو الاكّال يقال دَأَثْتُ الطعام اذا اكلته
والدأث ايضا اسم وادٍ وسُؤّل وجؤّر وبُؤّس جمع سائل
وجائر من الجُؤَار وهو الصوت وبائس وهو الفقير قال
المتنخل الهذلي لا دَرَّ دَرِّي ان اطعمتُ نازلَهم قِرْفَ الحَتِيّ وعندي
البُرُّ مكنوزٌ لَوَانّهُ حأى جَوّعانُ مُهْتلكٌ من بُؤّس النّاس عنه الخيرُ
محجوزُ يقال في الذم لا دَرَّ دَرُّه اى لا كثُر خيرُه والقِرف بالكسر الجلاء
القشر والحَتِيّ سويق المُقْل واما ان لم تكن الهمزتان عينا مضاعفة
فلا يجوز الادغام كان تبني من قرأ مثل سِبَطْر فتقول قِرَأْيٌ بقلب
الثانية يا وسيتحقق ذلك في مسائل التمرين ان شاء الله تعالى فظهر
مما ذكرنا ان المراد بنحو سأّل ان يكون الهمزتان عينا مضاعفة وليس
المراد ان يلتقي همزتان بعدهما الف كما ذكره بعض الشارحين فانه

فاسد يدل عليه ما ذكر في شرح الهادي وغيره من الكتب ومنها
ان يكونا الفين نحو صحرا فان اصله القصر وزيد الالف للمد توسعًا
فالتقى الفان لم يمكن حذف احدهما لما مر في الجمع ولا الادغام للتعذر
قلبت الثانية همزة ومثله كساء ورداء وقائل وبائع قلبت
حرف العلة فيها الفا فالتقى الفان ولم يمكن الادغام فقلبت الثانية
همزة لما مر ومنها ان يؤدي الادغام الى الالتباس نحو قوول مجهول
قاول لانه لو قيل قوّل بالادغام لالتبس بمجهول قوّل اي لم يدر
انه فوعل او فعّل ومنها ان يراد المحافظة على المد نحو قالوا وما ونحو
في يوم فانه لا ادغم واو قالوا في واو وما ولا ياء في في ياء يوم ومنها
ان يجتمع واوان او ياآن وتكون الاولى منهما بدلا من الهمزة نحو تووى
من الايوا يقال أويته اي انزلته وضممته وكذا نحو ريّا وهو
المنظر الحسن اذا خففت همزتهما لان الواو الاولى في تووى
والياء الاولى في رييا بدل عن الهمزة فيكون الواو والياء عارضتين
فلم يلزم الادغام وقرا بعضهم ريًّا بالادغام وفيه قولان احدهما
ان اصله رئيا فخففت همزته واعتدّ فيه بالعارض فادغم والثاني
ان يكون من رويت الوانهم وجلودهم ريًّا اذا امتلأت وحسنت
واعلم ان هاء السكت في نحو ماليه هلك لا يدغم لانه اما موقوف
عليه او منوي به الوقف عليه الحالة الثانية مما يجب فيه الادغام
ان يكون المثلان متحركين في كلمة ولا الحاق ولا لبس نحو ردّ يردّ وانما
قلنا في كلمة احترازا من ان يكونا في كلمتين نحو ضرب بكر فانه لم يجب
الادغام لانه لا يلزم ان يلاقي اول الكلمة الثانية اخر الكلمة الاولى
وقولنا ولا الحاق احترازا من نحو قردد ولا لبس احترازا عن نحو سرر
فانه لو ادغم لم يعلم اهو على فعُل بضمتين او فعْل بسكون العين

ثم استثنى منه شيئين الاول نحو حيي فانه لم يجب فيه الادغام
لئلا يلزم ضم اليا في مضارعه وهو مرفوض كما مر في الاعلال الثاني
نحو اقتتل وتتنزّل وتتباعد اما نحو اقتتل فلانه لو نقل حركة التاء منه
الى القاف وادغم التاء في التاء لسقط همزة الوصل ويقال قتّل فيلتبس
بالماضي من التقتيل ولو اسكن التاء الاولى من تتنزل وادغم في
الثاني لاحتيج الى همزة الوصل ويقال اتّنزّل فيلتبس بمضارع
نزّل لاحتمال ان يكون الهمزة فيه همزة استفهام وكذا لو ادغم
في تتباعد لقيل اتّباعد فيلتبس المضارع بالماضي لاحتمال ان يكون
الهمزة للاستفهام اورد بعض الشارحين بعد العلة التي ذكرها
في اقتتل واخويه ونقلنا عنه ان لقائل ان يقول ان جواز الادغام
مستلزم لجواز الالتباس فينبغي ان لا يجوز ثم اجاب عنه بان جواز
الادغام لا يقتضي الا جواز الالتباس ووجوب الادغام يقتضي
وجوب الالتباس وهو اقبح وجميع ما ذكره فاسد لانه ليس العلة
ما ذكره بل انما لم يجب الادغام في اقتتل لان التاء الاولى من الثانية
في حكم الانفصال لان تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها فهي
شبيهة بقولك انعت تلك هكذا ذكر في المفصل وقرره المصنف
في شرحه ولم يجب في تتنزل وتتباعد لانه لو ادغم لاحتيج الى
همزة الوصل ولا يجوز ادخالها على المضارع لما سيجيء وانما قلنا
ليس العلة ما ذكره لان اللبس في الفعل لا يمنع من الادغام لانه
يرتفع في بعض الصور باتصال الضمير المرفوع وفي البعض بالمضارع
وفي البعض بصيغة الامر وسنحقق ذلك عن قريب زيادة تحقيق
ان شاء الله تعالى هذا مع انه لم يتحقق اللبس في تتنزل وتتباعد ثم
قال بعد ذلك لو قال المصنف الا في حيي واقتتل وتتنزل وتتباعد

فانه جائز غ   لكان اولى صح

فان الادغام فيه جائز لان الكل مشترك فى جواز الادغام وعدم
وجوبه اعلم ان كلام هذا الشارح ههنا يوهم انه لا فرق بين هذه
الابواب وليس كذلك لان الادغام فى حيى كثير كما مر فى الاعلال
وان الادغام فى باب تتنزل وتتباعد لا يجوز فى الابتداء وقد جا
فى الوصل قليلا بشرط ان لا يكون قبله ساكن صحيح وفى باب اقتتل
وان جاز فى الابتدا والوصل لكنه قليل فلذلك فصل بين حيى والبواقى
والحق اقتتل بتتنزل وتتباعد وسنحقق جميع ذلك ان شاء الله تعالى
ثم قال ولو قال المصنف ولا عروض لحركة الثانى لكان اولى لانها
اذا كانت عارضة لا يجب الادغام نحو اردد القوم وانا اقول
انما لم يذكر ذلك ههنا لانه سيشير بعد ذلك الى جواز الامرين اى
الادغام وتركه فى رُدَّ ولم يَرُدَّ ولا يخفى ان من يقول رُدَّ ولم يَرُدَّ
اى بالادغام يقول رُدِّ القومَ ولم يردِّ القومَ كذلك ومن قال
ارْدُدْ ولم يُرْدُدْ بالفك يقول ارْدُدِ القوم ولم يَرْدُدِ القومَ
كذلك وقال ايضا ولقائل ان يقول لا حاجة الى قوله الا فى نحو
اقتتل وتتنزل وتتباعد لان عدم الوجوب فيه للالباس وقد علم
ذلك من قوله ولا لبس ثم اجاب عنه بان الالتباس لم يحصل
ههنا فى اللفظ والمراد بقوله ولا لبس لفظا وهذا الكلام لا حاصل
له لانه احترز بقوله ولا لبس عن مثل سُرْرٍ لما مر وسنبينه بيانا
شافيا ان شاء الله تعالى ثم انه يجوز فك الادغام عند الضرورة فيما
يجب ادغامه كقوله ٢ مهلا اعاذِلَ قد جُرِّبتِ من خُلُقى أنّى اجُودُ
لاقوامٍ وان ضَنِنُوا يريد ضَنّوا اى بخلوا فاظهر التضعيف
ضرورةً وشذ قوله قَطَطٌ شعرُه اشتدت جعودته وذَبِبَتِ المراةُ
نبت الشعر على جبينها ولَحِحَتِ العين لصقت بالرمص وضَبِبَ البلدُ
اى كثر

اى كثر ضِبابُه وهى مما جا باظهار التضعيف لبيان الاصل كالقَوَد
فى الاعلال قوله وتُنقَل حركته يريد انه اذا ادغم فيما اذا كان
المثلان متحركين فاما ان يكون ما قبلهما متحركا او ساكنا فان كان متحركا
كما فى مَدَّ واصله مَدَدَ فانه يسكن اول المثلين ويدرج فى الثانى من
غير زيادة عمل وان كان ما قبل المثلين ساكنا فاما ان يكون ذلك الساكنُ
حرفَ لين اولا فان كان حرفَ لين فيدغم ايضا من غير نقل الحركة نحو
مادٍّ وتُمُودَّ الثوبُ وخُوَيْصَّةٍ وان لم يكن ذلك الساكنُ حرفَ لين
ينقل حركة اول المثلين اليه ثم يدغم كما فى يرُدُّ واصله يَرْدُدُ نقل
حركة الدال الى الرا ثم ادغم قوله وسكون الوقف يعنى لو سكن
اخر المثلين للوقف لم يكن ذلك مانعا من الادغام لان السكون الذى
للوقف فهو كالحركة قوله ونحو مكننى جواب سوال وهو ان يقال
قد اجتمع مثلان ههنا ولا الحاق ولا لبس مع انهم لم يوجبوا الادغام
فاجاب بان نون الوقاية فى نحو مكننى ويمكننى والضمير المجرور فى
مناسككم والضمير المنصوب فى ما سلككم ليس من نفس الكلمة التى
اتصل بها فلا يكونان فى كلمة واحدة قوله ويمتنع لما فرغ مما يجب فيه
الادغام شرع فيما يمتنع وهو فى صور منها فى الهمزة وفى الالف
كما مر وانما ذكرهما ههنا مع استثنائهما قبل لانه انما علم عدم وجوبه
مما مر ويبين ههنا امتناعه ومنها ان يكون الثانى ساكنا لغير الوقف
سواء كانا فى كلمة نحو ظَلِلْتُ او فى كلمتين نحو رَسُولِ الْحَسَن وانما امتنع
الادغام فيهما لانه لو ادغم لوجب تحرك الثانى ولا يستقيم اذ لا
يكون قبل الضمير المرفوع المتحرك الا ساكنا وكذا لا يجوز تحريك لام
التعريف للادغام وكذا لا يدغم فى نحو ارْدُدْ ولم يرْدُدْ عند الحجازيين
لسكون الثانى واما بنو تميم فيدغمون ويقولون رُدَّ ولم يَرُدَّ لان

السكون عارض فلا يعتد به ويفرقون بين ظللت وبين لم يرد مع ان
السكون فيهما عارض بان السكون فى ظللت لازم مع التا لا ينفك وفى
لم يردْ قد يزول عند زوال الجازم فاذا اورد عليهم ان اتصال التا
بظللت كاتصال الجازم بيردْ يجيبون عنه بان التا كالجزء من
الكلمة بخلاف الجازم فلذلك ادغم فى لم يردّ ولم يدغم فى ظللت
ومنها ان يكون الثانى مكررا للالحاق فانه لا يدغم نحو قردد
لانه كرر اللام فيه للالحاق بجعفر فلو ادغم لخرج عن هذا الغرض
ومنها ان يودى الادغام الى الالتباس زنة بزنة اخرى نحو سُرُر
كما مر وكذا نحو طَلَلٍ وشَرَرٍ لانه لو ادغم لم يدر اهو فَعْل بفتح
العين فى الاصل سكن لاجل الادغام او فَعْل بسكون العين فان قلت
قد ادغموا نحو ردّ مع هذا الالتباس اجيب بان الادغام ينفك
فيه ويتحرك العين نحو رددت واما نحو شرر وطلل فلو ادغم فيه
لم ينفك ادغامه وبانه ليس فى الافعال الثلاثية ما هو ساكن
العين وضعا فيعلم حينئذ ان السكون عارض واما الاسما فسكون
العين فيها شائع كثير فلا يعلم ذلك فيه واذا علم فى الفعل انه
متحرك العين فخصوصية الحركة من الضم والفتح والكسر يعلم عند
اتصال ما يوجب الانفكاك نحو شددت وفررت ويعلم ايضا
بالمضارع لانك اذا قلت يفرّ ويشدّ علم ان ماضيهما فعَل واذا
قلت يعَضّ علم ان ماضيه فعِل وبصيغة الامر ايضا لانك اذا
قلت فِرّ بالكسر وشُدّ بالضم وعَضّ بالفتح علم ذلك ايضا
واما قولهم قَصّ بمعنى قَصَص لراس الصدر الذى يقال له بالفارسية
سر سينه فليس مما اجتمع فيه مثلان متحركان وادغم بل هما
اسمان احدهما متحرك العين والاخر ساكن العين كنَشْر ونَشَر

ومنها

ومنها ان يقع قبلهما ساكن صحيح وهما فى كلمتين مثلين كانا او متقاربين
نحو قَرْمُ مالك والقَرْمُ السيّد ومن بعدِ ظُلْمِهِ وانما امتنع الادغام
لانه لو ادغم فاذا اُسكن الميم الاول فان لم تنقل حركته الى الرا وادغم
لزم التقا الساكنين على غير الوجه المغتفر وان نقل حركته الى
الرا تغير بنا الكلمة والمراد بقوله ساكن صحيح ان يكون غير حرف
مدّ حتى يمتنع الادغام فى نحو قومُ مالك بالواو لعدم المد وفى
نحو عدوُّ وليد وولىّ يزيد ايضا لذهاب المدة بالادغام فلزم
المحذور المذكور من انه نقل حركة الواو والياء الثانية منهما الى ان صح
الاولى تغير بنا الكلمة وان لم ينقل يلزم التقا الساكنين على غير
الوجه المغتفر واما ان كان قبلهما ساكن هو حرف مدّ نحو امام مقام
وحميمُ مالكٍ وعَدُوٌّ رَفِيقٌ فلا يمتنع الادغام قال المصنف فى
شرح المفصل هذا الموضع مما اضطرب فيه المحققون لان النحويين
مطبقون على انه لا يصح الادغام والمقرئون مطبقون على انه لا
يصح فيعسر الجمع بينهما ثم قال وقد جمع الشيخ الشاطبى رحمه الله
بين هذين القولين وقال اراد القرا الاخفا وسمّوه ادغاما لقربه
منه واراد النحويون الادغامَ المحضَ ثم قال المصنف فيه هذا
الجواب وان كان جيدا على ظاهره الا انه لم يثبت ان القرا امتنعوا
من الادغام بل ادغموا الادغامَ الصريح وقد كان هذا المجيب
يعنى الشاطبىّ يقرأ به فى نحو الخلد جزآ ثم قال والاولى الرد على
النحويين فى منع الجواز وليس قولهم بحجة الا عند الاجماع ومن
القرا جماعة من النحويين فلا يكون اجماعهم حجة مع مخالفة القرا
لهم ثم لو قدّر ان القرا ليس منهم نحوىّ فانهم ناقلون لهذه اللغة
وهم يشاركون النحويين فى نقل اللغة فلا يكون اجماع النحويين حجة

ذ و نهم واذا ثبت ذلك كان المصير الى قول القرّا أَوْلَى لانهم ناقلون عمّن ثبت عصمته من الغلط فى مثله ولان القراة ثبتت تواترًا وما نقله النحويون احاد ثم ولو سُلم ان مثل ذلك ليس بمتواتر فالقرا اعدلُ واكثرُ فكان الرجوع اليهم اولى قولــه وجاز اى الادغام فى غير ما ذكرنا من الواجب والممتنع جائز واعترض عليه بان المثلين اذا كان اولهما كلمة يصح الابتدا بها نحو جاد ببذرة غير القسمين المذكورين مع ان الادغام فيه ممتنع بخلاف المثلين اللذين اولهما كلمة لا يصح الابتدا بها نحو اخشَنى يا هند فان ادغامه جائزٌ لانه بمنزلة جزء كلمة قولــه المتقاربان لما كان الادغام يقع فى المثلين والمتقاربين اشار الى بيان تقارب الحروف وتباعدها والمراد بالمتقاربين ما تقاربا فى المخرج او فى صفة تقوم مقامه كالجهر والهمس الى غير ذلك ومخرجُ الحرف هو المكان الذى ينشا منه ومعرفة ذلك بان تسكِنَه وتُدْخِلَ عليه همزةَ الوصل وتنظُرَ اينَ ينتهى الصوتُ فحيث انتهى فثمّ مخرجُه الا ترى انك تقول إبْ وتسكتُ فتجد الشفتين قد اطبقَتْ احديهما على الاخرى وجملةُ المخارج ستةَ عشر تقريبًا وانما قلنا تقريبا لان التحقيق أنّ لكل حرفٍ مخرجا مخالفا لمخرج الاخَر والا لكان اياه قال فى شرح الهادى وهى على اختلافها تكون من اربع جهات الحلق واللسان والشفتان والخياشيم قولــه فالهمزة يريد ان للحلق سبعةَ احرف وثلاثةَ مخارجَ فاقصاها من اسفله الى ما يلى الصدر مخرجُ الهمزة ولذلك تَثْقُلَ اخراجها لتباعدها وبعدَها الهاءُ ثم الالفُ هكذا قاله سيبويه وزعم ابو الحسن ان مخرج الالف هو مخرج الهاءِ لا قبله ولا بعده قال ولهذا قال سيبويه اصل الحروف العربيةُ تسعةٌ وعشرون حرفًا وهى الهمزه والالف والها

وساقها

وساقها الى اخرها على ترتيبها فى المخارج فقدم الالفَ على الها ثم قال وللحروف العربيه ستةَ عشر مخرجًا فاقصاها مخرجًا الهمزةُ والهاءُ والالفُ فقدم الها على الالف فتقديمه الالفَ على الهاء مرةً وتاخيرُها عنها اخرى يدل على انهما من مخرج واحد وابطلوا قولَه بانا متى حركنا الالفَ انقلبت الى الهمزة ولو كانت الهاءُ من مخرجها لكانت اقربَ (اى قول ابى الحسن) اليهما من الهمزة فكان ينبغى ان تنقلب اليها واجيب بان هذا يدل على فساد مذهبكم لان الهاءَ اقربُ اليها على زعمكم من الهمزه فلو كان الانقلاب لاجل القرب لانقلبت هاءً فلما لم تنقلب الا همزةً دل على ان الهمزةَ اقربُ المخارج اليها وليس بينهما فاصل ولم تنقلب هَا لانها فى موضعها وهذا ضعيف لان قولهم لو كان الانقلاب لاجل القرب لانقلبت هَا ممنوع لجواز ان يكون خفاء الها مانعا عن ذلك وقولهم لم تنقلب هَاءً لانها فى موضعها ضعيف لان كونها فى موضعها لم يقتضِ الانقلاب اليها لما مر فلم يكون مانعًا هذا مع انهما لو اتّحدَا فى المخرج لم يتميّز احدهما عن الاخر قولــه وللعين اى مخرجُ العين والحا الغير المعجمتين وَسْط الحلق فالعينُ ابعدُهما من الفم والحاءُ اقربُهما اليه وللغين والخا ادناه اى الى الفم فهذه الحروف السبعه حلقية قولــه وللقاف اى مخرجُ القاف (اى ادنى الحلق من الفم) وهو اقصى اللسان وما يحاذيه من الحنك الاعلى ومخرجُ الكاف من اقصى اللسان والحنكِ ما يليهما اى ما يلى اقصى اللسان والحنكِ يريد ان مخرجَ الكاف أَرْفَعُ من مخرج القاف اى اقربُ منه الى مقدّم الفم وتعرفُ ذلك بانك اذا تقفُ على القافِ والكافِ نحو اقْ اكْ تجدُ القافَ اقربَ الى الحلقِ والكافَ ابعدَ وللجيم والشين واليا وسْط اللسان وما يحاذيه من الحنك الاعلى وللضاد اول احدى حافتَيِ اللسان وما يليهما من الاضراس التى فى الجانب الايسر او الايمن

جواب سوال مقدر وهو انه كان الاولى ح قلبها (ب) ها فاجاب بان المانع من ذلك كونها فى موضعها وفى جوابه نظر كما سيجى ٥

قوله لم يتميز اراد بعدم التميز مطلقا فلا نم ذلك لانه لا يلزم من اتحادهما فى المخرج وعدم التميز فيهما الا اتحاد فى الصفه وعدم التميز فيها وكون الاتحاد فى احدهما دون الاخر محذورا ممنوع ٥

والحافة الجانب وينبغي ان تعلم انه ليس المراد باول احدى حافتيه
ما هو في مقابلة اقصى اللسان وما يليه لتاخر ذكر الضاد عن القاف
والكاف فانه دل على تاخر مخرجه عن مخرجيهما واذا اخر ذكره عن ذكر
الجيم والشين واليا ايضا علم ان مقابل مخرجها من حافة اللسان لكن
اقرب الى مقدم الفم بقليل هو مخرج الضاد ثم ان اخراجها من الجانب
الايسر ايسر عند الاكثر وقد يستوي الجانبان عند بعض قوله
وللام ما دون طرف اللسان يريد بطرف اللسان اول احدى حافتيه
وذلك لان ابتدا مخرج اللام اقرب الى مقدم الفم من مخرج الضاد
ويمتد الى منتهى طرف اللسان وما يحاذي ذلك من الحنك الاعلى
فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية وليس في الحروف اوسع
مخرجا منه والثنايا هي الاسنان المتقدمة اثنان فوق واثنان
اسفل جمع ثنية والرباعيات بفتح الرا وتخفيف اليا هي الاربع خلفها
والانياب اربع اخرى خلف الرباعيات ثم الاضراس وهي عشرون
ضرسا من كل جانب عشر منها الضواحك وهي اربعة من الجانبين
ثم الطواحن اثنى عشر طاحنا من الجانبين ثم النواجذ وهي الاواخر
من كل جانب اثنان واحدة من اعلى واخرى من اسفل ويقال لها ضرس
الحلم وضرس العقل ويتبين لك بهذا مخرج الضاد فتامل وللنون
ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا وهو اخرج من مخرج اللام
وللراء ما هو ادخل من مخرج النون واخرج من مخرج اللام الا ترى
انك اذا انطقت بالنون والرا ساكنين وجدت طرف اللسان عند
النطق بالراء فيما هو ادخل من مخرج النون ولذلك لم يقل المصنف
رحمه الله وللرا والنون منهما ما يليهما بل افرد كل واحد بالذكر اشارة
الى ان مخرج الرا ادخل قليلا من مخرج النون وذلك لانحراف الرا
الى

الحلم ضرس ... فلذلك سمي العقل ... وهو من باب تسمية الشيء باسم المسبب ... احلامهم اي عقولهم ه

الى مخرج اللام ولا يخفى عليك بعد الاحاطة بما ذكرنا مرجع الضمير
من قوله منهما ما يليهما مرتين لو تاملت وبه يندفع ما ذكر بعض الشارحين
من انه لم يظهر بين مخرجي الرا والنون فرق على ما ذكر المصنف وللطا
والدال والتاء طرف اللسان واصول الثنيتين العليين وللصاد
والزاي والسين طرف اللسان وفويق الثنيتين السفليين وذكر
في شرح الهادي انه ينبغي ان يقدم ذكر السين على الزاي لان السين
مقدم في المخرج لان الزاي اقرب الى مقدم الفم من السين وللظا والذال
والثا طرف اللسان وطرف الثنيتين العليين فهذه الحروف الثمانية
عشر لسانية اي مخرجها اللسان وان كان بمشاركة غيره كما عرفت
والمراد بالثنايا في هذه المواضع الثنيتان وانما عبر المصنف بلفظ
الجمع لان اللفظ به اخف مع كونه معلوما وللفاء باطن الشفة السفلى
وطرف الثنيتين العليين وللباء والميم والواو ما بين الشفتين
وهذه الحروف الاربعة مخرجها الشفة وان كان بمشاركة غيرها في
البعض ويقال لها شفهية او شفوية فمن قال ان لام شفة هاء
وهو المختار لقولهم شفيهة وشفاه ورجل شفاهي بالضم اي عظيم
الشفة قال شفهية ومن قال ان لامها واو لقولهم في الجمع شفوات
ورجل اشفى اذا كان لا ينضم شفتاه قال شفوية فهذه خمسة عشر
مخرجا للحروف العربية التسعة والعشرين واما المخرج السادس
عشر وهو الخيشوم فهو للنون الخفية وسنذكره ان شاء الله تعالى
وانما جعلنا مخرج النون الخفية زائدا على ما مر من المخارج حتى صار
المخارج بسببه ستة عشر ولم يجعل كذلك في مخرج غيرها من الحروف
المتفرعة كهمزة بين بين والف الامالة لان مخرج تلك ليس زائدا
على مخرج المذكورات وغايته ان تلك الحروف ازيلت عن مخرجهن فتغيرت

لان المراد تقديم الحرف على غيره في ذلك المخرج ان يكون اقرب الى الحلق وابعد من مقدم الفم مما بعده كما سيجيء ه

جُ و شهنّ وكل مخرج قدّمناه فى الذكر فهو اقربُ الى ما يلى الصدرَ وابعدُ من مقدم الفم مما اخرناه عنه وكل حرف من مخرج قدمناه على غيره من ذلك المخرج فالسابق فى الذكر اقربُ الى الحلق وابعدُ من مقدم الفم مما بعده ثم ان اصل الحروف المعجم تسعةٌ وعشرون على ما هو المشهور ولم يحتمل حدُها الا فى كلام العرب ولا همزة فى كلام العجم الا فى ابتداءٍ ولا ضادَ الا فى العربية ولذلك قال عليه السلام انا افصح من تكلم بالضاد يعنى انا افصح العرب وقال فى شرح الهادى مَن قال انه عَنَى نفسَه الضاد لصعوبتها فقد اخطأ لاستواء العرب الافصاح فى الاتيان بالحروف كلها ثم قال فيه وعَدُّ لامْ اَلِفْ حرفًا مستقلا عامّيّ لا وجه له وقد عدها الحريرى حرفا واحدا فى رسالته الرقطاء حيث قال اَخْلَاقُ سَيّدِنَا تُحَبُّ وقال اِذَا فَاضَلْتَهُ غَلَّابُ وقد جاء فيها مواضعُ هكذا وهذا لا وجه له وجمعه بعضهم الحروفَ التسعةَ والعشرين فى بيت واحدٍ وهو قوله غَيْثُ خِصْبٍ طَوْقُ عِزٍّ ظِلُّهُ تَاجُ ذِكْرٍ ضِدُّ مُفْشٍ أَحْسَنُ وكان المبرد لا يعدها ثمانية وعشرين ويترك الهمزةَ ويقول الهمزةُ لا صورةَ لها وانما تكتب تارةً واوا وتارةً الفا فلا اعدها مع الحروف التى اشكالها محفوظةٌ معروفةٌ جاريةٌ على الالسن موجودةٌ فى اللفظ يستدل عليها بالعلامات قولــه ومخرج المتفرع ما تقدمت هى الحروفُ الاصولُ وانما جعلناها اصولا لاخلاصها على ما يوجبه مخارجها ويلحقها حروف اخرى متفرعة وانما كانت هى متفرعة لانها هى تلك لكن اُزِلْنَ عن مُعْتَمَدِهِنّ والفصيح ثمانية همزة بين بين وهى ثلاثة بين الهمزة والالف وبين الهمزة والياء وبين الهمزة والواو والنون الخفية نحو عَنْكَ سميت بذلك لخفائها ويقال لها الخفيفة لسكونها وهو اذا ما وقعت فيه النون ساكنة

مر

قبل الحروف التى تخفى فيها على ما سيأتى الا يرى انك اذا قلت عَنْ كان مخرجها من طرف اللسان وما فوقه واذا قلت عنكَ لم يكن لها مخرج من الفم لكنها غنة تخرج من الخيشوم فلو نطقَ بها الناطقُ مع هذه الحروف وامسك انفه لبانَ اختلالها والف الامالة نحو رَمَى ويُسمّيه سيبويه الفَ الترخيم لان الترخيم تليين الصوت ونقصان الجهر فيه ولامُ التفخيم نحو الصلوة والصادُ كالزاى وقرأ بذلك حمزه والكسائى فى قوله تعالى ومن اصدقُ من الله قيلا والشين كالجيم فى نحو اشدق فهذه الحروف المتفرعة مستحسنة لما يستفاد بالامتزاج من تسهيل اللفظ المطبوع وتخفيف النطق فى المسموع وقد وُجدتْ فى القرآن وغيره من فصيح الكلام وقد زيدتْ حروف مستهجنة مستقبحة غير ماخوذ بها فى القرآن العزيز ولا فى غيره من كلام فصيح من نثر ولا نظم وهى الصاد كالسين كقولهم فى صَبَغَ سَبَغَ يقربون لفظ الصاد من السين حيث صَعُبَ عليهم النطق بالصاد والطاءُ التى كالتاء وهى فى لسان اهل العراق كثيرة كقولهم فى طَالَتْ تَالَتْ وفى السُلْطان السُلْتَان ومنشأ ذلك من لغة العجم لان الطا ليست من لغتهم فاذا احتاجوا الى النطق بشئ من العربية فيها طا تكلفوا ما ليس من لغتهم فضعف نطقهم والفاء كالبا وفى المفصل والهادى وشرحه الباء كالفاء ومُثّل له فى شرح الهادى بقولهم فى بُؤْرٍ فُؤْرٌ والبُؤْرُ جمع البائر وهو الهلاك والضاد الضعيفة التى لم تقو قوة الضاد المخرجة من مخرجها ولم تضعف ضَعفَ الظاء المخرجة من مخرجها فكانها بينهما والكاف كالجيم كقولهم فى جَمَدٍ كَمَدٌ ثم قال واما الجيم التى كالكاف والجيم التى كالشين فلا يتحقق لانا عَدَّدْنا الكافَ التى كالجيم والشينَ التى كالجيم وهما هما فى التحقيق لكن يمكن ان يقال اذا كان شين فى الاصل ثم تلفظ به على وجهٍ

يقرب من الجيم فهو الشين كالجيم وان كان جيم في الاصل ثم تلفظ
به على وجه يقرب من الجيم فهو الجيم كالشين وهكذا نقول في الجيم
كالكاف والكاف كالجيم وذكر في شرح الهادي ان الحروف المستهجنة
انما نشأت لمخالطة العرب غيرهم وذلك حين جا الاسلام واقتنوا
الجوارى من غير جيلهم وجا منهم اولاد اخذوا حروفا من لغة
امها تهم وخلطوها بلغة العرب قوله ومنها المجهوره هذه اشارة
الى انقسام الحروف بحسب الصفات ولها بحسبها انقسامات كثيره
ذكر بعضهم اربعة واربعين وزاد بعضهم ونقص اخرون والمصنف
ذكر ما هو المشهور وفائدة هذه الصفات الفرق بين ذوات الحروف
لانه لولاهي لاتحدت اصواتها فكانت كاصوات البهائم لاتدل
على معنى فسبحان من دققت في كل شي حكمته فالمجهورة ما ينحصر اي
يحتبس جرى النفس مع تحركه وذلك لانه يكون قويا في نفسه
وقوى الاعتماد عليه في موضع خروجه فلا يخرج الا بصوت قوي
شديد ويمنع النفس من الجرى معه وهي ما عدا ستشحثك خصفه
وخصفه اسم امراة والشحث الالحاح في المسئلة ومنه يقال للمكدى
شحاث قال الزمخشري في الحواشي معناه ستكدى عليك هذه المراة
والمهموسة خلافها وهو ما لا ينحصر اي لا يحتبس جرى النفس مع تحركه
وذلك لانها ضعفت في نفسها وضعف الاعتماد عليها ولضعف
اعتمادها لا تقوى على منع النفس فيجرى معها النفس وجرى النفس
مع الحروف مما يضعفها ومثل للمجهورة بققق وللمهموسة بككك
فانك اذا قلت ككك وجدت النفس جاريا مع النطق بها غير محصور
وانما مثلوا بذلك لانه اذا ظهر تباين القسمين في الحرفين المتقاربين
وهما القاف والكاف كان في المتباعدين ابين وقال المصنف في
شرح

شرح المفصل انما سميت المجهورة مجهورة من قولهم جهرت الشئ
اذا اعلنته وذلك انه لما امتنع النفس ان يجرى معها انحصر الصوت
بها فقوى التصويت بها وسمى قسيمها مهموسا اخذا من الهمس
الذي هو الاخفا لانه لما جرى النفس معها لم يقو التصويت بها
قوته في المجهورة فصار في التصويت بها نوع خفاء لانقسام النفس
عند النطق بها هذا قول المتقدمين وخالف بعض المتاخرين فجعل
الضاد والظا والذال والزاى والعين والغين والياء من المهموسة
وجعل الكاف والتاء من المجهوره ورأى ان الشدة تاكد الجهر وذكر
في الشرح المنسوب الى المصنف انه لو قال اى هذا البعض في
الضاد الى اخرها انها بين المجهورة والمهموسة لكان اقرب مع ان
الضاد بعيد من الهمس واما جعله الكاف والتاء من المجهوره فبعيد
وليس الشدة تاكد الجهر وانما الشدة انحصار جرى الصوت عند
الاسكان والجهر انحصار جرى النفس كالضاد والغين فظهر
الفرق بينهما قوله والشديدة اي والحروف الشديدة حروف ينحصر
جرى صوتها عند اسكانها في مخرجها فلا يجرى وهي ثمانية احرف
ويجمعها اجدك قطبت ومعنى قطبت اي مزجت الشراب بالما وهو
من القطوب بمعنى العبوس والحروف الرخوة خلاف الحروف الشديده
فهي حروف لا ينحصر جرى صوتها عند اسكانها وما بينهما اي ما
بين الشديدة والرخوة حروف لا يتم لها الانحصار المذكور ولا الجرى
المذكور وهي ثمانية يجمعها لم يروعنا وعلم من ذلك ان الرخوة
ثلاثة عشر حرفا وسميت الشديدة شديدة ماخوذة من الشدة التي
هي القوة لان الصوت لما انحصر في مخرجه ولم يجر اشتد اي امتنع
قبوله للتليين لان الصوت اذا جرى في مخرجه اشبه حروف اللين

مع تحركه كما تقدم فقد
يجرى النفس ولا يجرى
الصوت كالكاف والتا
وقد يجرى الصوت ولا
يجرى النفس صح صح

ومثلوا لها بالحج فانك لو وقفت على قولك الحج وجدت صوتك راكدًا محصورًا حتى لو رمت مد صوتك لم يمكنك ذلك والرخوة ماخوذة من الرخاوة التي هي اللين لقبوله التطويل لجرى الصوت في مخرجه عند النطق فانك لو وقفت على قولك الطش وهو المطر الضعيف وجدت صوت الشين جاريا بمدة ان شئت ثم حقق تباينها بحروف متقاربة احدها شديد وثانيها رخوة وثالثها ما بينهما وهو الجيم والشين واللام وقدرها سواكن ليتبين انحصار الصوت في مخرجه او جريه او ما بينهما بخلاف ما تقدم فانه في التحريك ابين

قوله والمطبقة اى والحروف المطبقة ما ينطبق اللسان معه على الحنك الاعلى وينحصر الصوت حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الحنك الاعلى وهي الصاد والضاد والطاء والظاء وهي في الحقيقة اسم منحوذ منها لان المطبق انما هو اللسان والحنك واما الحرف فهو مطبق عنده فاختصر فقيل مطبق كما قيل للمشترك فيه مشترك ومثل ذلك كثير في اللغة والمنفتحة ضد المطبقة فلا ينحصر الصوت عند النطق بها بين اللسان والحنك بل يكون ما بين اللسان والحنك منفتحا والكلام في المنفتحة في التسمية كالكلام في المطبقة لان الحروف لا تنفتح وانما ينفتح عندها اللسان عن الحنك والحروف المستعلية ما يرتفع اللسان بها الى الحنك وهي الحروف المطبقة والخا والغين والقاف ولا يلزم من الاستعلا اطباق ويلزم من الاطباق الاستعلا الا ترى انك اذا نطقت بالخا والغين والقاف استعلى اقصى اللسان الى الحنك من غير اطباق واذا نطقت بالصاد واخواتها استعلى اللسان ايضا وينطبق الحنك على وسط اللسان وسميت المستعلية مستعلية لان اللسان يستعلى عندها الى الحنك فهي مستعلٍ عندها وتجوز في تسميتها

تسميتها مستعلية كما تجوز في قولهم ليل نائم ويجوز ان تكون سميت مستعلية لخروج صوتها من جهة العلو وكل ما جا من عال فهو مستعلٍ والمنخفضة خلافها ويقال لها المستفلة ايضا لان اللسان لا يستعلي بها عند النطق الى الحنك كما لا يستعلي بالمستعلي

قوله وحروف الذلاقة وهي ستة احرف يجمعها قولك مُرْ بِنَفَل وانما سميت بذلك لان الذلاقة اى السرعة في النطق انما هي بطرف أسَلَة اللسان والشفتين وهما مدرجتا هذه الحروف الستة لان الثلاثة منها ذولقية وهي اللام والرا والنون وثلاثة شفهية وهي البا والفا والميم وهذه الحروف احسن الحروف امتزاجا بغيرها ولا تجد كلمة رباعية او خماسية الا وفيها شي منها فمتى رايتها خالية عنها فهو دخيل في العربية كالعسجد وهو الذهب والدهدقة وهو الكسر الا ان يشذ شي يكون عربيا والشاذ لا عبرة به والنقل بالتحريك الغنيمة والمصمتة ما عداها كانهم لما لم يجعلوها منطوقا بها اصمتوها اى جعلوها صامتة اى اصمت المتكلمون ان يجعلوا منها رباعيا وخماسيا وحروف القلقلة ما ينضم فيها الى الشدة ضغط في الوقف والضغط العصر ويقال ضغطه يضغطه ضغطا زحمه الى حائط ونحوه وهي خمسة احرف يجمعها قد طبج من الطبج وهو الضرب على الشي الاجوف كالراس ونحوه ويقال ايضا طبج الرجل يطبج فهو اطبج وهو الاحمق وتسمى ايضا حروف اللقلقة قال الخليل القلقلة شدة الصوت واللقلقة شدة الصياح قال المصنف في شرح المفصل سميت حروف القلقلة اما لان صوتها صوت اشد الحروف اخذا من القلقلة التي هي صوت الاشيا اليابسة واما لان صوتها لا يكاد يتبين به سكونها ما لم يخرج الى شبه التحرك

لشدة امرها من قولهم قَلْقَلَهُ اذا حركه وانما حصل لها ذلك لاتفاق
كونها شديدة مجهورة فالجهر يمنع النفس ان يجرى معها والشدة تمنع
ان يجرى صوتها فلما اجتمع لها هذان الوصفان وهو امتناع النفس
معها وامتناع جرى صوتها احتاجت الى التكلف فى بيانها فلذلك
يحصل ما يحصل من الضغط للمتكلم عند النطق بها ساكنة حتى تكاد تخرج
الى شبه تحركها لقصد بيانها اذ لولا ذلك لم تتبين وحروف الصفير
الصاد والزاى والسين فانك اذا وقفت على قولك اِصْ اِزْ اِسْ سمعت
صوتا يشبه الصفير لانها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان
فينحصر الصوت هناك ويأتى كالصفير واللينة حروف اللين وهى
الالف والواو والياء لما فيها من قبول التطويل لصوتها وهو المعنى
باللين فاذا وافقها ما قبلها فى الحركة فهى حرف مدٍ ولينٍ فالالف
حرف مد ولين ابداً والواو والياء بعد الفتحة حرف لين وبعد
الضمة والكسرة حرف مد ولين هكذا ذكره المصنف فى شرح
المفصل وهذا يُقوّى ما ذكرناه فى اول التقاء الساكنين وقال
بعض الفضلاء فى شرح الهادى انما سميت لينةً وحروف المد وحروف
اللين لانها تخرج فى لين من غير كلفة على اللسان وذلك لاتساع مخرجها
لان المخرج اذا اتسع انتشر الصوت وامتد ولان واذا ضاق انضغط فيه الصوت
وصلب الا ان الالف اشد امتداداً واستطالةً اذ كان اوسع
مخرجا والمنحرف اللام لان اللسان عند النطق بها ينحرف الى داخل
الحنك والمكرر الراء لانك اذا وقفت عليه رايت اللسان يتعثر
بما فيه من التكرير والهاوى الالف لانه يهوى فى مخرجه الذى
هو اقصى الحلق اذا امددته من غير عمل عضوٍ فيه قال سيبويه
وهو حرف يتسع لهوا الصوت مخرجه اشد من اتساع مخرج الواو

والياء

والياء لانك قد تضم شفتيك فى الواو وترفع لسانك قبل الحنك
يعنى ان الواو والياء مثل الالف الا انك قد تضم الشفتين فى الواو
وترفع لسانك نحو الحنك فى الياء فيحصل فيه عمل العضو ولا كذلك
الالف فانك تجد فيه الفم والحلق منفتحين غير معترضين على الصوت
بضغط ويقال له الجرسى ايضا لانه لا معتمد له فى الحلق والجرس
الصوت الخفى والهاوى من الهُوِىّ بضم الهاء وهو الصعود وبفتحها
هو النزول هكذا ذكر فى شرح الهادى والمهتوت التاء لخفائه وضعفه
وقال المصنف فى شرح المفصل تعليلا لهذه التسمية انه حرف شديد
فيمتنع الصوت ان يخرج معه وهو وان كان مهموسا يجرى النفس معه
الا انه عند الوقف عليه لا نفس يجرى معه فيتحقق خفاؤه وذكر
فى شرح الهادى ان المهتوت الهاء لضعفها وخفائها وسرعتها على
اللسان من الهت وهو اسراع الكلام يقال للرجل اذا كان جيد السياق
للحديث هو يسرده سرداً ويهتّه هتّاً ورجل هتّات اى خفيف
كثير الكلام لان الذى يسرد الحديث ويكثر الكلام ربما لم يبين
الحروف وقيل الهت عصر الصوت ثم قيل فيه ان ما ذكر فى المفصل
من ان المهتوت التاء كانه غلط من الناسخ ثم ذكر فيه والدليل على ان
المهتوت الهاء قول الخليل لولا هَتّةٌ فى الهاء اشبهت الحاء اَعنى بالهتّة
العصرة التى فيها وقال ابو الفتح ومن الحروف المهتوت وهو الهاء
وذلك لما فيها من الضعف والخفاء قوله ومتى قصد اى ومتى قصد
ادغام احد المتقاربين فى الاخر فلا بد من قلب احدهما ليصيرا من
جنسٍ واحدٍ ليتحقق الادغام والقياس قلب الاول لان الساكن
بالتغيير اولى الا لعارض كما فى اذبح عتوداً فانه اذا اريد ادغام
الحاء فى العين تقلب العين حاء والعتود ولد المعز وفى اذبح هذه تقلب

الهاء حاء ثم تدغم الحاء في الحاء وذلك لان العين والهاء ادخل في الحلق من الحاء
فكرهوا قلبها اليهما فيستثقل وفي جملة من تاء الافتعال لمثل ذلك ولكثرة
تغيير هذه التاء على ما سياتي وقولهم محّم في معهم بقلب العين والهاء حاء
ضعيف والفصيح معهم من غير القلب والادغام وستّ اصله سدس
شاذ لازم اما شذوذه فلان القياس قلب احد المتقاربين الى الاخر
عند ارادة الادغام واما لزومه فلانه لم يستعمل الا كذلك اى
بقلبهما تاء مدغما والدليل على ان سدس قولهم في تصغيره سُدَيس
وفي تكسيره اسداس كرهوا توافق الفاء واللام لقلة باب سلس
فقلبوا السين تاء لانهما مهموسان متقاربان في المخرج فصار سدت
ثم قلبوا الدال تاء وادغموا في التاء لتقاربهما في المخرج وتوافقهما في الهمس
ولا يدغم من الحروف المتقاربة ما يؤدي الى لبس حروف الكلمة نحو
وطد ووتد لانهم لو ادغموا لم يدر اهما دالان او طاء وتاء او دال
وتاء يقال وطدت الشيء اطده وطدا اى اثبته ووتدت الوتد اتده
وتدا وكذا لم يدغموا في قولهم شاة زنماء والزنمة شيء يقطع من اذن
البعير فيترك معلقا يقال بعير زنم وازنم وناقة زنمة وزنماء من
اجل انهم لم يدغموا فيما يؤدي فيه الادغام الى اللبس لم يقولوا وطدا
ولا وتدا بالسكون لانهم ان لم يدغموا حينئذ يلزم الثقل وان ادغموا
يلزم اللبس وهذا بخلاف امّحى واطّير واصل امّحى انمحى ادغموا النون
في الميم لانه لا يؤدي الى اللبس اذ ليس افّعل من ابنيتهم واصل اطّير
تطير ادغموا التاء في الطاء واتوا بهمزة الوصل ولا يحصل اللبس
اذ ليس افّعل من ابنيتهم وبنو تميم قد يدغمون وتدا ويقولون ودّ وهو
شاذ قوله ولا تدغم حروف ضوي مشفر فيما يقاربها لزيادة صفتها
وذلك لان الضاد فيها استطالة قال في شرح الهادي يقال للضاد مستطيل

وطويل

وطويل لانه طال فادرك مخرج اللام وفي الواو والياء لين وفي الميم غنة
وفي الشين والفاء تفشٍّ من قولهم تفشّى الشيء اذا انتشر والفواشي كل
شيء منتشر من المال كالغنم السائمة والابل وغيرهما وذلك لزيادة
رخاوتها وفي الراء تكرير وانما قال فيما يقاربها لانها تدغم في مثلها ولا يرد
عليه نحو سيّد واصله سيود وليّة اصلها لوية لانهما ادغما بعد ان
صُيّرا مثلين بالاعلال وانما ادغمت النون في اللام والراء مع ما فيها
من الغنة التي هي اكثر من غنة الميم لكراهة نبرتها ونبوة المغني رفع
صوته وادغمت النون في الميم وان لم يتقاربا لان الغنة التي فيهما جعلتهما
كالمتقاربين وادغمت النون في الباء والواو نحو من يوم ومن ويل
لامكان تقاربهما وقد جاء الادغام عن بعض القراء في لبعض شانهم واغفر
لي ونخسف بهم والنحويون ينكرون ذلك ولا حروف الصفير في غيرها
محافظة على الصفير ولا الحروف المطبقة في غيرها محافظة على الاطباق
ويعلم من قوله من غير اطباق انها تدغم مع تبقية الاطباق كقراءة
ابي عمرو فرطت في جنب الله وفيه نظر سياتي ولا يدغم حرف حلق
في ادخل منه لئلا يلزم ادغام الاسهل في الاثقل فيلزم الثقل لا
الحاء في العين والهاء لشدة التقارب ومن ثمه قلبوا الثاني الى الاول
فقالوا اذبحّتودا واذبحّاذه في اذبح عتودا واذبح هذه ولم
يقلبوا الاول الى الثاني فلم يقولوا اذبعّتودا واذبهّذه وفيه
نظر لانه يجوز ادغام الخاء في الغين بقلب الخاء غينا مع ان الغين
ادخل في الحلق من الخاء كما سيجيء ويمكن ان يجاب عنه بانهما لما كانا
من المخرج الثالث من مخارج الحلق فكانه ليس احدهما ادخل من
الاخر في الحلق فان قلت الحاء والعين المهملتان من المخرج المتوسط
فلو صح ما ذكرتم لوجب ان لا يذكرهما ايضا قلت لما جاز ادغام الحاء

فى الها مع انهما ليسا من مخرج واحد ولم يكن بدٌّ من ذكرها لذلك
ضمّ العين معها لئلا يتوهم الاختصاص قوله فالهاء فى الحاء لما بين
تقارب الحروف بحسب المخرج وبحسب صفة تقوم مقامه وبين
منها ما لا يدغم فيما يقاربها شرع فى الحروف التى تدغم فيما تقاربها
وذكرها على الترتيب المذكور عند ذكر المخارج فترك الهمزة لانها لا
تدغم فيما تقاربها فقال تدغم الهاء فى الحا نحو اجبحّا تمّا فى اجبه
حاتمًا يقال جبهته اى صككت جبهته ولم يذكر الالف لانها لا تدغم
فيما يقاربها ولا فى مثلها لانها لو ادغمت فى مثلها فلابد من تحريك
الثانية لان المدغم فيه لا يكون الا متحركا وتحريكها يودى الى قلبها
همزة فلا يكون الاول كالثانى فلا يمكن الادغام واذا لم تدغم فى مثلها
فالاولى ان لا تدغم فيما تقاربها لان الادغام فى المتقارب لا يكون الا
بعد تصيير هما مثلين فيعود الى ادغام الالف فى الالف وان شئت
قلت الالف لا تدغم فى مثلها لما مرّ ولا فيما يقاربها لئلا يزول ما فيها
من زيادة المد والاستطالة ثم قال والعين فى الحاء نحو ارفحّا تما
والحا فى الها والعين بقلبهما حائين كما تقدم فى اذبحتودًا واذبحّا ذه
وجاء ادغام الحا فى العين بقلب الحا عينا فى قراءة ابى عمرو فمن زحزح
عن فى فمن زحزح عن النار والعين فى الخا نحو ادمخّا لدا تقال
دمغه دمغًا اى شجّه حتى بلغ الشجة الدماغ واسمها الدامغة
والخا فى العين نحو اسلغّنمك فى اسلخ غنمك بقلب الخا غينا وان
كانت الغين ادخل لشدة تقاربهما كما فى فمن زحزح عن النار ولان
الخا والغين من المخرج الثالث من مخارج الحلق وهو ادنى المخارج الى اللسان
فاجرى مجرى حروف الفم ولذلك يقول بعض العرب منخل باخفا النون
فى الخا كما تخفى فى حروف اللسان والفم والقاف فى الكاف نحو خلقكم

والكاف

والكاف فى القاف نحو لك قال والجيم فى الشين نحو اخرج شيئاً
ولم يذكر الشين والياء والضاد لانها من حروف ضوى مشفر فلا تدغم
فيما يقاربها لما مرّ وتدغم اللام المعرفة وجوبا فى مثلها نحو اللحم
واللبن وفى ثلاثة عشر حرفا وهى التاء والثاء والدال الى الظاء والنون
وغير المعرفة لازم فى نحو بل ران لشدة التقارب وجائز فى البواقى
نحو هل تدرى وهل تسال ولم يذكر الراء لانها ايضا من حروف ضوى مشفر
وللنون الساكنة فى الادغام خمس احوال الاولى انها تدغم وجوبا
فى حروف يرملون نحو من مال ومن لبن فان قيل هذا منقوض بنحو
قنوان فانه لا تدغم قلت هو وامثاله كالمستثنى لانه قد بيّن انه لا
تدغم منها فى كلمة ما يودى الى لبس بتركيب اخر نحو وتد وههنا لو ادغم
لالتبس الثانية ان الافصح ابقا غنتها فى الواو والياء نحو من وَّيل
ومن يوم الثالثة ان الافصح ذهاب غنتها فى اللام والراء نحو من
ربّ ومن لبن الرابعة انها تقلب ميما قبل الباء لكراهة بيانها نحو
من باب الخامسة انها تخفى فى غير حروف الحلق نحو من دار والمراد
من ذلك هى خمسة عشر حرفا الباقية لانه ذكر وجوب الادغام
مع حروف يرملون ويعلم منه انه يجب الاظهار مع حروف الحلق
نحو من عندك والنون المتحركة تدغم جوازا فى حروف يرملون ٥
قوله والطاء والطا والدال والتا والظا والذال والثا يدغم
بعضها فى بعض ويدغم ايضا هذه الحروف الستة فى الصاد والزاى
والسين نحو فرّطّا بما فرطت وظّالم وعلى هذا وكان القياس
يقتضى ان يوخر ذكر الظا والذال والثا عن الصاد والزاى والسين
لان مخرجها متاخر عن مخرجها كما عرفت لكن ذكرها مع الطا والدال
والتا للاتحاد فى الحكم اعلم ان المراد بالتا غير تا افتعل وتفعّل وتفاعل

واشباههما فان لها احوالا من الادغام والقلب ذكرها المصنف
بعد الفراغ من سائر الحروف ونحن نبينها هناك ان شا الله تعالى قوله
والاطباق قد علم من قوله فيما مر ولا المطبقه فى غيرها من غير اطباق
ان المطبقه تدغم فى غيرها مع بقاء الاطباق وقوله بعد ذلك الطاء
والدال والتا الى اخره قرر ذلك ايضا وهذا مذهب العلما وليس
مرضيا عند المصنف ولذلك رده بقوله والاطباق فى نحو فرطت
الى اخره وتقريره ان الاطباق صفة للمطبقة لا يكون الا بها واذا لم
يكن الا بها بانيا فى الادغام لانه يجب ابدالها الى المدغم فيه فيودى الى
ان يكون موجودة غير موجوده وهو متناقض فان قيل الاطباق
فى المطبقة كالغنة فى النون فكما امكن مجى الغنه من غير نون فلا يبعد
الاطباق من غير المطبقه قلت الغنه لا تتوقف حصولها على مجى
النون لانها تخرج من الخيشوم والنون من الفم فامكن انفراد الغنه
عنها نعم لا يتبين النون الا بالغنة ولا يلزم من التلازم من احد الطرفين
التلازم من الطرف الاخر وذلك بخلاف الاطباق لان الاطباق دفع
اللسان الى ما يحاذيه من الحنك للتصوت بصوت الحرف المخرج
عنده فلا يستقيم الا بنفس الحرف واذا كان كذلك فالتحقيق ان نحو
فرطت واغلظت بالاطباق ليس معه ادغام ولكنه لما اشتد التقارب
وامكن النطق بالثانى بعد الاول من غير نقل اللسان كان كالنطق بالمثل
بعد المثل فاطلق عليه الادغام لذلك ولذلك يحس الانسان من نفسه
ضرورة عند قولنا احطت النطق بالطا حقيقه وبالتا بعدها ولا
يجوز ان يقال ان الطا مدغمة لان ادغامها يوجب قلبها الى ما بعدها ولا
يصح ان يقال ان ثمه حرفا اخر ادغم فى التا مع بقا الطا لما يودى اليه
من التقا الساكنين وذلك فاسد وحاصله انه لو كان هناك ادغام
مع

مع وجود الاطباق لزم الاتيان بطا اخرى وجمع بين الساكنين لكن
هذا باطل فلا يكون هناك ادغام ثم اشير فيه الى سوال على الملازمه
وهو انا لا نسلم انه لو كان هناك لزم الاتيان بطا اخرى وجمع بين الساكنين
فلم لا يجوز الاطباق بدون المطبقه كالغنه بدون النون واجيب بما مر
قوله والصاد والزاى والسين يدغم بعضها فى بعض مثال الصاد خلص
زائرا او سائر ومثال الزاى فاز ضائرا وسائر ومثال السين افلس
ضائرا او زائر ولم يذكر الفا لانه من حروف ضوى مشفر وذكر ان
البا يدغم فى الميم نحو يعذب من يشا وفى الفاء نحو نعذب فى النار
ونزل الميم والواو لانهما ايضا منها قوله وقد تدغم تا افتعل
هذا شروع فى بيان احوال تا افتعل وما اشبهه فنقول عين افتعل
اذا كان تا كما فى اقتتل يجوز فيه الادغام والبيان فاذا بينت فلا اشكال
وان ادغمت فلك فيه وجهان ان شئت اسكنت التا الاولى وادغمتها
فى الثانيه بعد ان تنقل حركتها الى القاف فاذا تحركت القاف سقطت
همزه الوصل للاستغنا عنها فتقول قتل بفتح القاف وعلى هذا تقول
فى المضارع يقتل بفتح القاف وكسر التاء واصله يقتتل نقلت
حركة التا الاولى الى القاف وادغمتها فى التا الثانيه وهى مكسورة
فبقيت على كسرتها واسم الفاعل مقتل بضم الميم وفتح القاف وكسر
التاء واصله مقتتل فعمل به ما ذكرنا وجمعه مقتلون وان شئت
حذفت حركة التا الاولى من غير نقلها الى ما قبلها ثم كسرت القاف
لالتقا الساكنين فتستغنى عن همزة الوصل وتقول قتل بكسر القاف
وفتح التا وعلى هذا تقول فى مضارعه يقتل بفتح اليا وكسر القاف
والتا المشدده واصله يقتتل فاسكن التا الاولى من غير نقل الحركة
وادغمت فى التا المكسورة فبقيت على كسرتها ثم كسرت القاف

لا لتقا الساكنين واسم الفاعل مُقتِّل بضم الميم وكسر القاف والتا
المشددة لما ذكرنا وجمعه مُقتِّلون قال المصنف في شرح المفصل
كان قياس اجرا اقتتل مجرى الكلمتين عند النحويين منع الادغام لسكون
ما قبل الاول لانهم ممنوعون من الادغام مثل قومْ مالك والجواب انه
لما شابه شبه الكلمة الواحدة وشبه الكلمتين يجوز فيه
فيه الادغام لذلك ولم يجز في قومِ مالك لان الانفصال فيه محقق
وانما لم يجئ في بقا همزتها وحذفها الوجهان في الحمر ولحمر من
حيث كانت الحركه في الحمر محققه العروض واما هذه فاصلها الحركه
وسكونها عارض فلما تحركت لم يكن اعتبار سكونها العارض
باولى من حركتها الاصلية مع كونها متحركه فلذلك لم يختلف في
اسقاط الهمزه التي لم يجا بها الا لذلك السكون العارض قوله
وجا مُرُدِّفين اصله مُرتَدِفين من ارتدفه اي استدبره فلما اريد
الادغام قلبت التا دالا فصار مردد فين بدالين ثم حذفت حركة
الدال الاولى وادغمت في الثانية وكسرت الرا لالتقا الساكنين
فصار مُرِدِّفين بضم الميم وكسر الرا والدال ويجوز فتح الرا لما مر
وضمها لاتباع الميم قال الزمخشري في المفصل يجوز مقتلون
بالضم الكسر اتباعا للميم لما حكى عن بعضهم مُرُدِّفين قوله ويدغم
التا اي اذا كان فا افتعل ثا وجب الادغام بقلب الاولى الى الثانيه
وهو الافصح لان الاول هو الذي يدغم في الثاني فينبغي ان يبقى
الثاني على لفظه ويجوز قلب الثانية الى الاولى وهو فصيح فيقول
اثّأر واتّأر والاصل اثتأر يقال اِثّأرْتُ من فلان اي اخذت
ثأري منه والاصل اثتأرت وذكر في شرح الهادي انه اذا كان فا
افتعل ثا فيجوز البيان لاختلاف الحرفين فتقول في افتعل من الثرد

اثترد

اثْتَرَدَ يَثْتَرِدُ فهو مُثْتَرِدٌ ويجوز الادغام وهو احسن لتقارب
مخرجيهما مع انهما مهموسان ثم قيل فيه واوجب الزمخشري الادغام
وقد نص سيبويه على جواز البيان وانما يلزم الادغام اذا كان الاول
ساكنا في المثلين لما في البيان من المشقة وهاهنا ليسا بمثلين
وتدغم فيها السين اذا كان فا افتعل سينا يجوز فيه البيان نحو استمع
وهو حسن فيه لاختلاف المخرجين وفي التنزيل ومنهم من يستمع
اليك ومنهم من ادغم لتقارب المخرجين واتحاد الحرفين في الهمس وحينئذ
يجب قلب تا الافتعال سينا فيقول اسَّمع يسَّمع فهو مُسَّمِع وقرئ ومنهم
من يسَّمع اليك ولا يجوز قلب السين الى التا فلا يقال اتّمع لئلا يذهب
صفير السين وقوله شاذا على الشاذ اراد بقوله شاذا الادغام وبقوله
على الشاذ قلب الثاني الى الاول قوله وتقلب بعد حروف الاطباق
اي اذا كان فا افتعل احدى الحروف المطبقه يقلب تاوه طا لانها لو
بقيت مع مقاربتها لادى اما الى ادغامها وهي لا تدغم في التا لما فيها
من الاطباق الذي يفوت بالادغام واما الى اظهارها فيعسر النطق
بها لقربها في المخرج ومنافاتها في صفاتها لان التا حرف شديد والصاد
والضاد والظا المعجمة رخوة وايضا فان التا حرف مهموس والصاد
والضاد المعجمة والطا والظا مجهورة فقلبوا تا الافتعال حرفا يوافق
الثاني المخرج ويوافق ما قبله في الصفة قصدا لنفي التنافي بين
الحروف واذا عرفت انها تقلب بعد حروف الاطباق طا فحينئذ اما
ان يكون فا افتعل طا واما ان يكون ظا واما ان يكون صادا او ضادا
فان كان طا فتدغم وجوبا كما في اطّلب والاصل اطْتَلَبَ فقلبت
التا طا وادغمت وجوبا لاجتماع المثلين وان كان ظا فيدغم جوازا
على الوجهين اي بقلب الاول الى الثاني وبالعكس فيقال في اظْطَلم

اظلم واطّلم وجا فى قول زهير هوالجواد الذى يعطيك نائله
عفوًا ويُظلَم احيانًا فيَظطلِمُ الوجوه الثلاثة وهو ترك الادغا م
والادغام على الوجهين اى بالطا والظا ومعنى البيت انه يعطى ماله
عفوًا اى بسهولة ولا يمنّ به ولا يمطل سائله ويُظلَم احيانا اى
يطلب منه فى غير موضع الطلب فيحمل ذلك لمن ساله ولا يرد من
استجداه فى الاوقات التى يُطلب فيها د فى الاوقات التى مثله لا
يطلب منها وان كان صادا او ضادا فالبيان اكثر نحو اصطبر واضطرب
وجا الادغام فيهما شاذا على الشاذ اى يقلب الطا صادا او
ضادا نحو اصَّبر واضَّرب لا بقلبهما طا لئلا يفوت صفير
الصاد واستطالة الضاد اما شذوذه فلما بينا ان حروف
الصفير لا تدغم فى غيرها وان حروف ضوى مشفر لا تدغم فيما
يقاربها واما كونه على الشاذ فلان القياس قلب الاول الى الثانى
قوله وتقلب مع الدال اى اذا كان فا افتعل دالا او ذالا او
زايا قلبت تاؤه دالا لان التا تخالف هذه الثلاثة فى الصفات
اما مخالفتها للذال والزاى فلان التا حرف شديد وهذان رخوان
والتا حرف مهموس وهذان مجهوران واما مخالفتها للدال فلان
التا حرف مهموس والدال مجهوره فقلبت دالا لكونه موافقا للتا
فى المخرج وللذال والزاى فى الجهر واذا قلبت دالا تدغم وجوبا
كما فى ادّان وهو افتعل من الدَّين والاصل ادتان فلما قلبت
التاء دالا اجتمع مثلان فادغم وجوبا وقويا فى ادّكر والاصل
اذتكر افتعل من الذكر قلبت التاء دالا ثم ادغم الذال فى الدال
بعد قلبها اليها لتقاربهما والمراد بالقوى الفصيح لذكر الضعيف
فى مقابلته فان الضعيف فى مقابلة الفصيح وضعيفا فى اذّان

والاصل

والاصل اذتان افتعل من الزين قلبت التاء دالا ثم ادغم بقلب الدال
زايا ولم يقلب الزاى دالا ههنا محافظة على صفير الزاى قوله
ونحو خبطّ اى قد شبهوا تا الضمير بتا الافتعال ووجه التشبيه
ان التا ضمير الفاعل وهو كالجزء من الكلمة فهى كتاء افتعل فى انها
جزء من الكلمة فلما شبهت بتا افتعل ووقعت بعد الحرف الذى يستكره
اجتماعها معها قلبوها فى نحو خبطتُ وحُصْتُ طا لوقوعها بعد حرف
الاطباق وفى فُزْتُ وعُدْتُ دالا لوقوعها بعد الزاى والدال فصار
الادغام فى خبطّ وعُدّ واجبا لاجتماع المثلين وشاذا على الشاذ فى
حُصْطُ بان تقلب الطا صادا او يقال حُصّ كما فى اصّبر وضعيفا
فى فُزْدُ بان تقلب الدال زايا ويقال فُزّ كما فى ازّان ولا يجوز فيهما
ان يقلب الاول الى الثانى ويدغم ويقال حُطّ وفُدّ لئلا يفوت
صفير الصاد والزاى واشار المصنف فى شرح المفصل الى ان
تشبيه تا الضمير بتا الافتعال ثم الادغام بعدها ضعيف حيث
قال كما لا يحسن فى اخبطْ تسعدْ وفى فُزْ تسعدْ وفى انقُدْ تسعدا ان
يقال اخبطّ سعدْ وفزّسعد وانقدّ سعدْ لا يحسن خبطّ وفزّ
ونقدّ لانها مثلها فى كونها كلمة منفصله فى الحقيقه ويقال
ويقال خبطتُ الشجر خبطًا اى ضربتها بالعصا ليسقط ورقها
وانشد سيبويه وفى كل حىٍّ قد خبطّ بنعمةٍ فحقّ لشاسٍ من نداك
ذنوبُ اى خبطت فى كل حى نعمة جعله فى الافضال والانعام
كخابط الشجر للماشيه والذنوب النصيب وهو فى الاصل الدلو
العظيم واصله ان السقاة كانوا يقتسمون الماء فيكون لهذا
ذنوبٌ ولهذا ذنوبٌ والبيت لعلقمة بن عبدة يخاطب الحارث
ابن ابى شمرٍ الغسانى وكان اخوه شاسٌ اسيرا عنده فقال هذا

قوله ولم تقلب شروع فى معنى قوله لامتناع ادان تقلب الاول الى الثانى كما هو القياس ه

لامتناع حط لفوات الصفير ح

والتشبيه تا الضمير بتا الافتعال ضعيف لكنه غير مطرد بل مسموع ولهذا لم يحكم سيبويه منهم فى الدال المعجمه نحو اخذت طعام

الشعر بمدحه ويسأله اطلاق اخيه فلما قال وَحُقَّ لشاسٍ من
نَدَاكَ ذنوب قال نعم واَذْنِبَه واطلق له أسَرَى تميم كلهم وحصت
من الحوص وهو الخياطة وفرت من الفوز وعدت من العود قوله
وقد تدغم تا نحو تَنَزَّل وتَنَابز واو ذلك اذا كان في حال الوصل
ولم يكن قبلها ساكن صحيح بل إما ان يكون قبله متحرك نحو قال تَّنزَّلُ
او ساكن غير صحيح نحو قالوا تَّنزَّل واما ان كان في غير حال الوصل فلا
يجوز الادغام لانك لو ادغمت التا الاولى في الثانيه لاحتجت الى
همزة الوصل لسكون الاول وهمزة الوصل لا يدخل المضارع لانه في
معنى اسم الفاعل فكما لا تدخل في اسم الفاعل لا يدخل المضارع ولانه
يلزم الالتباس كما مر وكذا اذا كان قبله ساكن صحيح نحو هل تنزل فلا يدغم
لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده وكذا تدغم تا تفعّل وتفاعل فيما
يدغم فيه التا وهي الطا والدال والظا والذال والثا والصاد
والزاي والسين وصلا وابتدا فان كان في الابتدا فيجب همزة الوصل
نحو اطَّيّروا واصله تَطَيَّرُ وا قلبت التا طا وادغم واتى بهمزة الوصل
وكذا ازَّيَّنوا واصله تزيَّنوا فلما قلبت التا زايا وادغم اتى بهمزة
الوصل واصل اثَّاقلوا وادَّارؤا تثاقلوا وتدارؤا فلما قلبت
وادغم احتيج الى همزة واما ان كان في الدرج فلا يحتاج الى الهمزه
وهو ظاهر قال الله تعالى يطَّيّروا بموسى ومن معه وقال تعالى
حتى اذا اخذت الارض زخرفها وازَّيّنت وقال تعالى اِثَّاقلتم الى
الارض وقال تعالى واذ قتلتم نفسا فادَّارأتم فيها وليس اطَّيّروا
وازَّيّنوا افعَلوا بل تفعَّلوا لانه لو كان افعلوا لوجب ان يقال
اطّاروا وازّانوا وكذا ليس اثّاقلوا وادّاروا افعلوا بل تفاعلوا
فلذلك جاءت الالف مفردة بين الفا والعين قوله ونحو استطاع

يريد انه اذا وقع في باب الاستفعال بعد التا احدى هذه الحروف
فلا يدغم التا فيها سوا كانت تلك الحروف ساكنة نحو استدرك
واستطعم لفقد شرط الادغام وكذا لا تدغم التا في مثل
هذه الصورة نحو استتبع او كانت تلك الحروف متحركة لاعتلال
فانه لا يجوز ان يدغم ايضا لان فاها وان تحركت لكنها في نية السكون
نحو استدار واستطال والاصل استدْوَرَ واستطْوَل ولانك
لو ادغمت لتحرك السين بالقاء حركة التا عليها وسين استفعل لا
يكون الا ساكنة وكذا نحو استتاب واما نحو اسطّاع بادغام التا
في الطا مع بقاء صوت السين فنادر للجمع بين الساكنين وهو في قراءة
حمزه قوله الحذف هذا اخر احوال الابنيه واعلم انه اذا
انضم الى تاء تفعّل وتفاعَل وتفعلل في المضارع تا اخرى فيجوز ان
يؤتى بهما جميعا وهو الاصل قال الله تعالى تتنزل عليهم الملائكة
ويجوز حذف احداهما لانه اجتمع مثلان ولم يمكن الادغام لانه
لو ادغمت التا الاولى في الثانيه فلا بد من اسكان الاولى واجتلاب
همزة الوصل وهو لا يكون في المضارع لما مر واذا لم يمكن الادغام
واستثقلوا المثلين تعين حذف احدهما قال تعالى فانذرتكم نارا
تلظى فانه مضارع واصله تتلظى اذ لو كان ماضيا لقال تلظّت وكقوله
تعالى فانت له تصدى فانه مضارع واصله تتصدى اذ لو كان
ماضيا لقال تصدّت ويشترط في هذا الحذف ان يكون التاآن
مفتوحتين فان انضمت احداهما بان بني الفعل للمفعول كقولك
تُتَحَمَّل لم يجز الحذف لانك لو حذفت الاولى قلت تُحَمَّل التبس بالمبني
للفاعل وان حذفت الثانية وقلت تُحَمَّل التبس بباب التفعيل ثم مذهب
سيبويه والبصريين ان المحذوفة هي الثانيه لان الاولى تجيء لمعنى

(Margin notes:)
الفعل
وقراءة البزي تظهر تزيدها والفتح الشهير تنزل بالادغام والجمع بين ساكنين ... ثقلو نظام
الوصل
ضمت
تفتازاني ولانه من هذه الابواب اكثر استعمالا من المبني للمفعول فالتخفيف به اولى ولانه لو حذف التاء الاول المضمومة لالتبس بالمبني للفاعل المحذوف عنه التا لان الفارق هو التا المضمومة ولو حذف التا الثانيه لالتبس بالمبني للمفعول من مضارع فعّل وفاعل وفعلل ه

لمعنى المضارعة فالثانية احق بالحذف ولان الثقل نشا منها وقيل هو
الاولى لان الثانية فى تتفعّل لمعنى كالمطاوعة مثلا وتخل حذفها بهذا
المعنى فحذف الاولى اولى ولان الادغام وصلا فى مثل قال تنزل
وقالوا تنزل من حيث الصورة حذف الاولى فكانهم حذفوا ما
كانوا يدّغمونه وينبغى ان يعلم انه اذا لم يحذف يجوز ادغام التا فيه
فيما بعدها ان كان مما يدغم فيه فيقال تذّكّرون وفى التنزيل تسّاقط
عليك رطبا جنيا والاصل تتساقط ادغمت التا الثانية فى السين
وان حذفت احديها وقلت تذكرون لم يجز ادغام الثانية فيما بعدها
لانك لو ادغمت لاحتجت الى الف الوصل وهو لا يدخل المضارع
ولانه يكون اجحافا بالكلمة بحذف احدى التائين وادغام الثانيه
قيل فى شرح الهادى ان قول الزمخشرى لئلا يجمعوا بين حذف التاء
الاولى وادغام احديهما فى الاخرى فان هذا لا يجوز لما بينا وانما يوذن
بان ادغام الثانيه فيما بعدها انما امتنع لحذف احدى التائين
حتى انه لولا الحذف لجاز هذا الادغام وهو كلام صحيح قوله
وفى نحو مِسْتُ اى جاز حذف احد المثلين فى نحو مَسْتُ واحستُ
وظَلْتُ لانه لما تعذر الادغام لسكون الثانى حذفوا اما الاولى
لانه الذى كانوا يدغمونها واما الثانية لان الثقل نشا منها ثم انه
يجوز فتح الفا وكسرها من مِستُ وظِلتُ ووجه ذلك انك ان
حذفت من غير نقل الحركه فتحت وان نقلت الحركه ثم حذفت كسرت
واما احستُ فليس فيه الا فتح الفا لا نقل حركة العين عليها اذ لو
حذفوا السين الاولى مع حركتها لاجتمع ساكنان فيودى الى تغيير
ثانٍ والحذف فى ظلتُ فصيح لكثرة استعماله بخلاف مست واحست
واما قوله تعالى وقِرْنَ فى بيوتكنّ بكسر القاف وفتحها فيجوز ان
يكون

اى التا الثانيه فيما بعدها

يكون من هذا حذفت الرا الاولى من اقْرِرْنَ واقْرَرْنَ بعد ان نقلت
كسرة الرا من قَرَرتُ بالمكان بالفتح اقِرّ بالكسر وفتحها من قَرِرتُ بالكسر
اقَرّ بالفتح الى القاف وحذفت همزة الوصل للاستغنا عنها ويجوز ان
يكون المكسور من وَقَرَ يَقِرُ وَقارًا وهو الرزانة والثبات والمفتوح
من قَارَ يَقارُ اذا اجتمع ومنه القارة وهى الاكمة لاجتماعها قوله
واسطاع اى وجا الحذف فى اسطاع يَسطيع واصله استطاع يَستطيع
وهو فصيح لكثرته وبعضهم يحذف الطا ويقول استاع يستيع وهذا
يدل على جواز الامرين فى مَسْتُ وقوة يسطيع تدل على ان حذف الاولى
اَولى وقالوا فى بَنِى العَنْبر وعلى الما بَلْعَنْبر وعَلْمَا وملما وذلك لانه
لما كان النون واللام متقاربين وتعذر الادغام لسكون الثانى حذفوا
ومثل ذلك قليل قال الشاعر غداة طفت علماءِ بكرُ بن وائلٍ وعاجت
صُدُورُ الخيل شطر تميمِ يقال طفا العود على الما اى جرى ووائل قبيلة
وعاجت اى مالت وقصدت وشطره اى نحوه يعنى قَبِل هولا وقصد
هولا وقيل طفت علما يذكر فى موضع المدح والمعنى انهم علوا فى المنزله
والعز بحيث لا يعلوهم احد كما ان الميتة تطفو الما وتعلو عليه واما
نحو يَتَسِع ويَتَقِى بالتخفيف فشاذ لانه لما امكن التخفيف بالادغام
فالعدول الى التخفيف بالحذف خلاف القياس ووجهه انه لما
حذفوا الواو من يَسَع ويَقى حملوا يتسع ويتقى عليه وقد جا تقوا الله فينا
والكتابَ الذى تتلوا وهو مبنى على يَتَقى بالتخفيف فانه اذا حذف
منه حرف المضارعة وما بعده متحرك لم يحتج الى همزة الوصل فى الامر
فيقال فى الامر تَقِ فايدة قالوا تَقَى يَتقى كرَمى يَرْمى واصله وَقى
يُوقى فلو ابقوا الواو لزم حذفها فى المضارع لوقوعها بين اليا
والكسرة فابدلوا من الواو تا حتى لا يقع الحذف قوله بخلاف نحو

ولو يدل ما وجه عز الادلا وجوابه انه يكون لسه تطابر علامه ماهو عمل بالدلالة تامل

ليس قولهم تخِذ يتخَذ من قبيل يتَسِع و يتَقى بل هو اصل و لذلك يقول في الامر اتخَذْ و في ماضيه تخِذتُ نعم لو قيل في مضارعه يتخذ بفتح التا لكان من باب يتَقى و يكون الامر حينئذ تخَذْ قال صاحب الصحاح يقال إءتخذوا في القتال بهمزتين اذا اخذ بعضهم بعضا والاتخاذ افتعال من الاخذ الا انه ادغم بعد تليين الهمزة و ابدال اليا تا ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا ان التا اصلية فبنوا منه فَعِل يَفعَل فقالوا تَخِذَ يتخَذُ وقرى لتَخِذْتَ عليه اجرا قوله واستخذ قيل اصله استتخذ وهو استفعل من تخِذ يتخَذ حذفوا احدى التائين وهو اشذ من يتَسِع و يتَقى بتخفيف التا فيهما لان الحذف منهما كان للحمل على يَسَع و يَقى وهنا لا وجه له والظاهر انه ليس اصله استتخذ لانهم لا يقولون استتخذ ولو كان منه لجا الاصل اذ لا مانع يمنع من وجوده وايضا فانه بمعنى اتخذ واو لو كان استفعل لاختلف معناه ولذلك قال بعضهم اصله اتّخذ ابدل السين من التا كما ابدل التا من السين في قول الشاعر يا قاتل الله بني السِّعلاتِ عمرو بن يربوع شرار النات اى شرار الناس و على هذا هو ايضا اشذ من يتسع و يتقى فقوله استخذ في محل المبتدا و قوله اشذ خبره وهو مثل قولك ضرب فعل ماض قوله ونحو تبشّرني يريد انه اذا اتصل نون الوقاية بالكلمة فقد تقدم الكلام في حذفها واثباتها قوله وهذه مسائل التمرين لما انما وضع التصريفيون هذا الباب ليمرّنوا متعلم التصريف فيما علمه اى ليعوّدوه من قولهم مرَن على الشي يمرُن مرونا ومرانة تعوّده واستمر عليه يقال مرنت يده على العمل اذا صلبت ومرَن وجه فلان على هذا الامر وانه لممترن الوجه اى صلب الوجه واختلف في معنى

قولهم

قولهم كيف تبني من كذا مثل كذا ذهب الاكثرون الى ان معناه انك اذا فككت صيغته التي هو عليها وتنقل الى ما طلبت مماثلته فتجعله مثله في الحركة والسكون وترتيب الزوائد والاصول وان عرض في الفرع قياس يقتضي تغييرا فعلت فكيف تنطق به وهذا كما اذا قيل صُغ من هذا السِّوار مثل هذا الخاتم فان معناه غيّر صورة هذا السوار وصغ منه صورة تماثل الخاتم فالاصل الذي هو الذهب او الفضة واحد وانما اختلف الصور فكذلك الحروف الاصول بمنزلة الجوهر تبقى في الحالتين وتختلف صورها وقياس قول ابي علي ان تزيد على ما ذكرنا قولك وحذفت ما حُذف في الاصل قياسا بان تقول اذا ركبت منها زنتها وعملت ما تقتضيه القياس بالمعنى المذكور وحذفت ما حذف في الاصل قياسا فكيف تنطق به وقياس قول آخرين انك اذا ركبت منها زنتها الى آخر ما ذكرنا وحذفت ما حذف في الاصل قياسا او غير قياس وسيتبين اثر الخلاف ان شا الله تعالى وينبغي ان تعلم ان ذلك انما يكون من الحروف الاصلية اعني لو كان في المثال الذي تبني منه زوائد حذفتها وبنيت من اصول الكلمة ما طلب بناؤه حتى لو قيل لك كيف تبني من مستغفر مثل جذع لقلت غِفْر حذفت الميم والسين والتا لانهن زوائد وكذا لو قيل ابن من الخروج مثل ضارب لقلت خارج ثم اختلف العلما في البنا فقال سيبويه لك ان تبني من العربي عربيا ورد مثله في كلام العرب لان الغرض رياضة النفس وامتحان فهم الطالب وتقوية منّته على قياس كلام العرب وقال ابو الحسن لك ان تبني من العربي عربيا ورد مثله في كلام العرب او لم يرد ومن الاعجمي اعجميا وعربيا لانه ازيد في الدربة بصيغ الكلام وكلا

سيبويه اقيس وكلام ابى الحسن اوغل فى باب الرياضه وعلى هذا
لو قيل ابن من ضرب مثل جعفر بفتح الجيم وكسر الفا او ضمها لم يجز عند
سيبويه ويجوز عند ابى الحسن ولابد من تخالف الصيغتين والاصلين
فلا يقال كيف تبنى من ضَرَبَ مثل خَرَجَ لانه لا يتغير شى ولا من
ضَرَبَ مثل يَضْرِبُ اذ يتم الغرض بان يقال كيف يكون مضارع ضرب
وايضا لا يبنى من الرباعى ثلاثى ولا من الخماسى رباعى ولا ثلاثى اذ
يحتاج حينئذ الى حذف بعض الحروف الاصول فيكون هدما لا بنا
ذكر جميع ذلك فى شرح الهادى قوله فمثل مُحْوَىّ هذا شروع فى
ذكر تفاصيل كيفية البنا فاذا بنيت مثل مُحَوِّىّ من ضرب قلت على
الاكثر مُضَرِّبِىّ وذلك لان قولك مُحَوِّى اسم فاعل من حَيَّى يُحَيِّى
وكان قبل لحوق يا النسبة على خمسة احرف قبل اخره يا مشدده وانت
اذا نسبت اليه حذفت اليا الاخيرة كما اذا نسبت الى المشترى فيقول
محيّىّ فيجتمع كسرة واربع يات فتحذف احدى اليائين وتقلب الاخرى
واوا وتقول محوىّ فاذا بنيت مثله من ضرب قلت على القول الاول
مُضَرِّبِىّ لانه ليس فى الفرع قياس يقتضى التغيير واما على قول ابى
على فتقول مُضَرِّىّ لانه يحذف ما حذف فى الاصل قياسا وقد
حذفت لام الكلمة بالاعلال واحد العينين فوجب ان يحذف ايضا
من الفرع ويقال مُضَرِّىّ وكذا على قول الاخرين لانهم يحذفون ما
حذف فى الاصل قياسا او غير قياس واذا بنيت مثل اسم من دعا قلت
دُعْوٌ او دِعْوٌ بضم الدال او كسرها لان اصل اسم سِمْوٌ او سُمْوٌ
بكسر السين او ضمها قال فى الصحاح واسماء يكون جمعا لهذا الوزن
وهو مثل جِذْع واَجْذاع وقفل واقفال وهذا على ما ذهب اليه
الاكثر وعلى مذهب ابى على ايضا لان الحذف فى اسم ليس بقياس

فيجريه

فيجريه فى الفرع خلافا للآخرين فانهم يقولون اِدْعٌ لانهم يحذفون ما حذف
فى الاصل قياسا او غير قياس وقد حذف من الاصل اللام وحركة
الفا بان نقلت الى العين للامر واتى بهمزة الوصل فاذا حذف من الفرع
مثل ذلك احتيج الى همزة الوصل فيقال اِدْعٌ واذا بنيت مثل غَدٍ
من دَعا قلت دَغْوٌ على القولين لان اصله غَدْوٌ والحذف الذى فيه
ليس بقياس فيتبعه ابو على وقلت دَعٌ على القول الثالث لانهم
يحذفون ما حذف فى الاصل قياسا او غير قياس وفى كلام المصنف
لف ونشر اى مثل اسم من دَعا دِعْوٌ لا اِدْعٌ خلافا للاخرين ويجوز
ضم الدال وكسرها من قوله دِعواوًلا كما اشرنا اليه واما قوله
ثانيا دَعو بمفتوح الدال اى مثل غدٍ من دَعا دَعْوٌ لا دَعٌ خلافا للاخرين
واذا بنيت مثل صحائف من دعا قلت دَعايا والاصل دعايِوُ قلبت
الواو يا لانكسار ما قبلها فصار دَعايِىَ ثم قلبت اليا الواقعة بعد
الالف همزة كما فى صحائف فصار مما وقعت فيه اليا بعد همزة بعد
الف فى باب مساجد وليس مفردها كذلك وقلبت اليا الفا والهمزة
يا كما فى ركايا وشوايا واتفقوا ههنا لانه لا حذف فى الاصل لا على
القياس ولا على غير القياس واذا بنيت مثل عَنْسَل من عَمِلَ قلت عَنْمَل
من غير ادغام لئلا يلتبس بفعّل واذا بنيت مثل عَنْسَل من باعَ وقالَ
قلت بَنْيَعٌ وقَنْوَلٌ بالتصحيح وباظهار النون فالتصحيح لسكون ما قبل
حرف العلة واظهار النون خوف اللبس بفعّل واذا بنيت مثل قَنْفَخْر
من عَمِلَ قلت عِنْمَلّ بلامين لان القياس اذا بنيت رباعيا او خماسيا
من ثلاثى ان تكرر اللام واذا بنيت مثل قَنْفَخْر من باعَ قلت بِنْيَعٌ وقِنْوَلٌ
بالاظهار فيهن لئلا يلتبس بعِلَّكْد وهو البعير الغليظ الشديد العنق
فانك لو قلت عِمَّلّ وبِيَّعٌ وقِوَّلٌ لم يدرا هو مثل قَنْفَخْر او مثل عِلَّكْد

في اصله ولا بنى مثل جَحَنْفَلٍ وهو الغليظ الشفة من كَسَرتُ ولا
من جعلت لانك لو بنيت لقلت كَسَنْرَرٌ وجَعَنْلَلٌ فلو لم يدغم يلزم
الثقل ولو ادغمت يلزم اللبس بفعلّل واذا بنيت مثل أُبْلُمٍ وهو
خُوصُ المقل من وَأَيْتُ من الوَأْى وهو الوَعْدُ قلتَ أُوءٍ والاصل
أُوْءُيٌ قلبت الضمة كسرة كما في الترامى فصار أُوءِيٌ ثم اعل اعلال
قاضٍ فقيل أُوءٍ واذا بنيت مثل أُبْلُمٍ من أَوَيْتُ قلت أُوٍّ بالادغام
والاصل أُأْوُيٌ قلبت الهمزة الثانية واوًا لزوما لاجتماع الهمزتين
ثم ادغمت الواو المبدلة في التي هي عين ثم ابدلت ضمة هذه الواو كسرة
كما مر فصار أُوِّيٌ ثم اعل اعلال قاضٍ فقيل أُوٍّ وهذا خلاف تووى
واصله تُؤْوِى فانه اذا قلبت فيه الهمزة واوًا فالفصيح ان لا ادغم
وههنا وجب الادغام والفرق ان القلب في مثل أُوٍّ واجب لاجتماع
الهمزتين فوجب الادغام وفي تووى ليس القلب بواجب فلم يجب
الادغام يقال أَوَى فلان الى منزله يأْوِى أُوِيًّا على فُعُول واذا بنيت
مثل إِجْرِدٍ وهو بقلةٌ من وَأَيْتُ قلت إِيءٍ والاصل إِوْءِيٌ قلبت
الواو يا لسكونها وانكسار ما قبلها فصار إِيءِيٌ ثم اعل اعلال
قاضٍ فصار إِيءٍ فتقول هذا إِيءٍ ومررت بإِيءٍ ورايت إِيئِيًا
واذا بنيت من أَوَيْتُ مثل إِجْرِدٍ قلتَ إِيٍّ والاصل إِءْوِيٌ قلبت
الهمزة يا وجوبا لسكونها ووقوع همزة مكسورة قبلها فصار إِيوِيٌ
ووجب قلب الواو يا وادغام اليا فيها فصار إِيِّيٌ بثلاث يات وقياس
ما اجتمع في اخره ثلاث يات ان تحذف الاخيرة حذفًا غير اعلالى على
الاكثر ويعرب الاسم اعرابه لو لم يحذف منه شيء فبقى إِيٌّ فتقول
هذا إِيٌّ ومررت بإِيٍّ ورايت إِيًّا هذا على مذهب من يحذف اليا
الاخيرة من مثله حذفا غير اعلالى ويقول هذا أُحَىٌّ بالاعراب على

اليا لفظا واما من يحذفها حذفا اعلاليا ويقول هذا أُحَيٍّ ومررت
بأُحَيٍّ فيقول ههنا هذا اى ومررت باىٍّ ويلزمه ان يقول رايت
اِيِّيًا كما يلزمه ان يقول في النصب رايت أُحَيِّيَ واذا بنيت مثل اِوَزَّةٍ
وهو طير الما من وَأَيْتُ قلت إِيَأَةٌ والاصل اِوْأَيَةٌ لان اصل اِوَزَّةٍ
على وزن اِفْعَلَةٍ نقلت حركة الزاى الاولى الى الواو وادغمت فاذا
بنيت مثلها من وَأَيْتُ يصير اِوْأَيَةٌ قلبت الواو يا لسكونها وانكسار
ما قبلها فصار إِيْأَيَةٌ تحركت اليا وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فصار
إِيَأَاةً ولو بنيت مثل اِوَزَّةٍ من أَوَيْتُ قلت اِيَاةٌ مدغما والاصل اِأْوَيَةٌ
قلبت الهمزة الثانية يا لزوما فصار ايوَيَةٌ قلبت الواو يا وادغمت
فصار اِيَّيَةٌ تحركت اليا وانفتح ما قبلها فصار اِيَّاةٌ واذا بنيت مثل
اِطْلَخَمَّ بتشديد الميم من وَأَيْتُ قلت اِيْأَيَّا لان اصل اطلخمّ اطلخمم
فاذا بنيت مثله من وَأَيْتُ يكون اِوْأَيَيَ بثلاث يات انقلبت الواو
يا لسكونها وانكسار ما قبلها فصار إِيْأَيَيَ ادغمت اليا التى بعد
الهمزة في اليا فصار ايْأَيَّ تحركت اليا وانفتح ما قبلها فقلبت
الفا ويقال اطلخم الليل اذا اظلم واذا بنيت مثل اطلخمّ من أَوَيْتُ
قلت اِيوَيَّا والاصل اِءْوَيْيَ قلبت الهمزة يا لزوما فصار ايوَيْيَ
ولم تدغم اليا في الواو لان الهمزة همزة وصل فلو وصلت حذفتها
وترجع الهمزة المنقلبة يا الى اصلها فيقول قال أْوَيَّا فلذلك لم
تدغم وسئل ابو علي عن مثل ما شاء الله من أَوْلَقَ فقال ما اَلِقَ الالاق
وبنى هذا على ان اولقا فوعل والا لقال ما وَلِقَ الولاق واذا كان اولق
فوعلا فمثال كما شاء الله منه أَلِقَ ومثل الله منه الالاق لان اصل
الله الاله وتقل حركة الهمزة والحذف فيه ليس بقياسى فنجريه في
الالاق ولو نظر الى لفظة الله لقيل ما الِقَ اللاق وهذا على تقدير

ان يقول لفظه من قولهم آلِهَ اذا تحيّر وا ما اذا قلنا انه من
قولهم لاه اذا استتر فالجواب ما ألِق الألق ثم قال بنا على انه فوعل
اى جميع ذلك على تقدير ان يقال وزن اولق فوعلٌ ولو قلنا انه افعلُ
لكان الجواب ما وَلِق الوَلاق وما وَلِق اللّاق وما وَلِق الوَلَق بنيه
ما شا الله ثلاث كلمات وقد بنى ابو علي من اولق مثل الكلمة الاخيرة من
ولم يبن مثل الاولى لانه لا يجوز ذلك اذ يحتاج حينئذ الى حذف بعض
الحروف الاصول فيكون هدما لا بنا وقد قدمنا في اول الباب ما
يرشدك الى ذلك وسئل ابو علي عن مثل قولك باسم من اولق فقال
بإلْقٍ وبألْقٍ بكسر الهمزة وضمها لما اختلف في ان اصل اسم سِمْوٌ او سُمْوٌ
وهذا ايضا مبني على ان اولقا فوعلٌ وسال ابو علي ابن خالويه عن مثل
مُسْطار من آءٍ وهو اسم شجر فظنه ابن خالويه مُفعالا وتحيّر فاجاب
ابو علي بانه مُسْآءٌ وذلك لان اصل مُسطار مستطارٌ وهو في الاصل
مُسْتَطْيَرٌ انقلبت اليا فيه الفا ثم حذفت التا لاجتماعها مع الطا
كما في مُسْطاع فاذا بنيت مثله من آءٍ يكون مُسْتَأْوَءٌ تحركت الواو
وما قبلها في حكم المفتوح فقلبت الفا وحركت الهمزة بحركتها فصار
مُسْتَاءٌ لانهم لا يحذفون من الفرع الا ما اقتضاه في نفسه لا بالنظر
الى اصله فان قيل لم قلتم ان اصله مُسْتَأْوَءٌ بالواو دون اليا قلت
لما سيجيء ان الالف اذا كانت عينا وجهل اصلها حملت على الانقلاب
عن الواو وذكر في الشرح المنسوب الى المصنف انه يلزم ابا علي ان لا
يكون الجواب في مثل قولك ما شا الله ما الِق الإلاقُ ولكن ينبغي ان يقول
ما الِق اللّاق لان الهمزة حذفت من الاصل حذفا قياسيا فان قال هو
غير واجب قلنا وحذف التا في مسطار غير واجب ايضا ثم قيل فيه
ولعل ابا علي اجاب كذلك وانما وقع الغلط في الخط لان الخط واحد
ذكر

ذكر ابو منصور في كتاب عمله لبيان المعرّب المصطار من صفات الخمر
رومي معرّب ويقال مسطار بالسين ايضا وهي التي فيها حلاوة وسال
ابن جني ابن خالويه عن مثل كوكب من وأيت مخففا مجموعا جمع السلامة
مضافا الى يا متكلم فتحيّر ايضا فقال ابن جني أوَيّ والاصل وَوْأَيٌ
فاذا خففته بنقل حركة الهمزة وحذفها يصير وَوَيٌ واذا اعللته
كالاعلال في رحى يصير وَوًى ثم اذا جمعته جمع السلامة يصير وَوَوْنَ
فاذا اضفته الى يا المتكلم سقط النون ويصير وَوَوْيَ ادغمت الواو
في اليا فيصير وَوَيَّ ثم تقلب الواو الاولى همزة لاجتماع الواوين
كما في أُوَيْصِل فصار أَوَيَّ وذكر في الشرح المنسوب الى المصنف ان قلب
الاولى في مثله همزة غير لازم لان الثانية في حكم الساكن لعروض النقل
عليها فلو قيل وَوَيَّ لكان مستقيما وانا اقول هذا يؤيد ما ذكرناه في
الاعلال في اول الفا الجواب اعتراض بعضا لنا رحين ومثل عنكبوت
من بعث بَيْعَعُوت هذا ظاهر ان قلنا وزن عنكبوت فعللوت كما هو
المذكور في اكثر الكتب واما ان قلنا وزنها فنعلوت كما يشعر به المذكور
في الصحاح فمثلها من البيع بَنْيَعُوت والصحيح الاول لان زيادة النون
ثانية ساكنة قليلة ومثل اطمأن من البيع ابيعّ بتشديد العين
الثانية وتصحيح اليا لان اصل اطمأنّ اطمأنن نقلت حركة النون الى
الهمزة وادغمت النون في النون فاذا بنيت مثله من البيع يكون
ابيععع يدغم العين الثانية في الثالثة بعد نقل الحركة كما في مماثله
فيصير ابيعّ ولا تقلب اليا الفا لما مر ان توسط حرف العلة بين
الساكنين مانع من الاعلال كما في اسودّ وابيضّ ومثل اغدودن من
القول اقوَوّل والبيع ابيَيَّع واصلهما اقوَوْوَل وابيوْيَع فادغمت الواو
الثانية من اقوَوْوَل في الثالثة لسكونها وتحرك الثالثة فصار

(قال الجوهري في تركيب المسطار بكسر الميم ضرب من الشراب فيه حموضة بطعام وهذا مما يصوب ظن ابن خالويه)

اقووّل وقلبت واوٌ ابيوبع بالسكون قبل اليا ثم ادغمت في الياء
وقال ابو الحسن اقوّيل وذلك لانه قلب الواو الاخيرة في اقووول
يا لضعفها بتطرفها كراهة الجمع بين ثلاث واوات فصار اقووْيل
ثم قلبت الواو الثانية يا لوقوعها ساكنة قبل اليا وادغم في الياء
لاجتماع الواو واليا وسبق احدهما بالسكون فصار اقوّيل
ومثل اغدودن اي لو بنيت للمفعول منهما قلت أُقْوُوِل وابيُوبع
على المذهبين فلا يدغم لئلا يلتبس بناؤه ببناء اخر قال في شرح
الهادي انما لم يدغم لان الواو الثانية في اقُوُوِل والواو في ابيُوبع
صارت مدة زائدة لسكونها وانضمام ما قبلها فجرى مجرى الف
فاعل فلم يغير ولهذا لم يلزم الهمزة في فوعل من الوعد اذا قلنا
وُوعِد لان الثانية مدة وابو الحسن لم يعتد بالواو الثانية لمد ها
كما لم يعتد بها في سُوَيِر فلم يقلب هذا هو المذكور في شرح الهادي
وقوله لم يلزم الهمزة في فوعل الى اخره مبني على راي من راى قلب
الواو الاولى همزة وجوبا في نحو اَوَاصل وان لم تكونا متحركتين
وقد مر ما فيه من الكلام ومثل مضروب من القوة مقوي والاصل
مقوُوو وقلبت الواو المتطرفة يا لاجتماع الواوات فصار
مقوُوي ثم قلبت الواو الثانية يا وادغمت فيها لاجتماع الواو
واليا وسبق احدهما بالسكون ثم ابدلت الضمة كسرة فقيل
مقويّ وذكر في الشرح المنسوب الى المصنف انه قلب الواو
المتطرفة يا مثلها في قوِيَ كما قالوا مرضيّ من رضيَ وهذا يوهم
ان قلب الواو المتطرفة ياءً في مثل مرضيّ قياسي وليس كذلك
لما مر في الاعلال انه يقلب الواو طرفا بعد الضمة في المتمكن
يا والمدة انما تؤثر اذا كانت في الجمع اما في المفرد فتؤثر

لم صح

ولهذا

ولهذا يقال عُتُوٌّ وجُثُوٌّ اذا كانا مصدرين ولذا ذكر بعده وقد
جا نحو معديّ ومغزيّ كثيرا والقياس الواو ويقال رضيت الشي
وارتضيته فهو مرضيّ وقد قالوا مرضُوّ فجاوا به على الاصل
والقياس وهذا يدل على ان قوله كما قالوا مرضيّ من رضيَ ليس
بصحيح ويمكن ان يقال معنى الكلام المذكور في الشرح المنسوب الى
المصنف ان القياس ان لا يقلب واو مرضوّ يا لان المدة مانعة كما
ذكرتم لكن حملوه على رضيَ وكذا حكم مقويّ مع قويَ فحينئذ يندفع
ما اوردنا عليه واذا بنيت مثل عُصفور من القوة قلت قُوِّيّ
والاصل قُوُوُوٌ باربع واوات الاولى عين والثانية لام والثالثة
زائدة كما في عصفور والرابعة لام مكررة قلبوا الاخيرة يا ثم
ادغموا فصار قُوُّيٌ ثم ابدلوا ضمة الواو كسرة فقالوا قُوِّيٌ ولو
بنيت مثل عصفور من الغزو قلت غُزْوِيّ والاصل غُزْوُوٌ
قلبت الواو الاخيرة يا كراهة اجتماع الواوات ثم ادغم الواو

ثلث صح

فيها وكسرت كما مر وذكر في الشرح المنسوب الى المصنف انهم
قلبوا الاخيرة على الاصل المتقدم واراد به نحو مرضيّ من رضيَ
وقد عرفت فساده ومما يدل على فساده ما ذكر في شرح الهادي
من انك لو بنيت مفعولا من القوة قلت هذا مكان مقويّ فيه
كراهة اجتماع ثلث واوات وتقول من الشقاء مشقوّ فيه فلا

فيه صح

يغير كما لا يغير مغزوّ فظهر ان علة القلب ما ذكرنا لا ما ذكر
في الشرح المنسوب الى المصنف الا اذا حمل على المعنى الذي ذكرناه
فيستقيم واذا بنيت مثل عَضُدٍ من قضيت قلت قَضٍ والاصل
قَضُيٌ ابدلوا ضمة الضاد كسرة ثم اعل اعلال قاضٍ فقيل قَضٍ
ومثل قُذَعمِلة من قضيت قُضَيِّيَة والاصل قُضَيْيِيَة بثلاث

يات الاولى لام الكلمه والثانية والثالثة لام مكررة فحذفت اليا الاخيرة
كما فى معية تصغير معاويه عند اجتماع ثلاث يات ثم ادغمت الياء
الاولى فى الثانية ومثل قذعميلة قضوية والاصل قضيبية باربع
يات الاولى لام والثانية لام مكررة والثالثة زائدة والرابعة لام
مكررة ثم ادغمت الاولى فى الثانية والثالثة فى الرابعة فصار قضيية
كرهوا اجتماع اليات كما كرهوا فى امييّ فحذفوا اليا الاولى وقلبوا
الثانية واوا كما فعلوا فى اموي فصار قضوية ومثل حمصيصة
من قضيت قضوية والاصل قضيبية ادغمت اليا فى اليا ثم
قلبت اليا الاولى واوا فصار قضوية والحمصيصة بالصاد المعجمة
بقلة حامضة تجعل فى الاقط ومثل ملكوت من قضيت قضوت
والاصل قضيوت تحركت اليا وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وحذفت
لالتقا الساكنين فصار قضوت ووزنه فعوت ومثل جحمرش من
قضيت قضيي والاصل قضييي اعلت الاخيرة كما اعلت يا قاض
فصار قضيي ولم يعل هذا اليا مع تحركها وانفتاح ما قبلها لانها
متوسطة للالحاق ومثلها لا تقلب وانما اعلت الاخيرة وان كانت
للالحاق لان مثلها تعل كما فى علباء ومعزى ومثل جحمرش من حييت
حييو والاصل حييي باربع يات اعلت الاخيرة اعلال قاض ثم ابدل
ما قبلها واوا لاجتماع اليات ومثل جلبلاب من قضيت قضيضا
والاصل قضيضاي قلبت اليا الاخيره همزه لوقوعها طرفا بعد الف
زائدة والجلبلاب بالكسر النبت الذى يسميه العامة اللبلاب
ويقال هو الخلب الذى يعتاده الظباء ومثل دحرجت من قرأ
قرأيت والاصل قرأأت قلبت الثانيه يا لاجتماع الهمزتين وكان
القياس قلبها الفا لانها ساكنة قبلها فتحه لكن لما اتصل بها تاء

المتكلم

المتكلم ولا يكون قبلها وجب قلبها ياء واذا بنيت مثل سبطر من قرأ
قلت قرأى والاصل قرأأ قلبت الهمزة الثانية ياء ذكر بعض الفضلا
فى شرح تصريف ابن مالك ان ههنا سوالين الاول انه لم قلبت الثانية
دون الاولى والجواب انها لام واللام اولى من العين بالاعلال لان
الطرف بالتغيير اولى والثانى لم كان القلب الى الياء والجواب ان
اليا تغلب على اللام الا ترى ان الواو متى وقعت رابعة فصاعدا قلبت
ياء كاغزيت واستغزيت ولذا قال التصريفيون ان الالف اذا
كانت لاما وجهل اصلها حملت على الانقلاب عن الياء بخلاف ما
اذا كانت عينا فانها تحمل على الانقلاب عن الواو ثم ذكر فى موضع اخر
منه ان قيل لم لم يدغم الاول فى الثانية وتستغنى به عن القلب
كما فى سأال فالجواب من وجهين احدهما ان ابا عثمن سال ابا الحسن
عن ذلك فاجابه بما معناه ان العينين لا يكونان الا بلفظ واحد
واما اللامان فقد يكونان مختلفين كدرهم وجعفر ومتفقين
كجلباب فلذلك افترقت الحال بينهما والثانى انه يجوز فى الحشو
ما لا يجوز فى الطرف فظهر لك من هذا ان قلب الهمزه الثانية يا
مما ذكر فى الشرح المنسوب الى المصنف من انه لو قيل قرأو لكان
اولى لان الهمزة الثانية فى كلمة اذا كانت متحركة انما تقلب يا فى
نحو جاء وايمة وتقلب واوا فيما عداه سهو لما عرفت ولان ما
ذكره حكم الهمزتين المتحركتين وما نحن فيه ليس كذلك واذا بنيت
مثل اطمأننت من قرأ قلت اقرأيأت وذكر فى الشرح المنسوب الى
المصنف انه لو قيل اقرأوأت لكان اقرب لما تقدم وفيه النظر
الذى تقدم واذا بنيت مثل تطمئن منه قلت تقرئي كتقر
واصله تقرئء بثلاث همزات نقلت كسرة الهمزة الوسطى

الى الهمزة الساكنة قبلها فقلبت يا فصار تقرئيئ ولم يقولوا
تقرأيئ لانه لما نقل في تطمئن حركة اللام الاولى الى ما قبلها
فعلوا التماثله مثله لما امكن ولم يدغموا كما ادغموا في تطمئن لان
الهمزة في مثله لا تدغم **قوله** الخط اعلم ان للشي في الوجود اربع
مراتب الاولى حقيقته في نفسه والثانية مثاله في الذهن وهذان
لا يختلفان باختلاف الامم والثالثة اللفظ الدال على المثال الذهني
والوجود الخارجي والرابعة الكتابة الدالة على اللفظ وهذان
قد يختلفان باختلاف الامم كاختلاف اللغة العربية والفارسية
[والدال على المثال الذهني والوجود الخارجي]
والخط العربي والهندي والمقصود في هذا الموضع بيان احكام
العربي فانه ليس جاريا على اللفظ فانه قد يحذف من الكتابة ما
ثبت في اللفظ وقد يزاد في الكتابة ما لم يتلفظ به ويبدلون
الحرف من الحرف بان يكتب بالواو واليا ويكون اللفظ بالالف
كالصلوة والحبلى فلابد من بيان ذلك كله وعرفه بانه تصوير
اللفظ بحروف هجايه يعني تصويرا للفظ المقصود تصويره
يقال هجوت الحروف هجوا وهجاء وهجيتها تهجية وتهجيت
كله بمعنى فالهجو والهجاء والتهجي تعديد الحروف باسمائها
والالفاظ التي يتهجى بها اسماء مسمياتها الحروف المبسوطة
اى المفردة البسيطة التي منها تركيب الكلم فتقول ضاد اسم
يسمى به ضه من ضرب اذا تهجيته وكذلك را با اسمان لقولك
ره به اذا عرفت ذلك فنقول اللفظ الذي يقصد تصويره
اما ان يكون من اسما الحروف اولا فان لم يكن من اسما الحروف
فاما ان يكون له مدلول يصح كتابته اولا فان لم يكن له مدلول
يصح كتابته كزيد فاذا قيل اكتب زيدا فانما تكتب مسمى الزاى
واليا

واليا والدال وهي هذه الصورة زيد وان كان له مدلول يصح
كتابته كالشعر فاذا قيل اكتب شعرا فان قامت قرينة تدل على
ان المقصود لفظ شعر كتبت هذه الصورة شعر والا فمقتضاه
ان يكتب ما ينطلق عليه الشعر وان كان اللفظ من اسما الحروف
فاما ان يسمى به مسمى اخر اولا فان لم يسم به مسمى اخر فاما ان يقصد
به المسمى وهو الحرف المسمى به اولا يقصد به المسمى بل قصد به
الاسم الذي هو من اسما الحروف فان قصد المسمى وقيل اكتب
جيم عين فا را فانما تكتب هذه الصورة جعفر لانه مسماها
خطا ولفظا وانما قلنا انه مسماها خطا ولفظا لان المفهوم من الجيم
[اى المامور بكتابته]
المكتوب اول حرف من جعفر وهو جه لا الجيم وكذا المفهوم من الجيم
الملفوظ هو جه ومما يدل على انه المسمى خطا ولفظا ان الخليل لما سالهم
[حروف هجا]
قائلا كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا جيم قال انما نطقتم بالاسم
ولم تنطقوا بالمسؤل عنه فالجواب جه لانه المسمى واما ان قصد به
الاسم لا الحرف المسمى به وقيل اكتب جيم مرادا به هذا اللفظ فانما
تكتب هذه الصورة جيم هذا اذا لم يسم به مسمى اخر فان سمى به مسمى
اخر كما لو سمى رجل بيس فللكتاب فيه مذهبان منهم من يكتبها باسين
وهو الذي اختاره المصنف ومنهم من يكتبها على صورة مسماها وهو
يس **قوله** وفي المصحف على اصلها على الوجهين اى وكتب اسما الحروف
التي سمى غير الحروف بها في المصحف على اصل اسما الحروف وهو ان يكتب
كغيرها ان قصد بها المسمى الاخر وبصورة مسماها ان قصد بها
ذلك وهو المراد من قوله على الوجهين وانما قال على اصلها ليعلم ان
كل واحد منهما اصل في اسما الحروف المذكورة هكذا ذكر في بعض
الحواشي والاولى ان يقال في تقريره اسما الحروف الواقعة في المصحف

اذا لم تجعل مما سمي به مسمًّى اخر فقياسها ان تكتب بصورة الحروف التي
مسماها هكذا ابس وان جعلت مما سمي به مسمى اخر كتبت كغيرها من
الاسما وهو هكذا ياسين ومن هذه التفاصيل ظهر فائدة تقييدنا
قولنا قوله تصويرا للفظ بقولنا المقصود تصويره قوله والاصل
في كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها
وهذا اصلٌ معتبر في الكتابة فكتب نحو رَهْ وقِهْ زيدًا بالها لانك
اذا وقفت عليهما قلت رَهْ وقِهْ بالها وكتب مثل مَهْ انت ومجيءُ مَهْ
جئت بالها ايضا لانك اذا وقفت على مَهْ فيهما وقفت بالها بخلاف نحو
حتَّامَ والامَ وعلامَ اي بخلاف ما اذا اتصل ما الاستفهامية بحرف
الجر فانها لا تكتب بالها لانه حينئذ لا يجب الوقف عليها حينئذ بالها
وذلك لشدة الاتصال فصارت مع ما قبلها كالشي الواحد ولاجل
انه صار حرف الجر مع ما الاستفهامية كالشي الواحد كتبت حتى
والى وعلى مع ما الاستفهامية بالياء وكتبت ممّ وعمّ بغير نون
اي لاجل ان حروف الجر مع ما الاستفهامية كالشي الواحد كتبت مم
وعم بغير نون وان قصدت في ما الاستفهامية عند اتصال
حروف الجر الى الهاء كتبت الها ورجعت اليا في حتى مَهْ والى مَهْ
وعلى مَهْ ورجعت النون في من مه ~~وعن مه~~ وعن مه قوله ومن ثَمَّ
اي ولاجل ان كل كلمة تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتدا بها والوقوف
عليها كتب انا زيد بالالف لان الوقف عليه كذلك ومنه لكنا هو الله
ربي لان الاصل لكن انا كما تقدم ولاجل ان مبنى الكتابة على الوقف
كتبت تا التانيث ها في نحو رحمة ومحة وهو البر ومن وقف
بالتا كتبها تاءً بخلاف التا في اخت وبنت وباب قائمات وباب قامت
هند فانها لا تكتب ها بل تاءً اذ الوقف عليها بالتا ولاجل ما ذكرنا

كتب

كُتِبَ المنونُ المنصوبُ بالف نحو رايت زيدًا وكُتِبَ المنونُ الغيرُ
المنصوبُ بالحذف نحو جاني زيدٌ ومررت بزيدٍ وكُتِب اذَنْ بالالف على
الاكثر لان الوقف عليه بالالف على الاكثر وبعضهم يكتبها بالنون توهّما
بانها نونٌ في الوقف وذُكر في شرح الهادي انه لا يبدل من نون اذن
الف لانها من نفس الكلمة فهي كنون مِنْ وعَنْ ولَدُنْ وقد يوقف عليها
بالالف تشبيها بالنون الخفيفة ونون التنوين فعلى تلك اللغة لا
يبعد ان تكتب بالالف لكن الاولى ان تكتب بالنون ايضا فرقا بينها
وبين اذا الظرف وكُتِب اضربا بالالف وهو امرٌ للواحد المذكر بالنون
الخفيفة ومنهم من يكتبه بالنون الحاقا له باضربُنْ امر الجمع المذكر
وكان قياس اضربُنْ ان يكتب بواو والفٍ لانك اذا وقفتَ عليه اسقطتَ
نونَ التاكيد وقلت اضربُوا وكان قياس اضربِنْ للواحدة المخاطبة ان
يكتب بياءٍ لانك اذا وقفت عليه ~~اسقطت نون التاكيد~~ قلتَ اضربي
باسقاط النون وردّ الياءِ وكان قياس هل تضربُنْ ان يكتب بواو ونون
لانك اذا وقفت عليه اسقطت نون التاكيد ورجعتِ الواوُ والنونُ
المحذوفتين وقلت هل تضربُونْ لكنهم كتبوها على لفظها لعسر
تبيّن هذا الاصل وهو ان عند الوقف تحذف نون التاكيد ويُرَدُّ ما
حذف لاجل النون فانه لا يعرفه الا الحاذقُ في هذا الفنّ او لانه
لو كُتب على هذا الاصل لم يَعرفِ الحاذقُ بهذا الفن ايضًا انّ القصدَ
الى النون لان هذه الالفاظ بغير نون التاكيد ايضا تكون كذلك وقد
تُجرَى اضربَنْ مُجراه لانها نون خفيفة مثلها والاكثر على ما تقدم
من كتابته بالالف لفوات الامرين اللذين كان المنعُ لهما وهما عسرُ
تبيّنه وعدمُ تبيّن قصدِها ولاجل ما ذكرنا كُتب بابُ قاضٍ بغير
ياءٍ وباب القاضي بالياء لان الافصحَ الوقفُ على قاضٍ بغير يا وعلى القاضي

باليا ومن ثم كتب حرف الجر في نحو بزيدٍ ولزيدٍ وكزيدٍ متصلا لانه
لا يوقف عليه مع كونه على حرف واحد وكتب نحو منك ومنكم وضربك
وضربكم متصلا لانه لا يبتدا به قوله والنظر اى والنظر بعد ذلك
في شيئين الاول فيما لا صورة له تخصّه والثاني فيما خولف فيه الاصل
اما بوصلٍ او زيادةٍ او نقصٍ وبدلٍ الاول المهموز اى ما فيه الهمزة
وهمزته اما في اوله او وسطه او اخره فان كانت في اوله فتكتب الفا
مطلقا اى سوا كانت مفتوحةً او مضمومةً او مكسورةً كأَحَدٍ
وأُحُد وإِبِل سوا كانت همزة قطع كما ذكرنا او همزةً وصل كاُنصُر
واَعْلَمْ وسوا كانت اصلية كما في إبل او منقلبة كما في أَحد وذلك
لان الهمزة تشارك الالف في المخرج وهي اخف حروف اللين فابدلوها
الفا في الخط للتخفيف لان التخفيف كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب
في الكتابة ايضا فهذه الهمزة وان لم يمكن تخفيفها لفظا لما مر لكن
امكن تخفيفها خطا فخففوها لئلا يفوت الغرض اجمع وان كانت
في وسطه فتكتب على نحو ما تخفف ساكنةً كانت او متحركةً فان
كانت ساكنة فتكتب بحرف حركة ما قبله مثل يأْكل ويُؤْمن وبِئْس
لان تخفيفها كذلك وان كانت متحركة فما قبلها ساكنٌ او متحركٌ اما
فان كان ساكنا فتكتب بحرف حركتها نحو يَسْأَل ويَلْؤُم ويُسْئِم
ومنهم من حذفها ان كان تخفيفها بالنقل كمَسَلةٍ او بالادغام كما
شيٍّ ومنهم من حذف المفتوحة فقط والاكثر على حذف المفتوحة
بعد الالف نحو سَاأَل ومنهم من حذفها في الجميع وان كان ما قبلها
متحركا وهي متحركة فتكتب على نحو ما تخفف فلذلك كتب نحو مؤجل بالواو
ونحو فِئة بالياء لما عرفت ان تخفيفها كذلك وكتب نحو سَأَل ولؤُم
وبَئِس ومن مقرئك ورؤُس بحرف حركتها لما عرفت ان تخفيفها
مان

بان تجعل بين بين المشهور وجا في سُئل ويقرئك القولان وهما
اما ان تكتب بحرف حركتها او بحرف حركة ما قبلها لما عرفت من الخلاف
في ان تخفيفها بان تجعل بين بين المشهور او البعيد وان كانت الهمزة في اخره
فاما ان يكون بحيث لا يجوز الوقف عليها لاتصال غيرها بها او لا يكون
كذلك فان لم تكن كذلك فما قبلها اما ساكنٌ او متحركٌ فان كان ساكنا حذفت
نحو هذا خَبْءٌ ورايت خَبْأً ومررت بخَبْءٍ وليس الالف في رايت خبأً
صورة الهمزة وانما هي الالف التي يوقف عليها عوضا من التنوين
مثلها في رايت زيدًا وان كان ما قبلها متحرك كتبت بحركة ما قبلها
كيف كانت الهمزة اى سوا كانت متحركةً او ساكنةً مثل قرأ ويقرئ
وردؤ ولم يقرأ ولم يقرئ ولم يردؤ يقال ردؤ الشيء يردؤ ردأةً
فهو رديءٌ اى فاسد هذا اذا كانت الهمزة المتطرفة بحيث يجوز الوقف
عليها وان كانت بحيث لا يوقف عليها لاتصال غيرها بها من ضمير
متصل او تا تانيث فهي كالهمزة المتوسطة فمن كتبها هناك بصورةٍ
كتب ها هنا كذلك ومن اسقط اسقط وكتب الامثلة في المتن واستثنى
نحو مقروءة وبريئة وهذا بخلاف الهمزة التي تكون في الاول واتصل
بها غيرها فانها لا تكون كالوسط ولذلك تكتب الفا كيف كانت
نحو كاحد وباحد وكان قياس همزة لئلا ان تكتب بالالف لكنها
كتبت بالياء اما لكثرة استعماله فصارت الهمزة فيه كالمتوسطة
اولانه لو كتبت بالالف مع حذف النون لكان صورته لا لا فكرهوا
ذلك وكتبوا باليا وكان قياس لئن ايضا ان تكتب بالالف لكن كتبت
باليا لكثرة استعماله وكل همزة بعدها حرف مد كصورتها تحذف
فلذلك كتبوا نحو خطأً في حال النصب بالف واحدة وكتبوا مستهزون
بواو واحد ومستهزين بياءٍ واحد وقد تكتب الهمزة يا في نحو المستهزئين

فانهم كتبوه بحذفها كانهم راعوا التخفيف حتى قالوا مقروّة وبريّة

فيكتب بياين وما فعلوا فى مستهزون كانهم لما استثقلوا الواوين
لفظا استثقلوهما خطا وليس اليا فى الاستثقال مثلها فان قيل
الالف اخف من اليا فقياس ذلك ان يكتب خطا فى النصب بالفين
اجيب بانهم كرهوا صورتها مرتين بخلاف قرآ فانه لو كتب بالف
واحدة التبس بقرأ و بخلاف يقرآن فانه لو كتب بالف واحدة التبس
بيقرأن للجمع المونث و بخلاف مستهزئين فى المثنى فانهم كتبوه بياين
ولم يكتبوا مستهزين فى الجمع بياين فرقا بينهما وكان الجمع اولى بالتخفيف
لانه اثقل و بخلاف ردائى فانهم كتبوه بياين لان اليا الاولى مخالفة لليا
الثانية فى الصورة او لان اصل يائه الفتح فروعى ذلك فكانه لم
تجتمع الهمزة مع حرف مد اعتبارا بالاصل و بخلاف نحو جنائى للمغايره
بين صورتى اليابن وللتشديد الذى يذهب بالمد ولانهم قد حذفوا
احدى اليابن فى المشددة فكرهوا حذف الياء الاخرى التى هى صورة
الهمزة و بخلاف نحو لم تقرئى للواحدة المخاطبة من قرأ يقرأ فانه
فانه يكتب بياين للمغايرة المذكورة ولئلا يلتبس بتقرى مضارع قرى
قوله واما الوصل قد ذكرنا ان النظر بعد ذلك فى شيئين لما فرغ من
الاول وهو ما لا صورة له تخصه شرع فى الثانى وهو ما خولف فيه
الاصل المقرر فى الخط فنقول اقسامه اربعة الوصل والزيادة
والنقص والابدال اما الموصل فانهم وصلوا الحروف و شبهها
بما الحرفية نحو انما الهكم الله واينما تكن وكلما اتيتنى اكرمتك
بخلاف ما الاسمية نحو ان ما عندى حسن فانهم لم يصلوها وذلك
لانهم راوا الحروف كالتتمة للاسم الذى قبله فوصلوا به بخلاف
الاسما فانها مستقلة فى الدلالة فلذلك لم يصلوها وكذلك من وعن
اذا وقع بعدهما لفظ ما ان جعلت ما حرفية وصلت والا فصلت

وبر

وقد يكتب ما سكن قبله من نحو مما وعما متصلا لوجوب الادغام
ولم يصلوا امتى بما الحرفية وان كانت مثل اين لما يلزم من قلب اليا الفا
فيقع الوهم فيها و وصلوا ان الناصبة للفعل مع لا نحو لئلا يعلم بخلاف
المخففة نحو علمت ان لا تقوم فرقا بينهما ولم يعكسوا اما لقلة هذه والكثرة
بالتخفيف اولى واما لان اصل هذه التشديد فكرهوا ان يزيدوها اخلالا
بالحذف و وصلوا ان الشرطية بلا و ما نحو الا تفعلوه واما تخافن وحذفت
النون فى جميع ما ذكر انه متصل مما سكن ما قبله وانما ذكر ذلك لان مطلق
الوصل لا يفيد الا الاتصال ولم يعلم منه الحذف فبين ان الوصل فى
ذلك كله بحذف النون وعلله بتاكيد الاتصال لان النون تحذف وجوبا
لفظا فلما قصدوا الى الوصل حذفوها خطا ليوافق اللفظ الخط و وصلوا
يومئذ وحينئذ فى مذهب البناء ولذلك كتبت الهمزة ياء لانهم جعلوها
كالمتوسطة والا فالقياس ان يكتب الفا وقد يكتب يا وان لم يجعل مبنيا
وكتبوا نحو الرجل على المذهبين متصلا اما على مذهب سيبويه فانه على
حرف واحد فيجب اتصاله واما على مذهب الخليل فكان قياسه ان يكتب
منفصلا لان ال عنده كهل لكن الهمزة لزم حذفها حتى صارت كالعدم
ولانه كثر فى الكلام فاختص بالوصل واما الزيادة فانهم زادوا بعد
واو الجمع المتطرفة فى الفعل الفا نحو اكلوا وشربوا فرقا بينها وبين واو
العطف فانه وان لم يحصل الالتباس فى نحو اكلوا وشربوا لان واوه يكتب
متصله و واو العطف لا تكتب متصلة لكنه يجى من الافعال ما لا يتصل
به الواو صورة نحو جاوا وساروا و يحصل الالتباس حينئذ فجعلوا الباب
كله واحدا وهذا بخلاف نحو يدعو ويغزو فانه لا يلتبس وان قدر الانفصال
لان المفرد ليس بيدع ولا يغز ومن اجل انهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة
الفا كتب ضربوا هم بالالف اذا كان هم تاكيد الواو والجمع وان كان

هم مفعولا كتب بغير الف لان الضمير المفعول كالجزء مما قبله فكتب بغير
الالف لانها لم تقع متطرفة ومنهم من يكتب الالف في نحو شاربوا الما كما هو
وزاروا زيدا في الفعل ومنهم من يحذف الالف في الجميع وان لزم الالتباس
لندوره وزواله بالقرائن وزادوا امنا مائة الفا فرقا بينها وبين منه واختص
مائة بالزيادة لانها حذفت لامها فزادوا جبرا لها والحقوا المثنى به لان
صورة المفرد باقية في لفظ المثنى فعاملوه معاملته بخلاف الجمع لسقوط
تائه في مئات وزادوا في عمرو واوا ما بينه وبين عُمَر وانما يزاد اذا
كان علما لشهرته في اسمائهم وكثرة استعماله واستعمال ما خيف
ان يلتبس به فلا يزاد في عَمْر واحد عمور الاسنان وهو ما بينها من
اللحم ولا في العَمر الذي هو بمعنى العُمر في قولك لعَمر الله ولا في مثل قول
الشاعر باعد أُمَّ العَمر من اسيرها حُرّاس ابواب على قصورها ولا
في عمرو العلم ايضا اذا كان قافية لان الموضع الذي يقع فيه عَمْرو في
القافية لا يجوز ان يقع فيها عُمَر ولا يفضي الى اللبس ولا اذا كان مصغرا
لان لفظهما واحد فلا يحتاج الى التفرقة ولا اذا كان مضافا الى
المضمر لان المضمر المجرور كالجزء مما قبله فلا يفصل بينهما بالواو ولا
اذا كان منونا منصوبا لوجود الفرق بينهما بالالف بعد عمرو حال
النصب وعدمها بعد عُمر وانما خص عمرو بالزيادة دون عمر لانه اخف
وانما زيدت الواو دون الالف لئلا يلتبس بالمنصوب ودون الياء
لئلا يلتبس بالمضاف الى يا المتكلم وزادوا في اولئك واوا فرقا بينه
وبين اليك وحملوا اولا عليه واختص اولئك بالزيادة لانه اسم
فهو اولى بالتصرف من الحروف في اليك وزادوا واوا في اولى فرقا
بينه وبين الى ولم يعكسوا لما مر وحملوا اولوا عليه وما الالى
المقصور في مثل قول الشاعر هم الالى ان صح فاخروا قال العلى بفى امرء
فاخركم

فاخركم عفوا البرى فلا يزاد فيها الواو لان فيها الالف واللام فلا
يزاد فيها الواو لان فيها يلتبس واما النقص فانهم كتبوا كل مشدد من كلمة
حرفا واحدا نحو شدّ ومدّ وادّكر واجرى فتتّ مجراه لشدة اتصال الفاعل
مع كونهما مثلين بخلاف نحو وعدت لان الدال والتا ليسا مثلين وبخلاف
اجبهه لان المفعول ليس في الاتصال كالفاعل وبخلاف لام التعريف
فانه لا يكتب مع ما ادغم فيه حرفا واحدا سوا كان المدغم فيه لاما
او غيرها نحو اللحم والرجل لكون اللام كلمة والذي ادغم فيه من كلمة اخرى
ولانه لو كتب لام التعريف مع ما ادغم فيه حرفا واحدا نحو الّحم والّجل
لالتبس بما دخل عليه همزة الاستفهام بخلاف الذي والتي والذين
فانها تكتب بلام واحدة لان اللام فيها لا تنفصل فصار كالجزء وكتب نحو
اللذين في التثنية بلامين فرقا بينه وبين الجمع وحمل اللتين عليه وكان الجمع
اولى بالتخفيف لثقله والمحذوفة هي اول الاسم لا حرف التعريف لان
حرف التعريف جيء به لمعنى فحذفه يخل بالمقصود وكذا كتب اللاون
واخواته كاللاتي واللواتي واللاء بلامين لان من جملتها اللاء فلو كتب
بلام واحدة لالتبس بالا قوله ونحو مِمَّ وعَمَّ يريد انه اذا ادغم اخر
كلمة في اول الاخرى فحذف الحرف المدغم ليس بقياس وانما جا في كلمات
قليلة والاصل فيها من ما وعن ما وان ما وان لا وان فيهما شرطية ونقصوا
الالف من بسم الله الرحمن الرحيم لكثرته بخلاف باسم الله وباسم ربك
ونحوه وكذا نقصوا الالف من لفظة الله والرحمن مطلقا ونقصوا الالف
من نحو للرجل وللدار سوا كان اللام فيه للجر او للابتدا لئلا يلتبس
بالنفي بخلاف نحو بالرجل ونقصوا مع الالف اللام في نحو للحم وللبن
مما اوله لام اما نقص الالف فلما مر واما نقص اللام فلئلا يجتمع ثلث
لامات الاولى للجر او للابتدا والثانية للتعريف والثالثة فا الكلمة

هذا الاكثر ولو صار جزا عند الجميع لكان اولى ايضا لما ثبت لها من انها كلم برأسها ودالة على معنى خلاف لا ولدى ٥

ونقصوا الف الوصل في الاستفهام من نحو أبنك بارٌّ واصطفى البنات
كراهة الالفين في اول الكلمة وجاء في نحو آلرجل الحذف والاثبات اما
الحذف فللامر واما الاثبات فلئلا يلتبس الخبر بالاستخبار فيما كثر بخلاف
اصطفى فانه لم يكثر كثرته ونقصوا الالف من ابن اذا وقع صفة بين علمين
مثل هذا زيد بن عمرو بخلاف ما اذا كان خبرًا للمبتداء نحو زيدٌ ابنُ عمرو ولانهم
ارادوا تخفيفها خطا كما خففوها لفظا بحذف التنوين وبخلاف المثنى
فانه لم يكثر كثرته ونقصوا الف ها مع الاشارة نحو هذا وهذه
وهذان وهولاء لكثرة الاستعمال بخلاف هاتا وهاتي لانهما لم يكثرا
كثرة ما تقدم فان جاءت الكاف ردت الالف نحو هاذاك وهاذانك
لانه لما اتصل الكاف بذا وصارت كالجزء منه كرهوا ان يصلوها
فيمزجوا ثلاث كلمات ونقصوا الالف من ذلك واولئك ومن الثلاث
والثلاثين للاختصار ونقصوا الالف من لكنّ ولكنْ للاختصار او
كرهوا صورة لا فيهما ونقص كثيرٌ الواو من داود كراهة اجتماع
الواوين والالف من ابرهيم واسمعيل واسحق وبعضهم الالف من
عثمان وسليمان ومعاوية لكثرة الاستعمال مع كونها اعلاما واما
البدل فكتبوا كل الف رابعة فصاعدا في اسم او فعلٍ ياءً نحو المغزى
ويُغزى تنبيها على انها تنقلب ياءً عند التثنية او على انها مما يمال
الا فيما قبلها ياءٌ نحو صدْيا فانه يكتب الفا كراهة اجتماع اليائين الا
في نحو يحيى وريّى علمين فانه يكتب بالياء فرقا بينهما علمين وبينهما فعلا او
صفة ولم يعكسوا لاستثقال الصفة والفعل وكون الالف اخف
من الياء واما الالف الثالثة فان كانت عن ياء نحو رحًى كتبت ياءً والا
كتبت الفًا على ما يقتضيه الاصل ومنهم من يكتب الجميع بالالف لانه
القياس وانفى للغلط على الكاتب وعلى تقدير الكتابة بالياء فان كان منونا

فالمختار

فالمختار انه يكتب بالياء ايضا وهو قياس المبرد وقياس المازني بالالف
وقياس سيبويه المنصوب بالالف وما سواه بياءٍ ثم اشار الى ما يُتعرف
به الواوي من اليائي فقال يتعرف بالتثنية نحو فتيان وعصوان فعُلم
ان الف فتًى من الياء والف عصًا من الواو وبالجمع نحو الفتيات والقنوات
وبالمرة نحو رَمْيَة وغَزْوة فعلم ان الف رمى من الياء والف غزا من
الواو وبالنوع نحو رِمية وغِزوة وبرد الفعل الى نفسك نحو غزوت
ورميت وبالمضارع نحو يرمي ويغزُو ويتعرف ايضا بكون الفاء واوًا
نحو وعى فانه اذا كان الفاءُ واوًا اعلم ان اللام ياء لا واو ولانه ليس في الكلام
ما فاوه ولامه واو الا الواو على وجهٍ ويتعرف بكون العين واوا نحو شوى
فان لامه ح لا يكون واوًا لانه ليس ما عينه ولامه واوا الا ما شذ نحو
القُوى والصُوى وان جهل بان لم يجر فيه شي مما ذكر فان اميلت فالياء نحو
متى والا فالالف نحو المنَى وهو القدَر وانما كتبوا نحو لدى بالياء لانقلابها
ياء في نحو لدَيك وكلا يكتب على الوجهين لاحتمال ان يكون الفه عن الواو
بدليل قلبها تاءً في كلتي واحتمال كونها عن الياء لاماليتها فان الالف الثالثة
عن الواو لا تمال للكسرة ولم يكتب شي من الحروف بالياء غير هذه وهي
بلى لامالتها وعلى لقولهم عليك والى لقولهم اليك وحتى حملا عليها لانها
بمعناها في الغاية والانتهاء والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم كتبه لنفسه الفقير
الى الله تعالى احمد بن علي بن احمد الشهير بالبقلي المالكي غفر الله له ولوالديه
ولجميع المسلمين امين

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي نوّع الاحسان، لنوع الانسان،
وشرّفه بنطق اللسان، على كل حيوان، والصلوة والسلام الاتمان الاكملان
على سيدنا محمد المبعوث من اطهر ارومة، واكرم جرثومة، واشرف
خؤوله وعمومة، ما رمق طرف انسان، وما توالى الجديدان، وعلى آله
واصحابه والتابعين لهم باحسان، وبعد فقد بحث عليّ جميع شرح
تصريف العلامة ابن الحاجب رضوان الله عليه للاستاذ الجليل فخر
الدين الجاربردي رحمه الله عليه من اوله الى آخره الشيخ الفاضل المتقن
المتفنن شهاب الدين احمد ولد الشيخ الصالح نور الدين علي تغمده الله تعالى
برحمته الشهير بالبقلي المالكي مذهبا بحث افادة واجادة وايقان،
وكشف وتدقيق واتقان، وتحرير وتمييز وامعان، ازال النقاب عن
وجوه مشكلاته، ومخدرات مخترعاته، وسهّل انقياد المستعصي
من معضلاته، وسمع عليّ كذلك بحث شيء كثير دلني ذلك منه على كمال اهليته
ووفور استعداده، وقد استخرت الله تعالى واذنت له ان يقرئ الشرح
المذكور وغيره من الكتب المصنفة في هذا الفن كيف كانت من مختصرات
ومتوسطات ومطولات ومتون وشروح وتحقيقات وتحريرات وشكوك
لمن شاء في اي وقت شاء اي مكان شاء بشرط التثبت والتقوى
واذنت له ايضا ان يروي عني الشرح المذكور بروايتي وقراءتي على الشيخ
عز الدين بن جماعة وغيره من المشايخ المعتبرين في هذا الفن وغيره
والمسؤول من احسانه ان لا يخليني من صالح دعواته في مبارك اوقاته
وطيب خلواته وكتبه اقل عبيد الله جرما واعظمهم جرما
عمر بن قديد الحنفي حامدا ومصليا ومسلما في العشرين من شعبان المكرم
عام اثنين واربعين وثمانمائة،

١٦٥
ورق